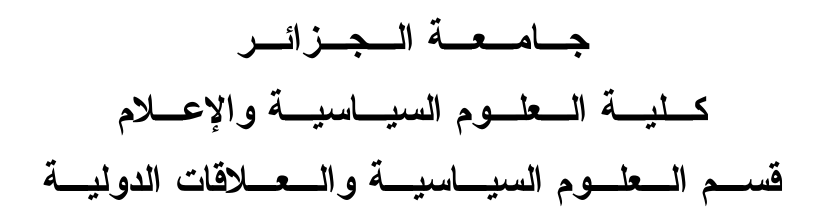


جـامـعـة الـجـزائـر

كـلـيـة الـعلـوم السيـاسيـة والإعـلام

قسـم الـعلـوم السيـاسيـة والـعـلاقات الدوليـة

الـدولـة والمجتمـع في مرحلـة ما بعد الحـداثـة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التنظيم السياسي والإداري

من إعداد الطالب:

جمال درويش

تحت إشراف الدكتورة:

شبيلة العايب

لجنة المناقشة:

أ.د .... رئيساً

أ.د شبيلة العايب مقرراً

أ.د .... عضواً

أ. .... عضواً

2007 – 2008

التشكــرات:

بعد الجهد والعمل المتواصل، أحمد الله عزوجل، الذي يرجع له الفضل في إتمـــام هذا البحث.

كما أعبر عن جزيل الشكر وخالص الامتنان للأستاذة المشرفة " شبيلة العايـــب"، التي لم تبخل عليّ بالمساعدة الدائمة والنصائح القيمة.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل الأساتذة الذين لم يقـــصروا معـــي فـــي تقـــديم التوجيهات والاقتراحات البناءة، وأخص بالذكر الأستاذة " دامية سكينة " التي كان لها الدور الكبير في تنمية الحس العلمي للطلبة.

كما أحيّ جميع أساتذتي في قسم الماجستير وهم: الأستاذ منصور بن لرنب، محند برقوق، رضا مزوي، سكينة دامية، عقيلة ضيف الله، و الأستاذة بوسديرة...وكـــل الذين ساعدوني بمختلف الوسائل المادية والمعنوية لإتمام هذا العمل.

إلى كل هؤلاء أقول شكراً جزيلاً.

الإهـــــداء:

إلى الوالـــدين الكريميـــن...

إلى إخوتي وأخواتي خاصة الصغيرة ليلى...

إلى ابن أخي عبد الرحمن...

إلى صديقي وأخي ديقر محمد كمال...

إلى صديقي وأخي عمر...

إلى كل عائلة درويش، ديقر، بوكرسي...

إليكم جميعـــاً أهدي ثمرة جهدي.

الــخــطــة

مقدمة

الفصل الأول: الأسس النظرية لما بعد الحداثة.

المبحث الأول: مفهوم ما بعد الحداثة وخصائصها:

1 ــ ظهور مصطلح ما بعد الحداثة.

2 ــ تعريف ما بعد الحداثة.

3 ــ أهم خصائص مفهوم ما بعد الحداثة.

المبحث الثاني: علاقة ما بعد الحداثة بالحداثة:

1 ــ ما بعد الحداثة كاستمرارية للحداثة.

2 ــ ما بعد الحداثة كمرحلة جديدة.

المبحث الثالث: التغيرات المواكبة لمرحلة ما بعد الحداثة:

1 ــ المستوى الاقتصادي.

2 ــ المستوى السياسي.

3 ــ المستوى الاجتماعي ــ الثقافي.

الفصل الثاني: انعكاس الفكر الما بعد حداثي على الدولة والمجتمع.

المبحث الأول: واقع الفكر السياسي في مرحلة ما بعد الحداثة:

1 ــ نهاية النظريات التفسيرية الشاملة.

2 ــ مصادر مشروعية السلطة الوطنية.

المبحث الثاني: أهم الفواعل المؤثرين في العملية السياسية:

1 ـ المنظمات الغير حكومية.

2 ـ منتجي الإعلام الجماهيري.

3 ـ التكنوقراطيين الجدد.

المبحث الثالث: التوجه العالمي للدولة والمجتمع:

1 ـ المميزات العامة للبيئة العالمية.

2 ـ استقلالية الدولة كذات وعالمية القضايا كموضوع.

3 ـ الفرد والتوطين العالمي.

الفصل الثالث: الرؤية الما بعد حداثية لواقع الدولة والمجتمع.

المبحث الأول: أهم التحولات التي مست شكل الدولة:

1 ـ نسبية قيم الدولة.

2 ـ المركزية الحضارية للعالم وتأثيرها على خصوصية الدولة.

المبحث الثاني: الأسس الجديدة للبناء الاجتماعي:

1 ـ دور ثقافة الجماهير في توجيه إرادة المجتمع.

2 ـ ثقافة الاستهلاك وأثرها على هوية المجتمع.

المبحث الثالث: مستقبل الدولة من خلال واقع ما بعد الحداثة:

1 ـ مصير القومية الوطنية وحدود السيادة.

2 ـ التحول النسبي للدور الاجتماعي للدولة.

الخاتمة.

مقدمة:

يربط المفكرون بين ما بعد الحداثة والتحولات المجتمعية التي تجري في مرحلة ما بعد الصناعة أو ما يسمى بمجتمع المعلومات وكذلك المجتمع الاستهلاكي، لذلك فقد ارتبطت النزاعات العالمية الجديدة بالتحولات الاقتصادية والسياسية وخاصة الاجتماعية ـ الثقافية التي تتصف بها المرحلة الجديدة التي دخلتها البشرية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. ومن بين ما يعنيه هذا التحول، التخلي عن المفاهيم والأدوات التقليدية في تحليل علاقات المجتمع والدولة مثل الطبقية الاجتماعية والصراع العرقي والثقافي، أو التمثيل الحزبي والجمعوي للمواطنين داخل مؤسسات الدولة ومدى حصولهم على حقوقهم المدنية، وعلاقات الدول فيما بينها فيما يخص أسس التبعية والسيطرة ومراكز القوة ومحيطاتها.

فالتطور التقني للمعلومات عمد باستمرار إلى تغييب الواقع وتجاوزه لصالح الواقع الافتراضي الذي يتميز بتداخل الأحداث والمعطيات بما يتعدى قدرة الإنسان على استيعابه، فيحل ما تعرضه تقنيات المعلومات من صور متتالية، في غالب الأحيان لا تعبر إلاّ عن ذاتها، محل الإدراك الشخصي للفرد، وهنا تنتفي القيمة الإستراتيجية للمكان لحساب الزمان، فلم يعد مجدياً الفصل بين الماضي والحاضر والمستقبل لأن فكرة التطور التي تحملها ما بعد الحداثة ليست دائماً تطوراً نحو الايجابي، فقد يكون هذا التطور نحو السلبي، حيث يُعبر عن هذه الفكرة بكلمة **Evolution** وليس بكلمة **progression** التي استحوذت على الفكر الحداثي من قبل وشملت كل مجالاته العلمية والعملية.

كما تم التخلي عن النظريات العلمية الشاملة المفسرة للأحداث والظواهر، والتي تم وضعها على أساس أنها تمثل الحقائق الكونية المنضوية تحت لواء الحضارة الغربية، حيث فقدت هذه النظريات التفسيرية الشاملة قيمتها مع ما يعرفه العالم من تطور تكنولوجي كبير، وسرعة في إيصال المعلومات وتداولها، إذ انتقل الباحثون إلى البحث عن النظريات الظرفية التي تفسر الأحداث عند وقوعها في بيئتها المحلية دون البحث عن التعميم لأن الظواهر التي تؤثر في الناس لا تحتاج إلى نظريات لتتعمم، بل مضمونها هو الذي يحدد ذلك.

كل هذه التغيرات التي جلبتها مرحلة ما بعد الحداثة في المجال الفكري والعلمي والعملي وخاصة الثورة المعلوماتية، أدت إلى تغيير تركيبة المجتمع وتحول أفكاره، حيث سيطر الإنتاج السمعي البصري على الساحة الثقافية العالمية وأصبح يروج لثقافات متعددة أهمها الثقافة الاستهلاكية والثقافة الجماهيرية. وباتحاد الإعلامي مع الاقتصادي أصبحت سيطرت السوق توازي سيطرة الدولة على المجتمع وعلى كيفية تكوين وتوجيه الرأي العام، حيث أصبح التمييز بين ثقافات مختلف الطبقات الاجتماعية مشوشاً بسبب تداخل هذه الأخيرة، إذ تحول المجتمع إلى مجموعات تتشكل من أفراد لا تربطهم الهوية الوطنية أو العرقية، بل تربطهم أنواع المنتوجات التي يستهلكونها ونوعية البرامج التي يشاهدونها، وبهذا تصبح قيمة الفرد تساوي قيمة أيةِ سلعةٍ هي محل تنافس المنتجين والمسوقين على المستوى المحلى أو العالمي.

لقد كان للدولة خطوط حدودية متصلة ولكن تلك الخطوط الواضحة تتحول الآن إلى خطوط متقطعة لا يحكمها المنطق التنظيمي التقليدي، بل يحكمها منطق آخر أكثر واقعية مرتبط بضرورة وجود شيء ما أو عدم وجوده بغض النظر عن علاقته مع باقي الأشياء. كذلك لم تعد الدولة الفاعل الوحيد أو الأساسي في الداخل والخارج، بل أصبح هناك فواعل متعددون لهم قوة ونفوذ يوازي قوة ونفوذ الدولة، فإمكانية التفاعل أصبحت تسير بوتيرة أكبر، كما أن الانفتاح على العالم أصبح أمراً مفروضاً من خلال درجة التقدم التقني في نقل المعلومات الذي ساهم في تلاشي الحدود المادية للدولة، كما أصبح من الصعب على الدولة بمفردها أن تخلق الثروة من الداخل، إذ لابد لها من شركاء محليين أو أجانب، وهذا ما أعطى ميزة أساسية لمجتمعات ما بعد الحداثة هي انه ليس بالضرورة أن يولد الإنسان غنياً أو مثقفاً لكي يعيش كذلك، وهو ما أعطى مفهوما آخر للطبقية الاجتماعية والنظام الطبقي بصفة عامة.

أما من الناحية السياسية فإن مفهوم الديمقراطية يتجه نحو التغير حيث أن الديمقراطية بالأغلبية لم تعد مطلوبة بصفة مُلحة لأنه من سمات ما بعد الحداثة التركيز على الفرد كمصدر للحقوق والواجبات والقوانين وبالتالي فإنه يحق لكل فرد أن يكون ممثلاً في السلطة التي تحكمه كما يحق له أن يرفض أي تمثيل له في هذه السلطة، وهذا ما جعل مفكري ما بعد الحداثة يتحدثون عن الديمقراطية الميدانية وليس عن الديمقراطية النيابية أو ديمقراطية الأغلبية.
إن العالم الما بعد حداثي محدد الآن بعنصرين أساسيين تسير وفقهما كل العناصر الأخرى وهما:

ـــ شبكة معقدة من البيروقراطية يُسيرها التكنوقراطيين الجدد من أصـــحاب العلـــوم التقنيـــة، وتشرف هذه التكنوقراطية الجديدة على مراقبة كل شيء على المستوى المحلي والعالمي.

ـــ تداخل الحكومات وأصحاب المصالح الكبرى، وعودة الجماعات الـــصغيرة ذات المـــصالح المشتركة المؤقتة.

إن النزعة الفردية لما بعد الحداثة تؤدي إلى تكوين جماعات متخصصة يجمع بين أفرادها التخصص الذي يمارسونه في مختلف المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ـــ الثقافية وكذلك العلمية، حيث تكون هذه الجماعات محدودة العدد من حيث أفرادها لكنها غير محـــدودة النفوذ في تأثيرها على السلطة الحاكمة، فقدرتها على الاتصال واحتكارها لمجالات تخصـــصها جعل من فرص تجاوز الإقليم والدولة أكثر سهولةً من ذي قبل مما يتطلب إعـــادة النظـــر فـــي مفهوم الدولة والمجتمع والأسس التي تحدد العلاقة بينهما من جهة، والأسس التي تحدد طبيعـــة العلاقات الدولية من جهة أخرى. وهو ما سيتناوله هذا البحث محاولاً تسليط الضوء قدر الإمكان على كل هذه المعطيات.

1 ـــ تبريرات اختيار الموضوع:

أ ـــ التبريرات الموضوعية:

إن اختيار موضوع الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة يرجع لكون موضوع ما بعد الحداثة حديث الظهور على الساحة الفكرية والتطبيقية العالمية، وكذلك لما يرتبط به من مفاهيم لم تكن مستعملة من فبل بكثرة في المواضيع الفكرية والعملية من طرف المفكرين مثل **التشتيت / Dispersion** ، **التفكيـــك / Déconstruction** ، **اللاإســـتمرارية / Discontinuité** ، **الاختلاف / Différence** ، **والانفصال / Disjonction**.

ولأن المرحلة السابقة والمتمثلة في الحداثة كانت تعتمد على المنطق العقلي ـــ العلمي في تفسير الأحداث والظواهر، فإن بادئة " **Post** " توحي بالتجاوز والبعدية كما سنستشف من مفهوم مـــا بعد الحداثة تدميراً للقوالب الجاهزة ورفض كل ما هو نموذجي انطلاقاً من نقد الحداثة.

إن دراسة هذا الموضوع هي محاولة لتحديد الأسس العلمية لما بعد الحداثة، والتي ستفيدنا في تحليل الواقع الذي نعيشه وفهم الظواهر المحلية والعالمية المحيطة بنا بشكل يمكننا من الاستفادة من إيجابياتها وتفادي سلبياتها قدر المستطاع.

وبما أن موضوع ما بعد الحداثة لم يتم ضبطه بشكل دقيق بعد، فهذه الدراسة تعد محاولة لتحديد المفهوم العلمي لمرحلة ما يعد الحداثة ومعرفة تأثيراتها وانعكاساتها على واقع الدولة والمجتمع وما هي الأشكال التي ستصبح عليها مختلف الهياكل التنظيمية السياسية والاجتماعية في ظل تغير أسس العلاقات القيمية والنفسية والمادية بين الأفراد وبين السلطة التي تحكمهم، وبين هؤلاء الأفراد فيما بينهم، حيث أصبح للمفاهيم والقيم معنى محلي ظرفي غير مرتبط بالعقل الجماعي أو الذاكرة الاجتماعية. لقد أصبحت الواقعية المادية المتحكم الأساسي في تصرفات الأفراد والدول على حد السواء، بينما أصبحت الصور وأساليب المحاكاة وطرق البث المباشر والتفسيرات المتداخلة للزمن والمكان هي المسير الأكثر تأثيراً على وعي الأفراد وتصوراتهم وكذلك قناعاتهم وحتى على مستوى إدراكهم لمفهوم المصلحة الفردية. وهذا كله راجع لكون ما بعد الحداثة تعتمد على التفكيك والتشكيك في كل ما يحيط بالفرد بما يجعله في خوف مستمر من المستقبل وهو ما يؤدي به إلى القبول بمبدأ السلامة الشخصية مقابل الحقوق والحريات، حيث تستغل دول ما بعد الحداثة هذا الوضع لإبقاء العالم خاضعاً لمصالحها المادية بالدرجة الأولى.

ب ــ التبريرات الشخصية:

إن الدوافع الشخصية للقيام بهذا البحث هي محاولة توضيح الالتباس الحاصل بين هذا الزخم الكبير من الأفكار والمصطلحات الموجودة حاليا على الساحة العلمية العالمية مثل: العولمة، صراع الحضارات، حوار الحضارات، اللبرالية الجديدة، وكذلك مصطلحي الحداثة وما بعد الحداثة.

كذلك لأن الدراسات العربية في هذا المجال قليلة جداً من جهة، ومقتصرة على النقاش حول علاقة الحداثة وما بعد الحداثة ببعضهما البعض وهل هي قطيعة أم استمرار من جهة أخرى.

وكذلك نحاول من خلال هذا البحث دراسة فلسفة ما بعد الحداثة في ارتباطها وانعكاسها على الواقع لأن عملية التنظير لما بعد الحداثة تسير بالتوازي مع بروز مظاهر هذه المرحلة على أرض الواقع، وهذا لكي لا تبقى الدراسة مجرد أفكار فلسفية، بل لجعلها مرتبطة بالواقع من أجل فهمه وتفسيره والاستفادة منه، لأن المُلاحِظ للوضع الدولي وما أصبح عليه بعد حرب الخليج

يدرك أن الفعل السياسي في العلاقات الدولية أصبح يتم بصفة مباشرة(Action directe) دون التعمق في البحث عن الأسباب الحقيقية وراء ذلك أو مدى مصداقية تلك الأسباب وقدرتها على تبرير ذلك الفعل، لأنه بتكريس مبدأ القوة في العلاقات الدولية لم يعد مـن الـضروري إيجـاد المبررات الواقعية لأي فعل سياسي أو عسكري اتجاه أي دولة كما هو الأمـر بالنـسبة إلـى أفغانستان أو العراق، لهذا فإنه من الضروري إدراك هذا المستوى من التفكير الذي تعتمده دول ما بعد الحداثة في تعاملها مع باقي دول العالم، على الأقل، لتفادي عنصر المفاجئة والسقوط في فخ البحث عن التفسيرات والتعريفات لمختلف الظواهر التي تواجهنا في عالم ما بعد الحداثة.

2 ــ الإشكالية:

بما أن هذه المذكرة تهدف إلى معالجة موضوع ما بعد الحداثة من جانبيـه الفكـري ــ الفلسفي والواقعي وذلك بدراسة أفكار ما بعد الحداثة وتسليط الضوء عليها من خلال ما تقدمـه من نتائج على المستوى الواقعي، فإنه من الضروري أن تشتمل الإشكالية على المجال النظري الذي يوضح لنا طبيعة الفكر الما بعد حداثي والمجال الواقعي الذي يعكس هذه الأفكـار علـى أرض الواقع بالنسبة لكل من الدولة والمجتمع وذلك من أجل التناسق الفكري للموضوع، لهذا تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي وضعية الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة ؟ وما هو مستقبلهما في ظل التغيرات الفكرية والميدانية التي تحملها هذه المرحلة ؟

الإشكاليات الفرعية:

1 ــ ما هو المقصود بما بعد الحداثة ؟ وما هي أهم المتغيرات التي جاءت بها ؟

2 ــ كيف أصبحت علاقة الدولة بالمجتمع في إطار الواقع الجديد لمرحلة ما بعد الحداثة ؟

3 ــ من خلال الخصائص التي تتميز بها ما بعد الحداثة، كيف سيصبح شكل الدولة والمجتمع ؟ وماذا ستكون أدوار كلٍ منهما في تحديد العلاقات الداخلة والخارجية للدولة ؟

3 ــ الفرضية:

إن الفرضية التي وُضِعت من أجل الإجابة على إشكالية المذكرة تشتمل علـى متغيـرين، الأول مستقل ويتعلق بمرحلة ما بعد الحداثة كظاهرة فكرية ــ فلسفية جديدة الأسس والمبـادئ، والثاني تابع ويتعلق بالنتائج المترتبة عن هذه المرحلة على واقع كل من الدولة والمجتمـع فـي

محيطيهما المحلي والعالمي، لهذا فقد تمت صياغة فرضية هذه المذكرة بشكل يُظهر علاقة كل من المتغير المستقل بالمتغير التابع، حيث تتمثل الفرضية فيما يلي:

كلما كانت مظاهر ما بعد الحداثة ومميزاتها وخصائصها الفكرية ـ الفلسفية أكثر انتشاراً على المستوى العالمي، كلما ازداد دور الفواعل الغير تقليديين في التأثير على الدولة والمجتمع وتحديد وظائفهما وبالتالي تغيير شكليهما ومستقبلهما الوظيفي.

الفرضيات الفرعية:

1 ـ كلما كان المفهوم الفكري والفلسفي لما بعد الحداثة أكثر دقةً، كلما كانت عملية تحديد معالم المجتمع الما بعد حداثي أسهل.

2 ـ إذا كان انعكاس مظاهر ما بعد الحداثة على المجتمع سريعاً، فإن تأثيره على الدولة سيزداد وستتغير علاقات القوة وضوابط الحكم، وستزداد مساحة نشاط الفواعل الغير تقليديين.

3 ـ كلما ازداد دور الفواعل الغير تقليديين في تحديد وظائف الدولة والمجتمع، كلما فقدت الدولة شكلها التقليدي واكتسبت شكلاً أكثر تلائما مع الوضع المحلي والعالمي، ومنه تحوّل المجتمع إلى ميدان عام للمنافسة بين هؤلاء الفاعلين.

4 ـ أدبيات الدراسة:

إن موضوع ما بعد الحداثة جديد نسبياً، لهذا فإن أغلب الدراسات تتركز حول مفهوم ما بعد الحداثة ونشأتها ومصادرها الفكرية هل هي مستمدة من الحداثة أم هي فلسفة مستقلة بذاتها ولها مميزاتها الخاصة على ارض الواقع.

لهذا فإن أغلب الدراسات في هذا المجال لم تتناول موضوع الدولة والمجتمع ومستقبلهما في هذه المرحلة الجديدة، وستكون محاولتنا لدراسة هذا الموضوع مرتكزتاً أساسا على وضع معايير وأسس علمية تطبيقية تكون منطلقاً لبحوث أخرى في هذا الموضوع، والغاية من هذا كله هي وضع خطة للتفكير والتعامل مع كل ما تقدمه مرحلة ما بعد الحداثة من إمكانيات للفهم والتخلص من التبعية التي أصبحت تظهر على أنها حتمية لابد منها في جميع مجالات الحياة في الدول المتخلفة.

5 ـــ الإطار النظري:

باعتبار أن هذه الدراسة تشمل تحديد وضبط مفهوم ما بعد الحداثة وانعكاسه على الواقع، وكذلك النتائج التي تترتب على ذلك، فإنه تم الاعتماد على نظريتين أساسيتين من أجل هذه الدراسة وهما:

أ ـــ النظرية الوضعية:

تم اختيار هذه النظرية لأنها تتماشى مع طبيعة الدراسة، ولأن خصائصها ملائمة للتعرف على ماهية ما بعد الحداثة وهذه الخصائص هي:

ـــ الملاحظة وتقرير طبيعة الأشياء كما هي.

ـــ دراسة الحقائق الجزئية وعناصر الظواهر بحثاً عن أسبابها المباشرة.

ـــ تؤمن بخضوع الظواهر لقوانين يمكن الكشف عنها.

حيث جاء اختيار هذه النظرية على أساس أن الفكر الما بعد حداثي يتميز بالفعل المباشر المرتبط بأشياء ملموسة، كما أنه يعتمد على ما هو كائن في التعامل مع مختلف القضايا المحلية والعالمي ولا يبني كل آماله المستقبلية على النتائج المنتظرة من هذه الخطط، فالاستعداد للتغيير يعد من أهم أولوياته.

ب ـــ النظرية النقدية:

تتميز هذه النظرية بكونها لا تؤمن بصحة أي فكرة بصفة مطلقة، وتعتمد على التحليل والتمحيص، وهي أداة لكشف العلاقات الخفية بين مختلف الظواهر وتأثيراتها المتبادلة، وكذلك كشف العلاقات السببية بين مختلف عناصر النظام قيد الدراسة، كما تمكننا النظرية النقدية من تحديد سلبيات وإيجابيات الظاهرة قيد الدراسة ومعرفة العوامل الظاهرة والباطنية التي تتحكم فيها وتحركها.

حيث كان النقد هو المنطلق الأساسي للفكر الما بعد حداثي الذي كان هدفه هو التخلص من سيطرت الأنساق الفكرية الشاملة لكل الظواهر والتي كانت السمة الأساسية لمرحلة الحداثة، وبالتالي فإن النظرية النقدية تعد من المفاتيح الأولية لدراسة موضوع ما بعد الحداثة.

6 ـــ الإطار المنهجي:

بما أن أي بحث علمي يحتاج إلى مناهج من الجل دراسة أي موضوع، ونحن بصدد دراسة الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة فقد تم اختيار منهجين متماشيين مع الإطار النظـــري للموضوع وهما:

أ ـــ المنهج الوصفي:

إن المنهج الوصفي منهج أساسي لأي دراسة لان الدخول إلى صلب الموضوع لا يكـــون إلا عبر وصف هذا الموضوع ومعرفة مكوناته وعلاقاته مع أجزاء أخرى، كما يقــدم المـــنهج الوصفي تعريفا لمختلف الظواهر كما هي ويكشف عن مختلف عناصرها التي تشكل مدخلا لهذه الدراسة.

ب ـــ المنهج التحليلي:

إن الحاجة إلى هذا المنهج في موضوعنا هي حاجة أساسية، فهو يـــساعد علـــى معرفـــة العلاقات السببية بين الأجزاء المكونة للظاهرة وكذلك معرفة علاقات الظـــاهرة بغيرهـــا مـــن الظواهر الأخرى، كما يمكِّن من الوقوف على غاية كل ظاهرة و أبعادها ويساعد على تحليـــل الأجزاء وتكوين رؤية واضحة بخصوصها.

إن المنهج التحليلي يهدف لدراسة الأمثلة والنماذج الموجودة لمعرفة مدى صحتها وتكاملها ومدى ملائمتها للواقع وللمصلحة العامة.

ج ـــ المنهج المقارن:

كذلك النهج المقارن مهم في دراستنا لموضعنا هذا، لأنه لا يخلو من المقارنة بين ما بعـــد الحداثة والحداثة في بعض المواضع وكذلك للوقوف على مصدر الظاهرة وأصولها ومعرفة هل هي مستقلة عن غيرها،وهل تحمل أوجها للشبه، والمقارنة لها دور كبير فـــي عمليـــة تكـــوين المفاهيم،علاوة على هذا تعتبر المقارنة أساسية في عملية التصنيف.

كما أن المقارنة هي التمييز بين الخصائص والصفات المشتركة أو المختلفة لشيئين أو أكثر، أي هي تقصي الحقائق، ويمكن للمقارنة أن تحل محل التعريف أو تكمله.

7 ــ الإطار المفاهيمي:

أ ــ ما بعد الحداثة:

يشير مصطلح ما بعد الحداثة "Postmodernism" إلى إمكانية استثمار الطرح المتسامي "Sublimation" للنماذج المتعالية "Transcendantal models" التي قدمتها الحداثة بوضعها مشاريع جديدة كفيلة بالتعايش مع المعطى الرأسمالي والتوجه الامبريالي الجديد، الذي قاد مسار الفكر العالمي إلى فكرة النهاية أو العدمية. وقد انطلقت معطيات ما بعد الحداثة من إفرازات المعطى الكوني لوصف ثقافة بعينها ويتحقق ذلك داخل الحقل البيروقراطي ورفض الثقافة واللغة السائدتين بوصفهما شرعيتين، واستبعاد خصوصيات الثقافات الأخرى، وبهذا تتم السيطرة الرمزية للمعطى الكوني القائمة على الاعتراف بمبادئ نقدية وثقافية تتم من خلالها ممارسة الهيمنة على الدول التي توجد في وضع المتلقي لكل هذه الأشكال الثقافية والسياسية والاجتماعية الواردة إليها من دول ما بعد الحداثة عن طريق تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصةً وسائل الإعلام الجماهيري منها. بالإضافة إلى ذلك هناك الطبقة العلمية والخبراء الذين أصبح لهم الدور الأساسي في توجيه المجتمعات والآراء العامة بحكم أنهم أصحاب الرأي الأقرب إلى الحقيقة لما يتمتعون به من صدقيةٍ علمية ومكانة اجتماعية في أوساط الجمهور الذي أصبح يتبع الملموس ــ التكنولوجيا ــ أكثر من الأفكار، لهذا تعمل ما بعد الحداثة على جعل أفكارها أقرب إلى الفرد من خلال جعله يعيش هذه الأفكار في حياته اليومية بما يضعه في موضع التعامل المباشر معها بما يمكنه من الشعور أنه احد صانعي القرار السياسي في بلده من خلال توريطه في مختلف الأحداث والظواهر المحيط به عل الرغم من كونه، في أغلب الأحيان، بعيداً عنها. وخير مثال على ذلك هو توريط المجتمع الأمريكي في قضية الإرهاب، بما ورط العالم كله في هذه القضية.

ب ــ الثورة المعلوماتية:

وتسمى كذلك الثورة الرقمية والتي بدأت معالمها في الظهور منذ ظهور شبكة الانترنت والاعتماد على الحاسوب في كل الأعمال وخاصة تبادل المعلومات مما جعل مفهوما المكان والزمان يندمجان في بعد موحد زماني ــ مكاني. كما أعطت ثورة المعلومات الإمكانية لتجاوز الإقليم والحدود المادية للدولة والمساهمة في نشر ثقافة معينة وأفكار موجهة لتحريك الرأي العام بما يخدم من يملك هذه المعلومات لأنها أصبحت مصدراً للنفوذ في السلطة في دول ما بعد الحداثة بصفة أخص، حيث أصبح للعالم أو الخبير الرأي الحاسم في تحديد بعض القرارات

السياسية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للدولة في علاقاتها الخارجية كحالة إيران، أو في علاقاتها الداخلية وهي حالة معظم دول ما بعد الحداثة في تعاملها مع شعوبها في مسائل عديدة كالأمن، الأوبئة والأمراض، وهو ما يعطي للخطابات السياسية التي توجهها هذه الدول لشعوبها مصداقيتاً كبيرة يقابلها خضوع مطلق من طرف هذه الشعوب.

ج ـ المجتمع الاستهلاكي:

لقد كان التركيز في السابق يتوجه نحو عملية الإنتاج وعلاقة صاحب العمل بالعامل، أما في مرحلة ما بعد الحداثة، فإن التركيز ينصب حول عملية الاستهلاك والعلاقة بين المنتج والمستهلك، حيث تحولت هذه العملية من المحلية إلى العالمية. تقوم عملية الاستهلاك في هذه المرحلة بتغيير الحياة الاجتماعية وكذلك تقوم بتحويل العديد من المواد التي لم تكن أصلا موجهة للتجارة والاقتصاد لتصبح سلعةً تؤدي إلى دخل مادي، أو ما يسمى بعملية التسليع" Commodification " فأصبح قطاع الخدمات قطاعا تجاريا بعد أن تحول المجتمع من الصناعة إلى الخدمات. حيث أن العامل الأساسي في تكوين المجتمع الاستهلاكي هو التطور التكنولوجي ودور تقنية الصوت والصورة، حيث يقوم هذا المجتمع على اختراع الحاجات قبل اختراع المنتوجات عبر الإعلان الذي يُوجِد عند الأفراد قناعةً بحاجتهم لأشياء معينة هم ليسوا بحاجة إليها فعلياً، وهكذا تُخلق الحاجة إلى السلعة ثم تأتي تلك السلعة لإبقاء وتيرة الاستهلاك في تصاعد مستمر وهو ما يبقي وتيرة التبعية المادية والثقافية في تصاعد مستمر هي الأخرى، وهذا بدوره يُبقي على تفوق الدول المنتجة لمختلف هذه السلع والأفكار والرموز من جهة، ويقضي على الخصوصية المحلية لكل الشعوب التي تطمح إلى الانفتاح على العالم الخارجي بهدف تحقيق حد أدنى من التطور من جهة أخرى.

8 ـ النتائج المرجوة من البحث:

إن الهدف من هذا البحث هو تحديد المفاهيم ووصف ظاهرة ما بعد الحداثة وتحديد متغيراتها وفهم العلاقة بين مختلف مكوناتها وأجزائها، فكل هذه المراحل من الدراسة تسعى لوضع قواعد وأسس وأفكار علمية موضوعية يمكن الاعتماد عليها في تصور ما سيكون في المستقبل لأن مسعى أي دراسة هو بلوغ القدرة على النظر مباشرةً في الظواهر من خلال المعطيات المتوفرة، وليس النظر إلى هذه الظواهر من خلال ما نعرفه عنها جراء التراكم المستمر للمعلومات التي لا ندري ما مصدرها ولا أهدافها وهو ما سيمنح للجهود التي نبذلها في

فهم العالم المحيط بنا قيمة عملية ميدانية، وهو الأهم، بغض النظر عن قيمتها الفلسفية أو الجمالية أو العرفية لأنها تعتبر أشياء ثانوية بالمسبة للوضع الذي نعيشه في عالم ما بعد الحداثة الذي لا يعترف إلاّ بالفعالية والمردودية لكل ما يُنتَج من طرف المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ــ الثقافية.

فهذا البحث هو محاولة لصياغة تصور واقعي لوضع ومستقبل الدولة والمجتمع في ظل هذه المرحلة الما بعد حداثية وفي ظل الخصائص الجديدة للمجتمع، والحديث عن فكرة المجتمع العالمي المبنية على مبادئ حقوق الإنسان، وكذلك تصور نظام حكم عالمي من خلال عولمة النظام اللبرالي على جميع الدول. وبين كل هذه المتغيرات المحلية والعالمية نحاول من خلال هذا البحث تحديد موقع الدولة والمجتمع في علاقتهما مع بعضهما البعض أو في العلاقات المتعددة الأبعاد والجوانب لكل منهما، ومختلف الفواعل التي لها دور في صنع الأحداث والوقائع والتحكم في اتجاهات الرأي العام الجماهيري الذي يُعد عصب كل هذه التفاعلات الوطنية والدولية.

هذا كله بالاعتماد على خطة تتكون من ثلاثة فصول، حيث يشتمل الفصل الأول على الجانب النظري المتعلق بما بعد الحداثة وأهم خصائصها كظاهرة فكرية وفلسفية وعلاقتها بالمرحلة الحداثة مع تحديد طبيعة هذه العلاقة من حيث الاستمرارية أو القطيعة. بينما يشتمل الفصل الثاني على ذكر أهم التغيرات الفكرية التي مست الفكر السياسي في هذه المرحلة مع تحديد الفواعل الجدد الذين أصبح لهم دورا ينافس الدولة على الوظائف التي كانت حكراً عليها من قبل، بالإضافة إلى تحدد التوجه العالمي لكل من الدولة والمجتمع والفرد. أما الفصل الثالث فيحدد أهم التغيرات التي مست كل من الدولة والمجتمع وموقع الفرد بين هذين الهيئتين المختلفتين في الأهداف بين الواقع الاجتماعي المدني والتطلعات السياسية، وكانت النقطة الأخيرة في هذا الفصل على شكل توقعات حول مستقبل الدولة والمجتمع على ضوء المعطيات السابقة الذكر في الفصلين السابقين.

الفصل الأول: الأسس النظرية لما بعد الحداثة

إن دراسة أي موضوع من المواضيع المعرفية في جميع المجالات لابد لـــه مـــن إطـــار نظري يمكن الباحث من الإحاطة بجميع خصائص ومميزات موضوع الدراسة، وهـــذا بـــدوره يجعل عملية إسقاط هذه الدراسة على الواقع ذات مصداقية علمية وعملية في المجالين الأكاديمي والتطبيقي.

فالهدف من الفصل الأول لهذا البحث هو وضع الحدود النظرية لمفهوم ما بعـــد الحداثـــة بأكثر موضوعية ودقة ممكنتين بحيث تصبح الأفكار أهم عنصر في تفسير الظـــواهر المتعلقـــة بالفرد والمجتمع والدولة في إطاريها المحلي والعالمي من جهة، ومن جهة أخرى يصبح كل من الفرد والدولة والمجتمع وحدات بحثية قابلة للتغيير والتحول من حالة إلى أخرى بحسب الظروف الفكرية والمادية المتوفرة أو المسيطرة في فترة زمنية معينة.

هذا ما سيتم الاعتماد عليه في دراسة موضوع ما بعد الحداثة وربط مختلف أفكاره بالواقع المحلي والعالمي لكل من الفرد والدولة والمجتمع.

المبحث الأول: مفهوم مابعد الحداثة وخصائصها

يعتبر مفهوم مابعد الحداثة من المفاهيم الأكثر إثارة للجدل علي المستوى الأكاديمي,وذلك لما جاء به من أفكار تتمحور في مجملها حول نقد المرحلة السابقة و هي مرحلة الحداثـة بمـا تضمنته من نظريات شاملة لتفسير الظواهر, سواء في مجال العلوم التطبيقية أو العلوم الإنسانية و ما نتج عنها من اطر منظمة لحياة الأفراد في علاقاتهم فيما بينهم في إطار المجتمـع و فـي علاقاتهم بالنظام الحاكم في إطار الدولة.

لقد جاء الفكر الما بعد حداثي بتصورات مختلفة عما سبقه بخصوص مفهوم الدولة وعلاقتها بالمجتمع, وكذلك مكانة الفرد في النسق العام الذي يشكل احد أجزاءه, يتفاعل معه فيتـأثر بـه ويؤثر فيه, و هذا ما احدث تغيرا في النظرة الفلسفية للأنظمة السياسية , الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية, ويعود هذا إلى الثورة المعرفية و التطور التقني في مجال نقـل المعلومـات و المعارف و جعل إمكانية الوصول إليها متاحة للجميع.

و للإحاطة بمفهوم ما بعد الحداثة وعلاقته بالفرد والدولة والمجتمع سوف نتطرق في هـذا المبحث إلى العناصر التالية:

1 ــ ظهور مصطلح مابعد الحداثة.

2 ــ تعريف ما بعد الحداثة.

3 ــ أهم الخصائص المرتبطة بمفهوم مابعد الحداثة.

1ـ ظهور مصطلح ما بعد الحداثة:

لقد ظهر مصطلح ما بعد الحداثة "postmodernism" لأول مرة في أعمال الفنان البريطاني" **جون تشابمان/jean tshpman** " سنة 1870 , كما استعمل مرة أخرى من طرف " **رودولف بانفيز/rodolf banfes** " سنة 1917 , ثم اخذ هذا المصطلح حيزا أكبر من التداول و برز بصفة واضحة في كتاب **<< انطولوجيا الشعر الإسباني و الإسباني أمريكي>>** للكاتب "**فيدير يكو دي اونيس /fidirico de aunis** " سنة 1934, كما ظهر أيضا في كتاب **<< انطولوجيا الشعر الأمريكي اللاتيني المعاصر>>** للكاتب " **دولي فتش/ dolli fitsh** " سنة 1942 , و كان كلا العملين الأدبيين يعبران عن رد فعل ثانوي على الحداثة.[1]

وكان ظهور مصطلح ما بعد الحداثة بمثابة ردة فعل لحالة التشويش التي أعقبت الحرب العالمية الأولى في أوروبا , و مثلت تجلياته في سنوات الثلاثينات تحدياً لنزعة الحداثة خاصتةً و انه وجد في الولايات المتحد الأمريكية مجالاً متفتحاً لتطوره مع ظهور النزعة الجديدة في فن العمارة بصفة خاصة لما له من معنى في تحول المجال الاجتماعي فيما بعد.وفي سنة 1947 تناول المؤرخ البريطاني " **ارنولد تونبي /Arnold twenbi** " المصطلح ليدل به علي ثلاث صفات رآها تميز الفكر و المجتمع الغربيين منتصف القرن العشرين و هي **اللاعقلانية ــ الفوضوية ــ اللا معيارية** بسبب عدم تمكن الطبقة البرجوازية من التحكم في تطور الرأسمالية منذ نهاية القرن التاسع عشر ة حلول الطبقة الصناعية العاملة محلها.

ومع بداية الخمسينيات , بدأ استعمال المفهوم كمرادف فني للفلسفة الوجودية التي تؤكد المبادرة الفردية و تجعلها قادرة على الخروج عن النسق التقليدي. ليتطور بعد ذلك استعمال المصطلح إلى مجالات أخرى و اخذ مكانه في التداول الأدبي و الفني تجاوزاً لسطحية حركة النقد الأدبي الحداثية.[2] و هو ما أكده " **ليسلي فيدلر /lesli fidler** " و كذلك الناقد الأمريكي المصري الأصل " **ايهاب حسن /ihab hasan** " الذي يعد من ابرز مفكري حركة ما بعد

---

[1] ـ رضوان جودت زيادة,**صدى الحداثة:ما بعد الحداثة في زمنها القادم**. الدار البيضاء, المركز الثقافي العربي, الطبعة الأولى, ص 17.

[2] ـ محمد حافظ دياب, **خطاب ما بعد الحداثة...إنحلال الحتمي و إغراء المختلف**,مجلة الجندول,العدد 17/18,السنة الثانية,2005.(مجلة الكترونية03/06/2006 on line)

http://www.uluminsania.net/studies.htm

الحداثة. كما مثل مفهوم ما بعد الحداثة رفضاً للجماليات الكلاسيكية في مجال فن البنــاء الــذي صاحب مرحلة الحداثة, ففي ميدان العمارة الذي اعتبر المجال النموذجي الذي ظهر فيه مصطلح ما بعد الحداثة بشكل واضح, و الذي كان رافضاً لنموذج العمارة الحداثي المقتصر على المجال المكاني الذي تشغله الآلة و المصنع. و كان للأمريكي **" تشارلز جينكز/Charles jencks "** المختص في الهندسة المعمارية دور كبير بلورة هذا المصطلح في بدايــة الــسبعينيات والــذي عارض فكرة التقدمية في الهندسة المعمارية الحداثية المتميزة بالتقديس الــوظيفي للمنــشآت و البناءات المستقبلية التي أحدثت قطيعة مع الماضي و عملت على تجاهل التاريخ. حيث أن فكرة التقدمية كانت قد قضت على كل ما هو تقليدي دون أن تحاول دمج الماضي مــع الحاضــر و المستقبل في مجال لا يكون بالضرورة متجانساً.[1]

وسرعان ما انتقل تأثير الهندسة المعمارية إلى مجالات أخرى خاصةً ميدان الصناعة وتغير معنى المجال, حيث طغت فكرة المجال المرن (volume flexible) على جميــع المنجــزات خاصتةً المصانع, و هذا لكي تتماشى مع المتغيرات المتسارعة للتطور التكنولوجي وبذلك أصبح المجال يتصف بعدة خصائص منها : المرونة , الاتساع ,القابلية للتعديل , أي مجال للاستعمالات المتعددة, مما أفسح المجال لتنامي سلطة الأفراد من خلال التوسع المستمر على حساب المجــال المادي.[2] و خلال الثمانينيات ظهر فرع سوسيولوجي في بريطانيا تحت اسم **علم اجتماع ما بعد الحداثة** لدى كلٍ من **" سكوت لاش/ Scotte lashe "** و**"ديفد هارفي /David harvi "** و غيرهم ممن حاول التخلي عن مفاهيم و نظريات علم الاجتماع الحداثية, وقاموا بتجاوز أعمال **" كارل ماركس/Karl Marx "** و التفسير الكوني و الشامل للظواهر, كما استفادوا من الثــورة المعلوماتية مما جعلهم يبشرون بمجتمع خالٍ من الطبقات و مــن الثقافــات المهيمنــة ونهايــة الإيديولوجيات الكبرى , و هو ما دعا إليه المفكر **" سملسر نيــل/Smelser neal "** الــذي اعتبر هذا الفرع من علم الاجتماع الما بعد حداثي بمثابة نهاية لعلم الاجتماع الحداثي المعبر عن خصوصية الدولة الوطنية.

وإذا تتبعنا التطور التاريخي لمصطلح ما بعد الحداثة منذ ظهوره أول مرة إلــى غايــة نهايــة الثمانينيات نلاحظ انه برز على شكل مساهمات نظرية و منهجية من طرف المهتمين بالفلــسفة

---

[1]- Gilbert hottis,**de la renaissance à la postmodernité.**Bruxelles,De boek univercité,2eme édition,1998,page 444,

[2]- Ruby .C , **le chap de bataille :postmoderne/néomoderne.**Paris,édition l'harmattan.1990,page 29.

والهندسة المعمارية و علم الاجتماع و الاقتصاد السياسي باعتبار هذه المجالات الأقرب للواقع التفاعلي بين الأفراد و بين الدول,و كذلك باعتبار أن نظريات ما بعد الحداثة تهتم أكثر بدراسة الجزئيات التي تعتبرها الأهم افهم الأنظمة والأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

إذن لقد مر تطور مصطلح ما بعد الحداثة بعدة مراحل غير أن التطور البالغ الأهمية هو انتقال المصطلح لعلم الاجتماع, حيث ظهرت له تطبيقات هامة في علم السياسة، المنظمات الإدارية، العلاقات الدولية وكذلك حقوق الإنسان. حيث تم إعادة بحث كل ما يتعلق بهذه العلوم و محاولة إيجاد اطر مرجعية أكثر تلاءما مع الواقع العالمي الجديد, و خاصةً ما يتعلق بالحد من النزعة العلمية المبالغ فيها، التي سادت دراسات هذه الحقول المعرفية, وصولا إلى صدق نسبي و حقيقة محدودة ,حيث اتخذت المساهمات النظرية عدة طرق للعرض بالإضافة إلى المقاربات ذات المناظير المتعددة بدل المنظور الواحد و اقترح المفكرون الما بعد حداثيون (**ليوتار/Lyotard – فوكو/ Foucault– بودريار/Boudrillard– لاش/lashe**) استعمال الكتابات الحوارية المتعددة النصوص بدل انفراد باحث واحد بنص منفرد و نهائي النتائج و التخلي عن النظريات الشاملة و النتائج الجازمة. وهذا تماشيا مع التوجه الما بعد حداثي الذي يرى أن أي نص علمي أو أدبي مهما كان موضوعه, عبارة عن عملية تفاعل بين نصوص متعددة.[1] و أن أي نظرية ما هي إلا جمع لما سبقها من النظريات , و بالتالي لا يمكن القياس عليها و اعتبارها صحيحة على مدى الزمان, بل هي نظرية ظرفية.

لقد أثبتت الأحداث انه ليس هناك حتمية في التطور التاريخي ولا ارتقاء في المراحل الزمنية, بل على العكس من ذلك,فان التاريخ الإنساني مفتوح على احتمالات عدة, و من هنا جاء رفض فكرة التقدم التي كانت تتصور أن التاريخ يتطور وفق نموذج خطي متصاعد من الأدنى إلى الأعلى, فالتاريخ يمكن أن يتقدم كما يمكن أن يتراجع.[2] و خير دليل على ذلك هو عجز فكرة التقدم عن منع وقوع الحرب العالمية الثانية رغم ما أحدثته الحرب الأولى من دمار.

أما من ناحية الدراسة الأكاديمية فان مصطلح ما بعد الحداثة لم يشكل مجالا للبحث إلا في منتصف الستينيات و كان ذلك على شكل مقالات متفرقة,فما بين 1963 و 1967 بدأ الجدل الأكاديمي يعلن عن نفسه , حيث نشر " **ليونارد ماير/Lyonard Mayer** " دراسة بعنوان

---

[1] - محمد حافظ دياب, **خطاب ما بعد الحداثة...انحلال الحتمي و إغراء المختلف.** Ibid.

[2] - فريدريك جيمسون (ترجمة محمد الجندي),**التحول الثقافي: كتابات مختارة فيما بعد الحداثة 1983-1998**.

<< نهاية عصر النهضة>> في مجلة **<<هدسون رفيو>>** ,كما كتب " **ايهـــاب حـــسن Ihab hasan/** " مقالة بعنوان **<< تقطع أوصال اورفيوس>>**سنة 1963 بالإضافة لنـــشره لكتابـــه الشهير **<< أدب الصمت >>** سنة 1967. كما نشرت" **ســـونتاج ســـوزان / Susanne sontage** "مقالتها الشهيرة **<< ضد التأويل>>** سنة 1964 , و مقالة أخرى سنة 1965 بعنـــوان **<< ثقافة واحدة و حساسيات جديدة>>**.[1]

و استمر هذا الجدل بين المفكرين إلى غاية سنة 1979 , حين نشر المفكـــر الفرنـــسي "**جون فرانسوا ليوتار/Jean fraançois lyotard** "*[2] كتابه الشهير بعنوان **<< الوضع ما بعد الحداثي:تقرير حول المعرفة>>** الذي يعتبر القاعدة الأساسية لمختلـــف الدراســـات حـــول موضوع ما بعد الحداثة, و الذي تناول فيه موضوع العلم كشكل أولي للمعرفة يعتمد علـــى مـــا سماه **السرديات الكبرى/ grand narratives** وهي تلك الأطروحات التي يفترض أنها تمثـــل الحقائق بما تحتويه من نظريات تفسيرية شاملة عن كل الظواهر الطبيعية و الإنسانية, حيث أكد " **ليوتار/lyotard** " أنها لا تمثل الحقيقـــة المطلقـــة و عوضـــها نمـــا اســـماه **الـــسرديات الصغرى/mini-narratives** و التي تفسر الأحداث بصفة وقتية, عارضة, ظرفية وموضوعية لا تدعي العالمية و الحقيقة المطلقة أو العقل التام و الاستقرار و هذا لاستحالة تحقيق التجـــانس بين ما يعتقده كل فرد وبين ما هو موجود.[3]

إذن فالمفهوم الذي جاء به " **ليوتار/Lyotard** " حول النظريات الشاملة احدث ثـــورة كبيرة مجال العلوم و مدى مصداقيتها و قدرتها على التفسير, و هذا الطرح الجديد يلتقي في عدة نقاط مع مشروع **ما بعد البنيوية/poststructuralism** الفرنسية من خلال أعمال كـــل مـــن "**رولان بارت/ Rolan berthe** " "**جاك دريدا/Jaque dredat** " " **جاك لاكان Jaque Lacan/** " و غيرهم من المفكرين, حيث عدّ اغلب المفكرين الما بعد حداثيين ترجمـــة كتـــاب " **ليوتار/Lyotard** " **<< الوضع الما بعد حداثي>>** من الفرنسية إلى الانجليزيـــة ســـنة 1984

---

[1] - فخري صالح,**<u>الأسس النظرية لما بعد الحداثة</u>**.
http://www.nizwa.com/volume 28/p273-276.htm 15/05/2006

2 * - **جون فرانسوا ليوتار** : فيلسوف فرنسي من مواليد 1924 ,توزعت فترات حياته بين فرنسا و الولايات المتحد الأمريكية,نشر عدة كتب منها :,Economie libidinal(1974)
la condition postmoderne(1979),le diferend(1983),le postmodernisme expliqué aux enfants(1986)

[3]-Jean François lyotard,**<u>the postmodern condition:a rapport on knowledge</u>**. Manchester, Manchester university press, 1984, page 81.

بمثابة لحظة تطابق بين المشروعين ما بعد الحداثي و ما بعد البنيوي لما يميزهما مــن فلــسفة تفكيكية تهتم بالجزء, و تهتم بالفرد على أساس انه موضوع و ليس ذات. و بعد ســقوط جــدار برلين و انتهاء لصراع الاشتراكي الرأسمالي تبلور مفهوم ما بعد الحداثة بصفة انضج و ذلــك من خلال انتقال مفكري هذا التيار الفلسفي من مرحلة إثبات وجود المصطلح إلى مرحلة إثبــات انتهاء عصر الحداثة و ذلك بإبراز فشلها في فهم الواقع عن طريق الاعتماد على العلم و العقــل بصفة مطلقة, كما اعتبرت الحداثة على أنها جملة من الــشعارات الوهميــة قوامهــا العقــل و العقلانية.[1] و خير دليل على ذلك هو سقوط المعسكر الاشتراكي بالرغم مما جاءت به الماركسية من نظريات لتفسير الواقع عن طريق دراسة علاقات الإنتاج داخل المجتمع.[2]

إننا الآن أمام واقع جديد و أفكار مغايرة لما كان سائداً من قبل, حيث تعتمد هذه الأفكــار على ما هو موجود في الدراسة التجريبية للظواهر و لا تعتمد على الميتافيزيقيا. وقد تدعم هــذا التأصيل الفلسفي لمصطلح و أفكار ما بعد الحداثــة بــآراء عــدة فلاســفة أمثــال **"ميــشال فوكو/Michel focault "** و **" جيل دولوز/jeale doloz "** و الذين تتلخص أطروحاتهم في الرفض التام لشعار التنوير و اعتباره وهماً ليس إلاّ, حيث يدعو **" فوكو/Foucault "** إلــى تطوير أنماط جديدة من السلوك و التفكير و الرغبة, و أن تبنى هــذه الأنمــاط علــى التنــوع والتعدد.[3]

من خلال هذا التقصي التاريخي والوظيفي لظهور واستعمال مصطلح ما بعــد الحداثــة نلاحظ انه مصطلح مركب في نشأته و معقد في استعماله لأنه اخذ من عدة مجالات كالعمــارة والفنون والأدب انتقالا إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية, و كل هذه التطورات حدثت في إطــار المجتمع و الدولة على اختلاف درجة تطورها و نموها, و هذا ما تطلب من المفكرين و الفلاسفة عدة محاولات لوضع إطار نظري لهذا المصطلح الذي ارتبط بظهوره عدة مصطلحات و مفاهيم منها **الليبرالية الجديدة , البرجماتية الجديدة , العولمة , المعلوماتية** وغيرها من المفاهيم التــي سادت بعد سقوط المعسكر الاشتراكي, حيث أصبحت هذه الأفكار الجديدة فارضةً نفــسها بقــوة تحت مظلة ما بعد الحداثة كمفهوم جديد و كمشروع حضاري مهيمن, و كذلك بديل أكثر واقعية

---

[1] ـ محمد سبيلا, **الحداثة و ما بعد الحداثة.** الدار البيضاء, دار طوبقال للنشر, الطبعة الأولى, 2000, ص 64.

[2] ـ بول شاوول, **نحن و الحداثة و العولمة.** مجلة المستقبل, العدد 1406, السنة 2003.

[3] ـ صادق الاديب الموسوي, **إشكالية الحداثة في عصر ما بعد الحداثة.**
http://www.nasiriyeh.net/adab/saladeed21sept05.htm 18/04/2006

لما رسخته مرحلة الحداثة, و ما يميز هذا المشروع الحضاري هو الاهتمام الكبيـــر بالمعرفـــة العلمية في الفترة المعاصرة كمصدر رئيسي للقوة والتفوق و التطور.

2ــ تعريف ظاهرة ما بعد الحداثة :

يعد مصطلح ما بعد الحداثة من أكثر المصطلحات إثارةً للجدل, حيث يوصف بأنه مصطلح مرن من الصعب التحكم فيه، و رغم هذا اخذ يكتسب مكانة متزايدة الاتساع في بنية النصوص الفلسفية و السوسيولوجية لهذا فإننا سنقوم بتعريفه من زاويتين, الأولى باعتباره ظاهرة فكريـــة فلسفية,و الثانية باعتباره واقعاً سوسيولوجياً.

أــ ما بعد الحداثة: ظاهرة فكرية فلسفية

يعد مصطلح ما بعد الحداثة من المصطلحات التي تتحدى التعريفات البسيطة, فقد استعمل هذا المصطلح منذ الستينيات للدلالة على التوجه المضاد للحداثة و كذلك إستراتيجية النقد الفنـــي بالإضافة إلى فن العمارة و النقد الأدبي. و منذ الثمانينيات أصبح المفهوم الفلسفي لما بعد الحداثة مرتبط بفكرة **الأزمة في التمثيل/Represontation crise** , و بالتخلي عن المعتقدات العالمية فيما يخص فكرتي العقلانية والقيم الأخلاقية, و كذلك رفض فكـــرة المـــسار الموحـــد للتطـــور الموروثة عن عصر التنوير. وعِوض هذه الأفكار الثلاثة الأساسية لمرحلة الحداثة, فإن ما بعـــد الحداثة تقوم على التنوع, الاختلاف و استمرارية النزاعات حول القضايا الإنسانية على حساب إمكانية الانسجام و التجانس.

وحسب " **بار تنز/Bertens** " فإن هناك أسباب عديدة لبقاء مصطلح ما بعد الحداثة غير مضبوط من ناحية التعريف أهمها:

* أن مصطلح ما بعد الحداثة نشأ في بيئة متعددة العلاقات مع مفاهيم فلـــسفية أخـــرى مثـــل الحداثة, ما بعد البنيوية, التفكيكية. و بما أن معاني هذه المفاهيم غير دقيقة فإن فهمنا لمـــا بعـــد الحداثة سيتأثر بمضامين هذه المفاهيم المتقاربة و المتداخلة من حيث الأفكار.

* أن ما بعد الحداثة تعبر من بين ما تعبر عنه, عن حركة ثقافية بجانب حركات أخرى مثـــل البنيوية و الرومانسية و الفلسفة الايجابية الداعية لاعتماد العقل الإنساني كليا علـــى اليقينيـــات

المستخلصة من الملاحظة و التجربة و الاختبار.[1] وذلك باعتبار أن كل هذه الحركات الثقافية تحتوى على أبعاد جمالية و فكرية مختلفة و قد تكون متداخلة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف ما بعد الحداثة على أنها تمرين مستمر من اجل تعريف ذاتي, أو يمكن تعريفها على أنها كتابة غامضة للسيرة الذاتية لهذا العصر, و هذه الكتابة ليست بناء تاريخي بسيط لمجموعة من الأحداث, فما بعد الحداثة هي ترجمة جماعية لهذه المرحلة, متجاوزةً الأساليب الفنية الخاصة و الأبعاد التاريخية, كما تتعدى الأحاسيس الشخصية. و بالتالي هي أداة لتفسير الرموز و النصوص القديمة التي فُسرت بطريقة تقليدية طِبقاً للنظريات الشاملة التي سادت في مرحلة الحداثة.[2]
كما يرى المفكر الفرنسي " **ميشال فوكو/ Michel Foucault** " أن ما بعد الحداثة, كمرحلة جديدة للفكر الإنساني, يمكن تعريفها على أنها **مرحلة تهدف إلى تغيير قيم التجانس العالمية, و القيم المؤسسة لمفهوم الجماعة, التنوع و التعارض.**[3] و يتحدد المنظور الفلسفي لما بعد الحداثة من خلال تمركزها حول الفراغ الذي أوجدته الحداثة, حيث أن ما بعد الحداثة ألغت محدودية المعنى و إمكانية تفرده بالتعبير عن الحقيقة, و أكدت على أن الحقيقة الثابتة ما هي إلاّ صناعة لغوية, فضلاً عن دورها في إعادة تعريف الحقائق المتغيرة. و نجم عن ذلك التحول إلى لا نهائية الدلالة, لا محدودية المعنى و تعدد الحقائق و العوالم باختلاف القراءة لهذه الحقائق أو المعلومات المتوفرة حولها.

انطلاقا مما سبق يمكن تحديد مضمون ما بعد الحداثة في أنها **الاحتمالات اللا متناهية لقراءة الأعمال – في جميع المجالات – قراءةً مختلفة أو منحرفة , بوصف هذه الأعمال على أنها نتاج شيفرات(Codes) عدّة, و قوانين و العاب لغوية, و أنظمة إشارية تكون وحدها القادرة على إعطاء التأويل المراد لأي موضوع و من أي زاوية**.و تكتسي ما بعد الحداثة نظرة مغايرة للمعنى المتوارث عبر حقب التاريخ بوصفه ميداناً يتم فيه تفعيل خطابات ليست بالضرورة واقعية, و يستخدم فكر ما بعد الحداثة تأويلاً تفكيكياً لإعادة هيكلة تلك المعاني بما يناسب المرحلة الراهنة و بما يناسب التطلع إلى التخلص من إلزامية الحقيقة المطلقة.

---

[1]- **International Encyclopedia of the social and behavioral sciences.** Page 11872.
[2]- Ihab hasan, **Beyond postmodernism: toward an esthetic of trust.** Angelaki(journal of theorical humanities), volume 8, number1,April 2003.
[3]- S.Best & D.Kellner, **postmodern theory: critical interrogations.** New York, The Guilford perss, 1991.

و يجمع مفكري ما بعد الحداثة على أن هذه المرحلة تشتمل على الفلسفات التالية:

* ما بعد البنيوية / Poststructuralism
* التفكيكية / Deconstructionist
* ما بعد التحليلية / Postanalyst
* البرجماتية الجديدة / Neo-pragmatism

و توصف هذه الفلسفات بأنها تحمل مقاربات تسعى لتجاوز التصورات العقلية و المفهوم الجامد للذات.[1]وبهذا فإنها تأكيد على أن المعارف السابقة ما هي إلا مجرد نظريات لا تعبر عن الواقع لأنها اعتمدت على معطيات ميتافيزيقية ادعت الشمولية في التفسير و التحليل والقدرة على الربط بين العناصر و تحديد علاقاتها المختلفة.

لهذا فان اغلب المفكرين الما بعد حداثيين يرون أن التعريف الحقيقي لما بعد الحداثة هو" **نهاية أسطورة الحداثة** " بكل ما تحمله من نظريات في جميع المجالات ، و أثبتوا أن الفلسفة الما بعد حداثية هي فلسفة اختلاف و ليست فلسفةً خطية.[2] حيث تهتم بالظواهر الفلسفية عندما يتطلب الأمر دراستها في إطار بيئتها التي توجد فيها دون إعطائها الطابع الشمولي ، و هذا لأن الفلسفة الما بعد حداثية تعتبر أن كل الظواهر يمكن تجزئتها و أن كل جزء له أهميته في تكوين النسق العام و لا معنى لفكرة المركز و المحيط الثابتين لأنها تعتبر أن المركز متغير حسب الظروف ، و أن ما كان محيطاً يمكن أن يصبح مركزاً في ظل تغير المعطيات والظروف ، إذن ما بعد الحداثة هي : كلٌ مركب من مجموعة من الأجزاء اللامتناهية و التي تتبادل مراكز القيادة فيما بينها بحسب المعطيات الميدانية المتوفرة لديها سواءً عن طريق الصدفة أو عن طريق الإكساب.

ب ـــ مابعد الحداثة كظاهرة اجتماعية :

كما أن لكل فلسفة انعكاسا على أرض الواقع ، فان هناك انعكاس لأفكار ما بعد الحداثة على الحياة اليومية بكل مجالاتها الإنسانية و التقنية في إطار المجتمع ، حيث يربط الكثير من رواد ما بعد الحداثة التحولات الفكرية و الفلسفية الراهنة بجملة التغيرات الاجتماعية

[1] - محمد سالم سعد الله, **الممارسة المعرفية لمصطلح ما بعد البنيوية.**
http://www.ODABASHAM.net/show.php?said=6221.

2 – Ruby .C , op.cit , pp 18-19.

والاقتصادية و السياسية و الثقافية و حتى النفسية في مختلف المجتمعات. و كانت البداية في المجتمعات الغربية ، حيث رفضت هذه الأخيرة سيطرة النخبة على كل مصادر السلطة و النفوذ. إذ ظهرت حركات ذات أصول اجتماعية تنادي بنهاية الإيديولوجيات و الخروج عن كل قياس معياري و ترسيخ الانتماء الفردي و تشجيع ثقافة الاستهلاك ، و بالتالي خلق مصادر جديدة للسلطة في المجتمع الذي تم وصفه بالعديد من الأوصاف ، فسمي **بالمجتمع ما بعد الصناعي** عند الأمريكي **<< دانيال بال/Daniel Bell >>** الذي يعتبر من ألمع أدمغة المحافظين الجدد ، و سمي كذلك **بمجتمع المعلومات** أو **المجتمع الاستهلاكي** عند الناقد الأمريكي **<< فردريك جيمسون/Fridric Jeamson >>**.[1] و هذا الانتقال من الصناعة إلى ما بعد الصناعة و من الإنتاج إلى الاستهلاك انشأ الثقافة الما بعد حداثية التي يمكن ملاحظتها في الإنتاج السوسيولوجي في الغرب حالياً ، حيث يمكن التمييز بين تيارين أساسيين أعطيا تعاريف اجتماعية لما بعد الحداثة في ظل انعكاس أفكارها بصفة متسارعة على ارض الواقع و هما :

1ــ تيار سوسيولوجيا ما بعد الحداثة :

إن تيار سوسيولوجيا ما بعد الحداثة يقوم على إنشاء صلة رمزية بين ثقافة ما بعد الحداثة و مختلف الظروف الاجتماعية ، و من أهم من تبنى هذا الطرح هو الأمريكي **<< بال/Bell >>** ، إذ يرى أن المجتمعات المتطورة قد دخلت مرحلةً جديدة تحتل فيها المعرفة العلمية مكانة إنتاج السلع من الناحيتين الاجتماعية و الاقتصادية و كذلك الخطابات و البرامج السياسية.

و من أهم التعريفات الواردة في هذا المجال ، هناك التعريف الذي قدمه **<< سكوت لاش/Scotte Lash >>** و الذي عرف ما بعد الحداثة كما يلي :

هي ظاهرة اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى تقوم على ثلاث مبادئ و هي :

أولا : أنها نتاج سيرورة التمايزات الثقافية.

ثانيا : أنها خلق لنظام جديد من الرموز المجتمعية التي تتصف بالرؤية أكثر من اتصافها بالملموس .

ثالثا : أنها ظاهرة تعكس تغيرات واضحة في التراتب الاجتماعية.[2]

---

[1] ـ رضوان جودت زيادة ، op.cit ، ص 65 .

[2] ـ سليمان الديراني ، **مابعد الحداثة... مجتمع جديد أم خطاب مستجد.** سوريا ، منشورات مجلة الدستورية، العدد 51، 2000.

بهذا يؤكد ما بعد الحداثيون أن ما بعد الحداثة ليست نفيا للحداثة أو قطيعة مطلقة معها, بل هـــي دعوة و سيرورة للانفتاح الكامل على التاريخ و التقاليد بعيدا عن الجمود الإيديولوجي من خلال تجربة البحث عن الحقيقة عن طريق جعلها رؤية شخصية في الفن و اللغة و الصورة و نمــط الاستهلاك و ليس من خلال الميتافيزيقيا وأن الصفة الجمالية لتجربة الحقيقة هي اعتراف للحس السليم بالوصول إلى الدلالة الجوهرية بوصفها الأفق الذي يتحرك و ليس بوصــفها موضـــوعا نمتلكه[1]. و بالتالي فإن ما بعد الحداثة كظاهرة اجتماعية تعبر عن الواقع الجديد الــذي أنتجتــه التكنولوجيا مع التركيز على أهمية الثورة في قطاع الإعلام و الاتصال باعتباره نموذجاً للثقافة الجديدة الداعية إلى النظر في طبيعة المجتمع ما بعد الصناعي انطلاقاً من تفكيك مبادئ الحركة و العمل داخله ، أكثر من النظر في الوحدة و التماسك المفترض لنظامه الاجتماعي[2] .ذلــك لأن صفة المجتمع ما بعد الحداثي ترتكز على فكرة الثورة التكنولوجية و التي تتضمن تحرير السوق و إزالة القيود المحيطة و خوصصة الأصول، والحد من بعض وظائف الدولة و التوزيع العبــر للحدود للمواد المصنعة بالإضافة إلى حرية حركة رؤوس الأموال.

ومن هذا المنظور فان أطروحة ما بعد الحداثة تتضمن فكــرة الانتقــال الحاســم مــن الرأسمالية الصناعية إلى الفهم ما بعد الصناعي للعلاقات الاقتصادية في أي مجتمع في ضـــوء الصناعة التي تقوم على المعرفة العلمية التي أصبحت أهم مكونات المشروع الصناعي الجديــد الذي بدوره يحدد شكل المجتمع من خلال ما يستطيع تقديمه له من وسائل الاستهلاك المتوقفــة بدورها على وسائل الإعلام و خاصةً عملية الإشهار. و من خلال هذه الحلقات المترابطة تصبح ما بعد الحداثة ظاهرة اجتماعية مبنية على الحقيقة التي يتصورها كل فرد لما هو موجود فـــي بيئته من خلال علاقة تلائمية أو توافقية بين الشيء الموجود و بين ما يتلقاه الفرد من معطيـــات خارجية عن ذاته أساسها المعرفة العلمية القائمة على وجود توافق بين معتقدات الفرد المكتــسبة عن طريق الصناعة المعرفية و النموذج الاستهلاكي الموجود عند هذا الفرد[3].

[1] ـ عفيف البهنسي ،**ما بعد الحداثة و التراث في العمارة العربية الاسلامية.** عالم الفكر ،الجلد 27 ،العدد 2 ،أكتوبر/ ديسمبر، 1998 .

[2] ـ نجاح قدور ، **ظاهرة ما بعد الحداثة ، موقعها و تاثيرها في الفكر المعاصر.**
http://www.fadaat.com/a12/doc12/9.doc.25.09.2006.

3 _ Philippe Brachet ,**sciences et societes:concepts ,themes,fondateurs.**Paris , publisud , 1ere edition , 1993

إذن ما بعد الحداثة هي ظاهرة اجتماعية تهدف للتأثير على الفرد من خلال صناعة المعرفة الظرفية من اجل تكوين رأي عام محلي بشأن موضوع محدد لا يستمر طويلاً في الزمن لأنه لا يقوم على إيديولوجيا ، بل على معطيات واقعية تهدف إلى تحقيق هدف محلي في وقت محدد مع الأخذ بعين الاعتبار أن محلية النشاط لا تمنع من جعله عالمي من خلال صناعة عدة معارف مختلفة ذات هدف واحد ، أي تجزئة الطريقة لبلوغ الهدف العام ، لهذا نلاحظ أن الشركات العالمية الكبرى أصبحت تتعامل مع الفرد على نفس الأسس في مختلف أنحاء العالم لأن الثروة لم تعد محصورة في يد طبقة معينة ، بل أن إمكانية خلق الثروة أصبحت ممكنة لجميع الأفراد و في مجالات لم تكن ذات قيمة من قبل ، أي في مرحلة الحداثة، و تتضمن هذه المجالات مختلف فروع العلوم الإنسانية و الاجتماعية و حتى النفسية و كذلك العلوم البيئية ومختلف الفنون خاصةً السينما.

2ً ــ تيار ما بعد الحداثة السوسيولوجية :

يرتبط هذا التيار بكتابات **<< لوهمان/Lohman >>** و خاصةً دراسته المتعمقة **بالنظرية العامة للنظم** التي تفترض انه طرأ تحول على مفهوم النظام ، فمن قبل كان التحول يفهم بالعلاقة بين الأجزاء و الكل ، أما في مرحلة ما بعد الحداثة أصبح النظام يفهم على انه بنية من العلاقات بين النظام و محيطه ، و تستند فكرته على عنصرين أساسيين هما:

* **التعقيد** : بمعنى الترابط الاصطفائي بين عناصر البيئة .

* **التمايز** : و هو إظهار التمايز بين المحيط و النظام من داخل النظام نفسه ، حيث يرى **<< لوهمان/Lohman>>** أن المجتمعات الغربية بصفة خاصة عرفت ثلاثة أشكال للتمايز وهي:

1 ــ الشكل الأول : و يقوم على التنوع ، حيث يتميز المجتمع باشتمال بنيته على أنظمة فرعية متوازية.

2 ــ الشكل الثاني : وهو التمايز التراتبي ، حيث يقوم المجتمع على عدم المساواة بين أنظمته الفرعية بهدف جعل النظام العام للمجتمع متماسكاً.

3 ــ الشكل الثالث : و هو جوهر ما بعد الحداثة السوسيولوجية الذي يتم التوجه إليه اليوم وهو **التمايز الوظائفي** الذي ينظم التواصل و العلاقات بين الأنظمة الفرعية التي يتميز كل واحد منها بوظيفة خاصة ، و هذه الوظائف ليست مستقلة عن بعضها البعض ، الأمر الذي يمنح الأولوية لوظيفة على حساب أخرى و بهذا المعنى فان الوظائف لا تملك سوى أولويات مؤقتة ، و النظام

الاجتماعي لا يستوي تراتبياً بشكل ثابت و إنما يقوم على أولوية أي نظام فرعي حسب طبيعة التواصل المؤقت بين جميع الأنظمة الفرعية[1] ، و هذا التمايز هو الذي يحدد أين تقع مراكز المجتمعات دورياً ، و في ظل هذا الواقع يصبح أفراد المجتمع غير قادرين على فهم أساليب المجتمع نتيجة الانتقال الدائم للمرجعية من نظام فرعي إلى أخر مع تميز كل نظام بمنطق مستقل و خاص يملك بعض وسائل القوة التي تزيد او تنقص حسب الظروف و البيئة .

إذن ما بعد الحداثة حسب هذا التيار هي ظاهرة تقوم بتحليل الواقع حسب البيئة المحيطة بالأجزاء المشكلة للمجتمع التي تعبر عن انقطاع في العلاقة بين تجارب الأجزاء الفرعية عن بعضها البعض ، و هي إشارة على أن المجتمع توقف عن تقديم نفسه على انه وحدة متكاملة و أن غياب النظام المرجعي المشترك يدفع كل نظام جزئي و الأفراد المنتمين إليه إلى التمركز حول ذواتهم و لا يصبح بينهم أي اتصال إنساني سوى الاتصال المعلوماتي الذي يُترك فهمه و تحليل محتوياته للمتلقي نفسه.

هذا الانعزال يخلق جملة من القيم الثقافية التي تروج لها وسائل الإعلام و تكون مرتبطة بسيكولوجيا المستهلك و التي تخلق له حافزاً إضافيا، حيث تنشر معاير مبسطة و قيم نمطية وارتباطات رمزية غير مباشرة تخلق إنسانا نمطياً، و بهذه الكيفية تشكل أداة فعالة للتأثير وكسب مراكز القوة بالنسبة للجزء الذي تصنع عناصره هذه الثقافة الموجهة من طرف وسائل الإعلام[2]. فالهدف من هذا كله هو جعل الفرد يعتمد على اللذة في الاستهلاك و ليس على المنفعة، حيث أصبح دور المجتمع ، ليس إشباع الحاجيات، و إنما خلق هذه الحاجيات و إقناع أكبر عدد ممكن من الأفراد أن هذه الحاجات ضرورية وذلك بإلغاء الحدود ما هو عام و ما هو خاص في حياة الأفراد عن طريق الصورة الإعلامية التي لم تعد تحمل من الدلالات سوى الإشارة إلى ذاتها فقط[3] ، و هذا ما سيؤدي إلى ظهور الإنسان السطحي من حيث نوعية المعارف التي يكتسبها مما يسهل عملية اجتذابه نحو أي مركز من مراكز القوة.

---

[1] - سليمان اليراني ، op.cit

[2] - توم بوتومور (سعد هجرس) ، **مدرسة فرانكفورت.** طرابلس ، دار اويا للطباعة و النشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ، 1998 ، ص 179 .

[3] - عبد الوهاب المسيري ، **الحداثة الغربية بين الصلابة و السيولة.**
http://www.ajjazeera.net/nr/exers/a.htm 10 . 08 .2006.

من خلال عرض التيارين السابقين يمكن تعريف ما بعد الحداثة على أنها ظاهرة اجتماعية تتميز بالتزايد التدريجي للنسبة المعرفية و الأخلاقية مما يؤدي إلى زوال الاعتقاد بالنظريات التفسيرية الشاملة و عدم الإيمان بأية قيمة مطلقة و سابقة للوجود و للظواهر التي تفسرها و هي كذلك زوال الذات الإنسانية الممركزة و تعويضها بذات منغلقة على نفساها و غير متكاملة و غير قادرة على التواصل مع الآخرين خارج نطاق ما هو مفروض عليها من طرف المركز التابعة له، فتصبح المعيارية طريقة شخصية لتقدير الأشياء، و كلمة **شخص** لا تعني بالضرورة فرداً واحداً و إنما قد تعني مجموعة من الأفراد تجمعهم عناصر مشتركة يعتقدون أنها الأنسب لهم مما هو موجود في بيئتهم ، و هذا ما يؤدي إلى زوال مفهوم **التاريخ المشترك** وولادة مفهوم **الشخصية المشتركة** ذات الأهداف الظرفية المحددة بدقة ، و تبقى هذه الأهداف ظرفية مهما طال زمنها لأنها لا تقوم على إيديولوجية ، و أنما على مصالح مشتركة و سواءً تحققت هذه الأهداف أم لا ، فان هذه الشخصية المشتركة ستزول و يتجه كل فرد من مكوناتها للبحث عن نواة مركزية أخرى تتماشى مع تقديره للأشياء المحيطة به.

3 ـ أهم الخصائص المرتبطة بمفهوم ما بعد الحداثة :

إن النظرة الما بعد حداثية للعالم مثلها مثل ما سبقها تحمل في طياتها خصائص و أسس تحل من خلالها ما هو موجود ، و من خلال الدراسات الما بعد حداثية في مختلف المجالات يمكن استخلاص ستة مبادئ أو خصائص رئيسية لها آثار عميقة على مناهج البحث في العلوم الاجتماعية و الإنسانية مما اثر على التوجهات الفكرية و الفلسفية، و تتمثل هذه الخصائص فيمايلي :

أ ـ نقد النظريات التفسيرية الشاملة :

لقد سعت ما بعد الحداثة إلى تحطيم السلطة الأخلاقية للأنساق الفكرية الكبرى المغلقة، والتي عادة ما تأخذ شكل الإيديولوجيات على أساس أنها في زعمها تقدم تفسيراً كلياً للظواهر، حيث ألغت حقيقة التنوع الإنساني اعتماداً على حتميات مبالغ فيها، و من هنا لم تقم ما بعد الحداثة بمجرد إعلان سقوط هذه الأنساق بل ركزت في دراستها على عنصرين لم يكونا ظاهرين في الحداثة و هما ثنائية المؤلف و القارئ ، حيث أعلنت ما بعد الحداثة عن **موت المؤلف** ،والمقصود بموت المؤلف انه لا تهمنا حياة المؤلف أو ميوله السياسية أو الفكرية أو العصر الذي عاش فيه، و ذلك لأن دوره ينتهي بكتابته للنص، و الباقي يترك للقارئ الذي من خلال تأويله لهذا النص، يشارك في كتابة الواقع[1] لأن النص في الأصل لم يخلق من عدم و هو ليس موجه لنوع واحد من الإفراد ، و هذا ما يعني ترك التفسيرات السابقة كالتطور والماركسية وغيرها من النظريات التي تدعي قدرتها على قيادة الإنسانية نحو تقدم فريد و مضمون ، حيث تقطع ما بعد الحداثة الصلة بالإيديولوجيات الكبرى مثل مدرسة فرانكفورث و وريث أفكارها **<< يورقن هابرماس/Urgan Habermas >>** التي مازالت تعتمد على التطور التاريخي لتحليل الظواهر[2] ،و لهذا تؤكد ما بعد الحداثة على ضرورة قلب العلاقة بين المؤلف و القارئ و النص، حيث لا ينبغي للمؤلف أن يقدم نصاً مغلقاً محملاً بالإحكام النهائية على أساس أن المؤلف يملك اليقين. بمعنى أن على الكاتب أن يقدم نصاً مفتوحاً قد لا يكون واضحاً تماماً بل يستحسن أن يحتوي على بعض الغموض ليدفع القارئ للمشاركة من خلال عملية تأويل النص ، و بهذا

[1] ـ السيد ياسين ، **الكونية و الأصولية و ما بعد الحداثة:أسئلة القرن الحادي و العشرين.** القاهرة ، المكتبة الاكاديمية، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، ص 68 .

2 – Gilbert hottis , op.cit , p 445 .

ستظهر نتائج نظرية و منهجية يمكن أن تؤثر على ممارسة العلوم الاجتماعية و الإنسانية بشرط أن يترك المجال مفتوح للقارئ .

ب ــ نقد ثنائية التحليل في العلوم الإنسانية :

هناك في مشروع الحداثة الغربي تقابل شهير بين عنصرين هما الذات و الموضوع بينما ما بعد الحداثة تدعو إلى إلغاء الذات الحداثية و ذلك يعود للأسباب التالية :

* أن هذه الذات هي نتاج و اختراع مرحلة الحداثة.

* أن التركيز على الذات يفترض وجود فلسفة إنسانية عامة يعارضـــها المفكــرون المـــا بعــد حداثيون بحجة انه لا وجود لنظريات شاملة و ميتافيزيقية.

* انه لو قلنا بوجود الذات كأساس لكل البحوث و العلوم فان ذلك يفترض وجود موضوع ،وما بعد الحداثة ترفض هذه الثنائية لأنها من نتائج عصر التنوير و الكنيسة ، ذلك أن العلم الحــديث حين حل محل الدين فان الفرد العقلاني (الذات الحداثية) حل محــل الله ، و منـــه فالمفـــاهيم الحداثية سواءً كانت علمية أو سياسية مرتبطة بهذه الذات ، فإذا زالت الذات بمفهومها الحــداثي كمركز للكون و التحليل ، فذلك يعني إلغاء كل هذه القيم المرتبطة بها ، ومنه اختفـــاء أهميـــة النظريات الكبرى كالماركسية و اللبرالية التي تتناول وضع المجتمع و الفرد[1] ، و لا نقــول أن الذات لم تعد موجودة أو لم تعد تشكل أي مركز ، و إنما لا تزال موجودة فكل فرد يشكل مركز عالمه الخاص المكون من خليط ملائم له من الأفكار و العادات و الطبائع المكتسبة ، ويـــستطيع تمييز ما هو صحيح و ما هو خاطئ ، أي أصبح الإنسان مركزاً لذاته و ليس مركزاً للعالم تقاس عليه الأشياء و توضع من اجله. فما هو صالح لهذه الذات اليوم ليس بالضرورة أن يكون صالحاً لها مستقبلاً ، فالحداثة تحدثت عن الأخلاق المطلقة العالمية التوجه ، لكن ما بعد الحداثة تؤكــد على القيم ، وهذه الأخيرة نسبية بالنسبة للأفراد الذين يجدون أنفسهم أمام اختيارات عديــدة ، و هذا ما يجعل وضع أسس اجتماعية مشتركة غايةً في الصعوبة[2]. إن هذا الطرح يعزز موقــف الفرد و الفردانية و يمكن من خلق شخصيات مشتركة لفئة معينة تمتد من فردين إلى عدد غيــر محدود من الأفراد ، مما ينتج جماعات قد تكون صغيرة أو كبيرة منغلقة على قيمها و لا تتصل مع المحيط الخارجي إلا من خلال وسائلها الإعلامية الخاصة التي تعد ســلاحها الوحيــد فـــي

[1] ـ السيد يسن ، مرجع سابق، ص 69 .

2 – Oliver Bangerter , **misere et grandeur du postmodernisme.** 1ere partie http://www.promesses.org/arts/141 , pp 5-11-f.html .23.06.2006.

مواجهة باقي أجزاء بيئتها الخارجية، و بالتالي أصبح الإنسان عنصراً من جــزء لـــه مركـــزه الخاص و يخضع لواقع النسق الإعلامي و الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي. بحيث إن هذه الأنساق مجتمعة تشكل ما يسمى بالثقافة الشخصية، فلا بقاء لثنائية التحليل أو الفصل بين الذات و الموضوع لان الذات نفسها أصبحت هي الموضوع لأنها خرجت من مركـــز الكـــون لأحـــد أجزاءه.

ج ــ الرؤية الجديدة لمفاهيم التاريخ،المكان و الزمان :

كونت ما بعد الحداثة أفكار خاصة وجديدة حول التاريخ و الـــزمن و المكـــان ، ففيمـــا يخص التاريخ كعلم مستقل، أو كمدخل للعديد من العلوم الاجتماعية و الإنسانية و حتى العلـــوم التطبيقية، فان ما بعد الحداثة تهدف إلى إنزال التاريخ من مستواه و التقليل مـــن أهميتـــه، و لا ترى له دوراً سوى كونه شاهداً على ما يحدث و مسجلاً للوقائع لكن حسب روايات مـــن كـــان جزءاً من الواقعة و في اغلب الحالات فان هذه الروايات ليست صحيحة، فهذا الشاهد يشهد دائما لمن هو أقوى.

إن التاريخ في رأى مفكري ما بعد الحداثة هو اختراع للدول الغربية من اجل قمع العالم بأســـره وهذا التقليل من أهميته يعود لفكرة أساسية مفادها أب الحاضر الذي نعيشه باعتباره نصا مفتوحا ينبغي أن يكون هو محور اهتمامنا، هذا الحضر يتشكل من سلسلة مـــن الحواضـــر الإدراكيـــة المشتتة التي ينبغي أن نحللها بصفة مستقلة ثم أن نربطها مع بعضها البعض، هذا التحدي يكمن في تجاوز البنيوية في منهج البناء والتحليل مع التركيز على ثلاثة عناصر وهي

* بنية الموضوع قيد الدراسة و علاقتها بمحيطها.

*خصائص الموضوع قيد الدراسة.

*دلائل كل خاصية من خصائص الموضوع و علاقتها ببعضها ثم بمحيطها.[1]

ومن ناحية أخرى، فان ما بعد الحداثة لها مفهومها عن الزمن بحيث ترفض أي فهم تعاقبي أو خطي للزمن و تقدم معنى أخر للزمن يتسم بعدم الاتصال و التشتت وهذا ما يعطـــي مجـــالاً أوسع للمكان، الذي يصبح بدوره متحركً نحو الاتساع أو الضيق حسب ظروف البيئـــة . فـــلا

1- James A.Berlin, **poststructuralism,cultural studies,and composition of classroom:postmodern theory in practice.**USA,published by Lawrence erlbaumassociates , 1992 , vol 11 , p 18.

معنى للحدود الثابتة الآن، وهذا مايتطلب إلغاء الحدود الافتراضية بين السياسة الداخلية والخارجية للدول[1]، فما بعد الحداثة تضع العلاقات الدولية في خانة **اللا مكان** حسب تعبير **<<اشلي/Ashly>>** الذي يعد من ابرز مفكري العلاقات الدولية فيما بعد الحداثة. هذا لان المساحة الجغرافية أصبحت تعبر عن مجموعة من المصالح و ليس عن تجمعات بشرية، حيث أصبح العالم يقسم على أساس مناطق المنفعة فقط، فجغرافية التقدم هي الغرب، و جغرافية الإرهاب هي الشرق الأوسط أما إفريقيا فهي رقعة الفوضى. فيمكن لأي دولة أن تشكل جزءاً من هذه الجغرافية على أساس التقدم، درجة الأمن، و النظام السياسي، مما سيخلق مجموعة من التكتلات البشرية التي يمكن أن تتصادم فيما بينها داخل نفس الرقعة الجغرافية المادية[2].

د ــ نسبية الحقيقة :

تتميز أفكار ما بعد الحداثة بنفي كل ما كان سائداً في مرحلة الحداثة، و تعتبر أن السعي للحقيقة المطلقة كهدف أكبر خطأ يرتكبه الإنسان في مساره العلمي ــ العملي، و الفكرة الأساسية لما بعد الحداثة هي انه من المستحيل الوصول إلى الحقيقة، فهذه النتائج التي يقدمها الباحثون في كل مرة أما انه لا معنى موضوعي لها، أو أنها تعسفية، و النتيجة واحدة فليس هناك في الواقع فرق بين الحقيقة و عكس الحقيقية، فالمطلع على ما يسمى الحقيقة يعتقد أنها الحقيقة الوحيدة، والمطلع على عكس الحقيقة وحدها يعتقد أنها هي الحقيقة و أما المطلع على الحقيقة وعكسها معاً يستنتج انه ليس هناك مطلقة، و من خلال هذا يمكن أن نميز صنفين من الحقيقة هما :

* نقل المصطلحات من العلوم الدقيقة إلى العلوم الإنسانية دون تقديم أي تبرير دلالي أو اختباري لهذه المصطلحات.

* التلاعب بالمصطلحات، غموض المسميات و كذلك عرض المعارف العميقة الخاطئة على أساس أنها صحيحة، فكل المحاولات للبحث العميق في العلوم خاصةً الإنسانية و الاجتماعية أصبحت بلا معنى[3].

[1] ـ السيد يسين ،مرجع سابق ، ص 72 .

1 – Michel Dear ,**<u>the postmodern challenge:reconstructing human geography.</u>**England,published by geographers institute, 1988, vol 13 , pp 262-263

2 – Jean Bricmant , **<u>postmodernism and its problems with science.</u>** Belgique , catholic university of lauvain , 2002, p 4 .

لقد أصبحت المعرفة نوعاً من الخطاب ، حيث أصبح البحث مركزا علـــى إيجـــاد لغـــة مشتركة يمكن العبير من خلالها على ما تريد التكنولوجيا إيصاله للمجتمعـــات، ونتيجـــة هـــذا التطور أن أصبح العلم مرتبط بمدى فعاليته في الميدان، و لا مجال للخطابات النظرية التـــي لا تحقق الملموس بالنسبة لمستقبل المعرفة أو مستهلكها، فالمعرفة الحقيقية هي التي تحقق اكبر قدر من المنفعة للأفراد[1]، إذن ليست هناك حقيقة ثابتة تمكن الأفراد من الإبداع، لهذا ترى مـــا بعـــد الحداثة انه من الضروري تحديد دلالات المفاهيم بدلا من إعادة اكتشافها، و قراءة الموضوع قيد الدراسة بدلا من ملاحظته، وترجمة المصطلحات و ليس إيجادها لأنها موجودة من قبل، كما انه لا يجب القيام بالتجربة لتأكيد الموجود و إنما لإعطائه معنى، فالحقيقة هي الرغبة في المساهمة في مختلف العلوم بما يمكن من خلق الاختلاف في العالم، و بهذا فان كل حقيقة نسبية لا تخلـــو من أهداف من بلغها، ولا تخلو من التناقض بين خطاب العالم الموجه للجمهور، و النتائج التـــي ينتظرها من وراء هذه الحقائق[2] .

ه ــ رفض فكرة التمثيل :

يرفض مفكرو ما بعد الحداثة كل عمليات التمثيل سواءً اتخذت شكل الإنابـــة بمعنـــى أن هناك مجموعة من الأفراد يمثلون باقي الشعب في البرلمان، أو التشابه حين يزعم العـــالم انـــه يحاكي الوقع من خلال عيناته البحثية و بالتالي أصبح الهدف الأساسي لما بعـــد الحداثـــة هـــو القضاء على المركزية الفكرية والسياسية، و كذلك القضاء على السرديات الكبرى فـــي الثقافـــة العالمية، بالإضافة إلى التخلص من حتمية أن الكلمة مرتبطة بالشيء الذي تمثله ارتباطا آليا وان لها معنى محدد، لأنه من المستحيل تمثيل أي شيء أو الكتابة أو الكلام عنه دون أن يكون هناك الجانب الذاتي والمنفعي في كل هذه الخطوات المقيدة بالأحكام المسبقة، و يعبر عن هذه الفكـــرة الباحث **<< ادوارد سعيد >>** من خلال ماليي : << الاستشراق هو خطاب مقيد بدرجة التبـــادل بين القوى العقلية مثلما تعبر عنه فكرة ماذا نفعل نحن و ما لا يفعل الغرب، وهل هو قادر على فهم ما نقوم به.فالمشكل الأساسي في عدم الفهم و عدم القدرة على تمثيل الأخر هـــو اخـــتلاف

1 – jean françois lyotard ,op.cit , p 58.
2 – Leslie J.Miller , **the poverty of truth seeking:postmodernism,discours,analysis and critical feminism.**Canada , sage publications ,2000 ,pp 313-314.

الخطاب الثقافي لكل طرف، واختلاف معاني المصطلحات بين الثقافات و حتى بين أفراد الثقافة الواحدة مما يعرقل عملية التمثيل[1].>>

إن ما بعد الحداثة تحمل مقاربة تفكيكية فيما يتعلق باللغة، الرموز، و المؤسسات، فهذه العناصر تعبر عن موقف من يستعملها فقط و ليس ما هو شائع. فالسياسة هي اقتراح نموذج من المعلومات الكاذبة، مما يجعل المتلقين أي الشعب يعيش على فكرة دائمة هي أن شيء سيء سيقع، مما يدفعه للتمسك حرفيا بالإجراءات التي تملى عليه من طرف المركز الذي يسيطر على السلطة مما يضع الديمقراطية بالمفهوم الحداثي في خانة الخيال. فما يميز عالم ما بعد الحداثة من الناحية السياسية انه محكوم بواسطة عنصرين هما :

* شبكة عملاقة من الرقابة التكنوقراطية التي تسيطر على مصادر المعلومات و تراقب كل ما يحدث داخل الدولة و خارجها في مختلف المجالات.

* تداخل الحكومات و أصحاب المصالح الكبرى و عودة دور و فعالية الجماعات الصغيرة ذات المصالح المشتركة على المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي[2]، وهذا ما يتطلب إيجاد نماذج حكم خاصة بكل تجمع بشري على حدى يضمن له تنوع الثقافات و القوانين داخل الدولة الواحدة مما يجعل الفرد قادرا على الاختيار بحرية من سيمثله لان المهم هو جعل الفرد يحس بالحرية و الديمقراطية و ليس بالضرورة أن يعيشها فعليا.

و ـــ النظرة الخاصة لإبستيمولوجيا العلوم :

إن الحداثة كما سبق ذكره تميزت بأطر منهجية ثابتة، بينما ما بعد الحداثة تحمل أفكارا جديدة حول الابستيمولوجيا، و تشمل هذه الأفكار العديد من المقولات عن الحقيقة و السببية و التنبؤ و الموضوعية و دور القيم، حيث تقاس وضعية و مستوى العلوم بدرجة الفعالية والأداء فالتحكم في العلوم يعني التحكم في القوة، فالابستيمولوجيا الما بعد حداثية تبحث في شرعية العلوم و القوانين و إمكانية تحقيقها للسيطرة و القوة من جهة، و جعل هذه القوة تكتسب شرعيتها عن طريق تخزينها للمعطيات و جعلها في أي وقت قابلة للاستخدام من جهة أخرى. خلافا

---

3 – Eva M.thompson , **ways outof the postmodern discours.** England , published by intercollegiate studies , 2003 , pp 196-197.

1 – Eric Mayer , **the postmodern world : the logic of late capitalism.** http://www.emayzine.com/lectures/postmod.html 23-05-2006.

لإبستيمولوجيا الحداثة التي كانت تبحث عن تفسير نقدي للقوة و إيجاد نقاط ضعفها، بينما ما بعد الحداثة تبحث عن المعرفة الوظيفية التي تخدم و تعزز مصادر القوة و السيطرة وكيفية جعلهـا مقبولة من طرف الجميع[1]، ومفهوم القوة هنا لا يعني الإكراه بل يعني عدم ترك الفرصة للأفراد للاختيار مما يجعلهم تابعين آليا لما تنتجه العلوم من أشياء ملموسة.

إذن ما بعد الحداثة لا تبحث عن الصدق الواقعي كهدف مباشر، بـل أصـبح مفهـوم الأداتية performativity القصد النهائي لها لان هذه المرحلة انتقلت مـن فكـرة التـاريخ و الابستيمولوجيا الحداثية إلى مرحلـة دراسـة آثـار المعرفـة، أو كمـا سـماها **<< ميـشال فوكو/Michel Foucault>>** في مختلف أعماله L'archiologie des savoirs و هـذا لأن أشكال المعرفة مرتبطة بالفترة التي ظهرت فيها، وان كل فترة من هذه الفتـرات لهـا نمـوذج معرفي خاص بها، أي أن شبكة الرموز التي من خلالها كانت تفسر كل الظواهر و تعرف، وما كانت تسميه معرفة أو حقيقة يظل مرتبطا بالمرحلة و الظروف التي جاء فيها. و الانتقال مـن نموذج معرفي لا يستوجب أي تقدم أو تواصل، لكن يستوجب قطيعة ابستيمولوجية تكون نتيجتها خلق أشكال و نماذج معرفية مختلفة عن التي سبقتها[2] .

و من ثمة فان مبدأ هذه المعرفة لا يقوم على وضعية التناظر التي يسعى العلماء لكشفها بل على **مغالطات المخترع Invontors paralogy** التي يمكن من خلالها تحقيـق الـسيطرة المقبولة من طرف المحكومين و ذلك بجعل العلوم التقنية تشكل جزءا هاما من حيـاة الأفـراد بهدف ربط الإنسان بشيء مادي يجعله في تبعية مستمرة ، مع جعله دائما يشعر بحرية الاختيار التي تتيحها له التكنولوجيا المتطورة للمعلومات ، بحيث انه كلما وجد اكبر عدد من البدائل، كلما كانت إمكانية السيطرة على أوسع رقعة اجتماعية ممكنة و نتيجة هذا هو إعطاء اكبر قدر ممكن من المشروعية للنظام السياسي القائم أساسا على فكرة مغالطة المخترع.

2 – Seyla ben habib , **Epistimologies : a rejoindr to jean françois lyotard.** England , telors press , 1984 , p 105 .
1 – Gilbert Hottis , op.cit , p 409 .

المبحث الثاني: ما بعد الحداثة والحداثة، قطيعة أم استمرارية

يشكل مفهوم التقدم القائم على أساس التطور الخطي للتاريخ مفتاحا رئيسيا لفهم الحداثة وفق حراكها التاريخي، لذلك فقد ركزت ما بعد الحداثة على نقد هذه الفكرة وإبراز مساوئها عبر مختلف مراحلها الزمنية، وهذا ما أدى إلى ظهور جدل كبير بين المفكرين الما بعد حداثيين الذين يرون أن الحداثة وقعت في عدة تناقضات وجب تجاوزها والمفكرين الحداثيين الذين يتمسكون بالحداثة و يرون أنها لازالت قادرة على قيادة الإنسانية.
ولمعرفة ما إذا كانت الحداثة انتهت وحلت محلها ما بعد الحداثة، أم أن ما بعد الحداثة ما **هي إلا استمرار** لما كان من قبل، سنتطرق لهذه النقطة من خلال منظورين معرفيين هما :

أ ـ المنظور الفلسفي للعلاقة بين ما بعد الحداثة والحداثة :

يرى المفكرون الما بعد حداثيون أن إعادة استنساخ سؤال الحداثة من أوجه مختلفة ماهو إلا نوع من التأييد التاريخي، ويصرون على قراءة الحداثة وفقا لمفاعيلها في التاريخ والواقع وليس وفقا لأسسها النظرية والمعرفية لأن الحداثيون أنفسهم يختلفون فيما إذا كانت الحداثة ظاهرة زمنية أم معرفية، إذ بقدر ما يبدو التقسيم التاريخي سهلاً، بقدر ما يخفي إشكاليات متعددة، فالتطور الخطي للتاريخ يفرض علينا الإيمان بفكرة التقدم الكلي التي بلورها **<< هيقل/Higul >>** لكن التاريخ غالبا ما اظهر لنا انه لم يسر بالخط نفسه أو بالنهج ذاته على حد تعبير **<< فوكو/Foucault >>** كما أن تقسيم التاريخ إلى حقب يتضمن مسبقا وضع الحداثة كنهاية للتاريخ و كغاية للحضارات جميعا[1] ، إن هذا الجدل الفكري ولد تيارين متناقضين من حيث طرحهما للمسألة ، وهما:

1 التيار المتمسك بالحداثة :

من ابرز رواد هذا التيار الفكري، نجد المفكر الألماني **<< يورغن هابرماس/ Jürgen Habermas >>** الذي يعيد الحداثة إلى عصر الأنوار معتبرا أنها مشروع لم يكتمل بعد من

---
[1] - رضوان جودت زيادة ، مرجع سابق ، ص ص 31 -32 .

خلال مقالته الشهيرة بعنوان "**الحداثة مشروع ناقص**" حيث يؤكد على القيمة الـسامية للحداثـة وينفي نظرية وممارسة ما بعد الحداثة، فهو يرى أن خطيئة ما بعد الحداثة تكمن في وظيفتهـا السياسية الرجعية، وأن المرحلة الحالية ما هي إلا جزء من الحداثة أطلق عليه اسم **الحداثة العليا** التي تهدف إلى تحقيق المساواة وضمان الحقوق المدنية والسياسية وحرية التعبيـر والإعـلام[1] وكذلك إيجاد طريقة فعالة لضمان مشاركة سياسية كبيرة و ايجابية تكون حاسمة في اتخاذ القرار على اعلي مستويات الهرم السياسي للدولة، وموقف **<< هابرماس/Habermas >>** يعبر عن موقف مدرسة **فرانكفورث** التي عرفت بالدراسات المتمحورة حول " النظرية النقدية للمجتمع" [2]، حيث ينتقد المشروع الديمقراطي الحداثي من اجل تجاوزه لما هو أحسن وليس تجاوزا للحداثـة ذاتها، معتبرا انه لاميكن أن ننقض الحداثة ونهدمها ، بل أن ننقذها من اجل تجاوز مـشاكلها، و هذا لا يعتبر خروجا عن الحداثة، أو نفيا لها، وإنما استمرار لمشروعها الذي لم يكتمل، لهذا فهو غالبا ما يدافع عن مفاهيمها المؤسسة المتمثلة في العقل و الإنسان والتنوير مستلهما باسـتمرار من فكر**<< كانط/Kant>>** بوصفه أب الحداثة ومؤسسها، كما يشكك دائنا فـي حاجتنـا إلـى الأطروحات الما بعد حداثية ويتساءل إذا ما كانت فعلا قادرة على هدم ما أرسته الحداثـة مـن أسس ونظريات.

إن **<<هابرماس/Habermas>>** يبحث عن أسلوب لإعادة بناء نظرية فـي الحداثـة مؤسسة على العقلانية الكانطية لذلك فإنه دائما يوجه نقدا حادا للتيار ما بعد الحداثي لاسيما فيما يخص علاقته مع العقل إذ يرى انه يرغب في تجاوزه عن طريق رفضه. إن ما بعد الحداثيين لا يرفضون مبدأ الحداثة وفقا لنتائجه المشوهة في علاقته مع الذات الإنسانية فقط، بل أيضا كـل المعاني التي حملتها الذاتية بوصفها وعدا لم يوف بعد، و يتابع **<< هابرماس/Habermas>>** نقده لما بعد الحداثيين، يقوله أن رفضهم الكلي للحداثة يفسر ضعفا واضحا في نظـريتهم التـي تحمل صفة الرجعية، ويقترح ثلاث خطوات لتجاوز المد القوي لما بعد الحداثيين وهي : **النقـد المباشر الما بعد الحداثة ــ إعادة تقسيم الحداثة ــ** وإعادة النظر في توجه الحركـة الفكريـة الحداثية بما يضمن **التحديث المستمر لها**[3].

ومن جهة أخرى يرى**<< هابرماس/Habermas>>** إن الدعوة المستمرة للقطيعة مع الحداثـة هي نقطة مهمة جدا في عدم قبول هذا التوجه، لأن القطيعة تحول ما بعد الحداثة إلى إيديولوجيا

[1] ـ فردريك جيمسون ، مرجع سابق، ص ص 44 ـ 45 .
[2] ـ توم بوتومور ، مرجع سابق ، ص 120 .

3 – C.Ruby , op.cit , pp 151-152.

في حد ذاتها ، و هذا ما يشكل تناقضا داخليا لهذا الاتجاه، و ما تدعو إليه ما بعد الحداثة هو تصور أوحد للواقع مفاده نهاية التاريخ و ليس هناك طريقة للذهاب إلى ما هو ابعد من هذا، وبالتالي فالأفضل ركوب الموجة في قمتها كي لا نخاطر أن تجذبنا إلى قاعدتها، وهذا ما يعبر عنه الشعار الساخر من مفكري ما بعد الحداثة المتمثل في المقولة التالية باللغة الانجليزية : " If you are sailing on the Titanic, go first class " أي أن الفكر الما بعد حداثي يكرس لعودة البرجوازية الرأسمالية المسيطرة على كل جماليات الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يجعل من العلاقات الإنسانية في الفكر ما بعد الحداثي علاقات مؤقتة قائمة على المصالح الشخصية ولا تهدف لخدمة الصالح العام[1] .

و بعبارة أخرى، فإن **<< هابرماس/Habermas>>** و غيره من المفكرين الذين يؤيدنه و الذين يفضلون الحديث عن حداثة عليا، أو حداثة متجددة، يحاولون إعادة التوازن الداخلي في الحداثة بعد أن طغى، بشكل كبير، الجانب المادي و العقلاني و الأداتي، على الجانب الأخلاقي للإنسان، فهم يحاولان أن يستبدلوا العقل الأداتي المسيطر بعقل مرن، و أن تصاحب الأخلاق القانون، و أن تقترن أخلاق المسؤولية بأخلاق الضمير، و أن يحل المجتمع العضوي المشاركاتي محل المجتمع الميكانيكي، و أن يخضع العلم و العقل للنقد و أن تستبدل سلطة التفويض بسلطة التمثيل، و هذه بمثابة الثورة الفكرية داخل الحداثة التي تريد تعميق فكر الحداثة من جهة، و محاسبته و فحصه فحصا نقديا من جهة أخرى، و هذا ما يضمن له البقاء و التجدد المستمر و المواكب لمتطلبات الزمان و المكان[2].

2 ـ التيار الما بعد حداثي :

حيث يؤكد ما بعد الحداثيون زوال الحداثة و تلاشي مضامينها لأنها حملت في فكرها العديد من التناقضات ممثل من خلال المفكر الفرنسي **<<ليوتار>>**، الذي يرى في التفكير الحداثي جد محدود في نظرياته القيمية، و على العكس من ذلك فإن التفكير الذي يتجاوز الحداثة إلى ما بعدها، يعطينا نظرة، و ذكاء معرفي أكثر موضوعية ووضوح، بالإضافة إلى أن الحداثة لا تعتبر محدودة بسبب سيطرة العقل فقط، و إنما هذه السيطرة في حد ذاتها تعبر عن فكر

1- David Morly , Kuan-Hsing Chen ,**Critical dialogues in cultural studies.** London & New York , routtledge , 1992, pp 134-135.

2 ـ محمد سبيلا ، مرجع سابق ، ص ص 65 -66 .

متطرف يقصي كل من يعارضه. لقد بنت الحداثة أفكارها على مبدأ التقدم الخطي للزمن، الذي يعارضه ما بعد الحداثيين باعتبار أن التاريخ لا يملك تغيير الوضع، لأنه لا يملك الشكل العلمي الدقيق و لا اتساع الرؤية التفسيرية للوقائع لأنه دائما مرتبط بمن يكتبه لا بمن يصنعه[1].

فالحداثة بذلك زمن تاريخي أكثر من كونها وعيا جديدا، و إن كان هذا الوعي قد تظهر في فترة معينة مما جعل مفهوم الحداثة مرتبط بعدد من المحددات بدءا من العقلانية و التنوير و إنهاء بفكرة التقدم دون الحديث عن مصدر كل هذه الأفكار التي يرى الما بعد حداثيون أن وجودها له هدف واحد و هو السيطرة على العقول. في النقد الموجه للحداثة في هذه النقطة، يتحدث **<<ليوتار/Lyotard>>** عن مشروعية المعرفة التي كانت موضوع تصور واحد في فترة الحداثة، و بهذا يرى **<<ليوتار/Lyotard >>** أن هذه الفكرة سقطت بسقوط السرديات الكبرى، أي أن الحداثة فقدت مبررات وجودها و كان لابد من إعلان نهايتها، ليس من أجل الدخول في عالم جديد، إذ يبدو المفكرون الما بعد حداثيون أبعد من أن يقدموا تصورا كهذا، أو أن يكون هدفهم ذلك، إنهم يرون ضرورة انهيار السرديات الكبرى للحداثة، ليس من أجل إنشاء أخرى مكانها، و لكن من أجل جعل الواقع الذي نعيشه أكثر واقعية[2]. فما معنى الحقيقة المقدمة من طرف الحداثة إذا كان لها تفسير تاريخي محض، وهذا ما يطرح عدة تناقضات في الفكر الحداثي، ويظهر عجزه عن تفسير الواقع، بالاعتماد فقط على ما أسماه **<<كانط/Kant>>**التفكير العقلي الذي كان يدعي بوعيه لما هو موجود في العالم، لكنه يعجز دائما عن إعطاء مثال يمكن له أن يجسد هذا التفكير العقلي في معطيات مادية تسهل عملية الفهم للمحيط، فما بعد الحداثة هي إعطاء القيمة العملية لكل ما كان مقصى من طرف الحداثة بغض النظر عن كونه قابل للعرض أم يجب إقصاءه من طرف المنظور الحداثي الذي كان يهتم بالشكل في تصنيف الأشياء و ليس برمزية هذه الأشياء و أبعادها الثقافية و الاجتماعية[3].

لقد رأى **<<ليوتار/Lyotard >>** هذا التمييز بين ما هو قابل للعرض وما يجب إقصاءه من مختلف مكونات المحيط، ما هو إلا محاولة من الحداثيين لإعطاء الشرعية للمؤسسات السياسية و الممارسات الاجتماعية بالإضافة إلى طرق التفكير العامة، أو ما يسمى الضمير الاجتماعي، وهم بهذا يعلقون الآمال العامة بفكرة حصول التطور في المستقبل، وأن هذه الأهداف والمشاريع

1- Anthony Giddens , **les conséquences de la modernité.** Paris, édition l' Harmattan, 1994, pp 55-56.

2 - رضوان جودت زيادة ، مرجع سابق ، ص ص 37 -38 .

3- Jean François lyotard , **Le postmodernisme expliqué aux enfants.** Paris, édition Galillée, 1988, pp 20-26.

لا يمكن لها أن تتحقق لأنها تحمل طابع العالمية[1]. وهذا لأن فكرة العالمية في حد ذاتها تمثل أضخم سرديات الحداثة وأكثرها ارتباطا بالخيال لا بالواقع، ومنه فإن ما بعد الحداثيون في ردهم على **<<هابرماس/Habermas >>** يقترحون تسمية الحداثة ليس "بالمشروع الذي لم يكتمل بعد" وإنما " الوعد الذي لن يتحقق أبدا". بالإضافة إلى هذا فإن **<<هابرماس/Habermas >>** لم يكن بعيدا تماما عن صدى أفكار ما بعد الحداثة لا سيما في تحليله لعلاقة التقنية بالعلم أو صلة الرأسمالية الجديدة بالمجتمع ما بعد الصناعي، إذ يرى أن مجتمع ما بعد الحداثة ولأول مرة، ربط بين التحرر من سلطة الطبيعة والتحرر من السلطة الأخلاقية وبهذا تطور شكل جديد من السلطة، أطلق عليه **<<هابرماس/Habermas >>** اسم **السلطة التقنية** ذلك أن العلم والتقنية قد اتخذا وظيفة تشريع السلطة، وهو ما تحدث عنه **<<ليوتار/Lyotard >>** حيث حلل بصفة معمقة دور العلم والمعرفة في إعطاء الشرعية للسلطة، وكذلك دور من يملك المعرفة من علماء وخبراء في صناعة الرأي العام وفي تشكيل المعالم الأساسية للجماعات البشرية في إطار مجتمع متعدد الاتجاهات. ومنه، فعكس ما يدعوا إليه الحداثيين من اعتماد على النظريات في تحليل الواقع وتركيزهم في جميع أعمالهم على المحور التاريخي الذي يكون أقرب إلى الرواية للإجابة على سؤال لماذا جرت الأحداث بتلك الصورة، مما يجعل الإنسان أكثر ميلا لتصديقه، فإن ما بعد الحداثيين يرون ضرورة الاعتماد على المعطيات الجزئية في تحليل الواقع وكذلك بحثهم عن الإجابة لسؤال كيف تحدث الوقائع، وذلك أدق و أكثر واقعية في تحصيل النتائج[2] .

1- ibid , p 32.

2 - جياني فاتيمو(فاطمة الجيوشي)، **نهاية الحداثة.** دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998 ، ص 11 .

ب ــ المنظور الواقعي لأفكار الحداثة و ما بعد الحداثة :

1 ــ انعكاس أفكار الحداثة على الواقع:

لقد عملت الحداثة من خلال أفكارها المتسلسلة على خلق مجتمع متجانس يقوم على ثلاث ركائز أساسية وهي:

* نظام تفكير شامل يتضمن الخطابات الإيديولوجية المرجعية المبنية على العقلانية بالإضافة إلى إنشاء نظام سياسي تمثيلي (نيابي).

* مؤسسات اجتماعية تقوم بدور المنظم والمؤطر كالعائلة، المدرسة، المستشفيات والسجون.

* الهوية المحددة من طرف العقل الجماعي في إطار النظريات والرؤى المتجانسة لمشروع المجتمع المراد تشكيله، وتماشيا مع الأهداف العامة للتنظيم.

ومن اجل التعمق أكثر في فهم الممارسة الحداثية وكيفية رؤيتها للواقع، قام بعض المفكرين بتقسيم الحداثة إلى عدة أجزاء أو إلى حداثات جاء تصنيفها كالأتي :

أ ــ الحداثة التقنية:

و المتمثلة في التوسيط المتدرج للأدوات والآليات التقنية في علاقات الإنسان بالطبيعة بشكل ضاعف قدرته على التعامل معها وتحويلها انطلاقا من مقولة **<< ديكارت/Descarte >>** " نجعل أنفسنا أسياد الطبيعة ومالكيها" وبهذا يكون الإنسان رابحا إذا امن لنفسه تدريجيا امتلاك العالم الطبيعي الذي يجب أن ينتهي بنصر كامل وسيطرة تامة على الطبيعة[1].

ب ــ الحداثة السياسية :

وهي مفصل أساسي في الحداثة قوامه اعتبار الشعب مصدرا لمشروعية السلطة، وهو ما يقتضي التمييز بين المجال السياسي والديني، والنتيجة لذلك هي نزع القدسية عن السياسة باعتبارها مجالا دنيويا للصراع على الخبرات والسلطة والرموز[2].

ج ــ الحداثة الاقتصادية :

وهي الانتقال من أشكال الإنتاج التقليدية إلى اقتصاد السوق الذي تطور بفعل التقدم التقني، وأصبح يشكل أهم عامل من عوامل قوة الدول والإفراد. إن أهم سمات الاقتصاد الحداثي

---

[1] - روجي غارودي ، **حفاروا القبور.** بيروت، منشورات عويدات، الطبعة الاولى، 1993 ، ص ص 78 - 79 .

[2] - محمد سبيلا، مرجع سابق ، ص 64 .

هي تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح وذلك من خـلال ربـط جميـع الاقتـصاديات والـدول والمجتمعات بشبكة عالمية للتجارة والمواصلات والمعلومات دون النظر بعين الاعتبار لقـضية البيئة، وكذلك أدى التطور التقني الكبير إلى تحولات هامة في الاقتصاد الحداثي لكنها لم تكـن محورية، فرغم تأثر نماذج الإنتاج بالتقدم التكنولوجي، إلا أن نمط الإنتاج لم يتغير، فـالمجتمع الرأسمالي الحداثي بقي قائما بشكله المتكامل منذ الثورة الصناعية إلى غاية نهاية الحرب الباردة، وقد استوعبت ثورات تكنولوجية كثيرة دون أن يغير ذلك من نمط صيرورته[1].

د ـ الحداثة الاجتماعية والأخلاقية :

وهي مجموعة القيم والعلاقات الاجتماعية الناشئة عن تراكم الأفكار الحداثية، فالمجتمع الحداثي مجتمع تداهمه مجموعة من القيم المفتحة القائمة على التعدد وقابلية التغيير ومعياريـة النسبية والحرية، فهو مجتمع متعلق بالمستقبل أكثر مما هو مرتبط بالماضي ويهتم بقيم المرودية و الفعالية على حساب الإنسانية[2].

كما أن فكرة الأخلاق ارتبطت بمفهوم العالمية وحقوق الإنسان التي بني جزء مهم منهـا علـى مفهوم شمولية ووحدة القيم الأخلاقية بين جميع الإفراد على مستوى عالمي، وبالتـالي وجـب الالتزام بها وتطبيقها وحمايتها، حيث أوكل هذا الدور إلى اكبر منظمة عالمية وهي الأمم المتحدة **UNO** التي تعتبر الإطار المؤسساتي و التنظيمي الأكثر أهلية لهذه المهمة.

ويمكن تحديد السمات الأساسية للممارسة الواقعية للحداثة فيما يلي :

ـ نسق على درجة عالية من التمايز، ومحدد وظيفيا للتنظيم الحكومي.

ـ درجة عالية من التكامل داخل هذا البناء الحكومي.

ـ انتشار الإجراءات والمبادئ العلمانية والعقلانية في عملية صنع القرارات السياسية.

ـ انتماء الشعب إلى تاريخ وإقليم الدولة وهويتها القومية، وهو انتماء فعال وواسع وله مغـزاه الواضح على نطاق واسع.

ـ مشاركة و اهتمام شعبي واسع في العملية السياسية، وفي الحراك السياسي، بالرغم من انـه ليس ضروريا أن يمتد ذلك إلى جوانب عملية صنع القرار.

---

[1] ـ ضياء مجيد الموسوي، **الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية.** الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ، ص 47 .

[2] ـ محمد سبيلا ، مرجع سابق ، ص 64 .

ـ استناد المؤسسات القانونية والقضائية إلى نسق علماني للقانون، يضاف إلى ذلك أن النظام السياسي الحديث يتميز بسلطة العقل وتمايز أبنيته وبحثه عن المشروعية في ظل المشاركة السياسية الشعبية الواسعة في إطار نظام حكم ديمقراطي[1].

2 ـ انعكاس أفكار ما بعد الحداثة على الواقع :

إن ثمة تغيرات جذرية خاصة في الغرب، هيئة لظروف ملائمة لظهور ما بعد الحداثة وطالت هذه التغيرات كل بُنى المجتمع الغربي، بما في ذلك المجال الاقتصادي وذلك من خلال التطور الكبير في المجال التكنولوجي وما صاحبه من تشوهات في الثقافة الاجتماعية، وقد ارتبطت أفكار ما بعد الحداثة في المجال السياسي و الاجتماعي بأفكار المجتمع ما بعد الصناعي حيث أبدى **<<دانيال بال/Daniel Bell >>** اهتماما محافظا بالتناقضات الثقافية لما بعد الحداثة كما أشار كتاب آخرون إلى أن أزمة الحضارة الغربية لما بعد الحداثة ترجع أساسا إلى غياب القيم الروحية التي قضت عليها الحداثة، ويؤكد **<<بال/Bell>>** على ضرورة العودة إلى الدين في الحضارة الغربية لمواجهة وحل المشاكل التي أفرزتها الحداثة.

ويشير**<<ليوتار/Lyotard >>** إلى أن أهمية ومركز المعرفة قد تغير بدخول المجتمعات إلى ما يعرف بالعصر ما بعد الصناعي، ودخلت الثقافة إلى العصر ما بعد الحداثي، حيث تعد المعرفة **Knowledge** الشرط الجوهري لما بعد الحداثة، وهذا الشرط وجد كنتيجة لعملية معقدة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهذه المعرفة لا يمكن أن تظل جامدة دون تطور، ويربط البعض هذا التطور بسيطرة الكمبيوتر، وترجمة تلك المعرفة إلى برامج، دخلت في تجارة المعرفة **Commercialization of Knowledge**، بحيث أصبحت الأبحاث موجهة لتلبية حاجات الأفراد أو الزبائن، والمعرفة ذاتها لم تعد مطلقة القيمة بل يتم إنتاجها لكي تباع أو من أجل قيمتها التبادلية[2]، وبالتالي فإن الحضارة الغربية غيرت مسارها الحضاري الذي ادعت الحداثة أنه موجه لخدمة الإنسانية، وفي رأي بعض الباحثين أن ما بعد الحداثة لا تعبر فقط عن المشروع الحضاري الجديد الذي يتشكل داخل الثقافة الغربية، وإنما هي وصف

---

[1] ـ عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي**. مصر ، دار الاصدقاء للطباعة و النشر، 2003 ، ص ص 81 -82 .

[2] ـ نفس المرجع، ص ص 87 - 88 .

للمجتمعات الغربية الراهنة، والتي تقوم أساسا على تفكيك مؤسسات المجتمع الجماهيري وتقليص دور الدولة وإتاحة الفرصة كاملة للفرد لكي يقوم بممارسة حرية اختياراته الوجودية والمهنية والاجتماعية وهي مجتمعات تقوم على إحياء التجمعات المحلية، وجعلها تشارك في اتخاذ القرار، وهي بالإضافة إلى ذلك مجتمعات بدأت تخلق داخلها مؤسسات مدنية تحاول تحدي هيمنة النخب السياسية الحاكمة في إطار نقد عنيف لعملية التمثيل بكل ما يحيط بهذه العملية من قصور واضح، يتبين من خلال نقص المشاركة السياسية وقلة الإقبال على الانتخابات مما يشكك في صلاحية النظام برمته[1]. إن هذا النظام أو الديمقراطية المنشودة التي يدافع عنها **<<هابرماس/Habermas >>** تعرضت كذلك لنقد شامل، ووضعت مكانها أفكارا أكثر واقعية، ذلك أن عملية التواصل وتداول المعلومات وانتشارها، كما نلاحظ ذلك في الحياة الاجتماعية، تخرج أحيانا عن نموذج الشفافية الذي يطالب به **<<هابرماس/Habermas>>** ، مما أدى ب:**<<بودان/Boudon>>** إلى القول أن هذا النموذج الديمقراطي يلغي من حيث المبدأ والتعريف ظواهر السلطة، ويتعين النظر إلى أن أي نظرية من هذا النموذج تؤدي إلى نتيجة عبثية مفادها أن الجميع يمكن أن تكون له كفاءة متساوية في كل الموضوعات والتخصصات.

ويذهب **<<ليوتار/Lyotard>>** في نفس فكرة:**<<بـودان/Boudon>>** من حيث تشكيكه في إمكانية تطبيق الديمقراطية الحداثية على أرض الواقع، ذلك لأن الإجماع في حد ذاته أصبح قيمة مشكوك فيها، ولذلك يتعين الوصول إلى فكرة وممارسة للعدالة لا تكون مرتبطة بالإجماع لا سيما وأننا نعيش في مجتمعات لا تعمل على جذب العلماء التقنين وبناء المؤسسات من أجل الوصول إلى الحقيقة، بقدر ما تقوم بذلك سعيا وتدعيما للقوة، الأمر الذي يؤدي إلى القول بأن المعرفة والسلطة هما في العمق وجهان لسؤال واحد وهو:<< من يقرر ماهية المعرفة، ومن يعرف ما يتعين اتخاذه من قرارات؟>>[2] .

هذا بالإضافة إلى اكتساح موجة المعلوماتية بتعدد مصادرها ولغاتها ورموزها لجميع دول العالم مما يخلق تشكيلات بشرية مختلفة الأحجام والأهداف وكثيرة التمايز وكذلك التقارب. إن هذا النقاش الدائر حول موضوع تواصل أم قطيعة الحداثة مع ما بعد الحداثة امتد كذلك إلى مجالات الإدارة و مختلف بُنى و مكونات المجتمع، و لم ينحصر فقط في العلم والثقافة كما سنوضحه من خلال الجدولين التاليين:

---

[1] - السيد يسين، مرجع سابقi ، ص ص 192 - 193 .

[2] - محمد نور الدين أفاية ، **الحداثة و التواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة.** الدار البيضاء ، إفريقيا الشرق ، الطبعة الثانية ، 1998، ص ص 249 - 250 .

الوظائف الإدارية	الحداثة	ما بعد الحداثة
المهـــــام والأهــــداف والوظائف الرئيسية	التخصص	الانتشار
الترتيبات الوظيفية	البيروقراطية الهرم الإداري	التكنوقراطية السوق
التنسيق والحكم	تركيز السلطات	تفويض السلطات
المــسؤوليات وعلاقـــات الدور	خارج المنظمات	داخل المنظمات
تكوين المهارات	غير مرن	مرن
التخطيط والاتصال	أساليب طويلة الأجل	أساليب قصيرة الأجل
الربط بين الأداء والكفاءة	فردية الأداء	جماعية الأداء
القيادة	الثقة	عدم الثقة

الجدول الأول : التطبيقات الإدارية للحداثة وما بعد الحداثة[1]

[1] - ستيوارت ر. كليج (حمزة سر الختم حمزة)، **المنظمات الحديثة : دراسة في منظمات عالم ما بعد الحداثة.** المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة، 2004 ، ص 279 .

الحداثة	ما بعد الحداثة
ـ الحكايات الكبرى حول التاريخ، الثقافة، السياسة، الهوية الوطنية. ـ أهمية الإيمان بالأصل العرقي.	ـ الشك والتخلي عن الحكايات الكبرى والأساطير المحلية. ـ تلاشي أهمية العرق و الأصل.
ـ الثقة في التفسيرات الشاملة للتاريخ والعلوم والثقافة باعتبارها تمثل كل المعارف وتشمل كل شيء.	ـ التخلي عن النظريات الشاملة و البحث عن النظريات الحصرية .
ـ الثقة والإيمان بالوحدة الاجتماعية والثقافة المشتركة والقيم العرفية والقومية ووجود قواعد واضحة للوحدة.	ـ تعددية ثقافية و اجتماعية، و قواعد غير واضحة للوحدة الاجتماعية،الوطنية و العرقية.
ـ الحكايات الشاملة للتطور من خلال العلوم و التكنولوجيا.	ـ رد فعل ضد التكنولوجيا، قفزة في التطور وعصر جديد للديانات.
ـ مفهوم الوحدة، مركزية الذات ، وهوية واحدة و مصير مشترك.	ـ مفهوم التجزئة و عدم مركزية الذات. ـ تنوع وتداخل الهويات.
ـ العائلة هي الوحدة المركزية للنظام الاجتماعي نموذج الطبقة الوسطى والعائلة النووية.	ـ بدائل الوحدة العائلية، بدائل لنموذج الطبقة الوسطى، هويات متعددة في الزواج وتعدد أصول الأولاد.
ـ تدرج (هراركية) النظام، ورقابة مركزية.	ـ نظام متهدم، فقدان الرقابة المركزية،تشتت الروابط.
ـ الثقة و الاستثمار الشخصي في السياسات الكبرى(الأمة، الدولة، الحزب).	ـ الاستثمار في السياسات الجزئية، الهوية السياسية،السياسات المحلية، الصراعات المؤسساتية على السلطة.
ـ الديمقراطية .	ـ عدم التحديد، التشتت المبدئي.
ـ جذور عميقة و الإيمان بعمق الأشياء(المعاني، القيم، المضمون المحدد) بخلاف السطحية(المظاهر، المعلومات).	ـ جذور سطحية، الرغبة في النشاطات السطحية، الصورة تغني عن البحث عن العمق.
ـ الثقة في الحقيقة من خلال الإعلام والنواب.	ـ حقيقة مبالغ فيها. ـ تشبع الصور.

ـ أصالة المصادر. ـ وجود ثقافة النخبة و ثقافة الجماهير. ـ ثقافة النخبة هي الثقافة المعيارية و السلطوية.	ـ المحاكاة أكثر قوة من الواقع . ـ الصور و النصوص دون مراجع أقوى من التجارب الغير مذاعة. ـ تلاشي سيطرة النخبة، و تداخل ثقافتي النخبة و الجماهير.
ـ الفن كمشروع فريد و عمل مكتمل متأصل و مجاز من طرف مقاييس محددة.	ـ الفن كمشروع و طريق الصيرورة، حسن الأداء، الإنتاج، تعدد النصوص، أهداف حضارية. ـ الفن كإعادة تشكيل للثقافة، متأصل بنقاشات ومجاز من طرف الغير بغض النظر عن أصل الفئات.
ـ سيادة العلم، محاولة احتواء الأغلبية. ـ الموسوعة كمصدر للمعلومات.	ـ البحث، إدارة المعلومات والمعارف المؤقتة، الواقع كمصدر للمعلومات.
ـ سيطرة السمعي البصري، التركيز المصدري. واحد يقدم المعلومات للعديد من المتلقين. ـ تركيز و مركزية المعارف.	ـ تبادل المعلومات. ـ خدمة الزبون، التوزيع أي العديد يوزعون للعديد من المتلقين مما يخلق حرية الاختيار(WEB - NET). ـ توزيع المعارف و تعدد مصادرها.
ـ إدارة جادة وأهداف محددة، حسن النية، نموذج الطبقة المتوسطة.	ـ لعب، غموض، تحديات الإدارة الجادة، غياب حسن النية.
ـ فرق واضح بين ما هو عضوي وغير عضوي وما هو إنساني وما هو آلي. ـ منطلق ونهاية واضحة للفنون.	ـ دمج العضوي بالغير عضوي، والإنسان بالآلي والإلكتروني. ـ غموض الأهداف، تعدد النصوص والثقافات.

الجدول الثاني : الاختلافات الثقافية و الاجتماعية بين الحداثة وما بعد الحداثة[1]

1- Martin Irvine, **modernity and Postmodernity.**
http://www.georgetown.edu/faculty/irvinent/technoculture/pomo.html 23.01.2007.

إن الجدولين السابقين يمكناننا من الاقتراب أكثر من الواقع الفعلي لكلا الاتجاهين، وهمـا في مجملهما تلخيص لأهم أفكار الحداثة وما بعدها، أما إذا توسعنا بالنقـاش إلـى أبعـد مـن **<<هابرماس/Habermas >>** و**<<ليوتار/Lyotard>>** اللذان يعتبران الأكثر دقة في تحديد مواقفهما، فإننا سنلاحظ تباينا للأفكار بالنسبة للباحثين الآخرين، فيما يتصل بعلاقة الحداثة بمـا بعد الحداثة وهذا من خلال تحديد أربعة اتجاهات مختلفة وهي :

أ ـــ ما بعد الحداثة هي امتداد للحداثة :

وهو ما يذهب إليه الناقد و المؤرخ المعماري **<<تشارلزجينكز>>** الذي اعتبر مـا بعـد الحداثة كمزاوجة مع الحداثة، وكذلك الباحث الجزائري **<< محمد أركون>>** الذي وجـد فـي افتراض ما بعد الحداثة كتجاوز للحداثة مجرد إدعاء، ومن خلال هذا التوجه يقترح **<<جيدنز>>** مفهوم الحداثة الراديكالية بدل الحداثة اعتبارا أن ما تم إعلانه بوصفه ما بعد الحداثة لا يـشكل بالضرورة قطيعة مع الحداثة، بل هو نسخة راديكالية أو متنامية منها تساعد على ظهور مجتمع تعددي حقيقي يقوم على الديمقراطية المتعددة المستويات وعلى إلغاء فكرة العـسكرة، وأنـسنة التكنولوجيا، على أن ذلك لا يعني رؤية **<<جيدنز>>** لما بعد الحداثة على أنها تحمـل نفـس سيمات الحداثة، ويضرب مثلا على ذلك بأن الذات هي مقولة أساسية في فكر الحداثـة، يمكـن رؤيتها من خلال ما بعد الحداثة بوصفها متحللة أو منعزلة بفعل تفتيت التجربة، بينما تعتبر في الحداثة أكثر من موقع للقوى المتقاطعة نظرا لأن الحداثة قد أتاحت عمليات نـشطة لانعكـاس الهوية الذاتية.

ب ـــ ما بعد الحداثة كرد فعل لما آلت إليه الحداثة :

وهو ما ذهب إليه عالم الاجتماع الأمريكي **<< رايت بلير/Wright Bler >>** في نهاية الستينات حين أكد على تحول العالم إلى ما بعد الحداثة، أو ما أطلق عليه اسم الفترة الرابعة بعد الفترة الحداثية، بما لا يعني لديه فشل مشروع الحداثة، بل فشل نوعها الذي أنتج ظاهرة الجمهرة والتلاعب بالديمقراطية في الغرب، والدوجماتية الستالينية في الشرق، وخلص إلى أن هذه الفترة ستشهد انهيار العالم القائم على اللبرالية والاشتراكية النابعتين من أفكار عصر التنوير، وتصبح فكرة العقل مشكوك فيها، إذ لعل زيادة العقلانية لن تضمن ارتفاع مكانة العقل.[1]

[1] ـ محمد حافظ دياب ، مرجع سابق .

ج ــ رفض إعلان فشل الحداثة :

وهو ما ذهب إليه **<< سمير أمين>>** الذي رأى فيها مشروعا تحرريا نشأ عندما تخلى الفكر الفلسفي عن طابعه الميتافيزيقي الذي كان يؤكد على أن هناك نظام يحكم الكون ويفــرض نفسه على الطبيعة والتاريخ كما كان الأمر في العصور القديمة لتأتي الحداثة فتعمل على بلورة الوعي بالتقدم وتحقق أعظم إنجازات البشرية، إن على المــستوى المــادي أو الــديمقراطي أو الأخلاقي برغم حدودها وانتكاساتها وما يترتب عليه من النظر إليها كمعطــى نهــائي، بــل و كصيرورة متواصلة وإن ارتدت أشكالا لا متباينة طبقا لإجاباتها عن التحديات التــي يواجهها المجتمع. ويرى **<< سمير أمين>>** أن ما يلازم سيادة ما بعد الحداثة في المجال النظري إنمــا هي حركة ردة تدعو للعودة إلى ما قبل الحداثة، وهو ما يعني تنازلهــا عــن صــنع التــاريخ، والهروب أمام التحديات الحقيقية ومن ثم فهي لا تدعو لأن تكون تجليا طوباويا سلبيا خاصا حين تقبل في النهاية الخضوع لمقتضيات الاقتصاد السياسي للرأسمالية في المرحلة الراهنة مكتفيــة بوهم إمكانية إدارة هذا النظام بأسلوب أنساني، إذن ما بعد الحداثة ترتبط بسياق أزمــة انهيــار المشروع الاشتراكي ومشروع الدولة القومية وما أدى إليه من تشتت في الفكر الاجتماعي.

د ــ ما بعد الحداثة متصلة بالحداثة :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن ما بعد الحداثة ليست امتدادا للحداثة لأن هــذا يعنــي أنهــا الحداثة ذاتها، وأن ما بعد الحداثة ليست منفصلة عن الحداثة لأنه لا يمكن أن يخلق شــيء مــن العدم، وإنما يعتمد أصحاب هذا الاتجاه في كشف العلاقة بينهما على مستويي **التواصل و الــلا تواصل** على حد تعبير **<< إيهاب حسن/Ihab Hassan>>** فهو من ناحية يرى عدم وجود حد ناجز يفصل بينهما ومن ناحية أخرى فثمة إمكانية تمييزهما من أن الحداثة أقرب إلــى الرؤيــة **الأبولونية** التي لا تدرك سوى التزامات التاريخ، أما ما بعد الحداثة فهي أقرب إلى الإحــساس **الديونيزي** الذي لا يلمس سوى البرهة المفارقة[1].

ويقد **<< إيهاب حسن/Ihab Hassan>>** تفصيلا لهذا التمايز انطلاقا من أنه إذا كانت الحداثة تتسم بالسرد أو إمكانية التحديد و التعالي، والشكل والتراتبية والمركز والنمط، فــإن مــا بعــد الحداثة تتلبسها مقولات نقضية مثل رفض البنية السردية، الإفراط في التعدد والتفكيك والتحول، وان زمن بادئة " ما بعد" لا يتطابق بالضرورة مع مدلولها المباشر، فإن أوحت ظاهريا بما يعقب عصر الحداثة تاريخيا، فإنها ليست كذلك من الناحية العملية، حيث يمكن ردها إلى مــا ســبق

[1] نفس المرجع.

الحداثة أو تزامن معها في دائرة الظل التي فرضتها بفعل سيطرة قيمها ونفيها لكل ما يخالفهـا. بالإضافة لهذا لا يوجد زمن معين يمكن أن نقول فيه أن الحداثة توقفت هنا لأن الحاضر مرتبط بالماضي، وإن كانت فكرة المستقبل لا تلقى رواجا كبيرا عند ما بعد الحداثيين[1] .

إن هذا الاختلاف في تحديد ما إذا كانت الحداثة مازالت قائمـة أم أن مـا بعـد الحداثـة تجاوزتها خلق صعوبة تكمن في الاختلاف البين في الموقف من مختلف المفردات ذات الـصلة بما بعد الحداثة، لذا اضطر **<<ليوتار/Lyotard>>** إلى استخدام مفردات انجليزية من أجل أن تفهم ما بعد الحداثة بطريقة صحيحة، فالبادئة "مابعد" لا تدل على **حركة عودة Come Back** ، أو **استرجاع Flash Back**، أو **تغذية استرجاعي Feed Back** ، **أي** كل ما يتصل بالتكرار، بل أنها تدل على معاني **الما وراء** ، **الما فوق، والكشف** ، كما أنها **صيرورة تحليل Analyse**، **واستذكار Anamns، وتأويل باطني Anagogie، وانعكاس محرف Anamorphos**، وبهذا يظهر**<<ليوتار/Lyotard>>** أن ما بعد الحداثة ليست عودة للحداثة ذاتها، وليست شيئا جديـدا عنها أو منفصل عنها، وإنما هي دراسة لما كان مختفي في دائرة الظل التي أنتجتهـا الحداثـة، بالإضافة إلى بحثها عن معطيات جديدة يمكن من خلالها تفسير الواقع بالاعتماد علـى دراسـة علاقات المعرفة[2].

إن ما يميز موقف **<<ليوتار/Lyotard>>** هو حديثه عن العلاقة الوثيقة بين المعرفة وخطاب السلطة وأشكال المشروعية، وأن الكشف عن تفاصيل هذه العلاقة يفترض البحث عن المكـون التواصلي الذي أصبح في نظره واقعا و مشكلة في الوقت نفسه، ذلك أن المسألة اللغوية أخـذت بعدا آخرا وأهمية خاصة داخل مجتمع ما بعد الحداثة، ولا يمكن اختـزال هـذه الأهميـة فـي المستوى التقليدي للكلام الموجه للاستخدام والاستقطاب،أو في التداول الأحادي للخطاب، أو في التعبير الحر داخل حوار متكافئ، بل يتعين النظر إليها من زاوية الاعتراف بتعـدد مـستويات اللغة وتنوع إمكانية اللعب بقاموسها ورموزها، وهذا الأسلوب من النظر يفترض الابتعاد عـن الخطاب الواحد والأحادي، وكذلك الابتعاد عن التسليم بمبدأ الإجماع كنظام كامل يمكن من خلاله إعطاء المشروعية للسلطة[3] .

---

[1] ـ صبحي حديدي، **إيهاب حسن وعذابات إدراك الأدب ما بعد الحديث.**
http://www.jozoor.net/man/modules.php?05-02-2007

[2] ـنفس المرجع.

[3] ـ محمد نور الدين أفاية ، مرجع سابق ، ص 250.

إذن يمكن القول أن ما بعد الحداثة ليست انقطاعا عن الحداثة ولا هي بوضع جديد تماما بل هي إعادة العلاقات السببية بين مختلف المواضيع إلى مسارها الطبيعي، بحكم أن الحداثة تميزت بسيطرة قيمها الفكرية وانعكاسها على الواقع مما أعطى صبغة الجمود والصلابة لجميع مجالات الحياة الحداثة. لهذا فإن ما بعد الحداثة لا تقر بالتقدم الخطي للزمن،فبادئة "مابعد" لا تعني المستقبل أو التجاوز أو التحقيب، بل تعني أن كل شيء يمكن أن يكون حداثيا أو ما بعد حداثي أو ما قبل حداثي لأنها تهدف بالدرجة الأولى إلى إضفاء نوع من الليونة على التفكير و على أرض الواقع كذلك، فهي تسلط الضوء على دائرة الظل الحداثية، التي نفت إليها كل ما كان يتعارض مع قيمها ومبادئها، وهذه المنفيات هي عمليا أكثر فعالية في فهم الواقع و في توفير الحلقات الضائعة في السلسلة الحداثية من أجل بلوغ نظرة أكثر قربا للواقع.

لهذا يرى الكثيرون أن الإطار الفلسفي لما بعد الحداثة هو الأنجع لبناء مجتمعات ذاتية التكوين ، وذاتية الفكرة إذا كانت هناك الإرادة السياسة وخاصة الفكرة العلمية وحسن استغلال المعرفة والمعلومات وجعلها مصدرا للغموض والخصوصية، ليس البقاء على هامش الحضارة بصفة المتلقي للمعرفة الموجهة مسبقا لإجراء تعديلات إستراتيجية على المجتمعات التي لا تملك قاعدة علمية. فلا حديث اليوم إلا على الخصوصية المعرفية التي أصبحت العصب الذي يسير كل مجالات الحياة دون استثناء والتي ظهرت أعراضها على التي لا تملك أي قاعدة معرفية في عدة سمات منها:

* الاغتراب عن العقل والمجتمع والتاريخ.
* اختزال جميع الالتزامات المفروضة على البشر فيما يريده كل فرد.
* سلخ اللغة عن الكلام اليومي.
* تحريف الأفكار التقليدية عن المألوف و عن العرف والتقاليد.

وهذا ما يؤدي إلى متاهات المعرفة السطحية التي تعتبر كمخدر يمنع أيا كان من امتلاك المعرفة الحقيقية ومنها امتلاك السيادة والسيطرة على النفس، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في مستويات التعليم لأن الحداثة اخفت الأسرار العلمية وجعلتها وسيلة للسيطرة و القوة وهو ما سمي فيما بعد الحداثة "**براغماتية المعرفة** "التي تمنح التحكم في كل مجالات الحياة للعالم ككل وما تمثله من مخاطر على إمكانية بقاء مختلف الثقافات ذات الامتداد الزماني والمكاني المحدود.

المبحث الثالث: التغيرات المواكبة لمرحلة ما بعد الحداثة

يعرف العالم حالياً مجموعة من التغيرات المعقدة و المتداخلة فبما بينها في مختلف المجالات، وحتى في المصطلحات و المفاهيم، و شملت هذه التغيرات المجال الاقتصادي، السياسي ، الاجتماعي و الثقافي لمختلف المجتمعات بطرق متفاوتة الآثار و النتائج بحسب نسبة التطور و طبيعة البيئة الخاصة بكل مجتمع و دولة، وسنتطرق لهذه المعطيات الجديدة من خلال تقسيمها حسب طبيعتها كما يلي :

أ ــ التغيرات الاقتصادية :

لقد حملت ما بعد الحداثة تطورات كبيرة على مستوى الإنتاج الفكري العالمي في شتى المجالات ، منها المجال الاقتصادي الذي يعد محرك كل النشاطات الإنسانية ، فالمفكرون الما بعد حداثيون يدعون إلى اللبرالية الجديدة كنظام اقتصادي عالمي يقوم على الاستقلالية الذاتية، ومن بين تعريفات هذا النظام أن اللبرالية الجديدة هي التحرر التام من كل أنواع الإكراه الداخلي و الخارجي، سواء كانت دولة أم جماعة أفراد، و التصرف وفق ما يراه الفرد مناسباً له. هذا التطور السريع على المستوى المادي و الفكري نتج عنه الانتقال إلى الصناعة الالكترونية و صناعة المعلومات بكل ما فيها ظواهر غير مسبوقة و أحداث لا نجد لها تفسيراً كلما اعتمدنا على أدوات التحليل الحداثية[1].

إن الحديث عن المجتمع ما بعد الصناعي لا يهدف إلى إعطاء حكم أخلاقي على هذا الواقع الجديد لأنه لا يسعنا فعل ذلك، بل يجب شرحه و بيان أبعاده العامة نحاول إسقاطها على واقع المجتمعات و منه نستطيع تقديم بعض الاستنتاجات. و في هذا الصدد يرى **<< توفلر/Tofler>>** أن هناك تغييرين أساسيين يجعلان الاستمرار العادي للحضارة الصناعية غير ممكن بعد الآن ، أولهما أننا وصلنا إلى نقطة تحول في صراعنا مع الطبيعة التي لن تتحمل المزيد من الإفساد الذي تحدثه الصناعة. و ثانيهما أننا لن نستطيع بعد الآن الاعتماد على مصادر الطاقة الغير متجددة، وهذا لا يعني نهاية الاقتصاد المادي، لكن كل التطورات المستقبلية

---

[1] ـ راجي عنايت ، **المستقبل و ازمة الفكر العربي.** دبي ، مطبعة دسمال و مكتبتها ، الطبعة الاولى ، 1993 ، ص ص 119 - 120 .

ستتشكل وفقا لمدى حفاظها على البيئة[1]، وعلى هذا الأساس فان الاقتصاد الذي سيسود في القرن الحادي و العشرون هو الاقتصاد المعرفيKnowledg Economy و هو ما سيؤدي تفوق القطاع الخدماتي الذي يشهد نموا متزايدا من خلال ارتباطه بالمعطيات المعرفية و التقنية، حيث أن التغييرين الذين ذكرهما **<< توفلر/Tofler>>** نتج عنهما قوتين كبيرتين تحركان الاقتصاد و هما **رأس المال الفكري Intellectual Capital و تكنولوجيا المعلومات Information Technology** و هذا ما أعطى عدة مميزات لهذا الاقتصاد، وتتمثل هذه المميزات التي تحولت، مع مرور الوقت، إلى أسس فيما يلي :

1 ـ العولمة Globalization :

يزداد وضوحا أن سوق العمل لم يعد محصورا داخل الدولة، حيث أن معظم الدول المتطورة تتسابق للوصول إلى أسواق جديدة سواء لجلب العمالة أم تسويق المنتجات هذا ما جعل الوضع الحالي يتحدد في اقتصاد جزئي بلا حدود هدفه الوحيد هو حصة من سوق الاستهلاك العالمية، و لم يقتصر التغيير على حدود المكان، بل تعداه للزمان، وهذا يعني ضرورة وجود منحى لدى كل الشركات الوطنية حتى تتمكن من البقاء.

إن النقلة الاقتصادية لما بعد الحداثة حملت معها عدة مميزات و صفات أهمها مايلي :

* تزايد نفوذ الأفراد و تحكمهم في البيئة المالية العالمية.

* إضفاء الطابع العبر قومي على التكنولوجيا المصحوب بمقولة نقلها للدول المتخلفة.

* تصاعد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل زوال الحدود الجغرافية للدول.

* افتقاد المعاني و الرموز لدلالاتها الإقليمية، و ذلك بسبب تزايد الهجرة و انتقال العمال وكذلك السياحة[2].

و بالتالي فان العامل المحدد للقوة الاقتصادية لم يعد الأرض كما في الاقتصاد الزراعي، ولا رأس المال كما في الاقتصاد الصناعي، و إنما هي المعرفة اللازمة لابتكار سلع استهلاكية أكثر فعالية في جذب المستهلك، و هذا ما يفسر النمو السريع لقطاع المعلوماتية على حساب الاقتصاد الكلي للكثير من الدول، وهذا ما خلق تناقضاً في هذه الدول حيث توجد مناطق متطورة في العالم

---

[1] ـ نفس المرجع،ص 121 .

[2] ـ نصر محمد عارف ، **التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة.** القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2002 ،ص ص 78 - 79 .

المتخلف و مناطق متخلفة في العالم المتقدم[1]، مما خلق نظاما معقداً من أشكال التبعية بين مراكز و محيطات الدول المتقدمة و المتخلفة على حد السواء. إن هذه الفكرة تستدعي إعادة النظر في أطروحة استغلال الشمال للجنوب و كذلك إعادة النظر في العلاقة الجدلية بين شمال متقدم و جنوب متخلف لأن المسألة أصبحت مسألة نفوذ جماعات صغيرة وليس دولاً بحد ذاتها، فتبعية مركز الدولة يحدد محيطها.

2 ـ التركيز على خدمة المستهلك Customer services emphasis :

اتسمت الحداثة بفكرة الإنتاج الجماهيري Mass production والتي تعتمد على إنتاج كمية كبيرة من المواد ذات الصفات الموحدة ، أما الاقتصاد الما بعد حداثي فيركز على تحديد خصوصية كل مستهلك على حدى،هذا المستهلك الذي صنعه الإعلام أصبح يبحث عن خدمات معدة خصيصاً لاحتياجاته الشخصية، حيث يعتبر مبدأ الإنتاج حسب الطلب المحرك الأساسي للشركات العالمية التي تتنافس لتلبية حاجات المستهلك. هذا ما يتطلب دراسة شاملة للمجتمعات وطبائعها الاستهلاكية من خلال إنشاء فروع في مختلف أنحاء العالم بحث لا تكون هذه الفروع تابعة مباشرةً للمركز و هو ما يطلق عليه اسم **المكان الاستهلاكي** و يشمل الحياة اليومية وهذه الأخيرة ليست مجموعة الحركات اليومية فقط، بل هي منظومة تأويلية، أي جعل هذا المكان مستقل عن كل ما هو سياسي و اجتماعي و ثقافي للشركة الأم[2]، و هذا بتوفير عدد غير متناهي من البدائل أمام المستهلك وجعله يدرك العالم من رؤية اقتصادية فقط.

3 ـ التجارة الإلكترونية Electronic Commerce :

تشكل الشبكة العالمية للمعلومات قاعدة المعطيات الأولى على المستوى العالمي التي من خلالها تتم مختلف العمليات التجارية بين الشركات نفسها، أو بين الشركات و المستهلك وهذا النوع من الأنشطة يوجد في الدول المتطورة التي تملك أغلبية الإنتاج السلعي الذي يحتوي على

---

2 – Michel Belanger , **Institutions economiques international.** Paris, Economica , 6eme edition , 1997 , p 26 .

[2] - جان بورديار (خليل احمد خليل)، **المجتمع الاستهلاكي : دراسة في اساطير النظام الاستهلاكي و تراكيبه.** بيروت ، دار الفكر اللبناني ، الطبعة الاولى ، 1995 ، ص 23 .

كميات متزايدة من المعلومات، أي إنتاج قيمة مضافة مصدرها المعلومات[1] مما أدى إلى انقطاع العلاقة المباشرة بين السلعة و السوق كون العامل التكنولوجي قد وفر مرونة اكبر للأسواق المالية في تحريك رؤوس الأموال على المستوى العالمي وهو عامل نتج عنه فك الارتباط التدريجي بين وتيرة نمو الإنتاج السلعي و الخدماتي ووتيرة نمو التجارة العالمية غياب المعلومات[2]. هذا الظرف الجديد أكثر على التجارة و التسويق الإلكترونيين كحل مناسب يقلل من مخاطر الخسارة و يدفع المستهلك لطلب السلعة، فتتحول الشركات التجارية من باحثة عن الأسواق إلى ملبية للطلبات، ثم إنشاء فروع و منه الاستقرار بأقل احتمال للخسارة.

4 ـ الدقة في التكوين Specialized Formation :

أدى التطور التكنولوجي السائد في مجال الاقتصاد إلى تحولات واسعة في مجال التوظيف من المواقع الحداثية ذات الأطر الجامدة إلى الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في تقنيات المعلومات، وهذا ما يحتاج إلى يد عاملة مؤهلة من القمة إلى القاعدة ذلك أن القوة العاملة ستصبح السلاح التنافسي الرئيسي لما بعد الحداثة، وهذا ما يتطلب التحكم و استغلال التكنولوجيات الجديدة[3]. و مما يثير الاهتمام أن العديد من الوظائف خاصةً التقنية لا تجد من يشغلها و هذا ما يشجع الشركات على طلب هذه الكفاءات من الخارج و بطرق متعددة. إن هذه التفرعات المتعددة التي أنتجتها التكنولوجيا جعلت مسؤولية اكتساب كل هذه المهارات على عاتق الفرد الذي أصبح مطالبا بالتعلم مدى الحياة، حيث ستكون هذا التعلم من المتطلبات الجوهرية للبقاء في الوظائف ، وهذا ما يبرره تصنيف الصناعات الرئيسية المرتقبة في العقود القادمة ، و هي كالأتي :

* الإلكترونيات الدقيقة.
* التكنولوجيا الحيوية.
* الاتصالات بمختلف أشكالها.
* صناعة المواد الجديدة خاصة برامج الإعلام الآلي.
* إدارة الأعمال و المشاريع المتخصصة سواء تقنية أم استشارية.

---

[1] ـ مجداب بدر عناد ، محي الدين حسن ، **المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الاوسط.** طرابلس ، اكادمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية ، 1998 ،ص 95 .

[2] ـ يحي اليحياوي ، **العوامة : أية عولمة.** بيروت ، افريقيا الشرق ، 1999 ، ص 67 .

[3] ـ لستر ثرو ، **المتناطحون.** الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الطبعة الثانية ، 1996 ، ص 48 .

و ما يميز هذه الصناعات أنها تعتمد علي الطاقات العقلية ، و تتوقف فعالية هذه الصناعات على من يملك القدرة على تنظيم هذه الطاقة العقلية للسيطرة على مختلف فروع هـذه الـصناعات و ستكون الميزة الخاصة و التفوق من صنع الإنسان[1]، لكن لابد من توفير قاعدة تعليميـة مدققـة بشدة منذ المرحلة الأولى لبداية تكوين الفرد و حتى خلال ممارسته لعمله مـن خـلال بـرامج التكوين المتواصل و التحديث المستمر لمناهج و طرق العمـل التـي تتـضمن كـل إشـكال التكنولوجيات المتطورة و وسائل العمل الافتراضي بين مختلف فـروع الـشركات و خاصـة المتعددة الجنسيات منها.

5 ـ التسيير المستقل للمؤسسات Corporation of one :

إن أهم ما يميز التشغيل في الاقتصاد الما بعد حداثي هو انتهاء استمرارية الفرد في عمل واحد لدى شركة واحدة طيلة حياته العملية، بل سيضطر الكثيرون لتغيير وظائفهم وأماكن عملهم حسب متطلبات الشركات التي يتعاقدون معها. فأصبح التوظيف عن طريـق التعاقـد، وعلـى افتراض أن الأعمال تأخذ في الحسبان ما يترتب عن ذلك، فان المنظمات المستقبلية ستكون ذات عدد قليل من الموظفين و تتحول إلى منظمات افتراضية، بحث يترك معظم العمل للـشركاء و المساهمين الخارجيين. وفي بيئة مثل هذه فان العديد من الأفـراد سـيعملون بـشكل مـستقل ويتعاونون مع أكثر من شركة في آن واحد، ومن مظاهر التغير في سوق العمل، وجـود مـا يسمى مشاركة العمال، حيث يتم العمل عن طريق الربط الالكتروني بمقرات العمـل وسـتظهر الحاجة لتزويد القيادات بمفهوم تمكين العاملين KEmpowrment أي إتاحة الفرصة للمتمكنين أن يقدروا المواقف ويتصرفوا باستقلالية دون الرجوع للمسئول الأعلى. وكذلك بناء فرق العمل من خلال الاختيار المتميز لأفراد المنظمة حيث أصبح التمكين مصدرا للتفوق القيادي[2].

من خلال ما سبق نلاحظ أن المجتمع ما بعد الصناعي يسير في طريق الاندماج وتتجـه جميع نشاطات التكنولوجيا إلى التدويل من خلال التخصص، وكذا ينشأ عبـر العـالم محـيط اقتصادي يمنح الأفضلية للمؤسسات التي تتمتع بقدر كبير من المرونة و الحيوية لتـتمكن مـن الاستغلال الأمثل للاختلافات القانونية والتقنية والمالية بين الدول، حيث تأخذ المنافـسة شـكلا

---

[1] ـنفس المرجع ، ص 49 .

[2] ـ احمد سيد مصطفى ، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي.** القاهرة، جامعة الزقازيق، الطبعة الثانية، 1999 ، ص ص 165 - 168 .

جديدا في عالم أصبحت فيه الفواعل التقليدية غير قادرة على المواصلة بمفردها. ومن جهتهـا ، فان طلبات رأس المال والتكنولوجيا ازدادت، وتعاظمت سيطرة تمركز القـرار فـي ميـادين الاحتكارات والتجمعات المالية والتقنية، أما العلاقات العابرة للحدود فإنها تتقوى بفضل حيويـة التفوق و تعدد الأرباح التي تجنيها من الإنتاج التقني ومن الاسـتبدال الـدوري للاسـتثمارات ومركزية الإعلام وامتداد شبكات التجارة. لهذا فان القيادات الجديدة للشركات العالمية تبحث عن إقامة مراكز عملياتها في أفضل بقاع الأرض مردوديةً[1].كما يمكـن تحديـد مكونـات النظـام الاقتصادي العالمي الجديد، والتي تعتبر الأكثر تأثيرا علي باقي العناصر فـي ثلاثـة صـفات أساسية و هي :

* النظام النقدي الدولي و كل ما يتعلق بأسعار الـصرف و مـوازين المـدفوعات و مـصادر التمويل.

* النظام المالي و يضبط كل ما يتعلق بالحركات أو الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال.

* النظام التجاري الدولي و يضبط كل ما يتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير كما يعمـل علـى تحرير التجارة إلى أقصى حد ممكن و ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل الذي من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من النمطية و الانسجام في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين الدول، وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق و تأكيد عالمية الاقتصاد[2].

أما فيما يتوقعه سوق العمل من القوة العملة في عـصر اقتـصاد المعرفـة هـو الدقـة والاستمرار في التكوين و القدرة على التكيف، ويمكن تلخيص أهم الخصائص المطلوبة للقـوة العاملة في ظل الاقتصاد الما بعد حداثي فيما يلي :

1 ــ القدرة على التقاط المعلومات و تحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.

2 ــ القدرة على التكيف و التعلم بسرعة، وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.

3 ــ إتقان التعامل مع تقنية المعلومات و التقنية المتعددة الوظائف وتطبيقاتها العملية.

4 ــ القدرة على التعاون والعمل ضمن فريق و إتقان مهـارات الاتـصال اللفظيـة والكتابيـة والافتراضية.

---

[1] ـ الان بلانتي (نور الدين خندوي) ، **السياسة بين الدول : مبادئ في الدبلوماسية.** الجزائر، دار الامة، الطبعة الاولى، 1998 ، ص ص 135 - 136 .

[2] ـ عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر.** مصر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى ، 2003 ، ص ص 38 -39 .

5 ــ إتقان أكثر من لغة لتأهيل العامل للعمل في بيئة عالمية.

6 ــ إتقان العمل خارج حدود المكان و الزمان، والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئة مادية أو افتراضية.

7 ــ القدرة على تحديد الحاجات و الرغبات الفريدة الخاصة بالمستهلكين أفرادا أم مؤسسات، حيث لم تعد المنتجات ذات المواصفات المعيارية تناسب الجميع.

8 ــ القدرة على التكيف والتحرك بسرعة وكتابعة التغيرات و متطلبات البيئة العالمية.

وبهذا يمكن الحديث عن اقتصاد قوي وعمالة محترفة وذلك من اجل القدرة على الصمود وافتكاك مكانة مرموقة في نظر المستهلك و ترسيخ جميع هذه الصفات السابقة الذكر في ذهنه و ربطها مباشرةً بالعلامة التجارية لأية مؤسسة.

ب ــ التغيرات السياسية :

يعتبر سقوط جدار برلين بمثابة الشاهد الأخير على المعسكر الشيوعي، و الذي اعتبر المنعرج الحاسم في التغيرات السياسية الدولية، سواء كانت داخلية أو إقليمية أو عالمية، وقد صاحب هذه التغيرات ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة في المجال السياسي مثل : النظام العالمي الجديد، الحكم الراشد، الهيمنة السياسة، حقوق الإنسان وتفعيلها، الديمقراطية المشاركاتية...الخ. كما شهدت هذه المرحلة تحولا كبيرا في العلاقات الدولية وتداخلا مستمرا بين الحدود السياسية الداخلية والخارجية للدول، و بما أن ما بعد الحداثة تعد مرحلة التناقضات والتداخلات بين كل مكونات المجتمع الداخلي و الدولي، من اجل تحقيق غاية أساسية هي تحقيق الأفضل للفرد في إطار استقلاليته وحريته وفي إطار تعامله وتعايشه مع الجماعات المحيطة به، فقد برزت الملامح السياسية لهذه الفترة في عدة نقاط أهمها :

* اختلال التوازن الدولي بعد سقوط المعسكر الشرقي و تحول العالم إلى الأحادية القطبية وسيطرة **الو . م .أ** على أسس الحكم العالمي، وانتشار فكرة الأمن الدولي و الإنساني بدل فكرة امن الدولة مما أدى إلى بروز حق التدخل الدولي لأسباب أمنية أو إنسانية.

* سقوط الشمولية والسلطوية ــ إن لم يكن هذا السقوط من الناحية الشكلية، فهو سقوط من الناحية الفعلية وذلك بانعزال هذه الأنظمة عن شعوبها ــ و رفع شعارات الديمقراطية والتعددية السياسة في إطارها العالمي، مما نتج عنه تعميق مبدأ النسبية في العلاقات الدولية وهذا التكريس لمبدأ النسبية كسياسة يبطل تمرد الدول على ازدواجية المعايير الدولية، فطالما أن لكل حالة

خصوصيتها ولكل موضع قوانينه، فهذا يلغي مبدأ المقارنة بين هذه الحالات لأنها مختلفة بطبعتها[1]، وهذه النسبية في المعايير والمعاملات تجعل من المتناقضات متكاملات في وظائفها، وقابلة للتصديق من طرف الجميع، فمثلا قمع الأكراد في العراق كان يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان، بينما في تركيا فهو حق الدواة في حماية أمنها القومي، فتنامت فكرة أن للأكراد حق في العراق إلى غاية القبول باستعماره حتى بدأت الحرب[2] فأصبح مبدأ النسبية في العلاقات الدولية يؤسس لمبدأ اللا معيارية.

إن هذا الواقع الجديد أدى إلى بروز أربعة مفاهيم ذات توجه عالمي تشمل المجال السياسي الداخلي و الخارجي، بالإضافة إلى اشتمالها على المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتتمثل هذه المفاهيم فيما يلي :

ــ طبيعة الخطاب السياسي.

ــ تفعيل حقوق الإنسان.

ــ تحقيق الأمن الإنساني.

ــ الديمقراطية.

و فيما يلي أهم الأفكار و التغيرات و المتطلبات المرتبطة بهذه المفاهيم :

1 ــ طبيعة الخطاب السياسي :

إن **<< بودريار/Boudrillard >>** و **<< ليوتار/Lyotard >>** وغيرهم من المفكرين الما بعد حداثيين تعرضوا في كتاباتهم المختلفة لا سيما كتاب **الوضع ما بعد الحداثي** إلى نفي وجود الواقع كإطار عياني محسوس، إذ أننا نعيش في فلك من الظواهر الخيالية وان الواقع مشروط برقصة **الصورة الزائفة** أو مؤثرات الواقع و انه ما من جدوى لانتقاد الظواهر الزائفة لأنها كل ما نملكن, والأفضل لنا أن نتكيف مع الوضع ما بعد الحداثي بدلا من التعلق بأنماط بالية من خطاب قول الحقيقة الذي بات لا يملك أية مصداقية سواء إجرائية أم دلالية، فالواقع السياسي إذن هو محض ظاهرة خطابية ناتجة عن شيفرات كثيرة و قوانين والعاب لغوية أو أنظمة إشارية تكون وحدها القادرة على تزويدنا بالسبل لتأويل التجربة من منظور سياسي ثقافي معين[3]. فالواقع من منظور **<< بودريار/Boudrillard>>** لا يعدو مجرد غشاء أو شكل

---

[1] ـ صابر عبد ربه ، **موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد.** الاسكندرية، دار الوفاء للطباعة و النشر، 2001 ، ص ص 42 - 43 .

[2] ـ نفس المرجع، ص 44 .

[3] ـ رضوان جودت زيادة ، مرجع سابق ، ص ص 71 - 73 .

مصنع، فثمة مفاعيل للواقع أو الحقيقة أو الهوية ،لكن الواقع لا وجود له إلا كسراب لا ينفك عن الابتعاد كلما اقتربنا منه بالتحليلات أو محاولة وصف خطابه و هذا ما يحتم توليد فكـر يعمـل على استدعاء النقيض (الحداثي) و التماس المهمش و المستبعد و الانفتـاح علـى الغريـب و الاعتداد بالوهم أو الإيهام في مقابل الواقع أو اليقين، و هذا ما سماه الما بعد حـداثيين بـالفكر الراديكالي ، و هو فكر ليس نقديا أو جدليا و إنما هو فكر انقلابي أو تأرجحي، فهـو التـسليم المستمر بالعلاقات المتوترة بين الخطاب السياسي و الواقع لان الفكر لا ينوب مكان الواقع، فإذا كان الفكر النقدي هو احتضان المعنى بإقصاء اللامعنى، فان الفكر الراديكالي يقف على حـدود المعنى و اللامعنى أو الواقع و الزيف لأنه لا يمكن فصل الهويـة الواحـدة عـن ازدواجيتهـا ووجودها المتقابل.

إن ما بعد الحداثيون يصرون على أن التطور التقني والمعلوماتي عمد باسـتمرار إلـى تغييب الواقع وهو ما سماه **<< بول فيريلو/Pole phirillo>> ماكينة الإبصار** التي سوف تحل محل الإدراك، لذلك لم يعد مجديا الفصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، وبذلك يحل محـل هذه الأزمنة الثلاث المحددة للفعل زمنان اثنان هما **الزمن الحقيقي** (زمن البث المباشر) و**الزمن المؤجل** (زمن البث اللاحق) إذ أن الواقع يحتوي في الوقت نفسه على جزء من الحاضر وجزء من المستقبل المباشر[1]. هذا من الناحية النظرية لتحليل الخطاب السياسي في إطار الواقع الجديد، وعبارة ''الخطاب السياسي'' تعبر بصفة عامة على الفعل السياسي سواء كان داخل الدولـة أم خارجها، أما من ناحية الواقع الذي أفرزته هذه الأفكار فانه يتسم بالتركيز على الـسياسة بـين الدول أكثر من السياسة الداخلية لهذه الدول.

أما فيما يخص الفرد كوحدة مستقلة، فان ما بعد الحداثة تنادي **بموت الفاعل**، أو **نهاية الفرد** التي من خلالها تأكدت أعمال الحداثة العظيمة، وهذا يعني أن كل ما قدمته الحداثة كان مرتبطا فـي الأصل بوجود ذات فريدة يتوقع منها رؤيتها الخاصة للعالم بأسلوب لا يمكن إخطاءه، أما فيمـا يخص المرحلة الراهنة فان ذلك النوع من الفردية و الهوية الشخصية شيء ينتمي للماضي و أن الفرد الفاعل الفردي قد مات[2]. و من ناحية الممارسة، هناك موقفان يعبران عن الواقع الجديـد وهما:

[1] - نفس المرجع، ص 74 .

[2] - فردريك جيمسن ، مرجع سابق ،ص ص 28 - 29 .

أولا : انه كان هناك فعلاً أيام الرأسمالية الأولى شيء يدعي الفردية أو الفاعل الفردي، أما اليوم في عصر الرأسمالية الجديدة المندمجة والرجل المؤسساتي والدولة المتداخلة الحدود والسياسات، لم يعد هناك وجود للفاعل البرجوازي.

ثانيا : هذا الموقف يرى أن الفعل الفردي لم يكن شيئا ينتمي إلى الماضي، بل هو أسطورة لم تتواجد أبدا في الواقع، فتلك البنية لم تكن سوى حكاية ثقافية تهدف لإقناع الأفراد بان لهم حرية شخصية و أفعال متفردة[1].

إذن لقد قامت الحداثة بتقديم كل ما يمكن أن نسميه فكرة فردية، فلن يستطيع الكتاب والعلماء والسياسيون اختراع أساليب جديدة وفضاءات مختلفة ذلك لان كل شيء موجود فعلاً، والمتاح الآن هو مجرد إمكانيات لتجريب عدد من الخلطات و التركيبات التنظيمية، فالباحث أو السياسي لا يمكنه التفرد بعمل فعال وحده، لان كل ما لديه هو نتاج عمل جماعي تراكمي قام به من كان قبلنا، و كما يرى**<< بودريار/Boudrillard >>** فان ما يمكننا فعله هو خلق تفاعل بين النصوص المختلفة من اجل الخروج بنص متوازن فيه عدة أفكار من منطلقات مختلفة، و هذا العمل الذي ينتج عن مزج النصوص السياسية والقانونية والتنظيمية يدعى تهيئة البيئة العامة للممارسة السياسية المتنوعة. أما من الناحية المنهجية، فالإطار المفاهيمي لتحليل الخطاب الذي يسمح لنا بطريقة تسارعية Commode من ممارسة التحليل الإيديولوجي من دون إعطاءه هذا الاسم قد أصبح من التحليل الرجعي للأحداث السياسية، ففي مرحلة ما بعد الحداثة، يأخذ التحليل فكرة استقلالية الأبعاد بين المفهوم و الخطاب، على اعتبار أن هذه الأبعاد ليست مرتبطة بالحقيقة بل يمكن أن تكون متقابلة أو متجاورة، لهذا يجب الاعتماد على المعطيات المادية الميدانية في تحليل الخطاب أو العمل السياسي بدل التركيز على المصطلحات لان حقيقة الخطاب السياسي ما هي إلا سوق للأفكار التي يتم من خلالها توفير كل البدائل الممكنة، و من خلالها كل التركيبات التي يحتاج إليها السياسي من قيم،إمكانيات و حلول سياسية بشرط توفر إمكانية دمجها واختبارها بحرية وهذا بعد الاعتماد على النظريات الشاملة لأنها نوع من التقنين محددة بمحتواها الاجتماعي و تعكس الواقع بصفة اعقد مما نتصوره.

2 ــ تفعيل حقوق الإنسان :

3- Frediric Jeamson , **postmodernisme et marché.**
http://www.multitude.somizdat.net/postmodernisme et merché.html 25.10.2006.

يدخل في الوقت الراهن موضوع حقوق الإنسان مرحلة حاسمة من مراحل تطوره فمن المعروف أن حقوق الإنسان استخدمت من طرف **الو.م.أ** في الحرب الباردة كسلاح تشهيري ضد المعسكر الاشتراكي، و بسقوط هذا الأخير يدخل الجدل حول القراءات المختلفة لحقوق الإنسان في طور جديد يتعلق بمسالة الخصوصية و العالمية لهذه الحقوق، لكن الملاحظ انه خلال العقد الأخير زالت حدة هذا الجدل بسبب الاتجاه العالمي في وضع الأسس المتحكمة في صياغة حقوق الإنسان، حيث تكون إجماع عالمي على عدد من هذه المبادئ أهمها :

* أن هناك حد أدنى من الاتفاق العالمي حول حقوق الإنسان السياسية، والتي تتعلق بحرية التفكير والتعبير و التنظيم، ينبغي أن تحترم مهما كانت طبيعة النظام السياسي أو نوع الثقافة أو القيم الدينية السائدة في المجتمع.

* أن الممارسة أساس الحكم على احترام حقوق الإنسان و ليس مصادر هذه الحقوق[1].

أن هذا الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان أدى إلى ظهور مبدأ حماية الأقليات عبر مختلف مناطق العالم، حيث أصبح هذا المبدأ مشكلة كبيرة لبعض الدول لأنه ذريعة واقعية في يد دول أخرى لما يترتب عنه من تدخلات سواء بسبب انتهاك حقوق بعض الأقليات أو أن هذه الأقليات تطالب بالاستقلال الذاتي عن الدولة إلام[2]. فبالرغم من أن حق التدخل محدد بالمواثيق الدولية إلا أن هذه المواثيق لم تحدد تعريفا دقيقا للأقليات بل وضعت معايير يمكن من خلالها تصنيف الأقليات و تتمثل هذه المعايير في : **المعيار العدد ــ معيار الهيمنة ــ معيار الانتماء الوطني بالجنسية ــ معيار التمايز الخاص بكل أقلية**[3]، و تبقى هذه المعايير نسبية كذلك مما يسمح بالمناورة و استغلال حق التدخل لحماية هذه الأقليات، وبالتالي تقليص الحرية السياسية للدول في التعامل مع القضايا الداخلية الخاصة بها وذلك في سياق نزع الحدود بين السياسة الداخلية و الخارجية للدول.

3 ــ تحقيق الأمن الإنساني:

يبدو أن الاستقرار النسبي الذي شهدته دول كثيرة من العالم كان استقرارا شكليا يخفي وراءه واقعا مغايرا، هذا الواقع كان مختفيا وقتذاك وراء الصراع الإيديولوجي العالمي الذي كان

1 ـ السيد يسن ، مرجع سابق ، ص ص 339 - 340 .
2 ـ سعاد محمد الصباح ، **حقوق الانسان في العالم المعاصر.** لبنان، دار سعاد الصباح للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، 1996 ، ص 77 .
2ـ نفس المرجع:، ص ص 78 - 79 .

مصدرا لرؤى اقتصادية، اجتماعية وسياسية انشغلت بتشكيلها النخب السياسية، أو لأن هذه النخب استثمرت أو تصورت بطريقة مستمرة وجود خطر خارجي يهدد وحدة أراضيها، أما في الوقت الحالي فقد تحول العنف المنظم إلى عنف عشوائي أو متعدد الجوانب و أن الثقة في نخبة حاكمة أو عقيدة سياسية أو برنامج اقتصادي مستقبلي قد حل محله الشك[1].

لقد اخذ مفهوم الأمن الإنساني معنى أوسع من المعنى الحداثي الذي كان منصبا حول التهديدات العسكرية للنظام الإقليمي و العالمي، حيث أصبح يشمل كل ما يتعلق بالإنسان من أمور كالصحة والبيئة والفقر، حيث أن تقارب مفاهيم التنمية و القضايا الأمنية بات يشكل الشغل الشاغل للمنظمات العالمية التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في تحديد مسار سياسات الدول. أن الأمن الذي أصبح هدف كل الدول يختلف جوهريا المعنى الحداثي، فهو يصف حالة من التواجد بحيث تتحقق الحاجة المادية، وبحيث تكون الكرامة الإنسانية محفوظة من الناحية الكمية، أي ما يضمن بقاء الإنسان من أكل وصحة ومأوى...الخ.

أما من الناحية النوعية، فهي ما يتعلق بالكرامة الإنسانية والتي تشمل الحرية الشخصية، الخصوصية والمشاركة في الحياة الاجتماعية و السياسية بما يضمن للجميع الاشتراك في القرارات التي تنظم حياتهم، وبالتالي فان أي رؤية للأمن الإنساني في المرحلة الراهنة يتطلب النظر إلى الإنسانية على أنها ليست مجرد مجموعات من البشر متواجدون ضمن حدود دولة مستقلة، بل على أنها تركيبة اجتماعية و سياق اقتصادي عالمي.

أن هذا التغير الاستراتيجي في المرجعية فيما يتعلق بالأمن الإنساني من الدولة إلى الفرد دفع الدارسين للبحث عن المصادر الجديدة المهددة للأمن لوضع برامج دقيقة للحفاظ علي و تطويره[2]، فعلى المستوى العالمي فان للدولة السلطة ، و تقع عليها مسؤولية توفير الأمن الإنساني لمواطنيها ، ولذلك فان الدولة ذات العلاقات الضعيفة مع مجتمعاتها تعيق أكثر مما تسهل عملية تحقيق الأمن ، وبالتالي فان المنظمات و المؤسسات ذات الهيمنة العالمية تلعب دورا مهما في هذا المجال ، وذلك عن طريق وضع برامج وسياسات تنموية دولية وتنفيذها والإشراف عليها ووضع الأسس والمبادئ العالمية المتعلقة بها ، وهذا ما اوجد إمكانية تجاوز الفرد للدولة من خلال تعامله وتفاعله مباشرة مع هذا النوع من المنظمات التي ازدادت فعالياتها في إدارة المشكلات العالمية الجديدة التي تتطلب التعاون الدولي وكذالك الجماعي للتغلب عليها .

[1] ـ جميل مطر ، **<u>تاملات في السياسة الدولية.</u>** القاهرة، دار المستقبل العربي، 1995 ، ص 23 .
[2] ـ غسان منير حمزة سنو، علياحمد الشراح ، **العولمة والدولة ـ الوطن و المجتمع العالمي.** بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، 2002 ، ص ص 125 - 131 .

وفي العقدين الآخرين تحولت الكثير من الدول إلى أنظمة ديمقراطية وكان للمنظمـــات الدوليـــة الغير حكومية دور كبير في ذلك ، إذ أن ثورة المعلومات وسرعة الاتصالات ونقـــل الأحـــداث على المباشر خلقت واقعا جديدا ، فلم يعد بمقدور أي نظام سياسي مهما بلغت درجة سيطرته أن يحتفظ بخصوصيته أو أن يعزل نفسه عن البيئة العالمية [1].

تؤكد المعطيات السابقة على أن فكرة الأمن الإنساني أصبحت تشكل احد أهم المواضـــيع المثيرة للجدل على المستوى العالمي، وهذا لتعدد الأطراف المشاركة في صياغة هذا المفهـــوم، وكذلك تعدد الأطراف التي تسهر على تنفيذ كل ما يتعلق بها ومن أهم هذه الأطراف نجد الدولة التي تعتبر أول من يعنى بهذا الأمر لما تتميز به من سلطة على ترابها وحدودها في مواجهـــة المنظمات الغير حكومية **ONG** التي أصبحت ذات نفوذ كبير وذلك لارتباطهـــا بـــصفة غيـــر مباشرة بمراكز القرار في العالم المتقدم التي ترى أن الكثير من المشكلات يصعب حلها علـــى المستوى المحلي، ة هذا ما خلق واقعا جديدا و بيئة مختلفة وجدت الدولة نفسها محاصرة فيهـــا بمختلف الآليات و القوانين و الفواعل، مما سيؤدي إلى تغييرات وظيفية للدولة ستظهر نتائجها على المديين القريب و المتوسط.

4 ـــ الديمقراطية:

لقد أصبحت الشرعية الداخلية وحدها لا تكفي لإعطاء المشروعية للنظام الحاكم خاصة فيما يتعلق بدول العالم الثالث، حيث أن المنظمات التي تنشط في مجال حقوق الإنسان ومراقبـــة الانتخابات والبيئة وغيرها، أصبحت هي الأخرى مصدراً أساسيا للشرعية من خلال ما يطلـــق عليه اسم **الهندسة الدستورية** التي يرعاها الأمم المتحدة باسم المساعدة على الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية. وهي لم تقتصر على مجرد تسهيل عملية السلام و تفعيل الحقوق بل أصبحت الإطار المرجعي الذي تقاس على أساسه الديمقراطية بغض النظر عن ملائمتها أو عدم ملائمتها للبيئة التي تطبق فيها[2]، وحسب المفكرين الما بعد حداثيين، فان ديمقراطية التمثيل النيابي بكل ما فيها من انتخابات دورية وأحزاب سياسية ونواب ومجالس نيابية، وهي مـــا أفرزتـــه الحداثـــة، بالإضافة إلى الحكومة المركزية النابعة من احتياجات المجتمع الصناعي، ومع التحولات التـــي تهز دعائم المجتمع الصناعي، تفقد الديمقراطية النيابية صلاحيتها في جل المجتمعات إلا التـــي

---

[1] ـ صالح وهبي ، **قضايا عالمية معاصرة.** دمشق ، المطبعة العالمية، 2001 ، ص ص 260 - 261 .
[2] ـ موتر سيلزر (صادق ابراهيم عودة)، **النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الانسان، تقرير مصاير الشعوب.** الاردن، دار الفارس لنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2001 ، ص 286 .

خلقتها من بيئتها الخاصة، وتخضع حاليا عملية اتخاذ القرار لمقتضيات التنـوع والتبـاين فـي توجهات الأشخاص، والتحول من الأساس التنظيمي الهرمي إلى التنظيم الشبكي، ومن الـسعي إلى الضخامة إلى الإيمان بكفاءة الأصغر الذي يعتبر أكثر قدرة على الحركة وإعادة البناء وفقا للظروف المتغيرة بالإضافة إلى الاتجاه من التركيز الشديد إلى التوزيع و الانتشار.

إن هذه التحولات تفرض قواعد جديدة للحياة، وتحتم الأخذ بنظام ديمقراطي جديد يختلـف عن الذي عرفته الحداثة، وهو نظام يستوجب هبوط جانب كبير من مسؤولية اتخاذ القرار مـن القمة إلى القواعد بحيث يتولى الأفراد اتخاذ القرارات في كل ما يؤثر في حياتهم دون أن يتركوا ذلك لمن ينوب عنهم. ويرتبط تطبيق هذا النوع من الممارسة الديمقراطية بان يـشيع التوجـه المستقبلي بين الأفراد في القواعد. فالإنسان يكون أميل إلى اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحه القريبة و المباشرة، مما يعتبر تناقضا مع طبيعة التغيير التي يتسم بها مجتمع المعلومات، ويطلق بعض المفكرين الاستشرافيين على الجمع بين الديمقراطية المشاركاتية والتوجه المستقبلي اسـم **الديمقراطية التوقعية** وبهذا تتحول القيادة من التحكم و الأمر و الانفراد باتخاذ القـرارات إلـى التنسيق بين المستويات القاعدية و تسهيل مهمتها في اتخاذ القرارات[1].

لكن هناك قاعدة هامة يجب أن تتوفر لكي تتحقق الديمقراطية التوقعية بمشاركة كـل فـرد لـه الرغبة في ذلك، وهذه القاعدة هي وجوب توفر المعلومات و إمكانية الاضطلاع عليها من طرف الجميع، وهذه القاعدة مبنية على ثلاث افتراضات وهي :

الافتراض الأول : أن المعلومات هي شكل من أشكال المعرفة أما الرأي فليس كذلك.

الافتراض الثاني : هو أن القرار نوع من أنواع الرأي .

الافتراض الثالث : انه في عملية صنع القرار أو اتخاذه، فان المعلومات (المعرفة) تعتبر أفضل من القرار (الرأي).

وعندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات هامة فان المعلومات الجديدة تصبح العنصر الهام في هـذه العملية، وبالتالي فان الديمقراطية المشاركاتية لا يمكن تطبيقها إلا في مجتمعات بلغت مـستوى معرفي كبير يضمن الحد الأدنى من توفر المعلومات ومـن سـهولة وصـولها للجميـع، لأن المعلومات(المعرفة) تكون وحدها القادرة على جمع اكبر عدد ممكن من الأفراد حول موضـوع

[1] - راجي عنايت، مرجع سابق ، ص ص 152 - 153 .

يخصهم ويتطلب الفصل فيه لتحقيق المصلحة العامة، لهذا فان مبدأ الجمهور العليم مبدأ لا غنى عنه لكي تعمل الديمقراطية بطريقة مناسبة[1].

و إذا كان لابد من أن تظل الديمقراطية حية وفعالة، فان هدف تحقيق توازن أفضل بين علاقة **الخبير**(صاحب المعرفة) والجمهور (صاحب القرار) أهم هذه الأهداف لأنه طوال فترة الحداثة تكشفت الحلقة المفرغة أمامنا ومفادها انه كلما امتلك الخبراء المزيد من حق الجمهور في صنع القرار، كلما ازداد الجمهور تمسكا بفكرة أن رأيه هو حقا رأي جماهير، وهناك بدائل عديدة لوقف هذه الحلقة المفرغة ومنها أننا نستطيع إن نضعف نفوذ الخبراء و نقوي معرفة الجماهير وذلك بنشر اكبر عدد من المعلومات وجعلها في متناول الجمهور، ولكن البديل الأفضل لتحسين الممارسة الديمقراطية ونوعية القرار العام هو تغيير العلاقة العدائية بين الخبراء والجمهور والمبنية على عدم الثقة إلى علاقة تعاون ودعم مشترك ومنه خلق جمهور واع لديه المعلومات اللازمة التي تمكنه من المشاركة و الارتقاء به إلى ممارسة الديمقراطية التوقعية من اجل مستقبل أفضل[2]. أما الآلية التي يحاول المفكرون تطويرها وجعلها عملية لتوفير اطر مناسب لتفعيل الديمقراطية المشاركاتية هي خلق الفرص لجميع أعضاء المجموعات السياسية لجعل عملية اتخاذ القرار متعددة الأطراف، ولعدم إقصاء المواطنين وتحديد مشاركتهم السياسية في الانتخاب فقط، وكذلك فتح المجال أمامهم بكل حرية للدخول في أية مجموعة سياسية يرونها مناسبة وقادرة على جعلهم يمارسون العمل السياسي .

3 ــ التغيرات الاجتماعية والثقافية:

يرى الكثير من المفكرين أن ما بعد الحداثة هي انعكاس لما يحصل من تحولات في مختلف المجالات، وهم بذلك يعودون بظاهرة مابعد الحداثة إلى نقطتين رئيسيتين أولهما التأكيد على خصوصية الظاهرة بحكم نشأتها في المجتمعات الغربية ،أما النقطة الأخرى فهي الإصرار على الربط الميكانيكي بين فكر مابعد الحداثة وتحولات المجتمعات الغربية، بحيث تصبح كل أفكار مابعد الحداثيين إفرازا طبيعيا لما عاشه الغرب من تناقضات في الإيديولوجية الحداثية لاسيما في علاقة المركز بالمحيط وما نشأ عنها من علاقات الاستغلال، وفقدان المساواة وسيطرة النخبة وفرض هيمنتها، لذلك وكرد فعل على هذا، ستنشأ حركات ذات أصول اجتماعية

---

[1] ـ دانييل يانكلوفيتش (كمال عبد الرؤوف)،**الديمقراطية و قرار الجماهير.** القاهرة ، الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الاولى، 1993 ، ص ص 264 - 267 .

[2] ـ نفس المرجع، ص ص 332 - 335 .

تنادي بنهاية الإيديولوجيات والمعتقدات،وتطالبها بالخروج من كل قياس معياري وترسخ الانتماء الفردي، مع إشاعة الثقافة الاستهلاكية ورفض مقولات سطوة العقل،وتتحدث بـدل ذلـك عـن لاعقلانية العقل.

وقد جرى توصيف هذه المجتمعات بالعديد من الأوصاف انطلاقا من منظورها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، فسميت أحيانا **المجتمع ما بعد الصناعي** وأحيانا أخرى **المجتمـع المعلوماتي** وكذلك سميت **بالمجتمع الاستهلاكي**. إن كل هذه التوصيفات تقوم على محاولة إنشاء صلة رمزية بين ثقافة ما بعد الحداثة وظرف اجتماعي معين، فهي تربط بين ولادة مجتمع مـا بعد الصناعة وثقافة مابعد الحداثة ذلك أن لب الاقتصاد مابعد الصناعي هو المعرفة وان البنيـة الاجتماعية المهيمنة إنما تنتظم حول الكفاءات الذهنية، وان صفة "الما بعد" ترتبط هنا بالتداعيات الناتجة عن الشخصنة Personnalisation داخل كل قطاعات المجتمع. ولـذلك يـدعو عـالم الاجتماع الأمريكي **<< بال/Bell>>** إلى النظر في طبيعة هذا المجتمع انطلاقا من تفكيك مبادئ الحركة والعمل فيه أكثر من النظر إلى الوحدة والتماسك المفترضين له[1] حيث ترتبط مـا بعـد الحداثة ارتباطا وثيقا بالرأسمالية المتأخرة للمستهلك، كما أن ملامحها تعبر عن المنطق العميـق لهذا النظام الاجتماعي، وكمثال على ذلك سنذكر سمة رئيسية، وهي اختفاء معنى التـاريخ، أو الطريقة التي بدأ بها نظامنا الاجتماعي المعاصر فقدان قدرته على الاحتفاظ والعيش في حاضر دائم يهدد التقاليد التي سار عليها النظام الاجتماعي القديم كما يهدد ثقافته الخاصة، وهذا يمكـن تأكيد أن ما بعد الحداثة كأسلوب للحياة هي تعبير عن وعي جزء من طبقة جديدة تختلف عـن الجماعات المعروفة في الحداثة، كما أن التعرف على المحتوى الطبقي لثقافة ما بعد الحداثـة لا يعني ظهور طبق جديدة حاكمة أو " موضوع تاريخي" وإنما يعني أن ممارستهم الاجتماعية تعبر عن نموذج فعال بالنسبة لواقعه ومحيطه بحث يسيطر على هذه المرحلة من الرأسمالية[2]، ومـن بين التعريفات القديمة لمجتمع ما بعد الحداثة مايلي : " **هو التحول من مجتمع صـناعي إلـى مجتمع حيث المعلومات ـــ في أكثر أشكالها اتساعا وتنوعا ـــ هي القوة الدافعة والمسيطرة** ". وهذا يعني انشغال معظم أفراد هذا المجتمع في إنتاج المعلومـات أو جمعهـا أو اختزانهـا أو توزيعها، كما انه يعتمد يتطور حسب وتيرة تطور هذه المعلومات. وكان الكاتـب اليابـاني **<< يونجي ماسودا/Yongi Masoda >>** المختص في المستقبليات من وائـل الـذين تمـسكوا

[1] - رضوان جودت زيادة ، مرجع سابق ، ص ص 65 - 66 .
[2] - فردريك جيمسون ، مرجع سابق ، ص 35 .

بإطلاق اسم **مجتمع المعلومات** على المجتمع الذي تقود إليه التغيرات المعرفية الحاصلة وان صورة هذا المجتمع تقوم على فرضيتين أساسيتين و هما :

أولا : إن مجتمع المعلومات سيكون طرازا جديدا من المجتمعات البشرية يكون فيه إنتاج القيم المعرفية هو أساس التطور وليس القيم المادية.

ثانيا : أن نمط النمو في مختلف المجتمعات هو الذي يمكننا من معرفة الكثير حول هذا المجتمع عن طريق مقابلة جزيئاته مع جزيئات المجتمع الصناعي للحداثة.[1]

لهذه المعطيات يعتبر كثير من علماء الاجتماع أن النظرات التي لدينا الآن حول المجتمع الحداثي تعتبر عاجزةً عن فهم التغير الما بعد حداثي، والذي يرى مفكروه أن الإفراد قد تخلصوا من أفكار عصر التنوير التي انه يمكن استخدام العلم والعقل لإعطاء مكانة أفضل للفرد التطوري، وانه يجب النظر إلى المجتمع على أساس التداخل بين ما هو اجتماعي ـ ثقافي ونفسي في إطار منظومة قيم الحياة اليومية بكل جوانبها.[2]

إن هذا التغير يؤثر على طريقة تفكير الناس ويؤثر في نظرية المعرفة وطبيعتها التي أصبحت تشمل طريقة التفكير في الزمان، المكان، الفضاء، المنطق، السببية، الدين، والقوة والسلطة، فهذا التغير المتواصل و الانتقال من القيم الحداثية إلى القيم ما بعد الحداثية دفع بعدة مواضيع، لم تكن ذات أهمية من قبل، إلى الواجهة حيث ازداد الاهتمام بحماية البيئة والمسائل الثقافية التي تقف ألان في وجه النمو الاقتصادي التعاظم الذي ميز الحداثة من خلال الهيكل الإنتاجي الموحد والتنظيم البيروقراطي[3]، أما الآن فان ما بعد الحداثة تسجل عدة صفات يتميز بها المجتمع المعلوماتي أو كما يسمى كذلك مجتمع الصورة و المحاكاة، ومن أهم هذه الصفات مايلي :

* تلاشي الحقائق الكبرى و الأطر الحياتية التي كانت سابقة لوجود الفرد في المجتمع.

* الاقتباس من الماضي وجمعه مع الحاضر لخلق انسجام بين القديم والجديد وما هو موجود وما يمكن أن يوجد في المستقبل.

* عدم إمكانية التمييز بين ثقافات مختلف الطبقات الاجتماعية لأن الواقع أصبح مشوشاً بسبب تداخل هذه الأخيرة من حيث التكوين وطريقة التصرف وذلك لانتشار أسلوب المحاكاة.

---

[1] ـ راجي عنايت ، مرجع سابق ، ص ص 137 ـ 138 .

[2] ـ مجموعة مؤلفين ، **هكذا يصنع المستقبل .** الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2000 ، ص 58 .

4 – Roland Inglehart ,**Globalization and postmodern values.**USA, by the center of strategic and international studies and the massachusetts institute of technology, 1999,p 223.

* أصبح الانسجام الاجتماعي يتم على أساس المصلحة المشتركة وليس على أسـاس المكانـة الطبقية، كما سجلت العودة إلى نوع جديد من القبلية المتخصصة.
* إن المجتمع أصبح في حالة من الشتات و التوجه نحو النزعة الفردية، مما يفسح المجـال لوسائل الإعلام وأصحاب الشركات الإنتاجية لتوجيه الرأي الفردي لكل شخص نحو تكوين رأي جماعي متخصص بحيث يتحول المجتمع إلى مجموعات تتكون من أشخاص لا تربطهم
الهوية الوطنية أو التضامنية أو العرقية، بل تربطهم نوعية البرامج التي يتابعونها و المنتجـات التي يستهلكونها والوظائف التي يشغلونها، ومنه يصبح صاحب الإنتاج الإعلامي أو الاستهلاكي المالك الفعلي للنفوذ، والموجه الفعلي للمجتمع[1].

هذا من الناحية الاجتماعية، أما من الناحية الثقافية فيمكن عدة نقاط أساسية تميز الثقافة الما بعد حداثية الخاصة بكل المجتمعات، لان الطرح الفكري الذي تتبناه ما بعد الحداثة هو شـعار " **فكر محليا وأنشط عالميا** " حيث أخذت مسالة الثقافة حيزا كبيرا من النقاش الفكـري والعمـل الميداني لاتخاذها مكانة بالغة في حياة المجتمعات، ويتلخص هذا النقاش في ثلاث نقاط أساسـية وهي : الدين ــ المرأة ــ الهوية، وفيما يلي تفصيل هذه النقاط :

1 ــ الدين :

لم تكن مسالة الدين ذات أهمية كبيرة خلال مرحلة الحرب الباردة التي ساد فيها الـصراع الفكري بين الرأسمالية و الاشتراكية، بعد ذلك لاقت هذه المسالة اهتماما كبيراً موازاة مع الطرح الما بعد حداثي الذي يرفض القواعد الدينية الجامدة ويدعو إلى جعلها أكثر مرونة وتكييفها مـع الواقع خاصة فيما يتعلق **بالجنس** ، **حرية الدين و رغبات الإفراد** من اجل تحقيق ما يـسمى **الهدف الشخصي من الحياة**، هذه الأفكار أسست لقواعد جديدة توفر المزيد من القبول بأسـاليب الحياة الهجينة و الطرق الدينية المحرفة[2]. لقد شكل هذا الدخل أحسن مثال لفهم تكون الجماعات

1- Eric Mayer, **poetmodern societes.**
http://www.emazine.com/lectures/postmod.html.23.10.2006
1- Roland Inglehart , op.cit ,p 224.

* ـ **التدين بلا رب :** تعني هذه الفكرة وجود جماعات وتنظيمات تتأسس باسم الدين ثم تنحرف نحو أهداف أخرى، فيكون ظاهرها هو الدين وباطنها هو الأهداف التي تأسست من أجلها، وما الدين إلا وسيلة ربط بين أفرادها لأنه الأكثر تأثيرا على هؤلاء الأفراد.
* ـ **الدين اللا مقدس :** وهذا لا يعني إهمال الدين بصفة مطلقة ، بل يكفي أن يوجد شخص واحد ذو مكانة متميزة يسهر على تقديس الدين وحمايته و التصرف باسم الرب نيابة عن كل الأفراد الآخرين.

المتخصصة التي تأخذ شكل القبيلة والتي يكون فيها الولاء لصاحب فكرة التأسيس، وإن كانت فكرة موجودة ، فيكون الولاء لمن يسمى المنسق أو المفعّل لها ميدانيا.

إن الحديث عن أديان ما بعد الحداثة ينطوي على فكرة أساسية مفادها أن محور اشتغال الموضوع هو الغرب، وهذا الأخير قضى مرحلته اللاهوتية المسيحية و انتهى إلى ما بعد الحداثة التي تنفتح مجددا على السؤال اللاهوتي بحكم نهاية السرديات الكبرى المؤسسة لجميع المعتقدات، ومن بين ابرز المفكرين الذين درسوا أديان ما بعد الحداثة نجد الفرنسي **<< مارسال غوشيه/Marcel Gauchet>>** الذي أسس أطروحته الدينية حول ما سماه "**دين الخروج من الدين**" حيث يؤكد أن عالم ما بعد الحداثة لم يعد يبدي أي اهتمام بالدين، وفي هذا لا ينظر للدين إلا بوصفه تعبيرا عن أفراد مؤمنين، كما يرى **<<غوشيه/Gauchet>>** أن الدين في حدود العالم الغربي ومرحلة ما بعد الحداثة هو أمر لا علاقة له بالإيمان أو عدمه، لأن المجتمعات تقوم على الانفصال عن الدين، كما أن الأديان تكون أكثر قدرة على الاستمرارية عندما ينفك عن الحياة المدنية و السياسية وهذا ما يتناسب مع الديمقراطية والحرية الشخصية. وحسب الكاتب **<< راي بيلينغتون/Ray Billington>>**المختص في الأديان و الفلسفات الشرقية، فان فكرة " **التدين بلا رب** "* مسالة ممكنة عمليا في مرحلة ما بعد الحداثة، وهذا بالنسبة للجماعات الطرقية ذات المرجعية غير السماوية. وكذلك فكرة " **الدين اللامقدس**"* بالنسبة للأفراد الذين لا ينتمون إلى جماعات دينية تؤطرهم، و هذه محاولة لترسيخ تعددية الأبعاد وإبقاء الدين في إطار التجربة الروحانية وعدم اعتباره قوة خارجية قادرة على التأثير، وهذا الطرح يساعد على فهم الكثير من الأحداث التي تقع عالم اليوم سواء باسم الدين أو ضده وهذا انطلاقا من فكرة عدم التسامح التي تقوم على مدى قبول مبادئ الدين الأخر وتماشيها مع التوجه العالمي لفلسفة الأديان[1]. وحسب هؤلاء المفكرين فان الدين يبقى تجربة شخصية، وبهذا فانه ليس من الضرورة محاربة الدين كله، بل بعض أفكاره التي يمكن أن تجعل له خصوصية عميقة لدى إتباعه (فكرة الجهاد في الدين الإسلامي) وبالتالي وجب تكييف هذه الأديان حسب ما تحتاجه الإنسانية من خلال المنظور الغربي لمحتوى الدين.

---

2 – Jim Leffel, Dennis Macllum ,**postmodern and you : Religion.**
http://www.thewaychefamily.com/belivs/postmodern-religion.html 26.12.2006.

2 ـــ المرأة :

بما أن ما بعد الحداثة أعطت الأهمية للأشياء و الأحداث من حيث هي كذلك وليس مـــن حيث ما تمثله هذه الأخيرة للغير، فان موضوع المـــرأة كـــان لـــه نـــصيبه مـــن المناقـــشات والأطروحات الما بعد حداثية، حيث أن فكرة الأنوثة الما بعد حداثية postmodern fiminism بنـــت اسســـها من خلال أفكار **<< فوكو/Foucault>> و << دريدا/Derrida>>** وكـــذلك **<< لاكان/Lacan>> و << سيمون دوبوفوار/Simone De beauvoir>>** الذين يعتبرون أن فكرة المرأة و الرجل يمكن تقبلها فقط كازدواجية يمكن من خلالها تصنيف نقـــاط القـــوة و الضعف في المجتمع، و ما عدا ذلك فهم ينتقدون البيئة الحلية للمجتمع والنظـــام المهـــيمن فيـــه ويدعون رفع التحدي لتثبيت مفهوم التنوع ، أي تنوع الأهداف و الأدوار وكذلك تنوع الحقـــائق حول المرأة، وذلك بوضع فلسفة عملية تنطلق من فكرة التنوع وترفض مبدأ الأدوار الأساســـية لكل من الرجل والمرأة.

ورغم أن أفكار هؤلاء المفكرين تحمل نوعا من التجديد والثورة على ما سبقها حول دور المرأة في المجتمع، فإنها تعرضت لنقد شديد من طرف الكاتبة **<< جوديـــث بـــاتلر/ Judith Batler>>** في كتابها المعنون بـ : "**Gender Trouble**" والذي انتقدت فيه التمييز الموجود بين الرمزية الجنسية الطبيعية و الرمزية الجنسية الاجتماعية للمرأة حيث ترى أن النقد الموجه للأدوار غير كافي، وتطرح تساؤلا عن ازدواجية الخطاب حول المرأة ولمـــاذا التمييـــز بـــين الرمزيتين مادام الموضوع أو الشخص محل النقاش هو واحد، بحيث أن هذا الخطاب المـــزدوج جعل الكل يعتقد أن قيمة المرأة ليست معطى طبيعي، بل هي تكوين مجتمعي. وهذا ما يعطـــي الانطباع أن المرأة تنتج اجتماعيا بنفس الطريقة للقيـــام بـــنفس الأدوار، وملخـــص أطروحـــة **<<باتلر/Butler >>** انه لا يوجد سبب واحد لجعل المرأة تابعة دائما، بل يجب تـــرك المـــرأة تحدد طبيعتها كما تراها مناسبة وليس كما يراها المجتمع وبالتالي يجب كسر الأطر العرفيـــة و الثقافية السائدة والتحول إلى التقدير الذاتي للأشياء[1]، وهذا ما يسهل عملية خلق مجتمـــع جديـــد يتكون أساسا من تجمعات بشرية منسجمة فكريا، لا تهم فيها الطبيعة الجنسية للمنتمين إليها وهذه دعوة لبلوغ قمة التساوي في الفرص مع تغييب المعنى الجنسي.

3 ـــ الهوية :

---

[1] ـ الموسوعة الالكترونية العالمية

http://en.wikipedia.org/wiki:postmodern-fiminism 23.01.2007

لقد أصبح مفهوم الهوية من المفاهيم الأكثر استعمالا في المجتمع الدولي، فهو يظم في معناه تناقضات الذات، وكذلك يصف ويحاول شرح تناقضات العيش داخل مجتمع يتميز بتغير مستمر، وهذا التغير التجديد المستمر لنظام القيم، حيث أصبح نظام الحياة أكثر تنوعا و توفرا على البدائل التي تجعل الفرد في حالة اختيار متواصل لطريقة عيشه مما يجعل الفرد ـ آليا ـ لا يعتمد على نفسه في اختيار طريقة عيشه، بل يعتمد في ذلك على الخبراء الذين دورهم يحددون الاختيارات التي ستقدم للافراد، ويلخص كل من **<<بال/ Bell>> و << كريسوفر لاش/Christopher Lash>>** هذه الاختيارات في ثلاث عمليات و هي : **التسليع Commodification ـ التسويق Commercialization ـ التقريب النمطي Standardization**[1]، وهذا ما يحول كل القيم إلى سلعة قابلة للتسويق تهدف الى خلق نمط حياتي معين يمكن التحكم في متغيراته عن طريق الثقة الموجودة بين الجمهور والخبراء بحكم أنهم يملكون المعرفة ويعملون من اجل الصالح العام، وهذه الثقة التي يضعها الجمهور في الخبراء ربما لا تكون اختيارية، لأن الخبراء يملكون لعبة لغوية خاصة بهم لا يستطيع الآخرون التعامل معها بموضوعية لأنهم مقتنعون بتفوق الخبراء، وهؤلاء من جهتهم مقتنعون بارتباك الجمهور أو قصوره عن فهم الأمور الحيوية المرتبطة بمحيطه العام[2].

إن أهم ميزة يتصف بها تكوين الهوية الفردية او الجماعية هي درجة الاستهلاك، ونوعية هذا الاستهلاك، فالهدف النهائي للخبراء هو جعل الاستهلاك الهدف المباشر للإفراد وذلك بدافع اللذة وليس المنفعة، لأنه بعد تحقيق التراكم الرأسمالي أصبح من الضروري تحرير الاستهلاك من الحاجات المادية التي يتطلب توفيرها مواد ذات قيمة استعمالية مكلفة إلى الاستهلاك المعنوي (الثقافي) الذي اثبت فعاليته في ربط الإفراد و الجماعات بمصدر إنتاجه وبالتالي اشتراكهم في هوية واحدة و في نمط حياة مشترك يعبر عن توجه ثقافي معين.

1- Nina Degele , **postmodern(ized) identities.** op.cit.

2 ـ دانيال يانكلوفيتش ، مرجع سابق ، ص 133 .

الفصل الثاني: انعكاس الفكر ألما بعد حداثي على الدولة والمجتمع

لقد نتج عن الوضع ما بعد الحداثي العديد من التغيرات والمستجدات على الصعيد الوطني، الإقليمي، والعالمي.فتغيرت النظرة التي جاء بها **<< جون بودان/Jean Bodain >>** عن السيادة وكذلك نظرة **<< ماكس فيبر/ Max Webber>>** عن التنظيم وغيرها من الأفكار التي سادت في الحداثة كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لان الأهداف والشعارات التي رفعت في تلك المرحلة أظهرت محدوديتها، فما إن انتهت الحرب الباردة حتى عاد العالم إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وعادت النزعة الاستعمارية التقليدية عن طريق الحروب التدميرية.

إن فشل مؤسسات ومنظمات مرحلة الحداثة عن تفادي مثل هذه الظواهر اثبت عدم مواكبتها للتطورات الفعلية الحاصلة على المستوى العالمي من جهة، وظهور فواعل أخرى لها نفس درجة تأثير الدولة من جهة أخرى، سواء كانت هذه الفواعل رسمية أم غير رسمية، منها المنظمات الغير حكومية، قنوات الإعلام والاتصال، دور المعرفة واحتلالها مكانة إستراتيجية في تحديد موازين القوى. فمنذ نهاية الحرب الباردة أصبحت المجتمعات وخاصةً الغربية منها تعيش مرحلة جديدة في مسارها التكويني. فهناك من شدد على التحولات الثقافية، وهناك من اهتم بالمحتوى المادي لتلك التحولات وأضاف إليها تحليل التحولات الاقتصادية في مجالات الإنتاج والتسويق والتنظيم المالي والاستثمار. إن جميع هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجمالية والتكنولوجية وكذلك السياسية، اجتمعت في مفهوم واحد وهو ما بعد الحداثة بما له من تأثير على المجتمع والدولة والقيم التي كانت مفروضة على الأفراد بصفة خاصة.

إن هذه التأثيرات الما بعد حداثية لا تخلو من آثار واقعية وملموسة على الدولة، حيث أن الجميع أصبح على يقين أن الدولة لم تعد مستقلة ذاتيا بالقدر الذي كانت عليه من قبل. في هذا السياق نلاحظ أن النقاش يدور حول دور **العلوم التقنية Techno-sciences والتكنوقراطية الجديدة** بحكم أن الخبراء يملكون القدرة على توجيه الأفراد بطريقة غير مباشرة من خلال وجودهم التعدد المستويات في الشبكة العالمية للمعارف والإعلام والاتصال.
هذه السلطة الكبيرة التي اكتسبها التكنوقراطيين الجدد جاءت من خلال تركيزهم على تحليل الواقع وابتعادهم عن النظريات التفسيرية الشاملة، مما أدى إلى تغير ملموس في أسس اختيار

الأفراد للسلطة الحاكمة بحسب درجة ميلهم إلى صنف معين من الخبراء قد يكون ديني، ثقافي ـ اجتماعي، سياسي وغيرها من التخصصات. وبهذا تولدت قناعة كبيرة لدى الأفراد أنهم أصبحوا الأساس في تكوين المجتمع العالمي الذي تجاوز حدود الدولة وسيطرتها على كل ما يوجد على أرضها. لقد أصبح الفرد يتمتع بدرجة عالية من التأثير خاصة عندما يتعلق الأمر بالفواعل الاقتصاديين.

لقد تكرس هذا الواقع من خلال السلم الاقتصادي الذي بلغ أوج تطوره، حيث أصبح ملاحظاً انه لا بد من انتهاج النظام اللبرالي لأنه يمثل الاختيار العالمي الأكثر فعالية، بما يحمله هذا التوجه من قلب للأسس والقيم الاقتصادية العالمية خاصةً نمط الاستهلاك الذي أصبح أكثر أهمية من نمط الإنتاج ذاته.

هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل بطريقة نحاول من خلالها معرفة العلاقات الرمزية والمعرفية والسلطوية بين كل هؤلاء الفواعل الجدد على الصعيدين الوطني والعالمي وذلك من خلال النقاط التالية:

1 ـ واقع الفكر السياسي لمرحلة ما بعد الحداثة.

2 ـ أهم فواعل العملية السياسية داخل الدولة.

3 ـ التوجه العالمي للدولة والمجتمع.

المبحث الأول: واقع الفكر السياسي لمرحلة ما بعد الحداثة

لقد تميز الفكر السياسي الحداثي باعتماده وبحثه المستمر عن النظريات التفسيرية الشاملة ذات الطابع العالمي لفهم الظواهر المختلفة التي مرت بها المجتمعات منذ عصر الأنوار إلى غاية نهاية الحرب الباردة، حيث أنتج هذا الفكر **تصادماً مرضياً** بين مختلف الإيديولوجيات، ومن نتائج هذا التصادم سقوط المعسكر الاشتراكي وتفوق اللبرالية الذي تأكد من خلال حرب الخليج الأولى التي تعتبر **نقطة العودة** بالنسبة للتقدم الحداثي.وإذا أردنا التفكير بصورة معاكسة في هذا الصدام نجد انه ثمرة مدمرة لإنسانيتنا ومنه فان المسالة لم تعد مسالة صراع بين المحلية والعالمية وإنما هي الإنسان لنفسه ومشكلته مع ذاته التي تولد العنف بقدر ما تبنى على التمايز والاصطفاء وتؤول إلى انتهاك الحقوق بقدر ما تمارس الانتقاص من كرامة الأخر، حيث أن بنيتها التفاضلية وميولها العدوانية لا تشعر الإنسان بقيمته إلاّ إذا تميز عن أقرانه أو تفوق عليهم، وهذا ما كانت تطمح إليه النخب الحداثية التي كانت تسعى دوماً إلى فرض سيطرتها على الغير. تلك هي محنة الإنسانية وإشكالية القيم الحداثية التي لا تريد للأخر أن يكون مثلها وتعمل على تهميشه وإقصائه أو على الحط من مرتبته وقيمته.

وبعكس ذلك فإن الفكر ما بعد الحداثي يتميز بمرونة الأسس واتساع الأفق من خلال إعطاء الحرية المطلقة في التعامل مع الظواهر المختلفة من خلال أطرٍ ظرفية نابعة عن الحاجة، ومنه فقد تم تجاوز المقولات والشعارات الشاملة التي وجهت مشاريع الكثير من الحداثيين في مواجهة الأزمات الحضارية والثقافية، فليست الفلسفة أن يفكر الناس بالعمل على تحقيق إنسانيتهم ولا الهوية أن يسعى الفرد لكي يصير هو ذاته،فلا مجال لمعالجة الأزمة بالأدوات التي تخلقها لأن مصدرها هو مركزية الإنسان ونرجسيته وأفكار الأحادية وثنائيته الضدية[1]. لهذا يركز الباحثون الما بعد حداثيون في دراستهم لتحولات الفكر السياسي على محورين أساسيين وهما نهاية النظريات التفسيرية الشاملة ومصادر مشروعية السلطة بما يحتويه هذين المحورين من ميكانيزمات ورموز وشِفرات تساعد على نهم العلاقة بين عناصر العملية السياسية.

1 ــ نهاية النظريات التفسيرية الشاملة:

[1] ـ علي حرب، **العالم ومأزقه**.الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 13- 14.

منذ أن بدأت المعالم الثقافية لما بعد الحداثة في الظهور بدأ المفكرون يتساءلون عـــن أي فكر سياسي جاءت به، وذلك من خلال ملاحظتهم لطبيعة أفكارها التي تعتمـــد علـــى التبـــسيط لأقصى الحدود و من أن كل شيء يمكن أن يقع في أي وقت وكـــذلك دفاعهـــا عـــن مفهـــوم الاختلاف والتعدد وعلاقة هذه الأفكار بالحقيقة على حد تعبير **<< بودريار/Boudrillard>>** يمثل هذا الأخير الحقيقة السياسية لعالم ما بعد الحداثة في مجموعة من الأحـــداث ذكـــر منهـــا **العنصرية النفعية، الرعب الناتج عن الصناعة العسكرية، اقتصاد الحروب، الـــدين الـــسياسي، وعلاقة رعاة البقر بالمرتزقة.** حيث أن كل هذه الأفكار وجدت حيزاً حركياً غير محـــدود فـــي الزمان والمكان، إذ أظهرت هذه الأفكار أن أسس الحداثة مثل الحرية، المساواة، الحقوق، التقدم وغيرها لم تكن سوى تخيلات مثالية لأصحابها[1].

إن نفي الصفة الحداثية التي ميزت كل الأفكار السياسية الموجودة على ارض الواقع من طرف ما بعد الحداثة دفع المفكرين السياسيين إلى التساؤل عن البدائل التي تطرحها مـــا بعـــد الحداثة من خلال نقدها للحداثة التي تعد قاعدتها الفكرية بحكم انه لا شيء يخرج من العدم وانه مهما كان حال الحداثة فلا يمكن أن تكون خاطئةً في مجملها ولا يمكن أن تكون غير واقعية في أفكارها بصفة مطلقة.

إن الجواب على هذا السؤال المتعلق بالبدائل يعد جوهر الفكر السياسي لما بعد الحداثـــة، حيـــث يرى أغلب المفكرين أن مشكلة البدائل يعود أصلها إلى تاريخ المصطلح في العالم الناطق باللغة الانجليزية أين كانت البداية من الفن والهندسة المعمارية، أما بالنسبة للفلاسفة الفرنـــسيين فـــلا يوجد هذا المشكل لأن **<< ليوتار/Lyotard>>** ذهب مباشرةً إلى المجال السياسي وقدم نظرةً واضحة بما فيه الكفاية للتوجه التحليلي في السياسة ما بعد الحداثية، حيث تم الفصل بين المفكر السياسي **politologue** والممارس السياسي **politicien** دون الدخول في جدلية مـــن يـــصنع الأخر التي طغت على واقع السياسة في مرحلة الحداثة. لقد قام**<< ليوتار/Lyotard>>** بتبسيط أفكاره قدر الإمكان، إذ لخص الفكر السياسي للحداثة في عبارة **السرديات الكبرى** التي ميزتهـــا منذ عصر الأنوار كفكرة التقدم المستمر للإنسانية والتطور الخطي للتـــاريخ، أو تميـــزت بهـــا الماركسية من خلال التوسع التدريجي لنفوذ الطبقة العاملة والملكية العامة لوسائل الإنتاج[2]، حيث حملت هذه الأفكار درجة عالية من الغموض وكونت لنفسها عدة مفاتيح معرفية لم تكن متاحة إلاّ

1- Stuart Sim, **the routledge companion to postmodernism,** London & New York, Routledge, 1ere edition, 2001,p28.
2- ibid, p29.

للنخبة المسيطرة، لكن مع التطور التكنولوجي الكبير منذ بداية الستينات وجدت هــذه الأفكــار نفسها أمام أزمة السرية، حيث لم يعد لديها الشيء الكثير لتخفيه أمام المتطلبات المادية المتزايدة للمجتمعات المتقدمة مما وضع هذه النخب في وضعية حرجة وهي إما كبح تطور المجتمعــات وإما تجاوز الخطوط الافتراضية التي ضعتها الحداثة على أساس أنه لا يمكن تجاوزهــا حيــث ظهر الطابع النفعي الذي حكم تصرفات البشر من قبل. وهذا الأمر الثاني تم تأكيده بالفعل مــن خلال عدد الحروب التي شهدها العالم منذ نهاية التسعينات.

هذه التحولات الجذرية خلطت علاقة الفرد بمفردات وجوده بقدر ما زعزعت مرجعيات المعنى وأطر التجربة الإنسانية .كما تنبئ بظهور فاعل بشري جديد بقدر ما تعني كذلك أن مــا كان سائداً حتى الآن من القيم والعناوين أو المفاهيم والمعايير أو القوى والوسائل لم يصلح لفهم العالم وتغيره أو لإدارته وتسييره. إنها تسجل تجاوز الصناعي التقليدي بقدر ما تجعل الإنتــاج الثقيل يتوقف على الاقتصاد المعرفي، وتقوم بحشر المثقفين الحداثيين الذين يواجهون هذا التغيير باستخدام لغة متشابهة تقوم على الخوف أو على النفي والإدانة في الزوايا الضيقة. ومنه اشــتد الحديث عن النهايات، نهاية التاريخ والجغرافيا، المثقــف والايــدولوجيا، أو نهايــة الــسياسة والدبلوماسية، والنهاية هي بالطبع العبور نحو فضاءات جديدة تفتح معها إمكانيات لا سابق لهــا للتخيل و الابتكار،للتفكير والتعبير، للمعرفة والتداول والعمل والتبادل[1].

إن القوة التي تتميز بها هذه التحولات مستمدة من التخلي عن السرديات الكبرى، حيــث يعبر عنها بالفرنسية بكلمة **grand récit** كما يعبر عنها في الانجليزية بكلمة **grand story** فمن خلال هذين التعبيرين يشير ما بعد الحــداثيون إلــى الأطــر الزمنيــة الحقيقيــة للنــشاط الإنساني،لهذا فإن الأداة الأساسية لفهم الواقع هي وجوب عدم إهمــال المــدخل **الــسيميولوجي semiotics أو الرمزي significative** حيث يمكننا هذين المدخلين من ملاحظة أن كل مــن التحليل السياسي و الإعلامي لا ينظرون إلى الرمزية على أنها قيمة طبيعية ذات مسار تعبيري حر خلافاً للحداثة. فخطاب العقلانية من هذا المنظور يصبح خطاباً شمولياً في حد ذاته وجــب التساؤل بكل موضوعية عن : ماهو التطور؟ ماهي العقلانية ؟ وماهي الحقيقة ؟[2]

---

[1] - علي حرب، مرجع سابق ، ص ص 110- 111.

2- Barbara Epstein, **postmodernism and the left.** England, MU home, new politics review, vol 6, n 2, whole n 22,winter 1997, p5.

وإجابتاً على هذه الأسئلة يرى كل من **<<ليوتار>>** و**<<بودريار>>** أن المجتمعات الحداثية قد انتقلت من إنتاج الثقافة إلى إعادة إنتاج هذه الأخيرة، ففي ظل وضع كهذا، حيث تسيطر الرموز ذات المعاني المسبقة لا يمكن التمييز بين المظاهر والحقيقة، حيث أن الفكر السياسي انتقل من العلاقة بين **الفكرة** و**الواقع** إلى العلاقة بين **الصورة** و **الحقيقة** مما نتج عنه فقدان أي صفة للثبات في المعاني والدلالات حيث أصبح الإعلام وسيلة سياسية لترسيخ أفكار أو محو أخرى عن الواقع والحقيقة التي ما فتئت تصبح أكثر ضبابية بفعل **إيحاءات الصورة simulation** أو **محاكاتها** حيث لأن الإعلام الجماهيري أصبح هو المرآة العاكسة للسياسة، ليس من خلال الأفكار ولكن من خلال الصورة وهو ما يعبر بصفة دقيقة عن مشكلة الحقيقة وتطابق الممارسة السياسية مع الأفكار القبلية والصورة المباشرة والتعليق اللاحق على هذه الصورة[1].

إن الفكر السياسي ما بعد الحداثي يركز في تحليله لظاهرتي السلطة والمجتمع على عنصري الاقتصاد والسياسة وما تخلفه تفاعلات الاقتصاد السياسي. فالسياسة ممثلة في طريقة الحكم التي هي الديمقراطية والاقتصاد ممثل في نظام الإنتاج و الاستهلاك وهو الرأسمالية، وإذا كانت هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية و الرأسمالية فالسؤال المطروح هو ما سبب هذه العلاقة الوثيقة بينهما ؟

من بين كثيرٍ من الإجابات الممكنة على هذا السؤال هناك إجابة **<<بيتر برجر/ Piter Berguer>>** حيث يرى أن هذا الارتباط هو نتاج حادث تاريخي عارض بسبب إفرازهما من نفس المصدر وهو المدينة الغربية، وبالتالي ليس هناك علاقة عضوية داخلية بينهما[2]،وهي إشارة لأنه ليس بالضرورة أن يوجد نظام رأسمالي من أجل الديمقراطية، وبالتالي فالعلاقة بينهما هي **علاقة مصلحة وليست علاقة وجود.** فلو نظرنا إلى كلٍ منهما على حدى لوجدناهما متباعدتان أكثر مما هو ظاهر وأنهما متلازمتان لسبب وحيد وهو أن كل واحد منهما يشكل غطاءً للأخر وفيما يلي توضيح لطبيعة المصطلحين :

أ ــ الرأسمالية:

دون الدخول في متاهات التعريفات النمطية نجد أن النظام الرأسمالي هو نظام سيطرة مادية ومعنوية يكافح باستمرار لبسط نفوذه على الأسواق، حيث غير اهتماماته من **الجماد المادي** إلى **إيحاءات القيمة** المتمثلة في تسويق الشعارات، الأشكال، الموضة وغيرها من

1- ibidem, p6.

[2] السيد يسين، **الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير.** القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الثانية، 1996، ص 89 .

اللاماديات بخلفيات قيمية متباينة الأهداف، إذ يرى **<<بودريار>>** أن منطق السوق قـد تعـدت سيطرته طرق ووسائل الإنتاج إلى السيطرة على الثقافة بصفة كاملة بما في ذلك الخصوصيات الإنسانية وحتى علاقة الفرد بذاته، حيث أصبح كل شيء محكوم بهذا المنطق الذي جعل من كل شيء قابلاً للعرض tout est spectacularisé بمعنى أن كل شيء من ماديات وغيرها أصبح متضمناً ومشهراً به من خلال الصور والرموز والنماذج الاستهلاكية، وبالتالي أصبح الفرد عبداً للصورة والرموز ويتخذها أساسا لاختيار حاجاته[1].

نستنتج من خلال هذا العرض المبسط للرؤية الرأسمالية الجديدة أن هذا النظام الاقتصادي إنمـا يهدف إلى الإبقاء على نفسه ليس إلا، وذلك بابتكار وسائل متجددة تضمن له ذلك. ونتيجة هـذا هي سقوط الأنساق السياسية المغلقة التي كنت تحتكر الحقائق وظهور انساق أخرى متعددة تبرز من خلالها المعارضة السياسية والاجتماعية[2].

ب ــ الديمقراطية:

كثيرا ما تُفهم الديمقراطية على أنها مجتمع نموذجي لتطبيق المساواة وتكافؤ الفرص أمام القانون، فكانت النتيجة ازدياد التفاوت بين الناس، ذلك أن هذه الديمقراطية النموذجية لم تطبـق في يوم من الأيام. فهي لا تحتاج إلى واقع نموذجي لتطبق فيه، لأن الواقع غالباً ما يكون عكس النموذج أو المثال، بل يولد بحركته وتعقيده ما يعمل على كسر النماذج وفضح الأمثلة، وإذا كان للديمقراطية ثوابتها العامة فالعلاقة مع هذه الثوابت متغيرة، أي أن ترجمتها تختلف من مجتمـع إلى آخر وعلى كل مجتمع أن يبني نموذجه الخاص على سبيل التهجين. فليست الديمقراطية إذن مجرد نموذج جاهز يمكن تطبيقه، ولا هي منظومة فكرية أو حقوقية مجردة تقحم على الواقـع، وإنما هي فكرة حية متحركة نتداولها بحيث نغيرها بقدر ما نتغير بها، وهكذا فإن الديمقراطيـة ليست الحل الأمثل لجميع المشاكل وإنما هي نظام من بين عدة أنظمة أخـرى داخـل الفـضاء الاجتماعي المركب قد لا لمختلف دوائر المجتمع ومؤسساته[3].

ومن اجل إيضاح العلاقة بين اللبرالية والديمقراطية سنقدم مثالاً عن مختلف الديمقراطيات الموجودة في العالم وهو أن الديمقراطية النموذجية هي ديمقراطية مستحيلة تطرح لكي تفـشل، وهو ما أوجد في مقابلها ديمقراطيات كاريكاتورية تتمثل فيمـا يـسمى سـردياً **الـديمقراطيات الشعبية** أو **السلطات الجماهيرية**، وهذا النوع بعيد كل البعد عن المفهوم النظري وحتى السردي

1- Barbara Epstein, op.cit, p 14.

2- السيد يسين، **الوعي التاريخي والثورة الكونية.** مرجع سابق ، ص 92.

3- على حرب، مرجع سابق ، ص ص 50- 51.

منه للديمقراطية. فبمجرد انخراط الأفراد في حركات شعبية أو جماهيرية، سيتحولون إلى جماعات تتحكم في العلاقة بينهم استراتيجيات السيطرة وآليات الخضوع أو نزعات التمايز والإقصاء ومنه الحد من حرية واستقلالية الفرد في مواجهة ما يتعرض له من ضغوط.ونجد كذلك أن من بين إيحاءات كلمتي **شعبة** و**جماهيرية** تعبير عن الفوضى والعمومية وهما يتنافيان مع مبدأ **الجمهور العليم** الذي يمكنه النجاح في إقامة نظام ديمقراطي خاضع لشروط بيئته وموافق لمتطلبات الاستمرار الجماعية المنسجمة[1].

أما كلمة **لبرالية** فتحتاج إلى تحليل لأنها تحمل عدة معاني مختلفة تظهر من خلال الممارسة المتعددة للدول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعبر اللبرالية عن الاتجاه التطوري مقابل الاتجاه المحافظ حيث يوجد أكبر عدد من اللبراليين عند الديمقراطيين بخلاف الجمهوريين. بينما نجد العكس في فرنسا فأغلب اللبراليين يتواجدون في التيار المحافظ، فبين قيمتي الديمقراطية المتمثلتين في **الحرية** و**المساواة** نلاحظ أن التفضيل الأمريكي كان منذ الاستقلال للحرية، بينما فضلت الثورة الفرنسية المساواة.

ما يمكن ملاحظته من هذا المثال هو أن النموذج الجمهوري الفرنسي له علاقة وطيدة بالفكر الماركسي حيث انتخب **<< فرانسوا ميتران>>** رئيساً للجمهورية سنة 1981 إذ كانت بداية التوجه الفرنسي في السير ضد تيار المحافظين الجدد مثل **<< تاتشر>>،<< ريغن>>** من خلال مباشرة الاتحاد الاجتماعي الاشتراكي للإصلاحات الاجتماعية بينما كانت الاختيارات الاقتصادية ذات توجه لبرالي. فالظروف التي مرت بها فرنسا خلال الثمانينات وبداية التسعينات أدت إلى اجتياح مبادئ اللبرالية للتيار اليساري ، إذ يرى **<< دانيال بن سعيد>>** وهو أحد النقاد الفرنسيين المعروف بنقده **لجمهورية الوسط** أنه خلال العشرين سنة الماضية حدث تقارب بين **الاشتراكية اللبرالية** للتيار اليساري و**اللبرالية الاجتماعية** للتيار اليميني لدرجة رؤية احد كبار المفكرين اليساريين في فرنسا وهو **<< روسن فالون>>** يعارض إضراب القطاع العام في خضم الحركات الاجتماعية الكبيرة التي عرفتها فرنسا نهاية سنة 1995[2].

لقد أطلق المفكرون السياسيون على الرؤية الجديدة للبرالية الرأسمالية تسمية **التراكم المرن** الذي

1- نفس المرجع، ص 52.

2- Nobutaka Miura, **__le renouveau de le philosophie politique après le postmodernisme: la république contre l'empire de le démocratie.__** France, l'IFJT, février, 2004, p 4.

يمثل دورةً جديدة من تضييق المجال الزمني في العالم اللبرالي، حيث أن الآفاق الحالية لاتخاذ القرار سواء كانت في القطاع العام أو الخاص تقلصت بشكل ملحوظ في نفس الوقت الذي جعلت فيه الاتصالات المتعددة الوسائط وانخفاض تكلفة النقل إمكانية تجزئة هذه القرارات أكثر اتساعاً وتنوعاً[1]. أما مفهوم الحكم الديمقراطي فلم يتم الربط بينه وبين اللبرالية على أرض الواقع بل تم ذلك على المستوى النظري الذي كان إحدى وسائل الصراع في الحرب الباردة. ومنه نستنتج أن هذه المصطلحات النظرية ليست لها علاقة مع ما هو موجود فعلاً على أرض الواقع، وأن العودة التحليلية لهذه الوقائع بالمنظور ما بعد الحداثي يبين لنا أنها لم تكن سوى سرديات كبرى هدفها فرض السيطرة واكتساب منطق نفوذ جديدة بين أكبر قوتين عالميتين في تلك الفترة، وأن المثال السابق حول النظام الفرنسي أكبر دليل على أن الحدود بين الماركسية واللبرالية لم تكن سوى على المستوى النظري فقط، وما الأنظمة الاشتراكية التي قامت إلى غاية نهاية الحرب الباردة إلا تعبير عن سوء فهم الخطاب الاقتصادي الذي روج له **<< ماركس>>**، كما يمكن النظر إليه من زاوية أخرى، وهي توجيه ذلك الخطاب بتلك الطريقة من أجل إحداث توازن بين مختلف قوى العالم لأن الظروف كانت تتطلب ذلك. وهذه دعوة لإعادة النظر في كيفية خروج الاشتراكية إلى الساحة العالمية، وكذلك إعادة النظر في العلاقة بين الأحداث وظروفها وبين الوقائع ومحركيها، وأن الطرح السبق لعلاقة اللبرالية بالديمقراطية ما هو إلا تأكيد على أن الفكر السياسي لما بعد الحداثة انتقل من النماذج والنظريات إلى المحاكاة و الإيحاءات التي تعتبر أكثر ملامستاً للواقع وأكثر إقناعاً بفاعليتها التحليلية.

لا شك إذن أن الواقع مركبٌ بحيث لا يمكن اختزاله فقط في زاوية رؤيتنا للأشياء وهذا ما يصر عليه الفكر ما بعد الحداثي، إذ لا أحد يستطيع أن يمتلك الواقع وكل ما لدينا هو معطيات عن الواقع تتغير بحسب التحولات الظرفية، وكل الإيديولوجيات التي كانت تدعي أحقية فهمها للواقع ولمغزى التقدم التاريخي أثبتت الحوادث فشلها[2].لهذا وجب إعادة تقييم العلاقة بين الحدث وظروف وقوعه، لأن ما بعد الحداثة تنظر إلى الظاهرة من خلال العلاقة الموجودة بين كيفية نشوئها وبين البيئة التي توجد فيها بعيدا عن سحر هوية الكلمة أو ميتافيزيقيا الأفكار وقدرة المفكر على الرؤية أفضل من الغير ولصالحهم اعتبارا من أن الإنسان كائن تاريخي[3].

1- Alex Collinicos, **postmodernisme: un diagnostic critique.** Copenhagen, postmodern culture revue, janvier, 2004, p 5.

2- رضوان جودت زيادة، مرجع سابق ، ص 11.

3- Lee Spinks, **genesis and structure and the object of postmodernism,** Copenhagen, postmodern culture review, juin 2004, pp 10-11.

صحيح أن الفكر السياسي له تواجد عبر الزمن، وان الكائنات البشرية يمكن لها أن تتشابه مع بعضها البعض عند مستوى معين لأن ذلك يتصادف مع وجود عدد معين منهم في زمن مشترك أو لأنهم كائنات تاريخية. لكن ذلك لا يعني أن كل ما يصلح لأحدهم يصلح بالضرورة للآخرين لأن كل فرد له صفاته الخاصة التي تنبع من بيئته الوجودية، وبالتالي لا يمكن استعمال أفكار خاصة من أجل تفسير ظواهر تختلف من حيث المبنى و الأهداف مع تلك الأفكار.

إن هذا التوجه في الفكر السياسي اليوم، ورؤيته لعلاقة الأشياء والأحداث ببعضها البعض بطريقة مختلفة وأكثر واقعية، يمكننا من الاستنتاج أن مصدر القيم والرموز لا يكمن فقط في الأسس السلمية والجمالية وأهداف المنفعة العامة، بل يمكن أن يكون مصدرها العنف والحروب أو الرغبات الآنية للأفراد في خلق رأي عام يتماشى مع معتقداتهم الشخصية، وهذا أمرٌ منطقي إذا أخذنا نعين الاعتبار أن تاريخ العالم هو نظام من التفاعلات يتمركز حول نفسه، وأن كل جزء من هذا النظام يحمل في داخله مجموعة من القيم وطرق تجسيدها بحيث تحقق لهذا النظام الجزئي شخصية مستقلة تجد نفسها في مواجهة باقي الشخصيات بمختلف توجهاتها ودرجة توافقها أو اختلافها[1].

في هذا الصدد يرى **<< بودريار>>** أن إنتاج القيم والمعاني أصبح متلازما مع حاجة الأفراد لإنتاج هذه المعاني، حيث أن النقاش السياسي بين ممثلي الأغلبية في الحكم لم يعد يدور حول ما يمكن أن يكون جيدا للدولة، لكن حول ما يريده هؤلاء الأفراد بعيدا نع منطق التفكير السياسي أو الاقتصادي الذي بدأ حسبه في التحلل لأن الجماهير أصبحت تستهلك بطريقة سلمية ما تقدمه لها وسائل الإعلام من استعراضات مما جعل الأفراد لا يبحثون عن معاني القيم، بل كلما وجد الفرد فكرةً أو قيمةً بحث لها مباشرةً عن صورة استعراضية تجعله في موقع الحدث من حيث الإدراك و التفاعل باعتماده على الحواس بدل الفكر بشكل يجعل الفكرة مستمرة في الوجود ما دامت الومضات الاستعراضية تخترق ذهن الملقي من حين لأخر[2]. ولتوضيح هذه الفكرة سنسقطها على الواقع من خلال المثال الأمريكي: لقد كانت أمريكا قبل سقوط جدار برلين تقوم بومضاتها الاستعراضية ضد الاتحاد السوفيتي، لكن بعد زوال هذا العدو المفترض تم استثمار ومضة أخرى وهي مكافحة الإرهاب التي لم تكن ذات صدىً واسعاً داخل البلاد فكان لا بد من جعلها واقعاً محسوساً من خلال الحرب على أفغانستان بعد أحداث سبتمبر 2001، لكن بعد مرور أربعة سنوات بدأت آثار هذا الفعل الاستعراضي تزول من أذهان المواطنين

1- ibid, p 12.
2- Barbara Epstein, op.cit, p 16.

الأمريكيين، فكان لابد من إعطاء دفع آخر لهذه الفكرة وإحيائها من خلال ومضة استعراضية جديدة تكون لها تبعات غير متناهية وغير مترابطة زمنياً ولا مكانياً لجعل التحكم في خلقها واختفائها أمراً سهلاً ولا يتطلب أي منطق مقنع فكانت الحرب على العراق أقوى صورة استعراضية ممكنة للإبقاء على الخطر الإرهابي كواقع معاش من خلال الصورة التي تجعل المواطن يتنازل عن حقوقه مقابل أمنه وسلامته.

إن ما يميز الفكر السياسي لعالم ما بعد الحداثة هو انقلاب العلاقة بين الزمن والمكان بصورة معها أطر الوعي وبنية الإدراك، أو وسائط الفكر ووسائل المعرفة، والمقصود بذلك سيطرت الزمن الفعلي على المكان التقليدي عن طريق النقل الفوري للمعطيات الصورية والترجمة العددية للمعلومات. هذا الانقلاب في العلاقة بين الزمن والمكان يتجسد في تشكل فضاء جديد للتحكم و الاتصال والمراقبة وهو **الفضاء السيبرنتي** الذي يخلط علاقة الإنسان بالعالم الخارجي حيث تغيرت العلاقة بالمادة التي تتحول من كونها أداة ميكانيكية أو طاقوية إلى وسيلة إعلامية ذات بنية أثيرية ،ثم تتغير العلاقة بالواقع المتسارع من خلال الثورة العددية التي تحيل النصوص و اللغات والمعلومات إلى متواليات من الأرقام والأعداد التي لا نهاية لها، وبالتالي فلا نهاية للصور والومضات الاستعراضية التي تعبر عنها، مما جعل الفكر الافتراضي يتحكم في تصرفات الأفراد وسياسات الدول، حيث أصبح هذا الافتراض النص الأعظم الذي يحتمل قراءات لا متناهية تتغير بتغير الحاجة لتأويل النص[1].هذه القراءات المتعددة تعتمد في الأساس على إيحاءات الأفكار من خلال صور متعددة ومتناسقة تقوم بدور المفسر للأفكار السياسية بحيث يوحي بان لكل فكرة سندها الواقعي، فالحرب على الإرهاب مشروعة ما دامت آثار العمليات الإرهابية حاضرةً باستمرار بطريقة تجعل الفرد يعتقد انه يعيش في حالة من الحقيقة القصوى **hyper reality** التي تغييب الواقع لكن ليس لصالح الخيال، بل لصالح الصورة، وهذا هو المقصود بكلمة الإيحاء **simulacra**[2].

إن أقرب مثال لتوضيح هذه الفكرة هو الحرب الأمريكية على العراق وحرب حزب الله مع إسرائيل، فبإجراء مقارنة بسيطة بين عدد الصور العالقة في الأذهان لفعل القوة **power action** الأمريكي و عمل حزب الله لوجدنا أن عدد صور الحرب الأمريكية على العراق كبير

1- علي حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية.** الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2000، ص 40.

2- Barbara Epstein, op.cit, pp 17-18.

جدا منذ بداية الحرب إلى غاية إعدام الرئيس صدام حسين، بينما لـيس هنـاك صـور مهمـة للعمليات الميدانية لحزب الله بحيث أن الحقيقة الوحيدة المتوفرة هي أن إسرائيل لـم تحتـل أي منطقة من لبنان. هذا المثال يمكننا من تصنيف أمريكا في خانة واحدة وهـي خانـة الحقيقـة القصوى التي أوحت بها الصورة، أما حزب الله فيحتمل التصنيف في خانتين، إما أن يكون قـد استطاع فعلا رد العدوان والحفاظ على الأراضي اللبنانية وهي خانة الحقيقـة القـصوى التـي وفرتها الصورة، وإما أن الحرب لم تكن سوى محاكاة إعلامية لحرب ميدانية لم تكـن بـالحجم الذي قدمته وسائل الإعلام.

إن هذه الرؤية الجديدة للفكر والواقع السياسي تدعو إلى الابتعاد عن الوقوف موقف فلاسفة التاريخ وأصحاب المذاهب التقدمية الذين تحدثوا عن حتمية انتصار العقل وتحرر الإنسان مـن الاستلاب وبلوغ التاريخ كماله ونهايته على طريقة **<< هيغل>>** و**<< ماركس>>**، فما يحـصل الآن يثبت عكس ما جاءت به تنبؤات كل منهما عن العقلانية والاشتراكية[1]. فالعصر الجديد الذي دخلته البشرية هو عصر يسيطر فيه المجال البصري، حيث يطغى الشاهد على الغائب والمرئي على المقروء والصور على الأفكار والإشارات على الدلالات، والفرق الذي أفرزه هذا التطـور بين الفكر السياسي الحداثي وما بعد الحداثي هو كون الأول يلخص الواقع في مجرد أفكـار أو تصورات، أما الثاني فيصطنع واقعاً جديدا عبر الصور والأرقام ويقدم معاني وقيم مفتوحة تترك للفرد حرية وضعها في المجال الذي يتماشى مع قدرته على اكتشاف إيحاءات الـصور ومـدى تأثره بالومضات الاستعراضية[2].

فالفكر السياسي ما بعد الحداثي يعبر عن ممارسة وتعامل مع الواقع عن طريق الصورة أكثـر مما يعبر عن انتشار أفكار سياسية مبنية على التخمينات، فالفكر السياسي ما بعد الحداثي هو **فكر فعلي Actionar thinking** وليس **فعل تفكيري Action of thinking**.

1- على حرب، **حديث النهايات.** مرجع سابق ، ص ص 96- 97.

2- نفس المرجع:، ص 100.

2ـ مصادر مشروعية السلطة الوطنية:

إن الحديث عن الفكر السياسي ما بعد الحداثي وكيفية تعامله مع الواقع تضعنا في وضعٍ مناسب لمناقشة موضوع السلطة ومصادر المشروعية في مختلف دول العالم. وانطلاقا من أن الأفراد غير متساوين في إمكانياتهم فإن السلطة تبدو ضرورية لتأمين النظام وذلك من خلال وضع كل الأفراد تحت حكمٍ يُتفق عليه أنه يضم أفضل الصفات البشرية التي استطاعت فرض وجودها وأصبحت قواعدً للنظام العام، حيث تستخدم هذه القوة لجمع الأفراد وجعلهم يتعايشون بانسجام أو لتفرقتهم والفصل بينهم وجعلهم يتقاتلون، وربما كان من المستحيل استخدام السلطة بحيث لا تفرق أو توحد ولا تميز أو تسوي[1]. وبسبب هذه التشابكات التي أفرزها استعمال السلطة وعدم استمرارية صلاحية مصادر مشروعيتها كالمشروعية الثورية أو المشروعية التاريخية وأفول الشخصية الكاريزمية وجب الحث عن مصادر جديدة للمشروعية تضمن للسلطة اسمراريتها. وبما أن المصادر الحداثية لم تعد ذات جدوى سوى الانتخابات التي أصبحت تعد وسيلة للوصول إلى السلطة ولا تضمن لها المشروعية باستمرار، فإن المفكرين ما بعد الحداثيين يحددون المصدر الأساسي للمشروعية في **المعرفة العلمية** ومدى تحكم السلطة الحاكمة فيها.

لقد تم طرح إشكاليات عديدة حول شرعية السلطة، ثم حول مشروعية ومدى مصداقية طريقة تسييرها لشؤون الدولة وكيفية تعاملها مع التغيرات الاجتماعية، فكان الموضوع الرئيسي لفلاسفة الحداثة هو الفلسفة السياسية التي كانت تعتبر عصب النشاط السياسي والطرق العملية للحم، فكان أول الحديث عن أنظمة الحكم التي كان كل نظامٍ منها يحمل في ذاته قدراً من المشروعية، وخلال الحرب الباردة كان التساؤل حول أي النظامين أصلح لتسيير شؤون الدولة، حيث أنتجت هذه المرحلة ما يمكن تسميته بالمفكرين المتخصصين في مختلف المجالات السياسية، إذ كان هؤلاء المفكرين يتفرغون تماماً لعملية التفكير وحدها كل حسب تخصصه وهذا ما جعلهم أصحاب شأن كبير في مجتمعاتهم لأنهم كانوا يفكرون بدل الآخرين[2]. وخلاصة هذا التفكير تتبلور عادةً في بناء تصوري يرى أصحابه أنه متكامل وهو ما يسمى **المذهب** الذي يتبعه المجتمع لأنه في تصوره يهدف لبلوغ الصالح العام عن طريق امتلاك السلطة أو المشاركة

1- جلين تيندر(محمد مصطفى غنيم)، **الفكر السياسي: الأسئلة الأبدية.** القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1993،ص 135.
2- علي فهمي خشيم، **الفلسفة والسلطة.** ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1999، ص 135.

فيها. لكن السؤال الذي يطرحه ما بعد الحداثيون هو: كيف لصاحب المعرفة أن يمتلك السلطة ؟ وأي نوعٍ من المعرفة تكسب أصحابها السلطة والمشروعية في الوقت نفسه ؟

لقد كان **<< ليوتار>>** من بين أهم المفكرين الذين تطرقوا لهذا الطرح بكثير من الدقة في كتابه **الوضع ما بعد الحداثي،** حيث تناول وضعية المعرفة في المجتمع وكيف أصبحت القوة الأولى والمصدر الأساسي للمشروعية. لكن ليس كل أنواع المعرفة يمكن لها أن تحقق ذلك، فما يقصده **<< ليوتار>>** هو المعرفة التقنية **techno-sciences** و تلك هي الإجابة على السؤال السابق وهو ما سيتم التفصيل فيه فيما سيأتي.
كتب **<< فوكو>>** منذ 1971 في كتابه **<< نيتشه، الجينيالوجيا والتاريخ>>** أن المعرفة لم تخلق لأجل الفهم فقط إنما لأجل الفعل والحسم، مبينا بذلك وهمية الحياد العرفي. ففي المعرفة تتفاعل وتتصارع الأهواء والمصالح، فليس هدف المعرفة هو البحث عن معنى خفي وعن ذات متسيدة أو عن تجلي تدريجي لحقيقة كائنة في المستقبل أو تراجعاً نحو حقيقة كائنة في أصل منسي، بل أن المعرفة لها هدف نفعي محض مرتبط أشد الارتباط بالسلطة[1].
فالمعرفة في هذا المقام تعني الاهتمام ببناء المجتمع على نسق خاص، وكل من يستطيع التأثير في هذا البناء وجب اعتباره جزءا فعالاً فيه، إذ انه ليس من الضرورة أن يسبق امتلاك السلطة الإعلان عن الطريقة التي يمكن أن توصل إليها ولا أسباب الوصول إليها وبالتالي ليس من الضرورة القصوى أن من أوصلته المعرفة للحكم في تسيير شؤون المجتمع[2].

قد تبدو هذه الأطروحة بسيطة من حيث المبدأ، لكنها مرتبطة أساسا بمشكل مشروعية السلطة. وسنتطرق لمفهوم المشروعية بمعنى أوسع من المعنى المقدم من طرف المنظرين الألمان على أنها إطار فوق قانوني يمنحه المحكومون للسلطة الحاكمة إذا ما التزمت بتطبيق برنامجها بما يرضي الشعب. فإما أن تكون المشروعية:
***خطابا قانونياً :** أي أنها تبقى ذات مصداقية ما دام كل واحد يقوم بما حدده القانون له من وظائف، وهنا يتحكم المشرع في الإطار العام للسلطة لأنه مصدر القواعد القانونية.
***خطابا علميا :** أي وجوب توفر شروط العمل العلمي و إظهار الفعالية من خلال الدلائل المادية والصورية بما يقنع المتلقي بأن هذا النوع من الخطاب يتجاوز قدرته على الفهم وما عليه إلا أن

1- عبد العزيز العيادي، **ميشال فوكو: المعرفة والسلطة.** بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994،ص ص 32- 33.
2- على فهمي خشيم، مرجع سابق ، ص ص 10- 11.

يتبع رأي الخبراء في المسائل المطروحة أمامه للفصل فيها. وهنا تكون الإرادة الحرة مغيبة لأن الجمهور ليس عليما بالقدر الكافي لتمحيص أنواع الخطابات[1].
هذا يعني أن إضفاء المشروعية هو إجراء يقوم من خلاله المشرع الذي يتلقى الخطاب العلمي بالمصادقة عليه ومنحه شروط القبول و من ثم يصبح هذا الخطاب العلمي ذو صفة إلزامية لكل من هو معني به على مستوى السلطة الحاكمة.

قد يظهر هذا التقريب بين الخطاب العلمي والقانوني تعسفيا للوهلة الأولى، لكنه ليس كذلك حيت أنه منذ عهد **أفلاطون** وجدت مشروعية المعرفة نفسها في مواجهة شرعية القوانين. ففي هذا الإطار نجد أن حق تقرير ما هو صحيح ليس مستقلا عن حق تقرير ما هو عادل، وهذا معناه تؤمة بين الخطاب العلمي والخطاب السياسي الذي يمثل القانون والأخلاق[2]. هذا الثنائي المتمثل في الأخلاق والقانون الموضوعين بمقياس عقلي لم يعد كافي لإعطاء المشروعية للسلطة الحاكمة، لهذا مفكرو ما بعد الحداثة يوجهون تركيزهم إلى الخطاب العلمي ودوره في منح المشروعية. في هذا الباب كتب **<< فوكو >>**أن مشروعه يتعلق بإقامة تاريخ للخطاب وليس للفكر، وهل يجب أن نبحث عن قوانين بناءه أم عن شروط وجوده لأن طريقة التفكير التي تميز من يمثل السلطة تتسم بالقطيعة، إذ تكون هذه القطيعة بين أجزاء السلطة ومراحل تواجد الأفراد فيها، فليس كل من في السلطة يحمل نفس التصورات وهذا ما يمكن تسميته بالقطيعة في المنطلقات أو النهايات أو كلاها معا. فبمجرد استقواء أحد أجزاء السلطة فإنه يحاول وضع حد فاصل مع باقي الأجزاء، فإما أن يضمهم إليه مع احتمال **تمردهم**، وإما إن يبعدهم عنه مع احتمال **تآمرهم** عليه. هذه الصراعات غالبا ما تكون سبب لإحداث توازنات مصيرية داخل السلطة وعدم السماح بخروجها عن مشروعيتها إذا احتفظت بخطاب علمي له أهلية قانونية أو العكس. بهذه الطريقة يرى **<< فوكو >>** أن المهم ليس البحث عن التاريخ أو الأصل، فهو لم يطرح سؤال: ماهي السلطة ؟ بل كان عمله مرتكزا على كيفية عمل السلطة من خلال نوعية خطاباتها وممارساتها التي تعتبر أكثر ماديتا من ماهية السلطة لأن معرفة الماهية لن يغير شيئاً في الواقع، لكن معرفة كيفية عملها يتيح الفرصة لإحداث التغيير[3]، وهو ما سمي بالبحث **الميكروفيزيائي للسلطة**، أي البحث عن لعبة العلاقات و شبكة التأثيرات وأشكال التغلغل الاجتماعي بما يمنع فهم السلطة كمجرد علاقة بين دولة مهيمنة ومواطنين خاضعين، أو اختزال

1- Jean François lyotard, **la condition postmoderne.** Op.cit, p 23.
2- ibidem, p 24.
3- عبد العزيز العيادي، مرجع سابق ، ص ص 62- 63.

السلطة إلى مجرد هيمنة طبقية، ذلك أن الطبقة لا يمكن أن تهيمن إلا إذا تـشكلت كطبقـة، ولا بدلها من خطاب يجمعها ويوحدها. وإجمالا يجب الإدراك أن السلطة تمارس بدلا من أن تمتلك، وأنها ليست الامتياز المكتسب أو الدائم للطبقة المهيمنة، بل هي الأثر العام لمواقعها الإستراتيجية ولتوجهاتها المادية التي يظهر أنها توجهات فكرية أو قناعات عقائدية من الوهلة الأولى.

تعيش المجمعات المتقدمة بصفة خاصة اليوم سيطرة سـلطة المعرفـة علـى القـرارات السياسية لكل الدول، وهو ما يعتبر جديدا، كخطاب سياسي من الناحية الزمنية والنتائج المنبثقـة عن هذه الظاهرة في مجملها، فانطلاقا من لحظة تحول النشاط العلمي من امتياز فـردي إلـى إبداع جماعي يملك كل قدرات تسيير الأدلة، أصبح العالم في نفس مقام السياسي من حيث درجة النفوذ والقدرة على صناعة الرأي العام والتأثير في اتخاذ القرارات، ومنـه أصـبح كـل مـن الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة، والمنظمات الغير حكومية بصفة أخص يدعون دائمـا إلى تطوير البحث العلمي من أجل أن تتوفر لديهم معطيات ومعلومات جديدة، التي من خلالهـا يمكن للسياسيين أن يتبنوا أنواعا جديدةً من الفرارات والتي غالبا ما تكون قد اتخذت من طرف الهيئة العلمية. وبما أن العلم خاصةً التقني منه يتميز بالدقة والمنطق المباشر فإنه يتخذ كوسـيلة للدفاع عن وجود السلطة أو لإزالتها من الحكم على أساس أنه ينمح المشروعية في الحالة الأولى وينتزعها في الحالة الثانية[1]. حيث أن الأكثر تحكما في المعرفة العلمية وفي إدارة الأدلة يملـك أكثر الحضوض في أن يكون صاحب الحقيقة العادلة[2]، ونلاحظ ذلك في الخطـاب الأمريكـي الموجه ضد إيران والعكس صحيح.

إذن يمكن للعلوم أن تعمل لحساب السلطة أو لحساب منظمات دولية تتحكم فيها جهـات متعددة وهذه في الواقع علاقة معقدة جداً، فمن جهة تعتبر العلوم أداة في يد الدولـة تـستعملها لتثبيت مشروعيتها، ومن جهة أخرى فإن العلميين يجعلون من الدولة والسلطة في خدمتهم، حيث تنتج بين العلمي والسياسي علاقة ثنائية الاتجاه بين السيد والخادم وتكون الأفضلية لمن استطاع أن يبقى سيدا لأطول مدة ممكنة. وحسب تعبير **<< هيغل>>** فإن الخادم يخدم سيده، لكن أثنـاء ذلك يقوم السيد بإفراغ الخادم من كل ما هو أصلي فيه، وينزع منه كل إمكانية للمبـادرة ممـا يجعل منه مادة دون روح بما يصل به إلى مرحلة الاستبدال أو النفي، فالسياسي لا يعرف القدر

1- Federico Mayor, August Forti, **science et pouvoir.** Paris, Maisonneuve & laros, 1996, pp 61-62.
2 – Jean François Lyotard, **la condition postmoderne.** Op.cit, p 99.

الكبير حول كل ما هو علمي ــ تقني، والنتيجة أنه من المستحيل أن نراقب ما لا نعرف عنه شيء مما يجعل من السياسي الموجود في السلطة دائم الارتباط بالعلمي صاحب المصداقية والمانح للمشروعية[1]. لهذا فقد عمد مفكرو ما بعد الحداثة إلى إيجاد حد فاصل يمكن من خلاله تمييز الخطاب العلمي من غيره، حيث يميز **<< ليوتار>>** بين المعرفة في مرحلة الحداثة ومرحلة ما بعد الحداثة من خلال عملية تصنيف للمصطلحات حيث يقول: سأستعمل كلمة حداثي لأميز بين أي علوم تبرر نفسها، وتعطي الشرعية لنفسها باعتمادها على خطاب شامل حول الظواهر، أي أنها تعمم النتيجة على جميع الظواهر المتشابهة من خلال نظريات تفسيرية شاملة[2]. وبعدم قبول مصداقية المعرفة التي تستمد شرعيتها من نفسها يحدد **<< ليوتار>>** معرفة ما بعد الحداثة على أنها القدرة على إدارة الدليل والقدرة على إثبات صحة هذا الدليل من أجل إقناع منطقي يتسم بالجزئية[3]. من خلال هذين التعريفين نستنتج أن المعرفة ليست مطلوبة لذاتها من طرف السلطة، بل هي مطلوبة لما تقدمه من أسباب البقاء وقوة الحجة لممارسي السلطة.

إن التقدم الكبير الذي عرفته العلوم التقنية بصفة خاصة غير مراكز القوة داخل الدول والسؤال المطروح قضية المركز والمحيط لم يعد يبحث في علاقة المركز بالمحيط، بل أصبح يبحث عن نواة المركز السلطوي، حيث انه من الواضح أن المجتمع أصبح جزءا لا يتجزء من العملية التكنولوجية فهو هدف ووسيلة في الوقت نفسه ولا شك أن من يسيطر عليه يكون صاحب المشروعية بحيث يمارس السلطة بأكثر حرية وبأقل رقابة من طرف المحيط. لقد أوجد هذا الواقع الجديد عدة مواضيع وأسئلة لم تكن بذات الحد من قبل، حيث أن أفكار الباحثين توجهت إلى البحث عن كيفية تشكل الطبقة المهيمنة وأهدافها الإستراتيجية، ويمكن تلخيص هذه الرهانات و الأفكار في النقاط التالية:

1 ــ تركيبة العلوم التقنية والرهانات السياسية.

2 ــ تجاوز مفهوم التقنية للمجال المادي ودخوله المجال الإنساني بكثير من الرمزية.

3 ــ الديمقراطية التقنية ومن له حق امتلاكها.

4 ــ دور الخبراء في تكوين مجتمع عليم، ودورهم الرقابي على القرارات السياسية.

5 ــ التطور التقني والتوجه العسكري وما يرتبط به من قضايا الأمن والوقاية الدولية.

1-Federico Mayor, August Forti, op.cit, p 62.
2- Jean François Lyotard, **la condition postmoderne.** Op.cit, p 24.
3- ibid, p 25.

تمثل هذه النقاط أهم القضايا التي تواجه السلطة المحلية، فهي إما في صالحها أو ضدها بحيث أصبح السعي لاكتساب هذه المقومات من أولويات الدولة الوطنيـة للإبقـاء علـى مـشروعية سيطرتها على شعوبها من خلال تحديد من يقرر الصالح العام وكيف يقوم بـذلك، إذ لا يوجـد أحسن من الغطاء العلمي للخبراء والتقنيين لإضفاء المصداقية وتحقيق القبول، لكن فـي هـذه الحالة يتحول الخبير إلى ممارس للسلطة[1]، فهو بهذا يكون قد وجد لنفسه مكانـا فـي المركـز السياسي الذي يحكم الدولة حيث يتطور دوره من الاستشارة إلى الممارسة.

*** عملية اتخاذ القرار بين سلطة السياسي وصدقية العالم:**

من سيقوم باتخاذ القرار إذا كان الأمر بهذا التعقيد بين سلطة السياسي وسلطة العالم وما لكل منهما من مكانة لدى الجمهور ؟ وعلى أي أساس ؟

إن ما بعد الحداثة تنادي بضرورة عدم السماح للاهوت أن يتدخل في قرارات البـاحثين كالبحوث التي تجرى في مجال البيوتكنولوجا والتي تشمل عملية الاستنساخ، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن استطلاعات الرأي في معظم الدول وضعت العلماء في مرتبة أعلى من السياسيين خاصة المشرعون الذين يتأثرون كثيرا بالمصالح الشخصية لمختلف جماعات الـضغط، حيـث يرى ما بعد الحداثيون أن الجهود التي يقوم بها السياسيون لتحديد ما يقوم به العلماء إنما يمثـل استمرارا لعمل الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى.

لكن بحكم أن العلاقة بين أصحاب المعرفة العلمية وممارسي السلطة لا تتوقف علـى ضـرورة إيجاد حد فاصل بين التخصصات، إذ أنها اعقد بكثير من ذلك، فالعلم في ذاته لا يمكن أن يقـيم الغايات المحددة له، بل لابد من تعامله مع ثلاثة عناصر أساسية لتحقيق الأهداف، وهذه العناصر هي **الدين، الفلسفة و السياسة** بحيث أن لها دور كبير في الحكم على إنتاج العالم[2].

وفي هذا المجال يرى عالم الاجتماع الألماني **<< أولريش بيك>>** من خلال كتابـه المعنـون **بمجتمع المخاطرة** أن المجتمع في سعيه المستديم والقوي لإنتاج الثروة قد ولّد مخـاطر جديـدة تتضمن الكوارث النووية، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والأطعمة المعدلة وراثيا حيث يـرى **<< أولريش بيك>>** أن هذه المخاطر تؤثر في كل فرد منا، وأننا لا نملك الآليات المناسبة التي يمكن عن طريقها مراقبة هذه المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة حيالها، ولـدى اعتبـار هـذه

1- Groupe d'auteurs, **Savoir c'est pouvoir: expertise et politique.** Paris, la découverte, 2000, p 6.

2- فرانسيس فوكوياما (احمد مستجير)، **نهاية الإنسان.** مصر، إصدارات سطور، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 256- 257.

الأنماط من المخاطر العالمية الحادة التأثير على مستقبل البشرية، فإنه لا توجد تبريرات من طرف الساسة يمكن لها أن تقنع الجماهير بأنه لا مفر منها، وكذلك لا توجد أجوبة محددة من طرف العلماء حيث يختلف العلماء les expertes مع محققي الخبرة contre expertise بطريقة بالغة في غالب الأحيان، حول جدية المخاطر المرتبطة بذلك ونوع القرارات الواجب اتخاذها[1].

هذا الواقع جعل من أولويات الأفراد تختلف وتتغير بطريقة جذرية، فالغذاء والماء لم يعودا هدفين أساسيين، لكن شيوع الحاجة حل محله شيوع القلق والخوف من المجهول الذي ربما لن يقع أبدا حيث تناولت **<< جوديث باتلر>>** موضوع القلق الدائم أو الخوف من المجهول في كتابها المعنون بـ: **الحياة النفسية للقوة: نظريات في الخضوع** إذ ترى انه إذا اتبعنا **<< فوكو>>** فسنفهم أن القوة تكون للفرد، وكتبت في هذا الشأن أن القوة مهما كان نوعها سواء مادية أو معنوية تفرض نفسها علينا،مذعنين لسلطتها سوف ننتهي بقبولها أو كبت معارضتنا لها،فهي أول ما تظهر ،تكون على شكل عنصر خارجي،وبضغطها على الفرد فإنها تصبح جزءا من نفسيته تجعله سريع الاستجابة للمحرضات الخارجية،مما يجعله خاضعا بسهولة لمن يعتقد انه سيخلصه من خوفه الداخلي[2] ومن نتائج هذا الخوف المنعكسة على الحياة العامة تدميرها للتشكيلات التقليدية للطبقات، والمهن، والأدوار الجنسية، والعائلة المشكلة للوحدة الاجتماعية، ونتجت عنه الحاجة للتشكل الذاتي الفردي للحصول على دور جديد في هذا العالم الذي لا ينقطع عن التغيير ولا يتوقف عن ابتكار أشكال القهر والسيطرة التي تبتعد شيئا فشيئا عن الطابع الإنساني للأفراد.

ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن كل من فئة السياسيين وفئة العلماء تعملان من أجل تحقيق أهداف مشتركة، بحيث تتشكل سلطة سياسية قائمة على الترهيب والترغيب، ترهيب العلماء وترغيب السياسيين بأشكال مختلفة من التفاعل مع تكنولوجيا المعلومات، بحيث يعبر هذا التفاعل عن مجموعة من الصراعات داخل المركز أو السلطة الحاكمة وهي صراعات مستمرة واختبارات للقوة في توليد الحقائق[3]، أي أنماط المقال أو الخطاب الذي يقبل ويجعل الأشياء تتصرف وكأنها حقيقة، والآليات والمواقف والمراحل التي تمكن المرء من التمييز بين المقولات

1- جيف والشام (نور الدين شيخ عبيد)، **<u>صنع عالم من التمايز.</u>** المملكة العربية السعودية، مطبعة العبيكان، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 34-35.

2- Judith Butler, **<u>The psychic of power: theories in subjection.</u>** Stanford, Stanford university press, 1997, pp 2-3.

3- جيف والشام (نور الدين شيخ عبيد)، مرجع سابق ، ص 77.

الصحيحة والخاطئة والوسائل التي يردع بها كل شيء، وكذلك حالات هؤلاء الــذين تحملــوا مسؤولية قول ما يعتبر أنه الحقيقة[1]. ومن ثم فإن النظم القائمة للحقيقة هي مجموعات مترابطــة من التكنولوجيات والإجراءات والمعرفة وعلاقات السلطة ويمكن النظر إليها على أنها نسق غير متجانس بالضرورة يمثل أهم فاعل سياسي في الإنتاج وإعادة إنتاج المعرفة، الحقيقة والسلطة.

إن الإجابة على سؤال من يقرر ليست عن طريق تحديد هل هو السياسي أم العلمي، لكــن عن طريق تحديد ما هو القرار وما هي تبعاته وتحديد العلاقة الموجودة بين التقنية والممارســة السياسية في حينها، أي عن طريق التحليل الموضــعي للظــواهر والمخرجــات الاجتماعيــة والاقتصادية للنظام السياسي، لأن المسألة في آخر المطاف متشعبة ومتداخلة أفقيا وعموديا ولا يمكن الفصل فيها لأن تطور المعرفة الإنسانية مرتبط حتما بتطور المعرفة التقنية ونتيجة هذا أن الاكتشاف التقني دون أثر اجتماعي ــ سياسي لا قيمة له. والعمل السياسي دون مرجعية علمية لا مشروعية له[2].

من خلال ما سبق يمكن تلخيص علاقة السلطة السياسية بالمعرفة العلمية كمايلي:

* أن أصحاب المعرفة العلمية ــ التقنية يمثلون مصدر الصدق بالنسبة للمجتمع، حيث يقومون بخلق القيمة الفعلية للأشياء المادية والظواهر الإنسانية.

* أن ممارسي السلطة السياسية يتفاعلون مع هذه المعرفة بإعطائها قيمة تبادلية داخل المجتمع من خلال التأييد أو الرفض لأعمال العلماء وما يترتب عليها من وجوب تبرير أي قرار.

* أن المجتمع يوجد في حالة متفرج، أي يتلقى المعلومات بكل أنواعها ومن كــلا الطــرفين، وفي هذه الحالة فإنه يكون في موقع التبعية دائما بحكم أن المعلومة لا تساوي شــيء مقارنتــا بالمعرفة لأن هذه الأخيرة تتطلب الدليل بينما الأولى لا.

ونتيجة هذا هي أن الطبقة الأكثر نفوذاً في السلطة هي طبقة العلماء والخبراء باعتبارها تــشكل أكبر الجماعات الضاغطة في الدولة وبتأييد جمهوري واسع مما يمنحها كل هذه القوة.

1- نفس المرجع:، ص 92.

2- Philipe Brachet, **Science et sociétés.** Paris, publisud, 1993, p 29.

المبحث الثاني: أهم الفواعل المؤثرين في العملية السياسية

لقد تميزت الحداثة بوجود مؤسسات رسمية في الدولة تقوم بمختلف الوظـائف التنظيميـة الداخلية والخارجية، وكان ذلك يتم عبر طرق اتصال رسمية هي الأخرى ممثلة في الرئاسـة، الحكومة، والبرلمان وغيرها من الهياكل الاجتماعية والسياسية التي لم تعد كافية في نظر ما بعد الحداثة ولم تعد صاحبة القرارات الحاسمة وحدها، بل ظهرت هناك مؤسسات وأفراد يملكـون مصادر نفوذٍ كبيرة تتميز بقدرتها على الفعل المباشر في السياسات العامة لأي دولة.
ويمكن تحديد هذه التركيبات في ثلاثة فواعل أساسية وهي: المنظمات الغير حكوميـة، شـبكة الإعلام والاتصال، التكنوقراطيين الجدد، لما ثبت لهذه الفواعل من دور مباشـر وفعـال فـي سياسات الدول الداخلية والخارجية. وفيما يلي تفصيل في هذه النقاط:

1 ـ المنظمات الغير حكومية (ONG):

لقد ارتبط اسم المنظمات الغير حكومية في بداية ظهورها بعمليات المـساعدة الإنـسانية والحفاظ على البيئة، ثم تطور دورها إلى تقديم المساعدات الفنية والتقنية والاستـشارية للـدول الراغبة في ذلك خاصة مجالي الصحة والتعليم. لكن بعد سقوط المعسكر الشرقي ارتقى دور هذه المنظمات وأصبحت تمثل مرجعا أساسيا في عدة مجالات كالديمقراطية مثلاً، إذ أصبحت تلعب دور المراقب لمختلف النشاطات السياسية بما فيها الانتخابات وحقوق الإنسان. أما فـي الوقـت الحالي فإن الكثير من المنظمات الغير حكومية دخلت في شراكة مع سلطات محلية بهدف تحقيق عدة برامج تنموية لهذه الدول لأنها أدركت أن اشتراكها مع الحكومات المحلية بصفة رسمية في عمليات التطوير سيمكنها من الحصول على الشرعية الكافية وسط المجتمعات المحلية لهذه الدول وذلك من خلال دعم البرامج الخاصة و الإشراف عليها تحت غطاء الخبراء الدوليين[1].
لكن حتى الآن، فإن استخدام تسميات المنظمات الغير حكومية وما يرتبط بهـا مـن حركـات اجتماعية ومجتمع مدني يتم دون إعطائها تفسيراً واضحاً، ماعدا كونها القـوى الجديـدة التـي تتحدى النظم السياسية القائمة بمختلف الطرق، بمعنى أن هذه المنظمات تمثل ما هو سياسي في مجتمعات ما بعد الحداثة ذات النظام الرأسمالي الجديد. أما فيما يخص طبيعة هذه المنظمات فإنه من الصعب تحديدها لأنها لا تنتمي إلى هياكل الدولة مما يشكل غموضً كبيراً في الأسس التـي

1- مايكل شومان (محمد نجار)، **نحو قرية عالمية.** عمان، دار النسر للنشر والتوزيع، 1999، ص 89.

تسير عليها وكذلك الوظائف التي تؤديها بأشكال مختلفة[1]، فليس من السهل تحديد موقـــع هـــذه المنظمات داخل هيكل الدولة.

إن وجود هذه المنظمات لم يكتسي أهميته من عددها الكبير فقط، وإنمـــا لأنهـــا المحـــرك الأساسي لما يسمى المجتمع المدني. فهذه المنظمات تشكل، في بعض الميادين كحقوق الإنـــسان والانتخابات، عائقاً كبيرا أمام الدول التي تهدف فلسفة الرأسمالية الجديدة إلى إضعافها والحد من سلطتها، وذلك باختراق هذه المنظمات لكل مؤسسات الدولة بحكم أنها أصبحت فاعلاً أساسيا في البرامج الرسمية للمنظمات الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي لما تتمتع به من دقة في التخصص وامتلاكها لأفضل الخبراء في العالم، وبالتـــالي حـــسن الأداء مقارنـــة بالحكومـــات المحلية[2].

وبدخول العالم مرحلة ما بعد الحداثة وبروز دور المنظمات الغير حكومية في جميع الميادين بما فيها السياسية، أصبحت هذه المنظمات تبحث عن الإمساك بلامادية الاقتصاد ومصادر المعرفـــة وتحويل الصراعات من البحث عن مصادر الثروة المادية والأمن المـــادي إلـــى صـــراعات الثقافات والهوية بما يهدد مجموعة من الخصائص التي كانت حكـــرا علـــى الدولـــة الحداثيـــة كالأنظمة النيابية، وأنظمة صنع القرار،و بشكل متزايد، يتسارع دور المنظمات الغير حكوميـــة التي تقوم بضبط مجموعة من قواعد السلوك ذات القيمة الإستعمالية الكبيرة بحيث تجعلها مـــن معارف الحياة اليومية.

وبما أن الهدف الرئيسي للمنظمات الغير حكومية هو التأثير على المجتمع المـــدني فإنهـــا تتخذ شكل اللوبيات مما يسهل عملية اختراق مؤسسات الدولة الحداثية، لهذا يركز الباحثون عل دراسة نوع أنشطتهم ومصادر مشروعيتهم والتقنيات التي يستعملونها. والمثير للانتباه هـــو أن اللوبيات تحيط نفسها بمجموعة من الخبراء في مجالات الاتصال مما يمكنها من إنشاء شـــبكات دعم معلوماتية متداخلة تعطيها دائما الأسبقية و القوة والفعالية[3]. ومن أجل معرفة أكبر عدد من

1- Amanda, Henny.H, Percy.BL, **Civil society and international development.** Belgium, development center studies, 1998, p 82.
2-Groupe d'auteurs, **Les ONG: instrument de néo-libéralisme ou alternatives populaires.** Paris, l'Harmattan, 1998,p 5.
3- Groupe d'auteurs, **Les groupes d'intérêt.** Paris, seuil, 1996, p 121.

المجاهيل في هذه المعادلة لابد من تحديد بعض مستويات التحليل لفهم الأدوار الفعلية التي بهـا هذه المنظمات، ويمكن تلخيص هذه المستويات التحليلية في أربع نقاط أساسية و هي:

* **مستوى المقاصد:** أي الأهداف والأعمال التطوعية المتابعة من طرف المنظمات.

* **مستوى الوعي الجماعي داخل الدولة:** والذي في إطاره تسجل النـشاطات الدوليـة لهـذه المنظمات، ويتعلق الأمر هنا بالثقافة التي في ظلها تنشط جميع مؤسسات المجتمع المدني وكذلك تلك الخاصة بالدولة مثل آليات التنمية، مؤسسات الديمقراطية، آليات حقـوق الإنـسان، ودور المرأة بالإضافة إلى عامل الدين. هذا المستوى من الوعي، الذي تضطلع عليه هذه المنظمـات قبل دخولها في أي مجتمع، لا يمكن أن نصفه دائما انه يناسب المقاصد الأساسية للمنظمات الغير حكومية بصفة تلقائية أو مصادفة.

* **مستوى الوظائف الاجتماعية:** من خلال بعديها الجزئي والكلي في علاقتهما مـع مختلـف الحركات الاجتماعية لكل مجتمع، وهذا يتعلق بالنتائج الفعلية، ولـيس بالمقاصـد، لان بعـض المبادرات تدعم الوضع الموجود ولا تحسنه، فهي تقوي الفاعلين الموجودين في ميدان النـشاط على حساب من يطمح للوصول لهذا الميدان. ويمكن شرح هذين البعدين من خلال المثال التالي:

1 ـــ **البعد الجزئي:** ففي الهند هناك برامج تدعى **<< الأكـل مقابـل العمـل / Food for work>>** موجهة لتخفيف حدة الفقر على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، من خلال تنظـيم مشاركتهم في أعمال الري وهذا البرنامج رغم رعايته من طرف منظمات غير حكومية مختصة في التنمية، فانه يقوي أصحاب الأراضي دون أن يغير شيئا في وضعية هؤلاء الفلاحين، بـل بالعكس فهو يحسن صورة ملاك الأراضي .

2 ـــ البعد الكلي: والذي يدخل في إطار النشاطات الإنسانية للمنظمات الغير حكوميـة، مـن خلال برامج إصلاح نظام التعليم وتطويره، فان هذه المنظمات تساهم في إحداث تغيـرات فـي النظام الاجتماعي القائم، فدورها هو عدم ترك أي مشكل من المشاكل يصل لحده الأقصى لكـي لا تجد حلا نهائيا بل تقوم بتخفيف المشكل لكن تجعله مستمرا علـى الـدوام << فـي طريـق الحل>>، فمرة نظام التعليم ثم نظام الأجور، ثم النظام القضائي فالانتخابات بحيث تجعل الدولة تدور في حلقة من الاصطلاح ليس لها هدف واضح[1].

إن الوقع الذي تعيشه الدول المتخلفة في تعاملها مع المنظمات الغير حكومية يعدد لنا الأمثلة عن تحريف مسار الأعمال الإنسانية عن أهدافا، فهي تحمل في طياتها لخلق منظمات غير حكوميـة محلية متخصصة لها أدوار أساسية تتمثل في تهيئة المجال للتموقع الاقتصادي ـــ الاجتمـاعي،

1- Groupe d'auteurs, **Les ONG: instrument du néo – libéralisme ou alternatives populaires.** Op.cit, p 6.

والثقافي وكذلك الاستراتيجي. هذا التستر وراء النشاط الإنساني وضع هذه المنظمات على طاولة النقاش لمحاولة كشف العلاقة الحقيقية بين هذه المنظمات والشركات المتعددة الجنسيات والـدول المتقدمة[1]، حيث تمثل هذه المنظمات تسليط الضوء على كل ما كان في دائرة الظل داخل كـل دولة والتي أنتجها الفكر الحداثي وتحاول ما بعد الحداثة الكشف عنها وعن مختلف الفواعل الذين يحركون الآليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل كل دولة ويحاولون خلق مجتمع عالمي موحد.

* **مستوى الأيديولوجيات المؤسساتية:** فكل منظمة لابد لها من وجود، لأن تحقيق الأهـداف يتطلب موارد بشرية من البيئة ذاتها التي تنشط فيها المنظمة وبالتالي فإنها تراعي كل مقومـات ومؤهلات الاستمرارية التي تعتبر الهدف الأول لهذا النوع من المنظمات[2]. حيث يمكن تلخيص أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المنظمات فيما يلي:

ـ أنها تشكل مجموعة من الفواعل من بين آخرين في مجال التنمية.

ـ أنها تظم قاعدة تحتية غير متجانسة بعناصر ذات صفات جد متنوعة.

ـ أنها مرتبطة بظروف وطنية خاصة بكل دولة.

ـ تملك هذه المنظمات كفاءات مهنية عالية جدا تؤهلها لمنافسة الدولة في مهامها.

ـ أنها تتميز بدرجة مهمة من التنظيم الرسمي والغير رسمي تمكنها من تحقيق الأهداف الظاهرة والأهداف الخفية حسب متطلبات البيئة الموجودة فيها.

ـ تتميز بكونها وسيطا بين المجتمع المدني، الذي تعد من اختراع الدولة لتحقيـق نـوع مـن التوازن داخلها، وبين الأنظمة السياسية المحلية من خلال شبكة العلاقات والمعلومات العملاقـة التي أنشأتها والتي تسيطر عليها بطرق مباشرة وغير مباشرة.

ـ كل منظمة غير حكومية تخفي ورائها فاعلين اجتماعيين يحددون مسار وأهداف المنظمة.

ـ أن هذه المنظمات موجودة في قلب التفاعلات الثقافية الدولية، فكل منظمة بهيكلها الظاهر أو الخفي لها مقاييس رسمية وأخرى فعلية تسير وفقها وتعمل على ترسيخها محلياً.

ـ كل منظمة لها أصل ثقافي وتاريخي في المجتمع الذي توجد فيه من خلال دراستها له بغرض إعداد البرامج اللائمة لتطويره، وبحكم العدد الكبير من الخبراء الذين تملكهم هـذه المنظمـات، فإنها تعتبر من أكثر المحللين مصداقية لمختلف الظواهر التي يعاني منها العالم، خاصة العـالم

1- Ammar Belhimer, Abdou.B, Fatima Allab, **L'Algérie, les ONG et les droits de l'homme.** Algérie, édition ANEP, 2002, pp 26 – 27.
2 – Groupe d'auteurs, **Les ONG: instrument du néo- libéralisme ou alternatives populaires.** Op.cit, p 7.

المتخلف مما يجعلها مفتاحا لأبواب المساعدات الخارجية، وقوةً كبيرةً ومــؤثرو فــي إحــداث التغييرات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية وتصبح في مقام المقيم والضامن لسياسات الــدول في تعاملها مع مختلف الهيئات العالمية خاصة المالية منها[1]. وبالإضافة إلــى هــذا فــإن هــذه المنظمات تتبع في الأصل دائما لمصدر التمويل والحماية القانونية التي تمثلها لها على المستوى المحلي والعالمي.

إذن من خلال الخصائص السابقة نستنتج أن المنظمات الغير حكومية لها دورين جد فعالين في علاقاتها مع الدولة، وهما إما **التغيير** أو **التثبيت**، فقد تسعى هذه المنظمات للتغييــر بهــدف التمكن والتوطين في البيئة التي تدخلها، لكنها قد تعمل أيضا من أجل الحفاظ على النظم السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة، لهذا فإن المحللين وجدوا صعوبة في الفــصل بــين المنظمــات الحكومية وغير الحكومية. فإذا أردنا تحديد العلاقة بين المنظمات الغير حكومية و الدولة فإننــا نواجه ثلاث مقاربات في هذا الشأن، وتتمثل هذه المقاربات في:

* إن بعض المنظمات الغير حكومية لا تدخل في علاقة متواصلة مع الدولة التي تكون لهــا فيها نشاطات، فهي تدعم شرعيتها ببقائها غير حكومية، مما يمكنها من العمــل مباشــرةً مــع المجتمع ويضمن لها الحد الأدنى من المصداقية والتأثير.

* هناك كذلك منظمات تقوم بربط علاقات مع السلطات العمومية لأي دولة توجد فيها وهــي في حالة صراع دائم معها مع وجود مساحة للأمان تضمنها هذه المنظمات لنفسها من خلال خلق فضاء عام يكون بمثابة ماصٍ للصدمات التي قد تواجهها في علاقتها مع الدولة.

* وهناك من المنظمات من ترى أن النشاطات التي تقوم بها تدخل ضمن حركية المنظمــات الاجتماعية في أوقات النزاعات، وبالتالي ليس مهما بالنسبة لها وجود علاقة مع الدولة أو عــدم وجودها لأنها مرتبطة بالنزاع، وبزواله تذهب تلك المنظمة[2].

من خلال هذه المقاربات نستنتج أن المنظمات الغير حكومية تتخذ صفتين أساسيتين فــي جميع أنشطتها فهي إما **شاهدة** أو **مشاركة** في مختلف الأحداث وتعد الحكم المستقل للنزاعــات الداخلية بين النظام الحاكم والمجتمع وقد يستدعي ذلك اللجوء إلى المنظمات الدولية مــن أجــل

1- J.P Deler, Y.A Fauré et autres, **ONG et development.** Paris, Kharthala, 1998, pp 23 – 27.

2- Claire Pirotte & Bernard Husson, **Entre urgence et development.** Paris, Kharthala, 1997, p 172.

الضغط الرسمي على أي دولة ترفض التعاون خاصة في المجال الإنساني[1]. هذا الضغط الغير مباشر للمنظمات الغير حكومية مرتبط حسب المفكرين ما بعد الحداثيين بمشروع اللبرالية الجديدة الذي يهدف إلى الحد من سيطرت الدولة على مواردها المادية والبشرية، وأن هذه المنظمات تعمل بطريقة مباشرة مع الأمم المتحدة التي خلقت مصالح مختصة في هيكلها التنظيمي منذ سنة 1975 من أجل دعم التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الغير حكومية في مجالات التربية، الصحة، الإعلام، التنمية وغيرها من المجالات التي تتلقى الأمم المتحدة تقريراً سنويا حولها لأنها تساهم في تمويل هذه البرامج[2]. هذا ما جعل هذه المنظمات في خدمة الدول ما بعد الحداثية على حساب باقي الدول الأخرى وهي إحدى الآليات المستعملة للسيطرة على المجال الخارجي المحيط بهذه الدول.

لقد كانت هذه المنظمات موجودة في مرحلة الحداثة، لكن دورها كان محصوراً جدا بسبب الحرب الباردة، وكذلك لأن العالم كان مقسما إلى قسمين وكانت كل الدول تتبع أحد طرفي الصراع بطرق مباشرة أو غير مباشرة. أما الآن فإن دور هذه المنظمات يختلف بحسب نوع النظام الحاكم ودرجة تحكم الدولة في شؤونها الخاصة، حيث تقوم هذه المنظمات بإنشاء علاقات متعددة الأطر مع الدولة وغالبا ما تكون هذه العلاقات غير معروفة الأهداف والنهايات، فهي في علاقتها مع الدول تقوم بالمشاركة في المحور الدبلوماسي الذي من ورائه تدفع بالدول إلى تغيير بعض الأسس في سياستها الخارجية واتخاذ قرارات قد تتعارض مع مصالحها الأولية لأن هذه المنظمات تفرض أجندتها بسبب المعونات المحلية لهيئات المجتمع المدني أو للدولة في حد ذاتها[3]، وهذه تحد بصفة مضطردة من سيادة الدولة ويتحدد ذلك بدرجة المساعدات و مدى قوة الدولة المعنية.

1- Medcins sons frontières, **Population en danger.** Paris, la Découverte, 1996, pp 56-57

2- Groupe d'auteurs, **ABC des nations unies.** New York, publication des nations unies, 1998, P 55.

3- Amanda, Henny.H, Percy.B.L, op.cit, p 87.

2 ـ منتجي الإعلام والاتصال الجماهيري:

لقد أفرزت المنافسة المستمرة تطوير الأساليب التقنية ذات النوعية العالية و الأسعار المنخفضة والتي استطاعت من خلالها كبرى الشركات العالمية أن تخترق كل المجالات الخاصة عبر العالم حيث واجهت الأطر القانونية المحلية للدول التي كانت تعتبر الإعلام والقوانين المنظمة له من صميم السيادة الوطنية وكان ذلك إلى غاية نهاية الثمانينات.

والواقع أن نهاية الثمانينات عرفت اتجاها عالميا واضحا مس الكثير من وسائل الإعلام، ولم تمس هذه العالمية وسائل الإعلام بالمعنى الحصري، أي كل على حدِى، بل أدخلت تغييرات عميقة على المجموعات الصحفية والتلفزيونية والمعلوماتية، حيث أصبحت تشكل تجمعات كبرى ذات حضور عالمي وتأثير جماهيري واسع[1]. ومنذ التسعينات إلى يومنا هذا انتشرت وسائل الإعلام ذات الأبعاد العالمية تشكل مكنها من تخطي معوقات الاتصال الجماهيري كالثقافة المحلية واللغة لأنها أصبحت تعتمد على وسيلة واحدة يستطيع جميع المتلقين فهمها بنفس الطريقة تقريبا وهي **الصورة** أو ما يسمى **محاكاة الواقع،** حيث تستطيع الشركات الكبرى أن تنقل العالم عبر الصورة إلى جميع الأفراد بواسطة عملية الإشهار.

إن هذا التقدم الهائل في طرق ووسائل الاتصال قد ألغى كل الجمود الذي كانت تتسم به الدولة، حيث أصبح مفهوم الحدود الوطنية لامعنى له خاصة في الدول المتقدمة، حيث أخذ مفهوم الحدود معنى معنوي وليس مادي، فالحدود الموجودة الآن هي تلك التي تفصل بين الثقافات والممارسات الاجتماعية، لأن الرهان الحالي هو كيفية تمييع الثقافات المحلية لحساب الثقافة العالمية، وفي هذا الصدد يقول **<< صاموال هانتغتون>>** أن الصفات الثقافية والاختلافات الحضارية هي الأقل اندماجا من غيرها من الاختلافات، والأقل قابلية للحل على أساس أنها مشاكل. هذا ما يمكنه أن يفسر لنا لماذا تقوم بعض الدول أو الجماعات العرقية والدينية وحتى الأفراد ببعض الاختيارات التي تظهر أنها غير عقلانية ومتضادة مع مصالحهم الشخصية[2].

لهذا وجب اختراق هذه الثقافات التي تشكل عائقا في وجه سيطرة الثقافة العالمية ذات التوجه الغربي على العالم من خلال ديناميكية القيم وأنسنة الصورة الإعلامية من أجل إحداث تقارب

1ـ مجموعة من الكتاب، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي.** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 138.

2- Robert J.Lieber & Ruth E.Weisderg, **Globalization, culture, and identities crisis.** USA, international journal of politics, culture and society, vol 16,n° 2, winter 2002, p 280.

بين معتقدات الأفراد المشكلين للمجتمع الدولي، ومنه خلق تفاعل بين مختلف قوى المجتمع المدني التي سوف تساهم في تقطيع حدود الدولة الوطنية وتجاوزها، ولكن هذا لا يمكن أن يتم بالقوة كما أثبتت التجارب الكثيرة التي كانت الحداثة مسرحا لها، بل من بوسائل أكثر قبولاً من طرف الجماهير، وهذه الوسائل هي كل أشكال الإعلام والاتصال وإيحاءات الصورة وطرق المحاكاة التي تجعل الفرد ينتقل من بيئته المحلية إلى بيئة عالمية ومن مركز ثابت إلى مراكز متغيرة.

بدأ الدور الإعلامي يظهر على الساحة السياسية الدولية منذ حرب الخليج الأولى، وانتقل من الحديث عن **مجتمع الجماهير** إلى الحديث عن **إعلام الجماهير** الذي يعد من أكثر العناصر تفاعلاً في المجتمع مما يطرح قضية الخصوصية على طاولة النقاش لأن للدولة مميزاتها الثقافية التي تريد الحفاظ عليها لأنها من أساسيات وجودها واستمرارها وقبول المجتمع العيش تحت قوانينها، غير أنه رغم الانفعال الذي يحيط بمناقشة موضوع الخصوصية، خاصة فيما يتعلق بتباين السياقات التي تثار فيها هذه القضية، وما هي القيم التي ينبغي الحفاظ عليها وحمايتها من الاختراق لأن هذه المعلومات حسب رأي **<< آن برانسكومب>>** في كتابها <<**من يملك المعلومات>>** هي شريان الحياة الذي تعتمد عليه القرارات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بأنشطة الأعمال[1]. وكنتيجة لطبيعة المعلومات، وهي أنها غير قومية، فإنها كانت موضوع دراسات عدة بحثت في سلبياتها وايجابياتها على الدولة القومية وهل هي أداة لتقوية الروابط بين الدولة ومجتمعها أم هي أداة لعزل النخب المسيطرة على السلطة والتقليل من شرعيتها، فبالإضافة للدور الايجابي للمعلومات الذي ذكرته **<<آن برانسكومب>>** فإنها ترى من جهة أخرى أن وجود تكنولوجيا المعلومات في حد ذاته يهدد الدول القومية، بل إن تكنولوجيا المعلومات ربما تقوم حاليا بجعل الدولة القومية من الأشياء العتيقة كما ذكر **<<جوزيف بيلتون>>**[2]. إن الإعلام لم يبلغ هذه الأهمية من الدراسات و النقاشات حول دوره في التأثير على سيادة الدول إلا بعد اتخاذ صفة **الجماهيري**، حيث أصبح الاتصال الجماهيري من أهم القطاعات الصناعية في العالم. والسبب وراء هذه الأهمية يكمن طغيان البضائع الإعلامية التي أصبحت من أهم المنتوجات الاستهلاكية لمختلف الشرائح الاجتماعية والمتميزة بخصائص السيادة التسويقية التي تهدف إلى البحث عن سبل التوافق مع مكونات المحيط الإعلامي وأنماط

و1- فريد ه. كيت (محمد محمود شهاب)، **الخصوصية في عصر المعلومات.** القاهرة، مركز الإعلام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1999، ص 17.
2- نفس المرجع:، ص 24.

الحياة الاجتماعية والثقافية بما فيها السلوك العام، وبهذا تتمكن من استدراج الأفراد إلى خلفيات ثقافية تراها وسائل الإعلام مقياسا للتطور[1].

هذا التحول الجذري لدور الإعلام الجماهيري من وسيلة في يد الدولة لنشر إيديولوجيتها إلى قوة موازية لها أو مستقل عنها تقف في بعض الأحيان في وجه مصالحها، دفع بالباحثين إلى دراسة تأثير وسائل الإعلام على الفرد الذي يوجد في إطار الدولة بصفتها المادية ويعيش زمنه الافتراضي في مكان آخر. هذه التحولات الجذرية أخلطت علاقة الفرد بمفردات وجوده وزعزعت مرجعيات المعنى وأطر التجربة الإنسانية، كما تنبئ بظهور فاعل بشري جديد (تمويل الإعلام) يضع موضع الشك المشروعيات القديمة والحديثة. ومن هنا بدأ الحديث حول موضوع النهايات ما بعد الحداثية المتمثلة في نهاية التاريخ والجغرافيا، ونهاية المثقف و الايدولوجيا، وكذلك المكية الفكرية والدبلوماسية لأن الصور حلت محل كل هذه المقومات الحداثية ولأن زمن البث المباشر أضحى هو الزمن الحقيقي والافتراضي في الوقت نفسه[2].

إن هذه التغيرات المتسارعة في علاقة الفرد بالواقع أدت إلى تغييب عنصر الدولة عن ساحة النشاط الإعلامي مما يقلل من احتكاكها مع أفراد المجتمع، حيث أن تدفق المعلومات من جراء البث المباشر والعمل الافتراضي يجعل كل شيء مؤقتا في انتظار المفاجئ أو الطارئ من الرسائل المتغيرة باستمرار. إنها الحركة الدائمة التي تجعل م المتعذر السيطرة على قوانين التغيير أو التحكم بنظام الأشياء، وهو الأمر الذي يولد حالة من عدم الاستقرار بقدر ما يفقد المقاربات العلاجية مصداقيتها وفعاليتها لأن الصورة المباشرة تتيح لكل فرد تأويلها كما يشاء بحيث لا تدع للدولة فرصة توجيه الرأي العام وإعطائه تفسيراً مؤسساتيا لتلك الصور، وهو ما يجعل الأهداف والوسائل تستهلك قبل استخدامها أو قبل تنفيذها، وهذا بدوره يجعل التأويلات الرسمية للصورة تولد مشاكل أكثر تعقيداً مما يزيد في حجم القطيعة وعدم الثقة في الدولة لأن قدرة وسائل الإعلام على الفعل يقابلها عدم قدرة الدولة عل التنبؤ برد الفعل.

فمثلا لا يمكن ممارسة الديمقراطية عل نحو فعال بشكلها التقليدي مع الدخول في عصر المعلومات التي تجري بواسطتها تغطية المشكلات والوقائع بصورة فورية مباشرة تستدعي أشكالاً من التدخل خارج إطار المؤسسات الإدارية و التشريعية. إذن نحن إزاء ديمقراطية توقعية ميدانية سريعة وواسعة تتماشى مع منطق العصر وتفتح مفهوم التمثيل على كل وقائع الصورة والمعلومة المباشرة، لهذا تتطلب عملية التوقع ورد الفعل المناسب في زمنه المباشر من

1- الأخضر إيدروج، **<u>ذكاء الإعلام في عصر المعلومات.</u>** الرياض، مطبوعات الملك فهد الوطنية، 1999، ص 48.
2- علي حرب، مرجع سابق ، ص ص 110- 111.

الدولة أن تكون جزءا أساسيا في صناعة المادة الإعلامية الموجهة للاستهلاك الجماهيري، لأنه لا يمكنها التحكم في أفعال ليست صادرةً عنها، وهو ما يجعل وسائل الإعلام الجماهيري في مركز قوة ونفوذ على المجتمع موازاةً مع الدولة[1].

ومن جهة أخري نلاحظ أن جل برامج الإعلام الجماهيري موجهة لدمج المركز بالمحيط والنخبة الحداثية بالشعبية ما بعد الحداثية من خلال مجموعة من المؤثرات التي تهدف إلى تكسير الحدود بين النخبة و الجماهير في كل المجتمعات، ومن هذه المؤثرات هناك الموسيقى، الموضة، الأفلام، نوعية الأكل...إلخ، وكل ما من شأنه أن يفتح الثقافات المحلية ويؤدي إلى عالمية الاستهلاك. هذه التأثيرات المباشرة تشكل جزءا مما يطلق عليه اسم **القوة المعنوية** أو **القوة المعرفية** **soft power** ، حيث أن هذه القوة لا تلزم أي أحد على إتباعها، لكن مصداقيتها العالمية واسمها التجاري يجعل الأغلبية تتبعها دون تفكير في الأبعاد والنتائج بسبب أن المؤسسات الإعلامية الضخمة، في ترويجها للقيم سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تبحث عن أصل ثقافي لهذه القيم المروج لها في الثقافات المحلية لمختلف الشعوب[2] كمسألة الحكم الراشد مثلا التي هي من صميم الثقافة الإسلامية .

ولو أخذنا احد نماذج تعريفات**<< القوة المعرفية >>** أو المعلوماتية وجذنا أنها تعني ــ بالمعنى الواسع للكلمة ــ منظومة المعارف المنتمية إلى سائر أنواع المعلومات في الطبيعة والمجتمع وفي التجهيزات التقنية سواء من حيث إنتاج هده المعلومات أو استعمالها وتوزيعها .
أما بالمعنى الضيق للكلمة فان **<<القوة المعرفية>>** الذي تتحد فيه علوم متنوعة، تقنية وإنسانية بحيث تصبح المعلومات علما تطبيقيا مركبا **متعدد الاختصاصات** أو **بين اختصاصي** inter spécialisé، تكون فيه المعلومة موضوعا ووسيلة وهدف ويكون المجتمع حقلا له[3].
إن النتيجة التي يمكن ملاحظتها من خلال وتيرة المد الإعلامي هي أن المنتوج المعرفي على اختلاف أنواعه أصبح قابلا للتحول في علاقات معقدة مع المنتِج سواء كان كاتبا أو عالما أو فنانا ،وتتلخص هذه العلاقة في ثلاثة جوانب وهي إما **الاغتراب** (الاستلاب) عن الذات والهوية والثقافة، وإما **العداوة** (المواجهة) والانغلاق على النفس واعتزال المجتمع الدولي والإقليمي، وإما الصداقة بمعنى تحقيق الذات وتحصيل الشعور بالرضا والوصول إلى الهدف المنشود،

1ـ نفس المرجع:، ص ص 112- 118.
2- Robert J.Lieber & Ruth E.Weisderg, ibid, pp 281- 282.
3ـ معن النقري، **المعلوماتية والمجتمع**, الدرا البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2001، ص 15.

وتتغير هذه العلاقات حسب الظروف البيئية المحيطة بمنـــتج أو متلقـــي المعرفـــة أو البـــرامج الإعلامية[1].

وهناك ملاحظة حول هذه الجوانب الثلاث(الاغتراب، المواجهـــة، الـــصداقة) وهـــي أن منـــتِج المعرفة في العالم الغربي غير معني كثيرا بهذه العلاقات، فالعلاقة الوحيدة الموجودة بقوة هـــي علاقة الصداقة، وأما المواجهة فنادرا ما نجدها من طرف مفكرين قلائل مع بقاء التشكيك فـــي نوايا أصحابها. أما بالنسبة لمنتِجي المعرفة في العالم الثالث فالعكس تماما. إذن فـــإن الـــصداقة تعني الاغتراب لأن الباحث عن الصداقة مع التوجه المعرفي العالمي سيتجه حتما إلى الاغتراب عن ذاته وهويته وثقافته، وخير دليل على ذلك الأعمال العربية التي تحصلت على جوائز دولية، أما المواجهة فتعني الموت البطيء لصاحبها، وبهذا يجد الإنسان نفسه أمام فهم جديد لمل يسمى **<< بالرقابة على الفكر >>**، فكل شخص يمارس رقابة ذاتية على نفسه سواء اختار المواجهـــة أو الصداقة فهو في كلتا الحالتين يعمل على موضوع محوري واحد، وهو إما عدم الخروج عن النص، أو عدم الدخول فيه وبهذا يكون قد جعل لنفسه مجالا محددا لا يخرج عنه.

من خلال هذا المنظور، تقدم لنا أفكار ما بعد الحداثة إمكانية التفريـــق ــ علـــى صـــعيد التمثيل النظري لاجتماعية التاريخ ــ بين اللحظة التي بدأ فيها العقل الحداثي والتاريخ العالمي لا يتماشى مع الظواهر التفافية المنبثقة على سيطرة الحداثة على جميع النشاطات العلمية والثقافيـــة والتي كانت فيها وسائل الإعلام والاتصال تمثل إيديولوجية الدولة التي كانت تهدف إلى خلـــق مجتمع اتصالي موجه نمطيا نحو شكل محدد من الحياة يخدم مصالح الدولة بالأساس[2]. أما الآن، فإن **العقل الراعي** لمن يمثل الأفراد في السلطة لم يعد ذا أهمية كبيرة، لان ما بعد الحداثة تدعو إلى تحرير العقل وتنويع مصادر ثقافة المجتمع، والى اختزال التـــاريخ فـــي الـــزمن المباشـــر للصورة والزمن اللاحق لها، وبهذا فانه لا حاجة لتولي مهمة حارس التـــاريخ والمجتمـــع مـــن طرف الدولة،أو أن الحاجة هذه لا زالت موجودة لكن في ظل واقع عالمي جديد يثيـــر مـــشاكل متعددة ويطرح تساؤلات يختصرها الباحثون في المسائل التالية:

1 ــ مسألة التحكم: أصبح اليوم التحكم في التقدم التكنولوجي من المسائل الصعبة نتيجة للغزو الفوضوي للمعدات والبرمجيات في مجال المعلوماتية والاتصال والقطاع السمعي البصري فـــي

1- نفس المرجع:، ص 27.

2- Jean François coté, **Société et sociologie (la société de communication à la lumière de la sociologie de le culture)**.Montreal, université de Québec, vol 30, N° 1, printemps 1998, p 5.

أغلب بلدان العالم وتبدو اليوم كل المحاولات الرامية إلى وضع مخططات تنمية متجانسة في هذا المجال غير ملائمة، وربما من دون جدوى.

2 ــ مسألة الأمن: إن تشعب الشبكات الكبرى للاتصال جعلها قابلة للاختراق، بحيث كلمـــا زاد ترابط الأنظمة الاتصالية كلما زادت هشاشتها خاصة مسائل الأمن والتجسس.

3 ــ مسألة السيادة الوطنية: إذ أن تنامي قطاع الإعلام الجماهيري بوتيرة كبيرة جداً يطـــرح جملة من المسائل القانونية بشأن هذا القطاع كحقوق المؤلف، بيع المعرفة، وبرامج التربية التي أصبحت تخضع لقانون السوق، ومنه أصبح المستهلك الحكم الرئيسي في اختيار ما يريده مـــن يبن الكم الهائل من البرامج المعروضة في الأسواق الدولية[1].

إن تأثير الإنتاج الإعلامي، وخاصة السمعي البصري، العابر للحدود في الثقافات المحليـــة للدول كان موضوع دراسات عديدة حذرت من مخاطر انحلال الشخصية الثقافية الخاصة وكذلك من سطحية الثقافة العالمية. كما أن الأهمية التي اكتسبتها وسائل الإعلام المتطورة لدى مختلف المجتمعات تدفع للتساؤل حول مدى تمكن الأفراد المستخدمين لها من التحكم في انعكاساتها على المستويين الاجتماعي و المعرفي فإذا كان التعريف الغربي للإعلام يتمثل في انه مؤسسات قائمة بذاتها، وأن السلعة التي تقترحها للجمهور تحمل صفات خاصة بهذه المؤسسات والتي تعمل على تكييفها مع المنطق التجاري الخاص بالمستهلك، وبالتالي فان السلعة الإعلامية هي سلعة قابلـــة للتلف، مما يوجب استهلاكها قبل فوات الوقت بحكم أنها ستفقد قيمتها الإعلاميـــة مـــع مـــرور الوقت، وكذلك بحكم المنافسة الشديدة في السوق، بالإضافة إلى أن تكلفة الإنتاج والتسويق كبيرة جدا مما يوجب على هذه المنتجات أن تكون ذات مردودية عالية[2].

ومجمل القول هو أنه مع عولمة الإعلام سننتقل من الواقع الفعلي المحـــدود إلـــى واقـــع افتراضي لا حدود له يتيحه الخيال **الـــسيبرنيتي** بثورته العددية وتشكيلاته الرقمية اللامتناهيـــة، ومعها يتغير مشهد العالم بقدر ما تتغير خارطة العلاقات بالأشياء حيث يتكون واقع عالمي جديد لا مجال فيه لرسم الحدود بصفة نهائية وحاسمة، كم أنه لا مجال لمواجهة التـــشكيلات الثقافيـــة المتعددة الانتماءات بالوسائل التقليدية للدولة في الوقت الراهن[3]

1- مي العبد الله سنو، **<u>الاتصال في عصر العولمة.</u>** بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2001، ص ص 83-85.

2- Pascal Chabaud, **<u>Médias, pouvoir et société.</u>** Paris, édition Ellipses, 2002, pp 38-39.

3- مي العبد الله سنو، مرجع سابق ، ص 17.

3 ــ التكنوقراطيين الجدد:

ترتبط فكرة التكنوقراطيين كفواعل أساسيين على الساحة المحلية والدولية ارتبطا وثيقا بما سبق ذكره في شرح الفاعلين السابقين وهما المنظمات الدوليـــة وشـــبكة الإعـــلام والاتـــصال الجماهيري، حيث أن الفاعلين السابقين يعتمدان في وجودهما على مـــا يقدمـــه التقنيـــون مـــن مستجدات في مجال العلوم التقنية والإنسانية على حد السواء، فكل من المنظمات الغير حكومية وشركات الإعلام تستمد قوتها من قوة تقنييها ودرجة تحكمهم في تخصصاتهم وهو مـــا يجعـــل هؤلاء التقنيين في موقع صناع البرامج الإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكل مـــا يتعلق بهذه الميادين من تدخلات في سلطة الدولة ومشاركتها في قراراتها السياسية.

تعني التكنوقراطية حكم أو سلطة التقنية سواء فُهم من ذلك سيطرت التقنية ذاتهـــا كعامـــل اجتماعي مستقل ومؤثر حاسم في حيا وتطور المجتمع، أم فُهم منه سيطرت التقنيـــين. فـــالفهم **الأول** قاد إلى ما عرف لاحقاً **بالحتمية التقنية** التي عرفتها الحداثة وسارت علـــى إثرهـــا مـــن منطلق التقدم التاريخي الخطي، حيث اعتبرت التقنية كظاهرة تاريخية لا يمكن تفادي عواقبهـــا على المجتمع ولابد من عيشها كما هي. أما الفهم **الثاني** فيقود إلى التفصيل في بنية هذه الفئـــة الاجتماعية الجديدة الطامحة إلى السيطرة، حيث ظهر مفهوم جديد يعبر عن هذه الفئة وهو **البنية التقنية** للمجتمع التي تملك القدرة على إنتاج المعرفة وتوجيهها لبلوغ الأهداف المسطرة.
ومنذ نهاية الثمانينات وجدت الأفكار التكنوقراطة صيغة قصوى للتعبير عنها في آراء الأمريكي **<<و.ويدجر>>** حيث انطلق من قراءة واقع تزايد عدد المثقفين التقنيين في العـــالم المعاصـــر، وبطرحه لمسألة **النظام التكنوقراطي الكوكبي** يرى **<<و.ويدجر>>** أن هذا النظام هو السيناريو الأكثر احتمالاً لتطور المنظومة الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين، أي اعتبار التكنوقراطية المرحلة العليا للرأسمالية من خلال ما أفرزته من نتائج على صيرورة التطور العام للعالم[1].

لقد تمحورت الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مرحلة ما بعد الحداثة حول دور الخطاب المعرفي في اتخاذ مختلف القرارات الداخلية والخارجية الخاصة بكل دولة، وكيف استطاع هؤلاء الخبراء تحويل الاهتمام من أصل المعرفة إلى قيمتها المادية، وتحويل الخطـــاب العلمي من خطاب نخبوي إلى خطاب جماهيري قابل للفهم من طرف كـــل شـــرائح المجتمـــع،

1- معن النقري، مرجع سابق ، ص ص 72- 75.

وبذلك يكون التقنيون قد تجاوروا الوساطة السياسية لنقل خطابهم إلى المجتمع[1]. فالمسألة بالنسبة للتكنوقراطيين ليست مسألة منهجية، ولا يتعلق الأمر بالبحث عن خطاب الحقيقة وكيفية الوصول إليها، وإنما البحث عن مفعولات الحقيقة في الخطاب حيث يُنظر إلى الحقيقة **كمفعول** لا **كفاعل**، وأن هذه الحقيقة بالنسبة للفاعل هي أن يدرك ما يقول وأن يتحكم في مكونات خطابه وذلك هو الأهم. هذا المفعول هو ما يسميه **<< نيتشه>>** علاقة **القيمة بالمعنى**، حيث أن معنى الشيء يتحدد من خلال علاقته بالقوة التي تمتلكه، وأن قيمته هي تراتب القوى التي تظهر فيه. فالمعنى لا يقصد به الماهية، بل من هي القوة التي تملك المفعول لأن دلالة الشيء هي استعماله[2]، وهنا يصبح التكنوقراطيين مصدر الدلالات لنهم أصحاب المعرفة التي تخلق أشياء متجددة بصفة مستمرة على المستويين المادي والمعنوي.

إن سيطرت التكنوقراطيين على مصادر المعرفة ومصادر الدلالات ومعاني الأشياء تخلق مجتمعاً يتميز بعدة خصائص لم تكن موجودة فيه من قبل، سواءٌ من ناحية السلطة الحاكمة أو من ناحية التفاعلات الاجتماعية المحلية أو العالمية. ويمكن تلخيص هذه المميزات فيما يلي:

1 ــ أن هذا المجتمع يعتمد على أشخاص مسئولين وليس على مؤسسات، مع قدرة هؤلاء الأشخاص وضع وترويج القواعد اللازمة من أجل التعايش المجتمعي وتكييفها باستمرار مع الوضع الجديد والتطورات الميدانية المستجدة.

2 ــ يقوم هذا المجتمع على أجزاء تنظيمية صغيرة تتميز بالتعاون والمنافسة، وليس على إدارة سياسية مركزية مع إتاحة الفرصة للأفراد لتجريب كل ما يرونه مناسبا لحياتهم اليومية.

3 ــ مجتمع مبنيٌ على التنوع وليس على المساواة لأن الأفراد غير متساوين طبيعياً، وما المجتمع المدني إلاّ مجموعة من الأفراد المختلفين الذين يتعايشون فيما بينهم ويتعاونون ويتنافسون بطرق سلمية غالباً.

4 ــ التقسيم المرن للأدوار بحيث أن هذه الأدوار ليست محددة نهائيا بيت من يملك المعرفة وبين من لا يملكها، والقاعدة الأساسية هي احترام المنافس.

5 ــ الشفافية في الاتصال وتحبيذ نقل التجارب الناجحة مع مراعاة البيئة المحلية.

6 ــ الاستقلالي والمسؤولية الشخصية عن استعمال المفاعيل المتاحة في الميدان[3].

1- David Roony, **(Telematics and informatics) Knowledge, economy, technology and society: the politics of discourse.** Australia, Elsevier, (s.d), p 406.

2- عبد السلام بن عبد العالي، **الفكر في عصر التقنية.** الدار البيضاء، أفريقيا النشر، 2000، ص ص 65- 66.

3- Robert Nef, **L'état providence détruit la providence de l'état.** Lausanne, institut constant de rebeque, 2005, pp 2-3.

إن التطور التقني الكبير والتفوق التكنوقراطي في جميع الميادين جعل من اللغة المستعملة من طرف عامة المجتمع هي اللغة التقنية سواءٌ عن دراية بدلالاتها أم لا، وهذا ما أثبتته الدراسة التي قام بها **<< دافيد روني/David Roony>>** وهو باحث في " المركز الأسترالي للبحوث الاجتماعية في الاتصال" حيث حدد الباحث عشرين كلمة الأكثر استعمالاً على المستوى العالمي، ثم قام بإجراء إحصاء للكلمات التي يستعملها غالبية الناس بنفس المعنى تقريباً، والنتيجة هي أنه وجد أن هذه الكلمات العشرين تستعمل كمرادفات لبعضها البعض وذلك كما يلي :

المصطلح	المفردات المُعرِفة له / المفردات التي تدخل في ميدا اهتماماته
الخدمات	العمل الافتراضي ـــ الإعلام ـــ الاتصالات ـــ التجارة الالكترونية ـــ الانترنت ـــ الهياكل القاعدية ـــ المدخلات ـــ الحكومة ـــ الجمهور ـــ التوقعات الاحتياطية.
المعلومات	التكنولوجيا ـــ الخدمات ـــ المجتمع ـــ الحكومة ـــ التنمية ـــ الجمهور ـــ الانترنت ـــ التجارة الالكترونية ـــ العمل الافتراضي ـــ الاتصالات.
التجارة الالكترونية	الخدمات ـــ الانترنت ـــ الحكومة ـــ الاهتمامات ـــ الأموال ـــ المعلومات ـــ العمل الافتراضي ـــ المدخلات ـــ الجمهور ـــ التنمية,
الانترنت	الخدمات ـــ التجارة الالكترونية ـــ العمل الافتراضي ـــ المعلومات ـــ المدخلات ـــ الحكومة ـــ الجمهور ـــ الاهتمامات ـــ الأموال.
التكنولوجيا	المعلومات ـــ البحث ـــ القوانين ـــ الطب ـــ الاستغلال ـــ التنمية ـــ النسبية ـــ العلوم ـــ الخدمات ـــ المدخلات.
الحكومة	المعلومات ـــ التجارة الالكترونية ـــ الخدمات ـــ المدخلات ـــ الانترنت ت الجمهور ـــ الصناعة ـــ التكنولوجيا ـــ التنمية,
الاهتمامات	التجارة الالكترونية ـــ الخدمات ـــ التكنولوجيا ـــ الحكومة ـــ الجمهور ـــ المعلومات ـــ الانترنت ـــ النسبية ـــ القانون ـــ الطب.
العمل الافتراضي	الخدمات ـــ الاتصالات ـــ الانترنت ـــ المعلومات ـــ الهياكل ـــ المدخلات ـــ التجارة الالكترونية ـــ التوقعات الاحتياطية ـــ التنمية.
الجمهور	الخدمات ـــ المعلومات ـــ العمل الافتراضي ـــ المدخلات ـــ التكنولوجيا ـــ التجارة الالكترونية ـــ الانترنت ـــ الحكومة ـــ السياسات ـــ الاتصالات.

التنمية	المعلومات ــ التكنولوجيا ــ الخدمات ــ البحث ــ التجارة الالكترونية ــ العمل الافتراضي ــ الحكومة ــ الانترنت ــ العلوم ــ الجمهور.
المالية	التجارة الالكترونية ــ المعلومات ــ الخدمات ــ الإعانات ــ القروض ــ الانترنت ــ العائدات ــ الحكومة ــ الصناعة ــ المدخلات,
المداخل	الخدمات ــ الانترنت ــ العمل الافتراضي ــ المعلومات ــ التجارة الالكترونية ــ الجمهور ــ الاتصالات ــ الحكومة ــ الاهتمامات ــ الهياكل.
الصناعة	القطاعات الصناعية ــ الأسواق ــ المنتجات ــ العائدات ــ الخدمات ــ التجارة الالكترونية ــ المعلومات ــ الدول ــ التسليع.
الأسواق	الخدمات ــ الصناعة ــ المنتجات ــ القطاعات ــ الدول ــ الحاجيات ــ العائدات.
الاتصالات	الخدمات ــ العمل الافتراضي ــ الهياكل ــ الاحتياطات التوقعية ــ الجمهور ــ المدخلات ــ القوانين ــ السوق ــ المنافسة ــ الأعضاء.
البحث	التكنولوجيا ــ المعلومات ــ التنمية ــ العلوم ــ الاهتمامات ــ الطب ــ القوانين ــ العمل الافتراضي ــ الدراسات ــ العلاقات.
المنتجات	الصناعة ــ السوق ــ العائدات ــ القطاعات ــ الحاجات ــ الخدمات ــ الدول.
السياسات	المعلومات ــ الجمهور ــ الحكومة ــ التكنولوجيا ــ الواجبات ــ المنافسة ــ الخدمات ــ التنمية ــ الحالات ــ أطر العمل .
الهياكل	الخدمات ــ الاتصالات ــ العمل الافتراضي ــ الاحتياطات التوقعية ــ الواجبات ــ الجمهور ــ المعلومات ــ المدخلات ــ القوانين ــ التنمية.
الدوليات	التجارة الالكترونية ــ الواجبات ــ القانون ــ الخدمات ــ المعلومات ــ الدول ــ الأدوار ــ العمل الافتراضي ــ الحكومات.

المصدر:

UQ business school and the center for social research in communication, university of Queensland, Australia.

إن الملاحظة الأولى على هذا الجدول تتمثل في وجود صفة التعريف المتبادل بين مختلف هذه المصطلحات في أذهان عامة من يستعملونها، وكذلك وجود تداخل بين دلالات كل مصطلح مما خلق حالة من **الإغراق المعلوماتي،** حيث يدل هذا المفهوم على ضخامة ما يواجهه الإنسان من المعلومات ومصادرها كماً ونوعاً. كما أن مخرجات العلوم التقنية أصبحت تتجاوز بكثير قدرة الإنسان على متابعتها، فلا عجب أن تتجاوز قدرته على تمييزها عن بعضها البعض أو على نقدها أو تقييمها.

إن هذا الوضع من الإغراق المعلوماتي الذي يقوم به التكنوقراطيين خلق بدوه ظاهرة أخرى تتمثل في اختلاط المفاهيم الخاصة بالمصطلحات المستخدمة للدلالة على أي مفهوم علمي أو تقني بما يؤثر سلباً على المتلقي إزاء ما يتعرض له من محتوى فكري أو رسائل اتصالية معقدة تتجاوز فهمه مما يدفعه للاستعانة بالتفسيرات التي يقدمها التقنيون بحيث تكون هذه التفسيرات ملامسة للواقع وليس بالضرورة مفهومة ومبسطة[1]. هذا الوضع يجعل من التكنوقراطي المتحكم الأساسي في توجهات الجمهور ورغباته المادية وآراءه السياسية، مما يجعل الدولة في وضع حرج إزاء من تحكمهم، فهي لا تستطيع الاستغناء عن هؤلاء التكنوقراطيين ولا التحكم فيهو بصفة مطلقة، وبهذا أصبحوا ما أهم الفاعلين و المؤثرين في قرارات الدولة وسياساتها العامة لما يتمتعون به من نفوذٍ واسع وثقة كبيرة في أوساط الجمهور.
كما نلاحظ كذلك اختفاء المصطلحات المتعلقة بالمجالات الإنسانية من الخطابات التكنوقراطية التي وجهت الجمهور إلى المجالات التقنية المتميزة بالتجدد المستمر والتطور الإضافي الذي يسمح لهم بحرية تحرك أكبر في مجال التخصصات المرتبطة مباشرةً بالحياة العامة للجمهور، فمصطلح الداخل Access مثلاً مرتبط بصفة أساسية عند عامة الجمهور بالانترنت، العمل الافتراضي، والإعلام رغم أنه مرتبط بالأساس بالتربية والثقافة والفنون[2].
لكن تغييب المصطلحات الإنسانية عن ساحة اللغة العالمية العامة للجمهور لا يعني إهمالها، وإنما هي مدمجة في جميع هذه المصطلحات لأن التقنية ليست محايدة، بل وجدت لأحداث التغيير المادي من خلال قيمتها التبادلية أو المعنوي من خلال قيمتها المعرفية، وهي سبب في قيام الكثير من الدول بعدة تنازلات لصالح دول أخرى أو شركات عالمية.

1- حسني عبد الرحمن الشيمي، **المعلومات والتفكير النقدي.** القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص ص 38- 39.

2- David Roony, op.cit, p 411.

إن السيطرة والتنوع للفعل التكنوقراطي في مرحلة ما بعد الحداثة لا يمكن إدراك أبعـــاده وأهدافه التي انبثقت عن نهاية الحرب الباردة، إلاّ أن إدراكنا للوظيفة الأساسية للتكنوقراطية في مرحلة الحداثة والتي تمثلت في مركزية انتقاء وتكوين الموظفين والإطارات السامية للدولة من خلال خلق ما عرف في تلك المرحلة بالمدارس المتعددة التقنيات والدارس العليا التـــي ميـــزت الدول الفرنكوفونية بصفة أخص، حيث شملت تلك المركزية مختلف القطاعات الحيويـــة التـــي تشكل نواة الدولة، بحيث أن كل فرد تتم مركزته يتخلى عن شخصيته المستقلة بصفة آلية ممـــا يجعله يمثل أحد أقطاب التوازن الجزئية داخل النظام العام تحت سيطرت الدولة، كمـــا كانـــت التكنوقراطية محصورةً في العمل المتخصص داخل الإدارة[1].

لكن في المرحلة الراهنة، والتي تعتمد على المعرفة التكنولوجية، لم تعـــد هـــذه الأدوات الخاصة بالدولة ذات فعالية كبيرة، فبظهور فئة التكنوقراطيين العلميين أو المعرفيين تقلص دور الإداريين والسياسيين لأن خطابهم أصبح يبتعد عن الواقع تدريجيا لعدم امتلاكه الحجج الماديـــة التي تضمن له البقاء والمنافسة والقدرة على الوقوف في وجه ما يعيشه المجتمع من تطـــورات مادية مختلفة الطبيعة عن تلك التي ألفها الإداريون والسياسيون الذين أن لم يتحولوا إلى الجانب العلمي ــ التقني سوف يقصون بطريقة آلية من الممارسة الفعالة والأدوار المقويـــة لوضـــعية الدولة وهذا التحول يمكن ملاحظته في جميع الخطابات السياسية الإيرانية التي لا تخلـــو مـــن مصطلحات الفيزياء النووية والكيمياء الحيوية التي وان لم تكن مفهومة من طرف غالبية الشعب الإيراني فإنها تجعله في موقع الانبهار والتمسك بمن يمثله، والخضوع الطوعي للسلطة السياسية لهذا البلد، بحكم أن المبدأ المعروف في الحداثة والقائل بان **الإنسان عدو ما يجهل** قـــد عكـــس تماما في مرحلة ما بعد الحداثة ليصبح **الإنسان عبد ما يجهـــل** خاصـــة دول العـــالم الثالـــث. فالمحرك الأساسي للنشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ــ الثقافية وحتـــى العـــسكرية أصبح الخطاب العلمي المبني على أسس علمية قليلة تمثل مجموعة المـــدخلات المؤديـــة إلـــى مجموعة كبيرة جدا من المخرجات والمتناقضات المادية و العلمية والسياسة المتميزة بـــسيطرة المصطلحات التقنية التي تمثل التوجه التكنوقراطي الجديد والتي تتميز باللامعيارية مما لا ينتج مجالا للمقارنة أو القياس، فكل ظاهرة مستقلة بطبيعتها عن الظواهر المتفاعلة في بيئتها وبالتالي تفسر تفسيرا عرضيا وليس تفسيرا شاملا ذو أبعاد زمنية ومكانية متداخلة، وهذا ما يعني التفوق الواضح التكنوقراطيين في صنع الأحداث والتحكم في تفسيراتها.

1- Louis Daménie, **La technocratie: carrefour de la subversion.** Pairs, DMM, 3eme édition, 1988, pp 85- 86.

المبحث الثالث: التوجه العالمي للدولة والمجتمع

ليس هناك خلاف بين الباحثين في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية على أن هنـــاك عالما جديدا يظهر إلى العيان، ويسود الإجماع على أن انتهاء الحرب الباردة هي نقطة التحول، وبالتدرج بدأت تصاغ مفاهيم ومصطلحات جديدة، وأصبح مفهوم العالميـــة globalism هـــو المصطلح الرمز الذي يشير إلى العالم الجديد الذي بدأت تحدد معالمه وصـــفاته بـــصفة أكثـــر وضوحا، ولو اتبعنا القراءات المتعددة التي برزت على الساحة الفكرية يمكننا التمييز بين ثلاثة قراءات أساسية وهي كالآتي:

* القراءة الأولى من **منظور العلاقات الدولية:** حيث بدأ الباحثون باســـتخدام منـــاهج وأدوات التحليل التقليدية في دراسة توازنات القوى، ثم ظهرت دراسات جديدة هجـــرت هـــذه الأدوات التقليدية معتمدة على المنطق ما بعد الحداثي في البحث العلمي والابستيمولوجيا، لتلقي الـــضوء على عدة مواضيع لم تكن ذات أولوية من قبل كالأمن السياسي.

* القراءة الثانية من **منظور التحليل الثقافي:** الذي يرتكز على رؤى العالم المتغيرة، وعلـــى أنماط القيم وأنماط التواصل بين المجتمعات وعمليات تفاعل بين الثقافات.

* القراءة الثالثة فهي من **منظور فلسفة التاريخ:** التي تعتمد على التقطيع الزمنـــي للتـــاريخ، وعلى التحليل الموضوعي للظواهر بما نتج عنها في الوقت الحاضر[1].

كما أن هذه القراءات لابد لها من وسائل وأدوات، لهذا فان المدافعين عـــن الاتجـــاه المنفعـــي خاصة الأمريكيين منهم، يرون انه البديل الجذري للنظريات الفلسفية حـــول الـــنظم الـــسياسية والديمقراطية ومفهوم المواطنة ودورها في صناعة الحركة السياسية العالمية، هـــذا لان مبـــدأ المنفعة هو الآن يتماشى مع الأدوات المسيطرة على الواقع و المتمثلة في العلوم التقنية و دورها في إعطاء المشروعية للسلطة الحاكمة و هذا لقدرتهما على توفير أدوات فعالة لتحريك الحـــس العالمي بالمواطنة.

فالمنفعة تدعو إلى تشكل الجماعات البشرية العابرة للحدود متميزة بالانسجام والاختلاف، وكذلك التواصل والقطيعة حسب الشخصية المادية أو المعنوية لكل جماعة، وهذا لأنها تقوم على مبـــدأ أن كل ما يحقق المصلحة هو حقيقي ولا يهم أن كان عادلا أم لا، لأنه يخضع إلى الرؤية النسبية للثقافة والمبادئ العامة التي تحكم تصرفات الأفراد[2]. أما من جهة السلطة التي تحكـــم هـــؤلاء

1- السيد يسين، **الوعي التاريخي والثورة الكونية.** مرجع سابق ، ص 187.

2- Larry A. Hickman, **Metaphilosophy: pragmatism, postmodernism and global citizenship.** UK, Blackwell, vol 35, 2004, p 3.

الجماعات فان ما بعد الحداثيين يرون أن الأهم بالنسبة لها هو جعل الأفراد في موقع اختيار بين أمرين أساسيين هما: إما **الاقتناع** بما تقوم به هذه السلطة، وهو دور العالم وأهمية رأيه في هذا الموقف، وإما **الإعجاب** بما تقوم به السلطة، وهو دور السياسي وقدرته على صنع الأحداث.

لقد باتت البراغماتية اليوم تيارا فكريا قويا يشمل أسلوب العمل والتصور العام للكون والوجود والإنسان، وقد ظهرت هذه الفلسفة مع بداية القرن العشرين لتردم الهوة بين الفلسفة المثالية والفلسفة الواقعية اللتين طبعتا المناخ الفكري الأوربي في تلك الفترة، فهي تجمع بين المثالية والواقعية في النظر إلى الإنسان والمجتمع والدولة وهذا هو سر انتشارها الواسع، إنها ببساطة تعبر عن رغبة الإنسان في السيطرة والامتلاك[1]. وبهذا المنطق أنتجت البراغماتية عدة تشكيلات بشرية ذات توجه عالمي كمنظمات المجتمع المدني، المنظمات الغير حكومية، والتجمعات العلمية والتي يتشكل داخلها نوع من التضامن الوظيفي مع مرور الوقت، وبطبيعة الحال فإن هذه المجموعات لها أهداف مشتركة وطرق خاصة لبلوغ تلك الأهداف[2]. وبحكم أن المصلحة لا توجد داخل حدود الدولة فقط، بل في أغلب الأحيان توجد خارجها، أو لا تتحقق إلاّ إذا تم التعامل مع فواعل خارجيين، فقد فرض هذا الواقع النزعة العالمية في التحرك والبحث عن المصالح سواءٌ بالنسبة للفرد أو الدولة.

إن المضمون العام للبراغماتية يرى أن عهد الدولة القومية قد ولى، وأن التحكم على المستوى القومي أصبح غير فعال إزاء العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكونية على أساس أن العالم يشهد تغيرا في القوى والمبادئ والقيم لا مثيل له.

وطبقا للمعطيات السالفة الذكر، والمتمثلة في الاتجاه العالمي للبراغماتية ومختلف التصورات المرتبطة بها والمتعلق بموقع كلٍ من الفرد والدولة في عالم تحكمه الأفكار المادية أكثر من غيرها، فإن مفكري ما بعد الحداثة يركزون على أهم محورين مشكلين للبيئة العالمية و هما **الدولة** و**الفرد** بسبب العلاقة التلازمية التي تربطهما وكذلك تحول التفكير السياسي من السياسة الداخلية إلى العلاقات الدولية[3]، التي تتميز برؤية جديدة لعلاقات القوى. وفيما يلي تفصيل لكل ما

1- فضيل ابو النصر، **<u>الإنسان العالمي.</u>** بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 114-115.

2- John Baylis, Stive Smith, **<u>The globalization of world politics.</u>** UK, Oxford university press, 1st edition, 2001, p 618.

3- انمار لطيف نصيف جاسم، **<u>العالمية الجديدة.</u>** بيروت، دار الجيل والمكتبة الثقافية، الطبعة الأولى، 2002، ص 12.

يتعلق بهذين المحورين الذين يشكلان أسس الفكر السياسي لمرحلة ما بعد الحداثة وكـذلك مـا يتعلق بمميزات البيئة العالمي الراهن.

1 ـ المميزات العامة للبيئة العالمية:

إذا تحدثنا عن **عالم الدول** فإننا لن نجده أكثر تجانسا من عالم الفواعل الغير حكومية، لهذا لابد من تجنب التبسيط المبالغ فيه الذي يعالج مشكل مصلحة الدولة مقابل الفواعل الآخرين بنفس الطريقة بالنسبة لكل الدول كأن نشكل تقلص حدود السيادة الوطنية هو نفسه بالنسبة للكل، فتقلص السيادة الوطنية يحمل نتائج سلبية كما يحمل نتائج ايجابية على الدولة والفرد وذلك حسب نـوع الدولة وإمكانياتها، ففي هذا الصدد نلاحظ عدة تناقضات حيث تتوزع السيادة بطرقة غير متكافئة بين الفواعل، فبين **الدول الفاشلة Etat échoués** ، **أشـباه الـدول Quasi-état** ، و**الـدول الكاذبة** أو **المستترة Pseudo-état** التي أنهكتها الحروب والنزاعات الداخلية والغيـر قـادرة على تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الجماعي، وبين الديمقراطيات العريقة في الدول الغربية، هناك فرق كبير والمقارنة صعبة لأن المفاهيم بين هـذه الـدول كمفهـوم المـصلحة العامـة والمصلحة الفردية، فمبدأ التغير الاجتماعي العالمي لا يحمل المعنى نفسه لهذه الـدول، ومـن المفروض أن يُنظر للعولمة بشكل مختلف من طرف كل دولة ولا يُعمم الوضع على الجميـع، فهي مكسب للبعض ومصدر مشاكل للبعض الآخر[1].

هذا الواقع الذي تعيشه الدول يقابله واقع آخر يعيشه الفرد الذي أصبح يبحث عن شخصيته المجتمعية داخل الخليط العالمي من الثقافات والمجتمعات العالمية أو المحلية التي تتميز بانفتاحها وتوفرها على كل الخيارات التي ترضي الفرد، كما تتميز بسقوط آليات العمل السياسي التقليدية وظهور آليات جديدة تتبناها الجماهير وتتحدى بها سيطرت النخب الحاكمة. حيث يمكن القول أن لحظات التحول الكبرى في أي مجتمع تبدو حين تتغير الحقائق التكنولوجية في الوقت الذي تظل فيه المؤسسات السياسية في حالة جمود، ومن هنا فقد يؤدي التوتر الناجم عن الحركة والجمـود إلى ثورات في مختلف المجالات بحيث لا تكون هذه الثورات انقلابية حتما، بل يمكن أن تتخـذ عدة أشكال للتعبير عن الواقع كالعزوف عن المشاركة السياسية، أو الهجرة وغيرها من وسائل

1- Samy Cohen, **Les états face aux nouveaux acteurs.** Paris, publication de le revue politique international, N° 107, 2005, p 4.

التعبير، وهذا ما يفسر أزمة الدولة القومية وإفلاسها موازاة مع تطور المجتمع المدني بكل ما فيه من جمعيات وتحولها إلى وحدات صغيرة، وتغيــر أنمــاط الحيــاة وأســاليبها وظهــور رؤى وتصورات جديدة للعالم والدولة والفرد من خلال بصمة خاصة هي مظاهر الإحياء الديني فــي الإسلام والمسيحية واليهودية وما أفرزته على الساحة الدولية[1].

إذن مصلحة الدولة الفاعلة مع مختلف شركاءها، هي التي تتطلب انتهاج طريق العولمــة التــي أصبحت مظاهرها تنعكس على مختلف النشاطات الاجتماعية مُسطرة لقواعد جديدة للتــصرفات والحِراكات الاجتماعية مما يحرض على ظهور تناقضات عديدة لا يمكن تجاهلها، والتي تؤكــد على مكانة القيمة التبادلية لكل ما هو موجود، وكذلك علــى المــسافة الفاصــلة بــين النظــام الاقتصادي والإداري والمواطنين، وهي بذلك تفصل بين الواقع المادي والمثاليــة الديمقراطيــة والتي تحاول الدول المتخلفة خاصة تطبيقها[2].

لهذا فان ما بعد الحداثة تعتمد على الواقعية في تحديد توجهات المناخ العالمي لأن الواقعية تتماشى مع ما هو عليه الوضع وليس ما يجب أن يكون عليه، فالبعد الكــوني للمنــاخ الــدولي يتمحور حول قيام براغماتية عالمية نابعة من التطور الحقيقي لوضع الدولي وليس من عقيــدةٍ مغلقة[3]، والدليل على ذلك أن العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد والمستويات بحيــث لا يمكــن لأي فاعل مهما كان مداه أن يبقى منعزلاً عن العالم الخارجي.

في هذا المجال يمكن أن نميز حسب **<< روبير كوبر/Robert Cooper>>*** ثلاثة أنواع من الدول وهي كما يلي:

أ ــ دول ما قبل الحداثة: وهي الدول التي لم تصل بعد إلى مرحلة الدولة الوطنية التي تتمتع بحدود ثابتة وحكومة تتمتع بالسيطرة على وسائل القهر الشرعي والقوة العمومية وكذلك تكــون قادرة على تحديد سياستاها الخارجية.

ب ــ دول الحداثة: وهي الدول التي لازالت تؤمن وترتبط بشدة بفكرة المصالح الوطنية والتي تمثل فكرة السيادة الطلقة بالنسبة لها سبب وجودها.

ج ــ دول ما بعد الحداثة: وهي الدول التي استطاعت العصر الصناعي إلى ما بعد الصناعة، وتحكمت في العلوم التقنية، كما أنها استطاعت فتح حدودها مع العالم الآخر دون الخــوف مــن

1- السيد يسين، الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص ص 119- 121.

2- Ruby Christian, op.cit, p 62.

3- فضيل ابو النصر، مرجع سابق ، ص ص 91-92.

*- في كتابه المعنون **الدول ما بعد الحداثية والنظام العالمي.**

تبعات ذلك بفضل قدرتها على التحكم في المدخلات والمخرجات بما يخدم مصالحها، بالإضافة إلى هذا فإن هذه الدول تتمتع بنظام ديمقراطي يكفل الحرية والتنوع في المجتمع.

وحسب هذا التصنيف فإن المناخ العالمي يشكل خطرا كبيرا على النوعين الأول والثاني من الدول وأن آثار العولمة السلبية تبدو جلياً عليهما في جميع المجالات. أما النوع الثالث من الدول فهي الأكثر قدرة على مواجهة التهديدات التي تمس سيادتها لأنها هي من يقوم بتنظيم المبادلات بينها وبين العالم الخارجي.

كما أن هناك من يرى أن مختلف القضايا العالمية تدعم موقف الدول ما بعد الحداثية، ومن بين هؤلاء هناك المفكرة والكاتبة **<< ماري كلود سموتس/Marie Claude smouts>>** التي قدمت مثالاً حول ظاهرة الإرهاب، إذ ترى أن هؤلاء الفاعلين الغير وطنيين لم يحققوا النصر على الدولة، بل العكس، حيث ظهرت القوة العمومية كحل وحيد لمواجهة هذه الظاهرة، وبالتالي عودة الدولة إلى الواجهة بقوة كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث سبتمبر، ومنه أصبحت الدولة تتعامل مع مثل هذه القضايا من منطلق قدرتها على فرض قواعد لعبة جديدة تحدد كيفية التفاعل مع أي ظاهرة تواجهها[1].

أما واقع الدول التي لم ترقى إلى ما بعد الحداثة فيتميز بعدد من السلبيات أو ما يطلق عليه اسم مخاطر العولمة التي من بينها تآكل دور الدولة من الأعلى ومن الأسفل، فالدولة تتآكل من الأعلى جراء جهود القوى العالمية لإضعاف سلطتها المركزية، ومن أسفل يكون التآكل نتيجة تبلور مطالب محلية لا تتسم بالتماسك أو الارتباط الإطار العام للدولة. حيث أن هذه الدول قد دخلت في لعبة صفرية مع الشركات العالمية التي تروج لعدد من القيم المنافسة للدولة، حيث تصور الدول المتخلفة على أنها لا تهدف إلا للسيطرة على القوة العمومية وهو ما يعطي الانطباع أن هذه الدول تبحث عن الأمن لنفسها وليس لرعاياها، أي أنها احد الفواعل المتنافسة في المجتمع[2].

ويرجع ما بعد الحداثيون هذا التقسيم هذا التقسيم للأدوار التي تختص بها كل من الدول المنظمة للفواعل الآخرين الذين ينشطون في مجالها و هي **الدول الفاعلة Etats actionnaires**، وبين الدول التي يشاركها الفواعل الآخرين في التنظيم و هي **الدول التي تقوم برد الفعل Etats réactionnaires** إلى عامل مهم جدا في تحديد اتجاه السياسة العامة لأي دولة و وضعيتها

1- Samy Cohen, op.cit, p 5.

2- مجموعة من الكتاب، **الدولة الوطنية وتحديات العولمة.** القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 10-11.

في المناخ الدولي وهو عامل العلوم والمكانة التي تحتلها في هرم أولويات هذه الدول. فما بعد الحداثيون يرون أن إنتاج العلوم ليس سلعة في حد ذاته، وإنما تعتبره الدولة سلعة في تعاملها مع باقي الدول، ذلك لأن المعرفة لها قيمة مادية ومعنوية في الوقت نفسه ولابد للدولة أن تتحكم فيها بطريقة تمكنها من إعطائها القيمة المضافة في تعاملاتها الدولية، وتحدد ما بعد الحداثة ثلاثة عناصر مهمة تميز عامل المعرفة الذي يحدد بدوره وضعية ومكانة الدول، وهذه العناصر هي:

1 ــ أن عملي تحول التجارب المحلية إلى ليست محدودة فقط في مقاربات العلوم الدقيقة العالية المستوى، بل لابد لها من تحرك جماهيري في المجال العالمي لتصبح ذات قيمة إضافية.

2 ــ أن وظيفة الخزان المعرفي للدول لا تتوقف على ما يحتويه فقط، بل كذلك على الطريقة التي بني بها ذلك الخزان، لأنه يمكن أن يؤدي وظيفته عل أكمل وجه حتى لو كان فارغا وهذا ما يسمى **مغالطات المخترع**.

3 ــ أن المعرفة في حد ذاتها لا تشكل الضمان الكافي لتقبلها دون أية شكوك حول أهدافها، حيث تقوم الدول المنتجة للمعرف باستثمار ما سماه **<< جيري رافتز/Jerry Ravetz >> الجهل الإستعمالي** للمعرفة وذلك بجعل الاهتمام ينصب حول ماهية الشيء أكثر مما يبحث في القيمة الوظيفية له وما يمكن أن يقدمه للمستعمل[1].

من خلال هذه العناصر الثلاثة نستنتج أن الوضع العالمي الحالي تحكمه الربحية وليس المصلحة الوطنية أو الذاتية للدول ولا مصلحة المجتمع الدولي، حيث عبّر **<< رويرت ج.صامويلسون/Robert J.Samuelson >>** عن هذه الفكرة بقوله: " إن نزوع الشركات الكبرى إلى الفوز بأسواق العالم والوصول بمبيعاتها إلى أقصى حد يسيطر على الجميع دون الحماية الأكثر تشددا[2]. فالمناخ العالمي المميل من خلال الأسواق غير عادل بطبيعته، حيث يعيش في مجموعة منفلتة من العلاقات التبادلية بين المستهلكين والمنتجين الفرديين وهذه العلاقة تسير حسب رغبة كل طرف من هؤلاء بعداً عن رغبة الدولة التي غالباً ما تكتفي بردود الفعل الغير مدروسة بدقة لمواجهة التحديات التي تفرضها عليها المنافسة الخارجية.

إن الواقع الدولي الآن يتميز بكون الحقيقة اختفت وراء أساليب المحاكاة والإيحاءات حيث أن الأشياء ليست دائما كما نتوقعها وليست دائما كما تبدو، فمبدأ الحقيقة الدائمة أو المطلقة لم يعد

1- Arie Rip, **Modern and postmodern science policy.** http://www.easst.net/review/sept1998/rip.23 05 2007

2- بنجامين باربر (أحمد محمود)، **عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة.** مصر، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1998، ص 33.

ذا مصداقية كبيرة بحسب رأي **<< فوكو>>** الذي يرى أن الحقيقة معطى ظرفـي نـاتج عـن العلاقة بين المعرفة والسلطة، لهذا فلا وجود لقواعد ثابتة تحكم التصرف الآني لكل من الدولـة والمنظمات المختلفة والفرد، وهو ما دفع المفكرين، وخاصة أصحاب التوجه الاقتصادي مـنهم، إلى التفكير في إمكانية إنشاء حكومة عالمية يمكنها تحقيق نوع من الاستقرار للمناخ العالمي.

وبما أن العولمة جعلت من الصعب وضع قوانين محددة لتنظيم الاقتصاد أو البيئة، مـن طرف الدولة وحدها فلا بد من نظام عالمي يضمن المرونة في التعامل مع مختلـف القـضايا ويأخذ بعين الاعتبار تعدد الفواعل ومجلات تخصصهم.ويبقى العامل الأساسي في عدم الوصول إلى هذا النوع من النظام بالكيفية المرجوة هو صعوبة الفصل في المواضع التـي تكـون فيهـا مصالح الفاعلين متداخلة أو متضاربة ومنه صعوبة تطبيق أي نوع من العقوبات وهو ما يجعل نظام كهذا لا يملك مشروعية دولية كبيرة تمكنه من الاستمرار وحفظ المصالح المختلفـة لكـل الفواعل النشطين على الساحة الدولية[1].

ومن خلال هذا الوضع الما بعد حداثي الذي يتواجد فيه العالم سوف لن يؤدي إلـى زوال الدولة بالمفهوم المطلق لأنها تبقى هدف كل تجمع بشري، وكمثال على ذلك نجـد أن الحـزب الكردستاني لا يهدف إلى إزالة تركيا والحلول مكانها، ولكن إلى إقامة دولة خاصـة بـالأكراد، حيث نلاحظ أن كل زوال للدولة ينتج دول أخرى كما حدث مع الاتحاد السوفيتي حيث أن كـل جزء عرقي منه أصبح يطالب بحدود جغرافية وسيادة وطنية.
إذن فما تتعرض له الدولة من تأثيرات متعددة، حسب ما بعد الحداثيين، سوف لن يضر بوجودها المادي إلا في الحالات القصوى مثلما يحدث للعراق منذ 2003. لكن ستتعرض لنوع مختلـف من التأثيرات وهو ما سيظهر من خلال الفصل الثالث.

1- Groupe d'auteurs, **Géographie de la mondialisation.** Paris, publication de l'UFR de géographie, université de Paris1, 2005, p 5.

2 ـ التوطين العالمي للفرد:

إن ما تبشر به العالمية في بعدها السياسي يمكن تلخيصه في مقولة واحدة وهي " التهذيب الأخلاقي للسياسة الدولية" لكن الأهم من ذلك هو المنهج المتبع لتحقيق هذه المقولة، وقيل ذلك غاية القائلين بها ودوافعهم، إذ أن هذه المقولة في ظاهرها تحمل إلى السياسيين رسالة أخلاقية عن المواطنة العالمية مضمونها الحفاظ على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنها تخفي في باطنها رسالة ضغط مفادها ضرورة صياغة القرارات والتشريعات بما يتوافق ومصالح مركز التحكم والهيمنة. والجدير بالملاحظة في ذلك أن هناك معالم لما بعد السياسة الدولية ترتسم خلف واجهات أخلاق المواطنة العالمية وذلك من ناحيتين:

* إزالة القواعد القديمة والرسوم الحدودية بين السياسة الداخلية والخارجية للدول بإعطاء الانطباع أن كل ما يتعلق بالحياة البشرية أصبح من مسؤولية الجميع.

* إعادة إخراج مشاهد العاب السيطرة العسكرية بحيث أصبحت التدخلات العسكرية مشروعة طالما أنها تهدف إلى تحرير الفرد من مختلف القيود وتجعل منه مواطن عالمي تحت شعار الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان خاصة الأمنية منها[1]، فما هو المقصود بالمواطنة العالمية؟ وما هي أبعادها ونتائج تطبيقها على الدولة؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب تحديد معنى هذا المصطلح وما هي استعمالاته خاصة في علاقته مع مفهوم البراغماتية العالمية الذي يحكم التصرفات الفردية والجماعية في عالم اليوم، حيث يعتبر مصطلح **المواطنة العالمية Cosmopolitanism** مصطلحاً غربيا يعبر عن الحاجة التي يطلبها الفاعلون الاجتماعيون لتحقيق الانسجام السياسي والثقافي في مجال ابعد من ارض دولتهم الوطنية بما يجمع كل الكائنات البشرية في ساحة دولية واحدة تجعلهم قادرين على الاتصال فيما بينهم متجاوزين بذلك الحدود الثقافية والفروق الاجتماعية بحيث يشكلون نوعا من التضامن العالمي. وهذه الكلمة مأخوذة على أصلها الروماني حيث تعني في جزئيها ما يلي:

* **كوسموس Cosmos** : نظام طبيعي عالمي.

* **بوليس Polis**: نظام اجتماعي متنوع[2].

صلاح عثمان، **الداروينية والإنسان.** الإسكندرية، منشأة المعارف جلال حزي شركاءه، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 198- 199.

2- Gustavo Lins Rebeiro, **international encyclopedia of social and behavioral sciences (what is cosmopolitanism).** London, vol 4, p 2842-43.

فمنذ ذلك الحين عبرت هذه الكلمة عن الحاجة إلى التعامل والتفاوض مع الغير بداية بحسب الاكتشاف ونهاية بفرض السيطرة على كل ما هو ليس من المحيط المحلي بدافع المصلحة الفردية وفي نقدهم لفكرة الأخلاق العالمية يرى ما بعد الحداثيون أن هناك اتجاهين أساسيين يسيطران على ترجمة مفهوم المواطنة العالمية وهما:

1 ـــ الرأسمالية اللبرالية الجديدة التي تبحث عن دخول الأسواق العالمية ومصادر الموارد الطبيعية الأولية عن طريق الدعم المتبادل بين الفواعل الاقتصاديين والمنظمات العالمية.

2 ـــ يتمثل في المفكرين والباحثين والجمعيات العلمية في مختلف المجالات والتي تطالب بحكومة عالمية ومجتمع مدني عالمي من أجل تعديل ميزان القوى وتحديد نفوذ الطبقات المهيمنة المحلية وإعطاء حرية أكبر للأفراد في ممارسة أي نشاط يريدونه[1].

وكل واحد من هذين الاتجاهين يدافع عن المفهوم بما يخدم مصالحه، لهذا ترى ما بعد الحداثة أنه من الضروري التمييز بين المواطنين والحلفاء، فالحلفاء لهم معاملة خاصة فيما بينهم، بينما لا يلتزمون إلاّ بأقل حد من المسؤولية اتجاه الآخرين، وبالتالي وجب الحديث عن جماعات ذات مصالح مشتركة دولية تتشكل في بدايتها انطلاقا من التعريف الروماني لكلمة كوسموبوليتنا بسبب الحاجة إلى التعارف والتفاوض والتعايش فيما بينها، لكن هدفها النهائي هو تحقيق المصلحة الخاصة وليس التقارب الثقافي كما هو مشاع عن هكذا تجمعات والتي ظهرت الحاجة إليها بعد نهاية الحرب الباردة والانفتاح الذي ميز الساحة السياسية الدولية من أجل تحقيق نوع من التوازن بين قوة الدولة وقوة المجتمع الوطني، وهي في حقيقة الأمر خطوة تهدف إلى تقليل قدرات الدول في التحكم في قضاياها بهدف خلق شكل جديد من التبعية والتي تأخذ عدة أشكال منها التبعية الاستشارية والتشريعية التي تعتمد على الخبراء الدوليين. وحدد ما بعد الحداثيون الظروف التي تطورت فيها فكرة المواطنة العالمية كما يلي:

* المطالبة بالحقوق المدنية العالمية للمواطنين جاءت كنتيجة لسيطرة الدولة الحديثة على كل توجهات الحياة.

* أن المطالبة بالمعاملة على أساس الموطن العالمي جاءت أساسا لتجاوز التفاوت المحلي والإقليمي في النظم والتشريعات المتعلقة بالإنسان وحقوقه، وفي هذا إعطاء حرية أكبر للمواطنين لتغيير كمان إقامتهم.

* تشتت التركيبة الاجتماعية لمختلف المجتمعات بسبب التغير المستمر لمراكز القوى والقيادة وهذا كان نتيجة دور وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام المحلي والعالمي[2].

1- ibid, p 2844.
2- John Baylis, Stere Smith, op.cit, pp 623- 624.

نلاحظ من خلال ما سبق ذكره أن فكرة الكوسموبوليتانيا كانت موجودة منذ القـدم ،ومـا قامت به الحداثة التي تدعى التطور الخطي للتاريخ هو جعتها في منطقة الظل، بحيث أن الدولة الحداثية تصرفت في هذه الفكرة من منطلق السرديات الكبرى بترويجها لأفكار معادية للثقافـات التي لا تصنفها في خانة الحلفاء من جهة، ومطالبتها لمختلف الدول الأخرى بانتهاج سياساتها في تحقيق العدالة وترقية فكرة المواطنة من جهة أخرى، وهو ما يثبت مرة أخرى تناقضات الفكـر الحداثي الذي غالبا ما وضعه الفكر ما بعد الحداثي في خانة **الفاشية** بمعناها اللغوي المشتق من الفعل Fasciner الذي يعني الإغراء والاجتذاب، وهو ما كانت تقوم به السرديات الكبرى، لهذا يفرق ما بعد الحداثيون بين مفهومي **المواطنة العالمية Cosmopolitanism** الذي وجد منـذ القدم، ومفهوم **التوطين العالمي Cosmopolitanization**، وهناك رأي قوي في تيار ما بعد الحداثة يرى أن التوجه الكوسموبوليتاني هو اختيار سياسي وليس اجتماعي ولا علاقة للمجتمع المحلي والعالمي بالتغيرات التي تحدث على كل المستويات، وانه توجه يرافق التوسع المـستمر للأسواق الاقتصادية بالدرجة الأولى، حيث يصبح الفرد جزءا من عـالم آخـر مـن الثقافـات والديانات الهجينة والمخاطر الدولية المترتبة على الاعتماد المتبادل[1].

ونتيجة هذا التحول تتمثل في **موت الذات الإنسانية** لأن فكرة التوطين العالمي تعمل على إلغـاء كل الفروق الموجودة بين الأفراد، لكن هذا غير ممكن حـسب **<< دريـدا/Derrida>>** لأن الفروق الموجودة بين الأفراد والثقافات والديانات وجدت قبل أن يوجد الفرد، فهو يتقمصها ولا ينتجها وبالتالي فقدرة تغييرها تبقى غير متاحة بشكل كبير، وحسب **<< دريـدا/Derrida>>** فإن ما يُمارس من دعايات لتوجيه الرأي العام العالمي نحو فكرة المواطنة العالميـة وصـبغه بصبغة الديمقراطية ما هو إلاّ ممارسات فاشية مبنية على المخادعة الإعلامية، والغـرض مـن ذلك هو إغراء الأفراد على الإتباع مما يجعل هذه الذات الإنسانية تموت فعلاً عن أداء أي دور سياسي مستقل أو معارض[2]. حيث يحاول ما بعد الحداثيون أن يثبتوا أن مفهوم الكوسموبوليتانيا الموجود حاليا إنما هـو مفهـوم مـشوه، حيـث كتـب **<< سـكوت ل.ملكومـسن/ Scott L.Malcomson >>** أن الأفراد الذين يدعمون هذا الطرح يملكون أفقا جد محدود للتعبير عن

1- Ulrich Beck, **Cosmopilitical realism: on the distinction between cosmopolitanism in philosophy and the social sciences.** UK, Black well publications, 2004, pp 133-134.

2- James Heartfield, **postmodernism and the death of the subject.** h.ttp://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/work/en/heartfield-james.htm Abstracted from **"death of subject"**, UK, UP, 2002.

بعض الأشياء التي كانت متاحة من قبل والتي منحتها لهم تكوينات ذواتهم المحلية، ذلك أن مـــا يحدث الآن هو توطين عالمي وليس مواطنة عالمية.

نلاحظ في الخطاب السياسي اليومي أن مصطلح العالمية مُستعمل في بعده الاقتــصادي المعبر عن التطور النيوليرالي المبني على الحركة الدائمة لرؤوس الأموال، الحاجيات، والموارد البشرية العابرة للحدود، أما مصطلح الكوسموبوليتانيا فيتضمن عدة أبعاد كانت السبب في التغير التاريخي لطبيعة العلوم الاجتماعية، بالإضافة مكانة الفرد وسط هذه العلوم وكذلك بــروز دور الفواعل الغير وطنية ذات الطابع السياسي والاجتماعي. إذن بدأت العالمية بتوجه اقتصادي، أما بداية الكوسموبوليتانيا فكانت بأهداف إنسانية، وهذا ما نلاحظه من الناحية النظرية، لكن ما الذي يميزهما عن بعضهما البعض؟

يمكن للكوسموبوليتانيا بالمعنى السياسي أن تجيب على التساؤل المطروح حول كيفيــة عــيش المجتمعات في احتكاك مستمر ببعضها مع ما يميز كل واحد منها من اختلافات في وضع عالمي يطبعه الاعتماد المتبادل وما يسببه ذلك من أزمات بسبب تعارض المصالح و في هــذه الحالــة يصبح الفرد إما صانعا للاحترام المتبادل والتجانس وإما مصدراً لعدم الاستقرار والرعب وهــذا بدوره مبني على الصورة التي يملكها كل فرد عن معنى وحقيقة اختلافات الآخر، أما العالميــة فطابعها اقتصادي ولا تأخذ بعين الاعتبار سوى مبدأ الربح والخسارة في تحديد أهــدافها وفــي وضع أسس علاقاتها مع الآخر[1]. وذلك لأنها تعمل وفق منطق تحويلي لا يتعامل مــع الأفكــار بوصفها مبادئ مفرقة أو قيما متعالية، ولا بوصفها نماذج جاهزة أو قوالب جامدة نــسايرها أو نعمل على تنفيذها أو نصنع بها الواقع، بل بوصفها استراتيجيات للمعرفــة والعمــل، مفتوحــة ومتحركة تتيح لنا الخلق المستمر والاكتشاف المتجدد، تغير الواقع بقدر ما يخلق وقائع تساهم في تغيير مفهوم المجال وتحويل خريطته[2]، وهذا يتم على حساب الدولة والإنسان في الوقت نفسه.

لقد أدى التطور العلمي ـــ التقني إلى الانتشار الكبير لمفهوم الكوسموبوليتانيا وهــي مــا فتئت تغيير من منظور الإنسان لذاته وللآخر أيضا، ويمكن أن نرصد في هــذا البــاب ثــلاث محطات أساسية مرت بها رؤية الإنسان لمحيطه ولذاته في ظل هذا المحيط وهي

1- Ulrich Beck, Natan Sznaicler, **Unpacking cosmopolitanism for the social sciences: a research agenda.** London, the British journal of sociology, vol 57, 2006, pp 18- 20.

2- على حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية.** الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2001، ص 138.

1ـ الإنسان ككائن ثقافي ـ تاريخي:

فقد كان يُنظر إلى الطبيعة البشرية على أنها نتاج ما تعلمه الإنسان وما اكتسبه من معارف وممارسات، ويتعلق الأمر هنا بسيادة النزعة الانثروبولوجية على تفكيره ورؤيته للآخر العالمي.

2 ـ الإنسان ككائن بيوثقافي:

ذلك أن الإنسان لا يخضع فقط للاكتساب والتعلم، فالطبيعة البشرية لا تتشكل فقط مما هو ثقافي، بل تتحدد بما هو بيولوجي. هكذا أصبح يُنظر للإنسان ليس ككائن تاريخي ـ ثقافي، بل كذلك كائن بيولوجي، وهو ما عبر عنه **<< ادغار موران/Edgar Morin >>** بالانفتاح **البيو ـ انثروبولوجي** الذي يتجاوز النزعة الأولى المرتبطة بالمكان إلى ما بعد الحدود الوطنية.

3 ـ الإنسان ككائن بيو ـ تكنولوجي:

إن التطورات التكنولوجية الحالية وسعت من دائرة التحليل البيولوجي، لذا نعتبر أن خطاب العالمية يقوم على نموذج لإنسان صنع التكنولوجيا التي تتحكم في توجهاته واختياراته، فهو كائن مستهلك يجب توسيع قدراته الاستهلاكية، وبحكم أن المد التكنولوجي ذو طابع عالمي ويساهم بدرجة كبيرة في إخفاء الفروق الشخصية سيؤدي إلى تراجع التمسك الثقافي بالأصول المحلية ويسهل عملية الاندماج الفردي على المستوى العالمي[1].

إن كون الإنسان كائنٌ مستهلك حسب هذا التصنيف، يجعل منه مستهلكا ماديا بالنسبة للإنتاج الاقتصادي ومعنويا بالنسبة للإنتاج الفكري ـ الثقافي على المستوى العالمي إذ أن كل الظروف المحيطة به تجعله قادراً على تجاوز حدوده المحلية والعيش في عوالم اجتماعية أخرى حتى لو كان الارتباط بها رقمياً فقط عن طريق مختلف وسائط الاتصال وتجعله في بحث مستمر عم نظام سياسي أفضل من الذي يعيش تحت سلطته، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تعريف **<< دريدا/Derrida>>** للديمقراطية فسنجدها أحسن وسيلة لجذب الرأي العام العالمي ودمج الأفراد من مختلف الأصول في هذا التوجه من أجل الضغط على السلطات المحلية لمختلف الدول التي لا تصنف في خانة الدول الحافظة لحقوق المواطنة، حيث يتم الترويج من خلال أنصار العالمية لنظام الديمقراطية الكوسموبوليتانية. وفي هذا الصدد يرى أنصار هذه الدعوة أن كلمة عالمية تحمل أثراً معنوياً كبيرا لدى كل فرد، فهي في ذاتها تمثل سلطة معنوية، فالديمقراطية بمفهومها المحلي حسبهم تبقى تحت سيطرة الطبقة المهيمنة وأنها لا تملك الأدوات اللازمة لمراقبة الشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى عجزها عن التأثير في قرارات هذه

1- عزيز لزرق، **العولمة ونفي المدينة.** الدار البيضاء، دار طوبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 30-31.

الأخيرة التي تؤثر على البيئة، نسب البطالة، التضخم ...إلخ، من الظواهر السلبية للاقتصاد والهدف من ذلك هو جعل المواطن أيا كان أصله أو بلده يتعامل مباشرة مع المؤسسات الديمقراطية العالمية كمحكمة العدل الدولية أو الأمم المتحدة مما يمنح أكثر استقلالية وحرية للفرد في ممارسة حقه في المواطنة[1].

يمثل هذا التوجه العالمي نحو مواطنة عالمية **موطّنة** نتيجة لسيطرة المعرفة على الساحة الدولية حيث يرى ما بعد الحداثيون خاصة **<< فوكو>>** أن كل أشكال المعرفة بما فيها التي تنظر لحقوق الإنسان وتدعم التوجه نحو عالمية المواطنة تمثل في حقيقة الأمر خطراً على الحياة العامة للأفراد لأنها تشكل نوعا جديدا من القوة والسيطرة، لأن الموطن في هذه الحالة يتعامل مع المجهول بسبب الاختلافات الثقافية والبيئية، ففي حالة التوجه نحو مواطنة عالمية أو توطين عالمي، فإن التمييز بين من يفكرون محلياً للسيطرة على العالم ومن ينتمون إلى تجمعات خاصة يمكننا من معرفة من يكون وراء مشروع السيطرة السائر في طريق التحقيق ومن هم ممثلوه على المستوى الفكري لكل تجمع سياسي. فدراسة موضوع الإنسان بين الخصوصية والعالمية أصبح مرتبط بفهم العلاقة بين التجمعات السياسية المحلية المتخصصة، وبين مراكز القوة في العالم، فالنظرة الواقعية لوضعية الفرد من طرف الواقعيين والواقعيين الجدد تقر أن كل الدول مجبرة على السهر على الأمن وحياة الأفراد في أحوال الفوضى، حيث أن كل دولة في معزل عن الأخرى تبحث عن مصالح مواطنيها الخاصة، لهذا فإن العلاقة بينها وبين مواطنيها تكون علاقة خضوع وسيطرة، ومنه يجب توسيع هذه العلاقة إلى المجتمع الدولي من اجل إعطائها أكثر حرية وديمقراطية وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم بصفة كاملة في إطار عدة أشكال من التكامل والتعاون بين مختلف المجتمعات الدولية[2].

إن النتيجة المترتبة عن المد العالمي للمواطنة المفروض على مختلف الشعوب **Cosmopolitanization** هي مجتمع استهلاكي ذو طابع عالمي، وفي هذا الصدد يمكن القول أن أحسن مثال على ذلك هو نوع الإنتاج المادي والثقافي الذي يكاد يكون نفسه في جميع أنحاء العالم، وبالتالي يصعب الفصل فيما إذا كانت القرارات السياسية للدول تتخذ بحرية أم هي مجبرة عليها، وإذا كان كذلك فما هي درجة الحرية التي تتمتع بها الدولة في مواجهة متطلبات

1- John Baylis, Steve Smith, op.cit, pp 626- 627.
2- ibid, pp 630- 631.

مواطنيها خاصة ما يتعلق بالحقوق المادية الخاصة بالمواطنة، هذا لأن مفهوم المواطنة أصبح في حد ذاته سلعة **Commodity** ونتيجة هذا كله هي ما يلي:

* التفاعل مع الرموز الثقافية لمختلف الشعوب عبر العالم دون معرفة معانيها بالنسبة لتلك الشعوب.

* التبعية المطلقة لوسائل الإعلام الجماهيرية في معرفة الآخر وبالتالي إمكانية تشويه صورته.

* انقسام النواة الاجتماعية وغياب المرجعية المحلية بفعل تداخل المصالح والمعارف والأهداف.

* ازدياد فاعلية القوانين الدولية على المستوى المحلي ممثلة في الاتفاقيات الموقعة بين دولتين أو أكثر، كاتفاقيات التسليم المتبادل للمطلوبين.

* اتخاذ مفهوم المواطنة لبعد عالمي من خلال إمكانية تجاوز المواطن لمؤسسات دولته إلى المؤسسات الدولية خاصة في مجال العدالة وحقوق الإنسان.

* عدم فعالية المجتمع المدني الدولي في المشاركة في حل القضايا العالمية العالقة أو حتى التأثير فيها إلاّ بما يخدم مصالح القوة العالمية[1].

1- Ulrich Beck, op.cit, pp 150- 153.

3 ـ استقلالية الدولة كذات وعالمية القضايا كموضوع:

لقد بنية الدولة ــ الوطن على مبدأ أن مواطنيها هم أعضاء لرقعة جغرافية معينة، وكانت الوطنية تمثل المحور الأساسي لشرعية الدولة ــ الوطن وقوتها، لكن كانت دائما تعترضها عدة مشاكل تمثلت أساسا في رفض بعض مشاريع الدولة وأطروحاتها من قبل الجماعات الفرعية التي تنشأ على هامشها، وهو ما أدى مع مرور الوقت إلى تحولها لقوة منافسة لهذه الدولة حيث بدأت تفقد سيطرتها على المجتمع وعلى استقلاليتها كوحدة مشكلة للنظام العالمي حيث بدأ دور الدولة يضعف في مواجهة القوى التي كانت تحتويها سابقاً، وهذا ما سيؤثر سلبا على قدرتها على اتخاذ القرارات، وبشكل أدق فإن الواقع الحالي للدولة يشير إلى ما يلي:

* تناقص قدرة السلطة الوطنية على مواجهة المنظمات الدولية والقانون الدولي.

* إجبار الدولة على التخلي على حدودها من طرف الشركات الاقتصادية العالمية بفعل إمكانياتها في صنع التكامل الاقتصادي العالمي.

* أن تنامي شبكة الاتصالات والتطور التكنولوجي جعل أمر حماية الحدود الاجتماعية والثقافية والنفسية أمراً صعب المنال بالنسبة لدول ما قبل الحداثة ودول الحداثة.

وفي هذه الحال يكون التعامل بين المراكز والمحيطات أو بين المراكز فيما بينها[1]، أمرا لابد منه لتفادي الصدام، ومن بين العوامل التي تجتمع الدول في التعامل معها نجد ما أفرزته التطورات العلمية الكبيرة وما نتج عنها من آثار جانبية، فالدولة ــ الوطن التي تميزت دائما باستقلاليتها أصبحت اليوم أكثر قابليتا للاختراق المادي والمعنوي بسبب الشبكة العالمية للعمل الافتراضي والاعتماد المتبادل في مجالات عديدة كالبيئة، حقوق الإنسان، الإرهاب...إلخ، والتي تجمع بين دول ما بعد الحداثة وباقي الدول بحكم أن العالم يعيش أزمة عامة سببها السياسات المختلفة لكل دولة، وبالتالي وجب العمل التكاملي الدولي من أجل حلها لأنها تتكون من عدة قضايا عالمية الطابع والآثار على الأفراد والمجتمعات على حد السواء[2].

هذا الواقع الجديد يعكس انطباعا عاما في عدد كبير من الدول أن الدولة أصبحت مؤهلة لأداء كل المهام التي احتكرتها من قبل كممثلة للنظام في مقبل نضج عميق لمجتمع يتميز بقدر كبير من المعرفة والاضطلاع على المعلومات[3]، وبالتالي تجاوزه للمعنى القانوني الذي تعبر عنه

1- غسان منير حمزة سنو، على أحمد الطراح، **العولمة والدولة ـ الوطن والمجتمع العالمي.** بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 19- 21.

2- Ulrich Beck, Natan Sznaider, op.cit, p 11.

3- Juan Archibaldo lanis, **Un monde sans rivage.** Paris, Economica, 1997, pp 166- 167.

كلمتي **الشعب** و**المواطن** ليصبح من أهم الفاعلين على الساحة الدولية في ظل التناقض المستمر لوصاية الدولة مع توفر كل الإمكانيات المادية والمؤسساتية لتجاوزها.

إن المنظور الحالي للأحداث العالمية يرى أن الدولة أصبحت **وظيفية**، فباعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تتضمن هذه الظواهر تحرير المجال العام خوصصة الأصول وانسحاب الدولة تدريجيا من أداء بعض وظائفها وخاصة مجال الرعاية الاجتماعية ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بيت الأسواق الرأسمالية. فارتفاع معجلات التفاعل خاصة الاقتصادي هو الذي يعطي لهذه الظواهر الدلالات العالمية، كما أنها تعبر عن التقارب الملحوظ بين النظم السياسية المختلفة، وهو ما أدى بدوره إلى ضغط الفضاء السياسي وتقليص المسافات وإلغاء الزمن، حيث أن هذا الضغط المستمر قد يؤدى بدوره إلى نقل السلطة من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا[1]، وتشمل هذه المستويات الدنيا الجمعيات الأهلية و الفواعل الغير حكومية التي أصبح الدور الكبير في تحريك الساحة السياسية المحلية والعالمية.

لقد ولّد الوعي المستمر للأفراد الانتقال الفعلي للسلطة خارج الحكومة ونحو كل الاتجاهات، إلى أعلى حيث المنظمات الدولية بمختلف أشكالها والى أسفل حيث المحافظات والولايات والجمعيات وهو ما قد يكون له أثر تفكيكي على الدولة التي تتعدد فيها الانتماءات العنصرية والمذهبية والقبائلية والتي لازال فيها الوفاء اكبر منه إلى الدولة في كثير من الحالات[2]. إن الوضع الذي تعيشه الدولة في مواجهة قضايا متنوعة تمس طبيعتها السلطوية كذات مستقلة يمكن التعبير عنه على أنه انفصام في شخصية الدولة، ويتلخص هذا الانفصام في ثلاث نقاط أساسية وهي:

1 ـــ الانفصام بين الرهان الاقتصادي ـــ الذي اتخذ شكل سوق واحدة عابرة للحدود ـــ والحقل السياسي مما يطرح عدة إشكاليات من بينها ما يبينه التناقض الموجود بين الانتماءات القومية والتكتلات الوظيفية على المستوى العالمي.

2 ـــ الانفصام بين التشكيلات السياسية وأرضيتها المجتمعية، حيث لو يعد للأحزاب قواعد انتخابية ثابتة تعبر عن مصالحها ومواقفها في خارطة العلاقات الطبقية والسلم الاجتماعي، بل

1- محي محمد مسعد، **دور الدولة في ظل العولمة.** الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 28- 29.
2- نفـــسالمرجع:، ص ص 58- 62.

أن القوى التي كان يتشكل منها المجتمع المدني الحداثي قد تقلص حضورها ميدانيا وانهارت عمليا مثل النقابات العمالية والمثقفين.

3 ـ الانفصام بين الحركية الاقتصادية ـ الاجتماعية وفضاء الدلالة والمعنى وانحسار المرجعية الإيديولوجية التي استندت إليها الحداثة، أي غائية التقدم البشري، وما يُؤمل أن يفضي إليه من حرية وعدالة وتحكمٍ للإنسان في مصيره وصناعته لتاريخه[1].

وقد ذكر الكاتب الأمريكي **<< توفلر/Toffler>>** في كتابه " **السلطات الجديدة** " هذه التناقضات التي تعيشها الدولة في مواجهة القضايا العالمية، حيث نبه إلى أن حركية العولمة بقدر ما تقرب أرجاء المعمورة ببعضها البعض، وتفسح المجال أمام هوية كونية غير مسبوقة، ستهدد في الوقت نفسه وحدة الكيانات الوطنية، أي نموذج الدولة ـ الوطن، وقد استند **<< توفلر/Toffler>>** في أطروحته إلى تأثير التحولات التقنية ـ الاقتصادية على البنية السياسية للدول التي نتج عنها الانغلاق على الخصوصيات الضيقة للأفراد وبعدهم عن الروابط الجماعية التي تصلهم بالدولة التي يقطنون فيها[2]، كما قام المفكر **<< جيمس روسنو/ James Rosenau>>** بإثراء هذه الفكرة حيث انه مع اتجاه العولمة والمد الاقتصادي والثقافي العابر للحدود دخلت الدولة في منطق الاضطرابات التي لم تترك لها حرية التصرف في شؤونها الخاصة، وبالنسبة له فإن الدولة لم تعد محور العلاقات الدولية. كما نجد هذه الرؤية كذلك عند الاقتصادية البريطانية **<< سوزان سترانج/ Susan Strange>>** التي اهتمت أكثر بالصعود القوي للشركات لمتعددة الجنسيات والأسواق المالية الحرة، حيث ترى أن الدولة في مرحلة الحداثة كانت سيدة السوق، أما الآن فإن السوق هو سيد الدول والحكومات[3]، في ترى أن الفواعل التقليديين الذين كانوا يدافعون عن ذاتية الدولة أصبحوا أقل تأثيرا في صنع القرار من البنوك ورجال الأعمال، كما يؤيد الكاتب الفرنسي **<< برتراند بادي/Bertrand Badie >>** هذه الآراء، حيث يعتبر أن ما هو انتقام للمجتمع المدني من الدولة التي تواجه تحديات مستمرة من طرف هذا الأخير، وتنقسم هذه التحديات إلى مستويين:

* **المستوى المحلي**، ويبر عنه بالفواعل التالية: الجماعات المصلحية، الجماعات العرقية، النزعة القبلية، والأقليات، حيث تشكل هذه الأصناف ما يعرف بالشعب.

1- السيد ولد أباه، **<u>اتجاهات العولمة: إشكالية الألفية الجديدة.</u>** الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 47- 48.

2- نفس المرجع:، ص 58.

3- Samy Cohen, op.cit, p1.

* **المستوى العالمي**، ويعبر عنه بالفواعل التالية: الحركات الدينية، الحركات المالية، والتقسيمات اللغوية.

ويركز في هذا المجال على أن العالم المتعدد المراكز يؤدي إلى الاستقلال الذاتي لهذه الفواعل سواء كان الاستقلال فعلي أو معنوي بحيث يكون الاستقلال الفعلي باستعمال القوة، وان لم تتح هذه القوة، تحول الاستقلال إلى معنوي عن طريق حرية التعاون أو عدم التعاون مع مؤسسات الدولة ونتيجة هذا هو خروج هذه الفواعل عن الإطار التقليدي المحكوم بمبادئ الدبلوماسية في التعاملات البينية بين مختلف فواعل المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1].

لقد أصبحت ظاهرة عالمية القضايا الإنسانية تشكل عامل ضغط على الدولة التي أصبحت من خلال قراراتها تحاول إيجاد توافق بين المصالح الذاتية ومصالح الآخر الداخلية و الخارجية مهما كان نوع هذا الداخل أو الخارج، وفي مواجهة هذا تستعمل الدولة كل ما لها من بعد اتصالي يعتمد على أساسا على التكنولوجيا العالية في جميع المجالات مما يمكنها من التأثير على القرارات داخل الدولة وهو ما يطرح إشكاليات عديدة تتعلق أساسا بالدور الباقي للدولة في خدمة مواطنيها واقتصادها، كما أدى ذلك إلى زعزعة مصداقية الدولة، هذه المصداقية التي تشكلت عبر أطوار من الزمن دفعت الشعوب ثمنه غاليا، وبتحويل العولمة للسلطة من الدولة إلى الفواعل المنافسة لها سمحت لحالات عدم الاستقرار داخل هذه الدول بالاستفحال بسبب عدم قدرة السلطة المحلية على مواجهة ما يأتيها من الخارج، وبذلك فقدت بعض الدول الكثير من وظائفها مما افقدها حتى مبررات استمراريتها ووجودها[2].

ومن هنا تبين أن عولمة القضايا الإنسانية تؤدي في بعدها السياسي إلى تقلص مهام في هذا المجال، وحلت محلها شركات ومؤسسات عملاقة وشبكات دولية واسعة الانتشار والتي تفرض سلطتها بوسائلها الخاصة لتطغى على دور الدولة في مجالات الاقتصاد والمال والإعلام وحتى اتخاذ القرارات الذاتية التي تخص الشأن الداخلي[3]، حيث يؤكد ما بعد الحداثيون في هذا الصدد أن العلوم السياسية لم تعد تهتم بما هو داخلي أو خارجي منفصلين عن بعضهما الآن الحدود بين الساسة الداخلية والخارجية لم تعد موجودة، وهو الرأي الذي تبنى عليه العلاقات الدولية في الفترة الراهنة، وهي ما بعد الحداثة مما يهدم النظم المحلية للدول التي لا تستطيع

1- ibid, pp1-2.

2- عثمانية لخميسي، **عولمة التجريم والعقاب.** الجزائر، دار هومه، 2006، ص ص 108- 109.

3- نفس المرجع:، ص 111.

التأقلم مع المد العالمي، وهذا بدوره يؤدي إلى إشاعة العجز في هذه الأنظمة. وإن كانت الدولة لم تزل في بداية هذه المرحلة فإن عملية صنع القرار لحركية المجتمع فيها لم تعد حكراً على حكامها فقط، بل صار لهم شركاء أقوياء في هذا الشأن لا يمكن تجاهلهم، لاسيما الشركاء الاقتصاديون حيث يقول **<< ر.بتـريلا/R. Peterella >>** أن العولمة شهدت نهاية المستوى الوطني كنقطة انطلاق، ونهاية للتناسقية الإستراتيجية للفاعلين في العلم والتكنولوجيا والاقتصاد، فالعامل الوطني وإن كان ى يزال أحد مستويات التناسق المهمة إلاّ انه لم يعد المستوى المركزي، كما يرى أن القرارات الكبرى للدول أصبحت من صلاحيات الشركات العالمية التي يعتبرها المحرك الرئيسي لمختلف التفاعلات العامة في المجتمع، ومعنى هذا أن هذه الشركات أصبحت هي المركز في تحديد حاكمية الاقتصاد العالمي ما دامت تؤمن للدول بعض أسباب البقاء سواءً بالمسايرة أو بالمعارضة، وهذا يعني أيضا أن الشركات المتعددة الجنسيات بقدر ما تتعاظم قوتها، بقدر ما تطالب بضرورة تواجد الدولة الوطنية إلى جانبها وذلك من اجل دعمها قانونياً وسياسياً في صراع البقاء على المستوى العالمي، وعلى هذا الأساس تضمن هذه الشركات بقاءها على المستوى العالمي وان تتمكن بالتالي من الدفاع عن السمعة التكنولوجية للبلاد، فالتحالف بين الدولة وهذه الفواعل المختلفة هدفه ضمان الشرعية المتبادلة من أجل البقاء في مواجهة التغيرات المتسارعة في مختلف مجالات النشاط الإنساني، فهذه الفواعل أصبحت تؤدي أدوراً اجتماعية إزاء القضايا العالمية بينما أصبحت الدولة تؤدي دوراً خاصاً بمصالحها الشخصية كأنها فاعل جزئي ضمن باقي الفواعل[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح الدولة لا يعني المفهوم التقليدي للدولة وإنما يعني الطبقة المسيطرة على السلطة، حيث تتسم هذه الطبقة بأنها متشكلة من عدة طبقات عبر حدودية، ولا تزال هذه الطبقة العالمية ذات المصالح المشتركة بحاجة للدولة للقيام ببعض الوظائف التي تؤمن لها الاستقرار لأن الدولة في الأخير هي أعلى سلطة تنظيمية وصل إليها الإنسان من خلال تجاربه المختلفة عبر الزمن والقادرة على تأمين الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي بشكل خاص، وهكذا تخدم الدولة مصالح الطبقة المهيمنة العابرة للحدود ذات العلاقات المتشعبة مع مراكز القوة التي تسطر على القوى الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي[2]. حيث يرى كتاب الإستراتيجية أنه إذا لم يكن هناك ارتباط ايجابي بين العولمة والمصلحة الوطنية

1- يحيى اليحياوي، **العولمة : أية عولمة؟.** الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1999، ص ص 48- 51.
2- سنغ كغالجيت (رياض حسن)، **عولمة المال.** الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 220- 221.

للدول، وأنه إذا كانت مقولة أن المصلحة الوطنية تتعارض مع العولمة لا تزال محل جدل كبير، فإن الذي لا خلاف فيه هو أن المصلحة الوطنية لأي دولة ستكون الخاسرة، وفي هذا الصدد يتساءل الباحث **<< يحيى اليحياوي>>** في كتابه الذي يحمل عنوان "**العولمة: أية عولمة؟**" هل بإمكاننا نكران ما يجري حاليا من مدٍ نحو العولمة، عولمة القضايا الاقتصادية والمالية والتكنولوجية ولاجتماعية والثقافية؟ ويرى انه من الصعب الجزم بعدم وجود المد أو إمكانية تفاديه، فهناك الطفرة التكنولوجية الضخمة التي يعيشها قطاع الإعلام، وهناك التكريس المؤسساتي لهذا المد عبر القارات، والمؤسسات الدولية نيابة عن الدول الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات وبنوكها. كما أنه هناك انبهار للنخب الوطنية بخطابات العولمة خاصة فيما يعرف الآن **بدول رد الفعل les états réactionnaires** فالظاهرة المتشكلة هي أقرب إلى التكريس بحكم عدد المتبنين لها من طبقات مهيمنة سلطويا وإعلاميا وثقافيا، منها إلى الرفض ومحاولة المواجهة أو التفادي[1].

بهذا الشكل يتحول تقسيم العالم من دول متخلفة وأخرى متقدمة إلى **دول فاعلة ودول رادة للفعل** ذلك لان المجال السياسي أصبح مندمجا بصفة كبيرة والساسة الداخلية لا تختلف عن الخارجية بل العكس، أصبح التوجه الخارجي للدولة هو الذي يحدد سياستها الداخلية ويكيفها حسب متطلبات الساحة الدولية، حيث أصبح واضحا أن الدول الصغيرة التي تقوم بدور رد الفعل ستواجه في ظل المد العالمي الكثير من المتاعب والحصارات الداخلية والخارجية لان التيار الذي يواجهها أكبر من حجمها وإمكانياتها مما قد يسبب لها خسائر كبيرة يمكن أن تتغير معها خرائط دول أو مناطق إقليمية واسعة، لذلك فان التكتلات الاقتصادية والدول الموحدة والمتحالفة وحدها القادرة على التكيف والتعامل والتعايش مع هذا الوضع[2].

لذا فان نتيجة هذا الوضع العالمي على الدولة في مرحلة ما بعد الحداثة تتمثل فيما يلي:

* أن الدولة لم تعد تتحكم كليا في العلاقات الدولية.

* أن الدولة أصبحت تشكل إحدى الذوات الفاعلة محليا ودوليا.

* أن المنظمات كما الأفراد أصبحوا مستقلين عن الدولة، وموجهين عالميا، ويتجهون نحو أخذ المبادرة في فرص العمل المتوفرة في جميع المجالات، بداية بالاتصالات والتجارة

1- على حسين شبكشي، **العولمة: نظرية بلا منظر.** مصر، مطابع الشركة بمدينة السادس من أكتوبر، 2001، ص ص 71، 98-99.

2- حميد محمد السعدون، **العولمة وقضايانا.** عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000، ص 37.

الدوليتين، وانتهاء بدخول مجال التربية والتعليم الخاصين وبالتنشئة السياسية لعب دور كبير في مجال يوازي أو يفوق دور الدولة.

* أن الانفتاح والفرص المتاحة في كل المجالات متساويةٌ تماماً مع أمكانية النجاح، فالمنطق السائد حالياً هو منطق المخاطرة من جانب الدولة الذي تولّد بدوره مجتمعاً من المخاطر، سواءٌ على ذاتية المجتمع وشخصيته المحلية، أو على ذاتية الفرد وكيانه المتوازن، وبالتالي فإن إمكانية التنبؤ بمجتمع الغد سوف تكون صعبة بحكم اختلاف طبيعة الدول والمجتمعات.

* أن مختلف المنظمات الدولية تعمل الآن على تكوين علاقات متعددة مع غيرها، مما يجعل منها قوةً فعالة في تنفيذ مشاريعها ومشاركة الدولة في مختلف وظائفها.

* كذلك فإن المنظمات الدولية التابعة رسمياً للدول والحكومات، أو المسيرة من طرفها بدأت تفقد شعبيتها بسبب أنها إحدى أجهزة الدولة، وكذلك بسبب أنهـــا لا تمثـــل تطلعـــات المجتمـــع الدولي[1].

بناءً على ما سبق نستطيع أن نقول أن الحقائق الكونية قد تغيرت بوتيرة أسرع من تطور المؤسسات الدولية الحكومية، ولعل نهاية الحرب الباردة ودخول مرحلة ما بعد الحداثة من شأنه أن يؤكد ذلك، أي أن هذه المنظمات الحكومية وأهمها منظمة الأمم المتحدة لم تعد تسهر علـــى العدل العالمي بقدر ما تسهر على حماية مصالح الدول المتقدمة، وخير دليل على ذلك الحـــربين المتتاليتين على العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بعم من الأمم المتحـــدة، كمـــا أن الظواهر التي نعيشها الآن ليست بالجديدة على الواقع العالمي، فالهجرة لـــم تتوقـــف أبـــدا، ولا التجارة ولا حتى الأفكار، وكذلك الحدود الوطنية لم تكن أبدا سدا منيعا في وجه هذه الظـــواهر حتى خلال الحرب الباردة، فالدولة كذات مستقلة كانت ولا تزال تواجه مختلف المنافسين لها في مجال السيادة وحيازة وسائل السيطرة والتأثير[2]، وكذلك تعمل هذه الدولة على حماية كيانها فـــي ظل المد العالمي الذي يشكل اكبر خطر عليها لان عولمة العالم لا تعني فقط إضـــفاء الـــصبغة العالمية على الإنسان ومحيطه، بل تعني جعل عالم اليوم هو عالم الغد وعـــالم كـــل الأزمنـــة القادمة، وجعل الرأسمالية نظام كل الناس، وجعل عالم الاقتصاد هو عالم العيش، وبالتالي فـــان دور الدولة هو تجنب الكوارث لأطول مدة ممكنة باستعمال كل الوسائل التي تمكنها من الظهور بصورة الحامي الأول لمواطنيها، وهذا انطلاقا من مقولة أن **الدولة منذ عهد ســـقراط تفـــضل**

1- Martin van creveld, **<u>The rise and decline of the state.</u>** UK, Cambridge university press, first published, 1999, pp 418- 421.
2 – Samy Cohen, op.cit, p 3.

الخطيئة على الفضيحة، وبالتالي لم تعد تسعى إلى إلغاء الحروب، بل تجنبها لمدة طويلة، كما لا تحاول إلغاء الجريمة، بل تشدد القوانين الجنائية لمعاقبة المجرم[1]، فهذه العبارة البسيطة تفسر كل ما يحدث على المستوى العالمي من محاولات لتجنب الفضائح في جميع المجـــالات بارتكـــاب المزيد من الأخطاء التي تصب في إحداث نوع من التوازن بين الدولـــة ومنافـــسيها والفواعـــل المستقلين acteurs indépendants والفواعل التابعين acteurs dépendants ســـواء كـــانوا دولاً أم منظمات أم أفراد.

[1] - عزيز لزرق، مرجع سابق ، ص ص 33 - 34.

الفصل الثالث: الرؤية ما بعد الحداثية لواقع الدولة والمجتمع:

هناك الكثير من المفكرين الذين لم يتفقوا مع الفكر ما بعد الحداثي في طريقته في تحليل الظواهر و رؤيتها من خلال تفاعلها مع بيئتها، ومنهم من اتهمه بأنه ينادي بالعدمية أو يساند فلسفة النهايات، التي هي في واقع الأمر ليست بالجديدة على العالم، بل هي قديمة قدم الحضارة الإنسانية، وجدت منذ عهد الإسكندر المقدوني مرورا بالإمبراطورية الرومانية إلى الدولة الإسلامية في مرحلتها العباسية، لهذا فان مفكري ما بعد الحداثة لا يرون أن فكرهم يشجع العدمية أو يبني أسسه عليها. فكل هذه الحضارات السابقة اعتقد أصحابها أنها بلغت نهاية العالم بالنسبة للتقدم، وبالتالي لا داعي لاتهام ما بعد الحداثة بهكذا أحكام مطلقة لا أساس لها على ارض الواقع.

كما يؤكد ما بعد الحداثيون أن نظرتهم الواقعية للعالم هي التي أدت بالكثيرين إلى معارضتهم لأنها تفتح الأعين على الحقائق التي طالما غيبتها النخب المسيطرة في مرحلة الحداثة كمراكز النفوذ و مصادر السلطة الحقيقية وكذلك بعض التفسيرات للأحداث السياسية التي طبعت القرن الماضي انطلاقا من مقولة أن الدول تقبل الخطيئة على أن تتصف بالفضيحة.

إن ما بعد الحداثيون يرون أن وضعية المصالح وطبيعة الصراعات والتحالفات التي تميز المناخ العالمي الحالي لها عدة نتائج اجتماعية ـ ثقافية، سياسية واقتصادية على الدولة، فالتوجه العالمي الذي يطبع الحضارة الإنسانية بمختلف أبعادها يضع أمام الدول عدة تحديات، حيث من خلال هذه الأخيرة تحدد طبيعة الدولة والأسس التي ستقوم عليها، والتي ستكون مختلفة عما سبقها، حيث يرى ما بعد الحداثيون أن الحضارات السابقة كانت تنشر مبادئها في العالم الذي تصل إليه، أما الحضارة الرأسمالية الغربية الحالية فتسوق الصورة السطحية لكل ما يتعلق بها، وتهدف إلى فرض نفسها حجة الضرورة الإنسانية، لهذا يعتبر من المثالية البحث عن حول لجميع المشاكل أو البحث عن حضارة عالمية تضمن التعددية المنسجمة للثقافات لأن الفرد بطبيعته يبحث عن الانعزال والخصوصية مما يخلق هو واسعة بين المفاهيم الخاصة والعالمية مما يجعل فكرة التعايش أمراً مستحيلاً، لا يرجع ذلك حسب مل بعد الحداثيون إلى الاختلافات العرقية أو الثقافية، وإنما يرجع بالأساس إلى الأديان السماوية الثلاثة وهي القرآن، المسيحية، واليهودية وما تمثله من مرجعيات بالنسبة للأفراد والدول وحتى التحالفات الدولية والإقليمية سواء كانت رسمية أم غير رسمية.

كما أن فكرة المواطنة العالمية هي فكرة قديمة قدم الإنسان نفسه، بحيث أن كل التجمعات البشرية والدول التي تشكلت لم تكن محض الصدفة، وإنما كانت تتكون بإرادة مجموعة قليلة من الأفراد والتي تفرض سيطرتها على باقي الأفراد بغرض المصلحة المتبادلة.

لهذا يعتقد ما بعد الحداثيون أن أي محاولة لتحليل أو فهم الواقع العالمي من خلال ما تقدمه لنا الصور المسوقة من طرف الغرب سوف لن تؤدي إلاّ إلى قراءة الصورة الموجودة أمامنا فقط، هذا من جهة، أما من أخرى فإنه حتى لو نظرنا للواقع من زاوية موضوعية باستعمال مناهج التحليل الحداثية فإننا سوف نغرق في محاولات تشكيل البيانات المختلفة والمعقدة لكل الظواهر التي تواجهنا دون الوصول إلى حقيقتها لأن هذه الوسائل لم تعد قادرة على الدفاع عن مصداقيتها العلمية.

يعيش العالم اليوم في ظل متقابلات متعددة، وواقع متغير باستمرار يتميز بحراك اجتماعي واقتصادي كبير، حيث تحولت ذاتية الفرد إلى قضية تشغل المفكرين، بينما تحولت مادية الدولة إلى ذاتيةٍ تبحث عن شخصيتها المستقلة في ظل التسارع المفرط للأحداث وكثرة الشخصيات المنافسة لها، وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول ما سيصبح عليه كلٌ من الفرد، المجتمع، والدولة والعالم في يتميز بالغموض الذي أضفته عليه الفلسفة التفكيكية وكذلك فلاسفة الشك.

كل هذه النقاط سيتم التطرق لها في هذا الفصل الثالث من خلال العناصر التالية:

1 ــ أهم التحولات التي مست هيكل الدولة.

2 ــ الأسس الجديدة للبناء الاجتماعي.

3 ــ مستقبل الدولة من خلال الواقع ما بعد الحداثي.

المبحث الأول: أهم التحولات التي مست هيكل الدولة:

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحولات عديدة ومتسارعة، فلم يشهد فقط نهاية الحرب الباردة، بل شهد نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية كذلك، وهما نتيجتان حتميتان لتفوق اللبرالية الغربية مما نتج عنه ثلاثة أنواع من الدول كما سق ذكره، وهـي مـا قبـل الحداثـة، الحداثة، وما بعد الحداثة.

إن الأنظمة ما بعد الحداثية ليست على ميزان واحد من القوة، كما أنها ليست على الدرجة نفسها من السيادة لأنه منذ أحداث سبتمبر 2001 ظهر للوجود مفهوم كان قد غاب منذ نهاية الحـرب الباردة وهو مفهوم **الأمن الوطني** و التهديدات الخارجية، لهذا فإنه من المهم إدراك ما هو نـوع الثورة القيمية والمادية التي حدثت بعد تلك الأحداث، فهي ثورة تعكس تناقضات العصر النووي والتي من مضمونها أنه إذا أرادت الدولة أن تضمن لنفسها الدفاع بهذا السلاح فعليها أن تكـون مستعدة لتدمير نفسها، لهذا فإن معظم الدول التي تملك هذه القدرة انتهجـت أسـلوب التحـالف لتفادي الصدام فيما بينها، والاتحاد الأوربي خير دليل على ذلك حيث واجه المد اليـساري فـي الثمانينات بمزيد من التكتل كان آخرها توحيد العملة، وهكذا غلب العامـل الاقتـصادي بـاقي العوامل لأنه كان الأكثر سهولةً في عملية الإدماج[1].

افرز هذا الواقع الجديد خمسة مبادئ أساسية كان على لدول التي دخلت مرحلو مـا بعـد الحداثة أن تعتمدها من ضمان عدم اصطدام المصالح فيما بينها وهي:

1 ـــ إسقاط الحد الفاصل بين المصالح الداخلية والخارجية لكل دولة.

2 ـــ التعاون المشترك في القضايا التقليدية لكل دولة وذلك بالمراقبة المشتركة لهـذه الظـواهر وعدم حصرها في حدود دولة واحدة.

3 ـــ التخلي عن القوة في معالجة القضايا العالقة بيت هذه الدول مما نتج عنه وضـع قـوانين مشتركة تنظم سلوك هذه الدول فيما بينها.

4 ـــ إزالة المراقبة الحدودية بين هذه الدول والتي جاءت عن طريق إدراك هذه الدول للتغيرات الحاصلة في أدوار الدولة[2].

1- مجموعة من المؤلفين، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة.** عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص 16ز

2- Robert Cooper, **Reordering the world: the long-term implication of September 11th.**.
www.postmodernworld.net/R.cooper/pol-studies/12.htlm/

5 ــ جل موضوع الأمن الوطني مسألة جماعية مبنية على الشفافية في التعامل مع القضايا البينية لهذه الدول ومثال ذلك هو بقاء حلف الناتو رغم ذهاب أسباب وجوده وزوال كل الأحلاف العسكرية التي كانت قبل نهاية الحرب الباردة[1].

نلاحظ إذن من خلال ما سبق أن هذا الوضع ما بعد الحداثي قد فرض على الكثير من الدول حيث أن النمو الكبير الذي عرفه العالم نتج عنه صراع حاد حول المصالح الشخصية لكل دولة مما فرض توحيد هذه المصالح وجعلها مشتركة. وهو ما جعل الو.م.أ تنضم إلى حلف الناتو لأنه أصبح قوة موازية لها في أوربا. هذا الانضمام كان سبباً رئيسيا للاستقرار الذي عرفه العالم.

إن التحدي الذي يواجه جول ما بعد الحداثة الآن هو كيفية الاعتماد على ميزانين لمعالجة المشاكل العالمية، فهي فيما بينها تتعامل عن طريق القانون والتعاون لحل مشاكلها، أما فيما يخص الدول الأخرى فهي تتعامل معها بطريقة بدائية تعتمد على القوة، فقد عبر **<< روبير كوبر/Robert Cooper>>** عن ذلك بقوله: " إننا نتعامل بالقوانين في مناطق الحضر، لكننا إذا دخلنا الغابة وجب علينا التعامل بقوانين الغابة." كما عبر عن ذلك **<< كلوزويتز/Clausewitz>>** بقوله أن الحرب هي وسيلة سياسية للحداثة وما قبل الحداثة، لكنها دليل فشلٍ إذا وقعت في دول ما بعد الحداثة. كما تعتبر دول ما بعد الحداثة مسألة الدفاع المادي والمعنوي عن نفسها أهم مسألة تواجهها تجاه باقي العالم الذي يتصف أما بالفوضى أو التعصب أو الجمود[2].

لكن هذا التغير الكبير في موازين التعاملات الدولية التي تفرضها دول ما بعد الحداثة على باقي العالم دفع بمفكري ما بعد الحداثة إلى القول أن البراغماتية الجديدة المعتمدة من طرف الغرب تقوم الآن بوضع قواعد جديدة وشروط ملائمة لاستمرار الامبريالية عن طريق تصدير الاستقرار والحرية حتى لو كان ذلك بالقوة[3]، فما تقوم به هذه الدول هو تقديم نوع جديد من الامبريالية تتماشى مبادئ حقوق الإنسان وقيم المواطنة العالمية لأجل ضمان مصالح الدول ما بعد الحداثية في عالم متغير باستمرار، فبعد أن كانت الدول المتقدمة تبحث بشتى الطرق عن مناطق الاستثمار، أصبحت اليوم دول ما قبل الحداثة والحداثة هي التي تبحث عن المستثمرين ما يفسح المجال واسعا أمام هؤلاء للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دول يتواجدون عل ترابها،

1- ibid.

2- ibid.

3- Vaclar Hovel, **The need for transcendence in the postmodern world.** http://www.worldtans.org/whol/havelespeech.html 28/05/2007.

فالحكومات التي لا تقبل هذه القواعد يعني ذلك أنها في حال عدم استقرار دائم، وهذا بدوره يعني خسارة عدد كبير من المستثمرين مما يدخل تلك الدول في حلقة مفرغة كما هو حال أغلب دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

أن هذه التغيرات على الساحة الدولة يطبعها الآن متغيران أساسيان وهما : نسبية القيم المكونـــة للدولة، والمركزية الحضارية للعالم وانعكاسها على خصوصية الدولة. وفيما يلي تفصيل لهذين العنصرين:

1 ــ نسبية القيم المكونة للدولة:

إن أغلب السياسيين اليوم لا يتحدثون عن المصالح المادية وحدها، ولا عن العـــسكرية وحدها، ولا حيى على مصادر الموارد الأولية وحدها، بل أن كل الخطابات السياسية لدول مـــا بعد الحداثة أصبحت لا تخلو من كلمات تدل معانيها على مفهوم الحرب، وهي كلمة تعبر عـــن كل ما يواجه دول ما بعد الحداثة من إشكاليات مع الدول الأخرى، أو مع الظـــواهر الطبيعيـــة وحيى الأحداث الفردية العرضية، لأنه حسب هذا الرأي، أصبحت العلاقات الدولية ظاهرةً مـــن بين عدة ظواهر غير المستقرة التي تميز العالم والتي تحمل في طياتها مشكل الاتصال والتعبير عن الذات من طرف أغلب مكونات النظام أو المناخ العالمي[1]، حيث تميز هذه القيم بعدة صفات نظيرة وعملي كما يلي:

أ ــ المميزات النظرية لقيم ما بعد الحداثة:

إن مفهوم القيم عند مفكري ما بعد الحداثة ليس حيادياً، وليس عالميا، ولـــيس ممثـــل مـــن طرف مؤسسات مختصة تملك مفتاح صناعة هذه القيم، بل القيم محليـــة، ذات امتـــداد مـــرن، ومتصلة زمنيا حتى وان طرأت علىها تغيرات مع مرور الزمن والمجتمعات. أن القيم في مرحلة ما بعد الحداثة ليست نتائج لشروط مسبقة التحديد كما أنها ليست مضمونة من طـــرف قـــانون الطبيعة كما انه لا يمكن اكتشافها عن طريق العقل وحده، وإنما يتم التعامل معها عندما تنتج عن طريق علاقات الأفراد والسلطة وهذا ما يمنحها صفة الذاتية لأنها دائما تساند أو تعارض موقف معين فهي دائما تتمركز حول مصادر القوة مهما كانت اتجاهاتها الأخلاقية. هذا ما دفع بما بعد الحداثيين إلى عدم اعتبار القيم كقواعد صالحة لأغلبية المجتمع، لان ما يمكن **أن** نعتقد انه قيمة

1- John S. Nelson, **John le carré end the postmodern myth of the state.** pp 100-101. www.jyu.filytfile/redescription/yearbook%201999/nelson%25%201999pdf. 25/05/2007.

يمكن أن يكون مجرد حالة خاصة من التفكير، أو موقف فردي، أو حافز معنوي لفئة معينـــة أو شخصية مستقلة[1].

وفي هذا الصدد يقدم << زيغموت بومان/ zygmot bouman >> أفضل وصف قدمه ما بعد الحداثيون للقيم والأخلاق، ويتمثل هذا الوصف في سبعة نقاط هي:

1 ــ أن البشر مختلفون أخلاقيا ونفسيا، وأنهم يحتاجون إلى تعلم كيفية العيش دون البحث عــن ضمانات أو مجتمع مثالي أو عن حياة مثالية للفرد.

2 ــ أن الظواهر النفسية والأخلاقية ليست عقلانية بالضرورة وليست لها نهاية مفهومة دائمــا، فهي ليست منتظمة ولا متكررة، ولا قابلة للتنبؤ بها.

3 ــ أن القيمة هي معطى شخصي، فإذا كانت بعضها تحقق الوحدة بين البــشر عــن طريــق الانسجام، فان اغلبها تفرض عليهم عن طريق الإكراه والقهر.

4 ــ أن القيم مهما كان نوعها غير قابلة للعولمة بطبيعتها، وبالتالي ابتعادها عن العدمية ومفهوم النهايات، فالعولمة المفروضة تقوم بحجب العقل الآخر والإنتاج المختلف.

5 ــ أن التسيير الاجتماعي للقيم لا يقبل التعدد الهائل لهذه الأخيرة، فهو يجنح للحذف أكثر من القبول.

6 ــ انه في إطار الدولة المرنة، فان المسؤولية الأخلاقية للفرد تتوقف على ما يراه مــن حــق الأفراد الآخرين.

7 ــ أن مفهوم الأخلاق فيما بعد الحداثة لا يعني انه نسبي مطلــق ولا حاجــة للعمــل علــى تطويرها، بل انه لا بد من ربط القيم بعامل مادي يتقبله معظم الأفراد وهو العامل الاقتــصادي والاستهلاكي بصفة اخص[2].

ب ــ قيم الحداثة من خلال الواقع:

إن القيم الما بعد حداثية تشمل المجالات الشخصية والمهنية والتنظيمية في جميع التخصــصات العامة منها والخاصة، حيث يرى << بورغمان /borgman >> في هذا الباب أن هذا النــوع من الممارسات سوف يقدم دعما كبيرا لقيم ما بعد الحداثة والتي يجب أن ينظر إليها على أنهــا وسطية وغير ملزمة للآخر بصفة قهرية، فنحن مخيرون اضطرارا بين ما يمر كأنه << أفــول للسيادة >> ونهاية قاصرة للتاريخ كله، وبين العودة إلى اشد خلافات الماضي عنــادا وأكثرهــا

1- Ronnie Swartz, **values in postmodern context.** pp, 4- 5.
www.humboldt.edu/rjs19/values%in%a%20postmodern%20context.pdf 25/05/2007
2- ibid, p 9.

إفسادا للأخلاق[1]. ويمكن تلخيص أهم القيم المتعلقة بما بعد الحداثة حول الدولة والمجتمع والفرد في إطار المد العالمي والدعوة إلى التماثل الشكلي والداخلي من حيث الهيئة والمضمون بين أعضاء المجتمع العالمي فيما يلي:

1 ـ اللغة والاتصال:

إن البناء الاجتماعي يعكس طبيعة القيم السياسية، وهذا متضمن في اللغة كنشاط اجتماعي، فالبديل الما بعد حداثي لجمود لغة الحداثة هو **اللغة التمثيلية كنشاط،** حيث انه من خلال حوار المختلفين يمكن أن تنشأ كلمات جديدة تعبر عن اتفاقهم أو اختلافهم حول قضية من القضايا حيث أن نظام التفكير الما بعد حداثي وطريقة رؤيته للأشياء يسمح بظهور لغة منفية ومصطلحات مكانية أو زمانية حسب متطلبات الموضوع أو الظاهرة، وكمنتج ومتوقع للمعاني، فان اللغة تعمل لصالح مجموعات معينة، أو مصالح أو أنشطة أو نوع من الحياة الثقافية، وهي بذلك تتخذ موقفا من كل من لم يواكب هذه الموجة من التعابير والمصطلحات الرائجة في وقتها. فاللغة هي بناء يبذل فيه جهد عملي، وليست التزام طوعي ينتهجه الفرد أو الجماعة، و بالتالي فاللغة هي تميز منفعي لمستعمليها، وبما أن طابع اللغة واستعمالها هو حدث اجتماعي ونشاط جماعي فلا بد من القبول بمبدأ أن المعاني المستمدة منها تظل نسبية، وبالتالي فهي تعبر عن مصلحة الأقوى من بين كل الفواعل، وهذا معناه كذلك انه لا يمكن القول أن هذا المعنى أحسن من ذاك، أو انه يعبر عن الظاهرة محل النقاش أفضل من غيره وهذا ما يجعل أثار الظواهر تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر وكذلك من دولة الأخرى[2].

2 ـ مبدأ دولة الأمن الوطني:

بازدياد دور الفواعل الغير حكوميين، وخاصة النشطون منهم في مجالات ليست بالاقتصادية. ويذكر المختصون المجال الديني والثقافي بصفة دائمة، ازدادت الحاجة إلى إعادة الاعتبار لفكرة الأمن الوطني، وهذه الفكرة جاءت كبديل للهيكل البيروقراطي للحداثة الذي كانت الدولة تفرض من خلاله سلطتها على أراضيها، فعامل الأمن الوطني أصبح هو البديل لسيادة البيروقراطية. بحكم أن حياة الأفراد وسلامة ممتلكاتهم تجعلهم يقبلون كل وسائل السيطرة المفروضة من طرف السلطة السياسية، وبالتالي العودة إلى دور الدولة **كحارس ليلي** يتمتع بإمكانية خرق القوانين العامة والخاصة للأفراد والجماعات من خلال دائما جهازها البيروقراطي

1- بنجامين بابر (أحمد محمود)، ibid، ص 6.

2- Ronnie Swartz, ibid, p 5.

والذي يتصف في هذه الحالة بعدم التسلسل الهرمي وكذلك التشعب من خلال عبـوره لحـدود الدول، وهو ما يمنح دول ما بعد الحداثة إمكانية ووسائل السيطرة التامة على شؤون العلاقـات الدولية وخلق مميزات وأجزاء العالم الحالي، وحسب رأي << جون لوكاري / John le carré >> فان الحكومة الأكثر فعالية في الوضع الراهن هي التي تستطيع الجمع بين وظائف الحارس الليلي ووظائف النموذج البيروقراطي، وبجمعها بين هذين الوظيفتين يعطينا دولـة تلعـب دور **المنظم الليلي** night manger كما سماها << جـون لوكـارى / John le carré >> وهـو الوصف أو النموذج الأكثر مرونة في تعامله مع الوضع الما بعد حداثي الذي تجد اغلب الـدول نفسها مجبرة على التعامل معه مع انه لا يعود عليها بالمنفعة في أكثر الحالات[1].

3 ـ الديمقراطية مقابل السيادة:

يطرح أنصار التوجه العالمي موضوع السيادة للنقاش من باب أن هـذا المبـدأ تجـاوزه الزمن، وان المرحلة الحالية هي مرحلة يجري فيها تجاوز المفاهيم الوطنية، وان التطور الكبير في تكنولوجيات الاتصال وعولمة الأسواق جعل كل الدول تخضع لاختراق متبادل لمجتمعاتهـا بصفة عامة، مما جعل فكرة الديمقراطية تصبح المطلب الأول للشعوب حتى ولو كانـت علـى حساب سيادة دولها الوطنية، وهذا ما يفسر رواج فكرة أن السيادة هي كل شيء بالنسبة لدول ما بعد الحداثة، ولا شيء بالنسبة لباقي الدول وفي نفس الوقت تظل السادة بالنسبة لباقي دول العالم الأفق الذي لا يمكن تجاوزه لتحقيق ديمقراطية حقيقية بالمفهوم الما بعد حداثي المطبق في الدول الغربية، لان معظم هذه الدول تتسم بصفة الانتماءات الأولى لشعوبها، والمقـصود بهـا هـي الانتماءات الاجتماعية لما قبل الدولة الوطنية مثل روابط الدم، الدين، أو الثقافة[2].

إن الواقع الذي تعيش فيه الدولة اليوم هو واقع معقد لدرجة انه يجري الترحيب في الغرب بفكرة التخلي عن مفهوم السادة الوطنية كما صيغ في معاهدة **<<واست فاليا/ West phalia>>**، بل أن أغلبهم لا يهتم لهذه المسألة أصلاً، لأن الأهم بالنسبة إليهم هـي معالجـة قـضايا العجـز الديمقراطي أو نقص المشروعية في العالم، وهو من السهولة بما كان أن نلاحظ أن هذا النـوع من الخطاب الديمقراطي يبلغ أقصى درجاته في عالم ما بعد الحداثة، والمثال الواقعي لهذا النوع هو الاتحاد الأوربي الذي يهدف إلى إقامة ديمقراطية من دون دولة[3]، مما يفسح المجال للمحلية

1- John S.Nelson, ibid, pp 101- 102.

2- رجب بودبوس، **العولمة بين الأنصار والخصوم.** بيروت، دار الانتشار العربي، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 45-46.

3- Philippe C.Schmitter, **How to democratize the European union…and whay bothre.** Berlin, Rowman & Littelield, 2000, pp 12-13.

أو الإقليمية التي تشمل جماعات بشرية صغيرة تنشط وفق ما تراه مناسباً لواقعها المعاش، حيث يوجد في أوربا حالياً شكلين من صور الإقليمية وهما:

***الإقليمية الواسعة Provincialism** : والتي تمثل المحيط مقابل المركز.

***الإقليمية الضيقة الأفق Parochialism** : التي تقدس حكومة البلدة أو الحي وتفهم الحرية على أنها بالضرورة فكرة محلية لا يمكن أن تزدهر في ظل ضغوط الحكم الواسع المدى والعلاقات الاجتماعية التي تقوم بالكامل على التعاقد القهري.

إذن كلما توسعت الديمقراطية وشملت كل مجالات الحياة كلما ضاقت السيادة وتفككت المركزية، وبما أن الدول الما قبل حداثية والحداثية تحاول توسيع الديمقراطية دون الحد من السيادة وتفكيك المركزية نتج عنه تخريب الروابط الإنسانية التي أفرزت الفوضوية Anarchy والاغتراب Anomie وتفكك الأسرة النووية Nucliar family وهي صفات تعبر عن استئصال أو استبعاد withoutness الأجزاء الدقيقة للمجتمع وتجاهل دورها في الحياة العامة لهذه الدول، ليصبح بذلك المجتمع بدون تماسك جمعي لأنه بلا إله وبلا نظام، بحيث تبقى هذه الدول ومجتمعاتها تعيش في الصورة التي رسمها لها **<< روسو/Ressau >>** عن عواصم القرن الثامن عشر والتي تدعم موقف الإقليمية الضيقة في عالم ما بعد الحداثة، إذ قال:<< في أي مدينة كبيرة مليئة بالتآمر والعاطلين الذين لا دين لهم ولا مبدأ، ممن لا يسفر خيالهم الذي خربه الكسل والخمول وحب المتعة والحاجات الضخمة، لا يوجد سوى محيط لا يوحي إلا بالجرائم>>[1] وإذا لاحظنا حال الدول الما قبل حداثية والحداثية نجده يشبه إلى حد كبير وصف المدن الكبيرة التي تحدث عنها **<<رسو/Ressau >>**، وهكذا يبقى الإطار، أو بالأحرى المأزق الذي تتخبط فيه هذه الدول قائما رغم محاولاتها المستمرة والدائمة للتكيف مع شروط الوضع الما بعد حداثي.

4 ــ العلاقات الدولية ومفهوم الحرب بالنسبة لدول ما بعد الحداثة اتجاه باقي الدول:

من المهم أن نعيد التذكير أن الدول الما بعد حداثية هي دول ليبرالية، وهذا لا يعني فقط أنها مجتمعات مفتوحة، وإنما يعني كذلك أنها لا تستعمل القوة ضد المجتمعات المفتوحة مثلها، أي أنها تطبق مفهوم **السلام الديمقراطي** democratic peace فيما بينها وهذا منذ سقوط

1- بنجامين باربر (أحمد محمود)، مرجع سابق ، ص 199.

المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة باعتبار أن كل هذه الدول منظمة في حلف واحد يضمن التوازن العسكري فيما بينها وعدم الاستعانة بإحداها على الأخرى.

أما بالنسبة لرؤيتها للعالم الآخر فان هذه الرؤيا يوضحها **<<روبير كوبر/robert cooper >>** والذي كان مستشارا في حكومة **<< توني بلير>>** ورئيس دائرة الشؤون السياسية والعسكرية في مجلس الاتحاد الأوروبي من خلال قوله أن هناك تغيرات أساسية في الأهداف الدولية وفي سلوك أعضاء المجتمع الدولي، فكثير من الدول الحداثية وكل دول ما قبل الحداثة لا تستطيع فرض النظام الداخلي على مجتمعاتها، وهذا معناه أنه من واجب الدول المـا بعد حداثية أن تستعمل جزءا من قوتها لإعانة هذه الدول على تثبيت النظام كما هو حال العراق وأفغانستان وحتى سيراليون، حيث يرى أن الحرب بالنسبة لهذه الدول لا تزال تشكل إحدى ركائز سياساتها الخارجية ولا مانع من اللجوء إليها إذا استدعت الحاجة لذلك من منطق وصفه للعالم الآخر بأنه غابة ولا بد من إتباع قوانينها لمن يدخلها، كما يرى **<<كوبر/cooper >>** أن وضع العالم الآخر الغير مستقر يجعل من دوله جيرانا غير مُرحين بالنسبة للديمقراطيات الما بعد حداثية، وان الوضع العالمي هو وضع كفاح من اجل البقاء وعلى الدول الما بعد حداثية أن تكون جاهزة لذلك خاصة الاتحاد الأوروبي اعتبارا لعدد جيرانه الغير مُرحين[1].

إذن فالمسألة بالنسبة لهذا النظام ليست مسألة إحلال السلام أو تنظيم المجتمع، أو أن يقيم لهذا الهدف أشكالا من السلطة، وإنما أن يضع في العمل فكرة ثابتة وهي أن يفتح الطريق إلى لعبة الربح بدون عوائق وانه من اجل ذلك مستعد لإحداث كل أشكال الانتهاك لحقوق الآخر، شاملا بذلك الفضاء كله[2]، ومجموع الدول التي يتميز عنها بأنه حقق القفزة نحو عالم مـا بعد حداثي هدفه الأسمى هو إشباع الحاجة الشخصية من الوجود.

يتضح مما سبق أن المنظور الحالي للعلاقات الدولية وموقع الحرب فيها لم يعد يعتمد على التقسيم الحداثي للعالم على أساس تقدم وتخلف أو شمال وجنوب بل على أساس دول تقوم بالفعل، وأخرى تقوم برد الفعل، وان هناك دول استطاعت أن تصل إلى الديمقراطية الواسعة في مجتمعاتها، مما يسمح لها بالمشاركة عن طريق القوة العسكرية، كخيار دائم الاحتمال، لتكريس الاستقرار ومبادئ الديمقراطية عند دول الجوار التي تصفهم بأنهم جيران غير مُـرحين لأنهم يشكلون جزءا معتبرا من الغابة العالمية على حد تعبير **<< كوبر/Cooper >>.**

2- Philippe C.Scmitter, op.cit, p 27.

2- رجب بودبوس، مرجع سابق ، ص 74.

5ـ عمليات التجسس والنشاطات السرية للدولة:

لا يختلف مفكرو ما بعد الحداثة على أن لكل صنف من أصناف الدول الثلاثــة الــسابقة الذكر لها أنشطة سرية، لكن الاختلاف يكمن في نوعية هذه الأنشطة، ومداها وهــل هــي ذات توجه محلي أم عالمي؟ وما هي أهدافها؟

يرى هؤلاء المفكرون أن غالبية النشاطات السرية مرتبطة بمصالح المخــابرات والجوســـسة، ويمكن لها أن تكون من مصادر أخرى كتجار المخدرات والأســلحة، أو رؤســاء التنظيمــات الإرهابية العالمية، وبما أن العالم قد شهد مرحلة جديدة فــي تطــوره، فــان هــذه المــصالح الاستخباراتية شهدت أدوارا جديدة على المستوى المحلي وخاصة العالمي.

لقد تعدت أعمال الجوسسة المجالين العسكري والسياسي حيث أنها تشمل كل جزئيــات النظــام الاقتصادي والاجتماعي بصفة اخص، حيث يعرفها **<<ســتروات وودز/Stuart woods >>** على أنها ليست ما يكتبه الضباط العسكريين فقط، وان تسعين في المائة من هذه النشاطات تشمل تقارير الأنتليجانسيا المنصبة حول القراءة في كل المواضيع، تسجيل كل ذكريات المجتمعــات، إقامة أقطاب شراكة في جميع المناطق ومع جميع الفاعلين، كل ما يتعلــق بتحليــل المعطيــات المادية والغير المادية الخاصة بهذه الفواعل، وأخيرا اكتشاف أشياء جديدة إدا كانت الصدفة في صالحها. مما يفسح المجال واسعا أمام الدول الما بعد حداثية التي تملك أجهزة مخابرات متطورة للتأثير المباشر على باقي الدول[1].

إن هذه النشاطات السرية للدول بمختلف تصنيفاتها تعتمد في الأســاس علــى أســلوب المحاكاة المستمد من الطرق التعبيرية للفنون خاصة السينمائية منها بحكم أن الجمهــور يحمــل صورة مسبقة عنها، وسوف لن يتفاجأ لدرجة مواجهة أي نوع من هذه النشطات، بل في اغلــب الأحيان يلتف حولها ويساندها، وابرز مثال على ذلك هو ظهور الجماعات الإرهابية في مختلف إنحاء العالم، والتي لقيت مساندة كبيرة من طرف الجمهور في بداية نشاطها لأنها كانت تمثــل المرآة العاكسة لحقيقة قاعدية روجت لها السينما في بداية السبعينيات والثمانينات، حيث أعطــت صورة ايجابية لمفهوم الثورة والانقلاب.

لقد أصبحت الأجهزة في تسيير الأنشطة السرية لأي دولة تعتمد على أربع خطوات أساسية في تظليلها للحقيقة وتغييب المحرك الأساسي للظاهرة أو الحدث و جعل أسلوب المحاكاة يطغى على الواقع، وهو اقرب إليه لأنه في آخر الأمر يقلد أحداثا ماضية قد وقعت بالفعل، أو يحول قصص

1- John S.Nelson, op.cit, p 105.

الثقافة الشعبية إلى واقع، وفي كلتا الحالتين يلمس الواقع بدرجة كبيرة[1]، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

1 ــ إعطاء الانطباع أن شيء ما سيقع وهو حقيقة لا مفر منها.

2 ــ إخفاء الفاعل الحقيقي أو المباشر في هذا الحدث.

3 ــ تسجيل غياب المعطيات الكافية حول الحدث مما يعطي تبريرا مسبقا لنتائجه.

4 ــ إعطاء الانطباع بأنه لا علاقة لهذه الواقعة بالظروف الراهنة التي تعيشها هذه الدولة وربط الحدث إما بالماضي أو المستقبل، وإن كان لابد ربطه بالحاضر فانه سيوصف بالمعزول عن الإرادة الجماعية، وما هو إلاّ محاولة لتطبيق فكرة مثالية مستحيلة[2].

إن هذه المرونة في الإعمال السرية الإستخباراتية وفعالية نوعية المعلومات التي تقدمها مختلف الأجهزة المختصة جعلت النشاطات السرية للدول الأساس الفعلي للعلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحداثة كما أن هذه النشاطات كان لها الدور الأساسي في نزع الحد الفاصل بين الساسة الداخلية والخارجية للدول حيث أصبحت السمة الأساسية للعلاقات الخارجية والدفاع الوطني للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية، وبغض النظر عن نوع عمليات التجسس فإنها تهدف إلى أحداث ثغرات مباشرة في أجهزة الفواعل المقصودة بأي عملية بهدف إحداث التغيرات الملائمة على طبيعة نشاط تلك الفواعل سواء كانت دولة أو غيرها، وبهذا لم تعد هناك عمليات الجوسسة والجوسسة المضادة التي عرفتها معظم الدول في مرحلة الحداثة، بل أن كل النشاطات والأجهزة تصب في خانة جمع المعلومات وتقديمها للأقوى من بين كل الفواعل الموجودين في الساحة الدولية. وبما أن الدولة هي الفاعل الأهم فإنها تستعمل هذه الأعمال السرية من اجل ترسيخ فكرة أولوية الأمن الوطني على كل شيء، وبالتالي امتلاك المزيد من وسائل الضغط والسيطرة على المجتمع، وهذا هو العمل الأساسي الذي تقوم به أجهزة المخابرات في الدول الما بعد حداثية.

لقد هذا التخصص الجديد لأجهزة المخابرات في خلق أسباب السيطرة على المجتمع والتي أولها مسالة الأمن، سيؤثر على مسار الديمقراطية حتى في هذه الدول ذاتها، رغم أنها في نظرهم شيء مثالي إلا أنها كانت دائما شعارا مثيرا لمشاعر الشعوب، غير أن هذه الأخيرة لم تعد ذات

1- Richard Appigmanesi & Chris Garatt, **<u>Introducing postmodernism.</u>** New York, Toten books, first publication, 1995, p 54.
2- ibid, p 55.

قيمة أمام ما تعتقد هذه الشعوب انه يهدد وجودها وحياة أفرادها وبها أصــبحت أكثــر قابليــة لسيطرة الدولة[1].

من خلال هذا العرض لمختلف القيم السائدة في مرحلة ما بعد الحداثة وكيفية التعامل معها من طرف الدول الفاعلة والدول التي تقوم برد الفعل نلاحظ أن الهدف منها هو اكتساب أســباب جديدة للسيطرة وتجاوز المفهوم التقليدي للحقوق والحريات، وكذلك تجاوز مفهوم الدولة المفعِّلة لهذه الحقوق، نحو طرق جديدة للتعامل بين مختلف فواعل العلاقات الدولية وكذلك إعادة النظر في مفهوم كل هذه المصطلحات والمفاهيم ومدى أولوية كل منها على الآخــر، حيــث أن هــذه الأولوية تحددها القيمة الاستعمالية للقيمة ذاتها، وهذا بدوره متوقف على من بإمكانه تحديد القيم الاستعمالية لكل ما هو موجود في المجتمع المحلي وكذلك المجتمع الدولي.

2 ــ المركزية الحضارية للعالم وانعكاساتها على وضع الدولة:

تدخل السياسات العالمية مرحلة جديدة، لم يتردد الباحثون إزائها فــي تقــديم تحلــيلات وتصورات لما ستكون عليه، فمنهم من قال بنهاية التاريخ وعودة النزاعات التقليدية بين الــدول ــ الأمم، أو انهيار الدول ــ الأمم من جراء الدوافع المتعارضة للنزعة القبلية والنزعة العالمية ضمن واقع معين، حيث يدرك كل من هذه الرؤى جوانب من الحقيقة الناشئة، ومع ذلــك فانــه يُغفل جانبا حاسما من الوضع العالمي الجديد، وهذا ليس بالأمر الغريب لان العلم ليس حيــادي والعالم أصبح من صناع القرار، وهذا يرجح أن هدف البحث عن تصور شامل للمستقبل، ومــا ستكون عليه السياسات العالمية في السنوات القادمة على المدى الطويل والمتوسط، سيكون مــن اختصاص أصحاب المعرفة بدعم من ملاك الثروة المالية.
إن المصدر الأساسي للنزاعات في العالم الجديد لن يكون مصدرا إيديولوجيا أو اقتــصاديا فــي المقام الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر، يكون دافعها المصدر الثقــافي الــديني لمختلــف الشعوب، وبحكم أن الدولة مازالت هي الفاعل الأقوى في الــشؤون الدوليــة، فــان النزاعــات السياسية العالمية ستحدث بين الدول ومختلف التجمعات التي تملك حضارة وثقافة مختلفة، حيث أن هناك الكثير ممن يعتقدون أن هذه المسألة ستكون هي خط المواجهة في المستقبل[2].

1-John S.Nelson, op., p 105-106

2ـ مجموعة من المؤلفين، **الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها.** بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 2000، ص 11.

إن الوضع الما بعد حداثي يظهر بوضوح انقسام العالم إلى دول قائدة ودول تابعة، فالدول القائدة وهي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تحاول جاهدة وضع نفسها في المركز الحضاري للعالم وجعل باقي دول العالم تدور في فلكها، وبما أن الدول الما بعد حداثية تتميز بعدة خصائص تضمن لها المرونة اللازمة للتعامل مع كل الفواعل الدوليين القادرين على التغيير، فانه بإمكانها صنع حضارة عالم اليوم لأنها المؤهلة وذلك لكونها تتصف بأنها أكثر تعددية،وأكثر تعقيدا، كما أنها اقل مركزية، من الدولة البيروقراطية وفي نظام كهذا تظهر الدولة على أنها اقل سيطرة مما هي عليه وان أهدافها ليست محددة بشكل دقيق مما يوحي أنها جد متفتحة في تعاملها مع الآخر، وهذا ما يشجع على صعود أنواع مختلفة من الفواعل داخلها، والتي تقوم بطريقة غير مباشرة بتدعيم الموقف الثقافي للدولة الأم خاصة وسائل الإعلام، وجماعات المصالح التي تلعب دورا مهما في تكوين الرأي العام العالمي وجذبه لحضارة الدول الما بعد حداثية التي تعطي الأهمية للفردية، الجهوية والخصوصية وهو ما ليس في صالح دول ما قبل الحداثة ودول ما الحداثة التي لا زالت عوامل الوحدة والمقومات المشتركة هي أساس وجودها، كما أنها لازالت تعتمد الحرب لتسوية مشاكلها، حيث أن دول ما قبل الحداثة تتميز بالحروب الأهلية أم دول الحداثة فهي تتحارب مع جيرانها وهو ما دفع **<<كوبر/Cooper >>** إلى وصف هذا المناخ بالغابة[1]، وهذا الوصف هو ما دفع المفكرين لمحاولة إيجاد مركز حضاري يمكنه أن يجنب العالم كل هذه الحروب.

إن طرح مسألة الأمن المحلي، أي بين التنظيمات السياسية ومختلف الفواعل داخل الدولة الواحدة، أو بين الدول، أو الأمن العالمي في هذه المرحلة الما بعد حداثية يتطلب تحديد الجهات التي ستكون أطرافا فيه، وهذه الأطراف اليوم بعد سقوط الكتلة الشرقية، هي الغرب بوصفه المركز وبقية العالم بوصفها الأطراف، ولمعرفة ما سيكون عليه وضع الحضارة العالمية والأمن المشترك، وتحديد الأطراف التي ستتزعم الصراع، لابد من التعرف أولا على التطورات التي حصلت في العلاقات بين كل من المركز والأطراف خلال هذه المرحلة حيث يحدد الكاتب << **باري بوزان** >> التطورات الحاصلة في المركز في أربعة نقاط رئيسية تمثل التوجه العالمي نحو مركزية حضارية وهي:

1- Michael A. peters, **Globalism and its challengers: the postmodern state, security and world order.**
http://globalization.icaap.org/content/v22/04-peters.html.02/06/2007.

1 ــ عودة ظاهرة **الدول العظمى** كإطار يجمع ذوي القوة في العالم كما كان الشأن قبل الحــرب العالمية الثانية، وهذا يعني أن المركز أصبح متعدد الأقطاب، وهذا التعدد يقلل مــن المخــاوف السياسية على الصعيد العالمي بينما تزداد على المستوى الإقليمي، أي أن هذه الــدول العظمــى ستنقل منازعاتها إلى الأطراف، ولكن بصورة غير منهجية كما كان عليه الحال فــي مرحلــة الحداثة والثنائية القطبية.

2 ــ سيطرة الليبرالية الرأسمالية كأكثر أشكال الاقتصاد السياسي فعالية وقبولا، ويترتب عــن ذلك أن المركز أصبح اقل انقساما من الناحية الإيديولوجية كما كان عليه من قبل.

3 ــ قيام جماعة أمنية تظم المراكز الرئيسية للقوة مما بجعلها أكثــر قــدرة علــى مواجهــة الآخرين.

4 ــ تعزيز قوة وفعالية المجتمع الدولي وهو تلك المجموعة من المؤسسات والتنظيمات التــي تستعين بها الدول في تنسيق مساعيها لتحقيق أهدافها[1].

لقد افرز هذا الواقع الجديد بما يحمله من متغيرات تهف إلى وضع نموذج ثقافي مسيطر علــى بقية الثقافات، رأيين مختلفين حول مفهوم الحضارة وكيفية انتشارها، فــالرأي الأول هــو مــن تحدث عن الحضارة كصراع يجب أن يفرض نفسه بالقوة، بينما الثاني تحدث عن الحضارة من باب الحوار وضرورة إيجاد قاعدة للتفاهم العالمي، لكن الأطروحتين لا تختلفان في أن الحضارة الغربية هي الحضارة المؤهلة لقيادة العالم، حيث يرى ما بعد الحداثيون أن الصراع موجود بين دول ما بعد الحداثة وباقي العالم، وان الحوار يكون بين دول ما بعد الحداثة ذاتها.

أ ــ أطروحة صدام الحضارات:

وهي الفكرة التي حملتها مقالة **<< هانتغتون>>** وما نتج عنها من نقاشات عالمية تبعتهــا الدعوة إلى احتواء القوى التي يمكن لها أن تثير الصدام بين الحضارات والاعتراف بها[2] ســواءً كان هذا الاعتراف من أجل التحالف أو المحاربة، وبالمناسبة هناك سؤلا مُلح في هــذا البــاب وهو: لماذا توارت فكرة **نهاية التاريخ** بسرعة ولم تعد تثير الاهتمام بعد انتشار أطروحة صدام الحضارات؟ وهل يرجع ذلك لكون مركز **<< هانتغتون>>** في مجال الدراسات الإســتراتيجية والعلاقات مع الإدارة الأمريكية أقرى بكثير من مركز **<< فوكوياما>>.**

1ـ محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر.** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1997، ص89.

2ـ مجموعة من المؤلفين، **الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها.** مرجع سابق ، ص ص 89- 90.

قد يكون للوزن الشخصي دور، ولكن الدور الحقيقي يعود للوظيفة التي تؤديها الفكرة، حيث أن فكرة نهاية التاريخ تتحدث عن الماضي وبالتالي تبعث على الاطمئنان على مستقبل الـو.م.أ، إذ أنها تؤكد انتصار اللبرالية نهائيا وهو الشيء الذي يجعل التساؤل ــ مثلاًــ عن جدوى تخصيص مبالغ كبيرة للدفاع في ميزانية الو.م.أ أمرا مشروعا، أما أطروحة صدام الحضارات فهي تتحدث عن المستقبل وتنذر بخطر المواجهة والحرب وتدعو إلى أخذ الحيطة والاستعداد للـدفاع عـن النموذج الحضاري الأمريكي وعن المصالح التي يقوم عليها، وهذا ما يؤثر في تصرفات الدولة الداخلية والخارجية مما يُحدث تغييرات مستمرة على هيكلها[1]، وهذه التغييرات يمكن أن تحـدث على مستويين وهاما:

1ــ المستوى الخفي: ويكون بين المجموعات المتاخمة علـى امتـداد خـط الاخـتلاف بـين الحضارات وغالبا ما يكون عنيفاً وخارج عن سيطرة الدولة التي تضم حضارتين مختلفتين على أرضها ويكون هذا الصراع على شكل حروب أهلية تستدعي التدخل الدولي لإحلال الاسـتقرار خاصة إذا كان أصل الصراع ثقافي ــ ديني، أو عرقي ــ ثقافي.

2ــ المستوى المرئي: حيث نجد أن الأمم من الحضارات المختلفة تتنافس في الحصول علـى القوة العسكرية النسبية والقوة الاقتصادية، وتجعل من المنظمات الغير حكومية أداة فـي يـدها لتطبيق سياساتها الخارجية مما يمنح هذه الدول المزيد من الاستقلالية والتمايز عن باقي الدول[2].

من هذا المطلق، نلاحظ أن الأفكار التي تلازمت مع فكرة صراع الحضارات تصب كلهـا في خانة إحداث التمايز بيت دول ما بعد الحداثة وباقي الدول وان العالم الآن دخل فـي ميـدان اللعبة الصفرية بيت هذين الجزأين اللذان يمثلان حضارتين مختلفتين حيث تشكلت الأولى فـي الغرب عن طريق الحوار، بينما تشكلت الثانية في باقي العالم عن طريق الصراع. لهذا تعتبـر أطروحات ما بعد الحداثة الفلسفة الأمريكية فلسفة نفعية إلى أقصى الحـدود، إذ يبقـى هـدفها الأسمى هو فرض سيطرتها على كل العالم بما في ذلك قارة أوربا في جزئها الحداثي وما قبـل الحداثي فهي كدولة عظمى تسعى إلى كسب المزيد من الفضاءات لإدارة الصراع مع الحلفـاء الذين قبلت بالحوار معهم لتفادي الدمار الشامل لدول ما بعد الحداثة، وهو دمار لابد منه لبـاقي الدول، حيث انه ليس بالضرورة دماراً عسكريا، بل هو دمار ثقافي يـضم غيـاب المرجعيـة لشعوب هذه الدول مما يجعلها تتوجه إرادياً إلى مناطق دول ما بعد الحداثة، وهذا يعود إلى عدة أسباب من بينها:

1- محمد عابد الجابري، مرجع سابق ، ص ص 83- 84.
2- محمد عبد المنعم، **الإسلام وحدائق الشيطان.** القاهرة، مكتبة الأسرة 2000، 2000، ص 134.

ـ أن الاختلافات الحضارية أصبحت هي الأساس في العلاقات الدولية بما يميز كل منها عن الآخر كاللغة، الثقافة، التقاليد والدين كعامل مهم جداً.

ـ أن العالم أصبح مكاناً صغيراً جداً لا يستطيع استيعاب ذلك الكم الكبير من الاختلافات والتفاعلات اليومية بيت مختلف الشعوب بكل ما تحمله من مخاطر، وفي هذا الصدد يرى ما بعد الحداثيون أن دول الحداثة وما قبل الحداثة أصبحت عائقاً في طريق بلوغ نهاية التاريخ وهي الفكرة التي ظهرت قبل فكرة صدام الحضارات لكن الوقت لا يسمح بتطبيقها، فلابد من الصدام للقضاء على كل العوائق من اجل أن يستطيع الإنسان الغربي الوصول إلى المرحلة النهائية في بحثه عن النظام المثالي لحكم نفسه ويصبح بإمكانه تسيير باقي الشعوب إما مباشرة كما يحدث الآن في العراق، أو عن طريق سلطة موالية كما هو الحال في أفغانستان، حيث نلاحظ أنه في كلتا الدولتين حدث تغيرات هيكلية وثقافية شاملة جعلت هذه الشعوب من غير مرجعية تنظيمية ولا ثقافية.

ـ أن التطور الاقتصادي والتغير الاجتماعي عبر العالم الما بعد حداثي، فصل الشعوب الأخرى عن هوياتها المحلية، وجعل الهوية الثقافية أو العرقية تحل محل الهوية الوطنية[1].

من خلال هذه الأطروحة نستنتج انه لكي يكون هناك استقرار عالمي، على باقي الدول أن تتنازل عن ثقافاتها عن الخاصة وتقلد النموذج الغربي في مجالات السياسة، الاقتصاد والمجتمع لكن في واقع الأمر يعتبر هذا أمرا مستحيلاَ حتى أن أرادت هذه الدول فعله بإرادتها فإنها لن تنجح في ذلك لسبب واحد هو أن دول ما بعد الحداثة لا تقبل أعضاء جدد في منطقتها الحضارية وهو ما يفسر رفضها لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي ما دامت فيها جزءا من المسلمين لان الإسلام لا يمثل ديانة فقط وإنما هو طريقة للحياة[2].

إن هذا الصدام الذي يتحدث عنه الكل في الوقت الراهن يبرر مواصلة الغرب لنهج الهيمنة، حيث أن هذه الدول تشبعت بمفهوم التصادم الطبيعي للثقافات واقتنعت به شعوبها كونه خطرا يهدد وجودها وأمنها الوطني بحيث يصبح من واجبها أن تقمع أي حضارة تحاول

1- Samuel P.Hantington, **The clash of civilizations.** USA, "Forging affairs", summer 1993, vol 72, n°3, pp 25- 26.
2- Samuel P.Hantington, **The west unique, not universal.** USA, "Forging affairs", November/December, 1996, vol 75, N° 6, pp 35- 36.

النهوض موازاة معها، حيث تحاول أن تختزل العالم كله في ثقافة الاستهلاك وليبرالية الاقتصاد وديمقراطية السياسة. فتاريخ العالم ووجوده بهذا المعنى هو جزء من تاريخ ووجود الدول ما بعد الحداثية وبصفة اخص أمريكا باعتبارها المدافع الأول عن هذه القيم.[1]

ب ــ أطروحة حوار الحضارات:

إن مفهوم الحوار الذي تتبناه دول ما بعد الحداثة فيما بينها يختلف عن ذلك الذي تتبناه مع العالم الآخر، فإذا كانت هذه الدول تتكون من خليط من الحضارات كالرومانية والجرمانية، فإنها استطاعت حوارٍ بناءٍ مكنها من تجاوز اختلافاتها العرقية والثقافية مما جعلها موقف القائد اتجاه باقي الدول، حيث تقوم بتصدير تجاربها السياسية والاقتصادية إليها رغم إدراكها أن هذا النقل لن يساعد عل تطوير هذه الدول لأنها بكل بساطة لا تتحكم فيما يصلها من أفكار وتجارب.
لقد اعتمدت دول ما بعد الحداثة الحوار فيما بينها إلى غاية تيقنها أن المواجهة بين بعضها البعض أصبحت من ابعد الاحتمالات في المرحلة الراهنة، فاتجهت إلى فرض السيطرة على باقي العالم بدايةً من الحد من امتلاك الأسلحة التكنولوجية، إذ أن مبدأ الحد من أسلحة الدمار الشامل ينطلق من المركزية الغربية للمفاهيم والأهداف، لأنه في حالة امتلاك إحدى الدول غير الغربية فإنها لن تتردد في استعماله، حيث تتمثل أشكال هذه السيطرة في النقاط التالية:

1 ــ الاتفاقيات والقوانين الدولية.

2 ــ الضغوط الاقتصادية والتحكم في الأسواق العالمية.

3 ــ القيود المفروضة على تجارة الأسلحة.

4 ــ الرقابة على نقل التكنولوجيا المتفوقة.

5 ــ تمييع مرجعيات الهوية المحلية والوطنية[2].

إن الأهداف التي تريد دول ما بعد الحداثة تحقيقها في العالم لا يمكن أن تكون بالحوار مع العالم الآخر وخاصة بالطريقة التي يطالب بها هذا الأخير، ففي أفضل الأحوال ستقوم دول ما بعد الحداثة باستيعاب الدول المحيطة بها لغرض الاستعمال في مختلف نشاطاتها الحيوية لأنها

1- إدريس هاني، **حوار الحضارات.** الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2002، ص 118.
2- جودت سعيد، عبد الواحد علواني، **الإسلام والغرب والديمقراطية.** دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1996، ص ص 34- 35.

تدرك أن الأفراد في كل التجمعات البشرية يتفقون على المفاهيم الأساسية للخطأ والصواب لكن ذلك لن يؤدي إلى قيام حضارة عالمية واحدة[1].

إن نظرة دول ما بعد الحداثة دول ما بعد الحداثة لمفهوم الحوار لم تعد يقوم على مبدأ " **صفر خسارة** " في نزاعاتها المحتملة ضد الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث أصبح مبدأ **الرعب المقدس** السبب الرئيسي في لهذه الدول لإحياء فكرة الأمن الوطني وذلك لإعطاء التبريرات اللازمة والمقنعة حول كل الحروب التي تقوم بها ضد العالم الآخر انطلاقا من أن رفض مبدأ المخاطرة سيجعل الغرب ذاته في خطر[2]، فالعالم انتقل من توازن وسائل الرعب في الحرب الباردة إلى الرعب من عدم التوازن في ما بعد الحداثة، حيث قدم الغرب حلاً سريعاً لهذه المشكلة من خلال الإجابة الجماعية بعد أحداث سبتمبر والتي تمثلت في: " المهم بالنسبة لنا هو تسيير الوضع الجديد، وأما الباقي فليس لنا الوقت للتشاور حوله، والسياسة الآن هي سياسة التجاوز بكل الوسائل[3].

هذا الواقع الجديد ادخل العالم الغربي في قطيعة مع باقي الدول، ويمكن تقسيم هذه القطيعة إلى خمسة أقسام رئيسية تصف لنا هذا التحول في دور وتركيبة الدول وهي:

1 ــ قطيعة تاريخية للأمريكيين: وهي التخلي عن التصور الحداثي بأن الو.م.أ بعيدة عن مناطق التوتر في العالم، وعليها التوجه لأعدائها قبل وصولهم إليها في خطة طويلة المدى.

2 ــ قطيعة جيوستراتيجية: أي انتقال صراع موازين القوى م داخل المنطقة الغربية، وهو ما كان يوصف بصراع **القوي** مع **القوي**، إلى خارج هذه المنطقة وأصبح تحديد العلاقة بيت الحضارات هو الهدف الأساسي، إذ تصف دول ما بعد الحداثة علاقتها مع العالم الآخر بعلاقة **القوي** مع **المجنون** الذي يرى أن القوة هي البربرية فما على صاحب هذه إلاّ أن يتصرف معه كذلك.

3 ــ قطيعة في أدوار الفواعل: حيث أصبح الدور الأهم لصالح الفواعل الغير حكومية خاصة الخارجة عن القانون كالمنظمات المسلحة، تجارة المخدرات، تهريب الأسلحة، وغيرها من الفواعل الغير مرغوب فيها وهو دافعٌ أساسي لدول ما بعد الحداثة لتطهير محيطها منهم.

3- مجموعة من المؤلفين، **الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها.** مرجع سابق ، ص 202.

1- Xavier Guilhou, Patrick Lagadec, **La fin du risque zéro.** Paris, Eyrolles édition, 3eme tirage, 2002, p 12.

2- Ibid, p 4.

4 ــ قطيعة في الدلالات والرموز: حيث أصبحت رؤية الدول المتطورة للعالم أكثر صلابةً، فلم تعد تولي أي أهمية لمبادئ الحرية وحقوق الإنسان، بل أصبح اهتمامها موجه للقضايا المحليــة ذات الطابع العالمي.

5 ــ قطيعة في طرق الفعل: والتي كانت من قبل مُعدةً لمواجهة الدول لبعضها الــبعض، أمــا اليوم وقد تغيرت طبيعة الفواعل فإنه لابد من أن تتغير وسائل الفعل، حيث يجب إعادة النظر في أسباب الوجود، وخلق أسباب جديدة من اجل الاستمرار وهي ما يطلق عليــه اســم **المجــالات الجديدة للتعايش مع الحضارات الأخرى**، ويشمل هذا التعايش كل الوسائل المتاحة للدولة للحفاظ على نفسها في ظل شبكة معقدة من الفواعل الموجودين على الساحة الدولية[1].

من خلال التطرق لمفهوم الحضارة عند دول ما بعد الحداثــة وكيفيــة رؤيتهــا للحــوار والصدام وما هي المواضيع التي تتحكم في العلاقات الخارجية وكــذلك مفهــوم القــيم المديــة والمعنوية الرائجة الآن، يمكن تلخيص أهم التغيرات العامة التي مست الوضع الدولي فيما يلي:

1 ــ عدم تفريق الأفكار السائدة في مجالات العلاقات الدولية كالواقعية الجديدة والنفعية الجديدة بين المصالح الداخلية والخارجية للدولة، وتركز بصفة أكبر على العلاقة بين المركز مــا بعــد الحداثي والمحيط الحداثي وما قبل الحداثي.

2 ــ الربط الدائم بيت تأثير الشؤون الداخلية على الخارجية حيث أن هذا الربط سيوســع أفــق التحليل الميداني للظواهر.

3 ــ اهتمام الدولة بالأمور الدقيقة لكل الظواهر يجنبها الخسارة الكاملة في أي لعبة تدخلها مــع فواعل آخرين لأنها تملك ضمانات لا يملكها غيرها[2].

كما أن الرؤية ما بعد الحداثية تؤكد على عدة تطورات مست الدولة في هيكلها التنظيمي ودورها الدولي، وهذه التطورات ليست استباقية بل قد حدثت بالفعل وهي كما يلي:

أ ــ دول ما قبل الحداثة ودول الحداثة:

1 ــ المجال السياسي: حيث انخفضت قيمة الأطراف بوصفها مغانم إيديولوجية، إضــافة إلــى كون عدم الانحياز كموقف سياسي فقد مبرره فأصبحت الأطراف بدون إطار يجمعها مما يفسح المجال لنشوب النزاعات بينها مما يجعلها عرضةً لتدخل دول ما بعــد الحداثــة فــي شــؤونها الخاصة.

1- Ibid, p 10.

2- Georg SØrensen, **The transformation of the state.** Denmark, university of Aarhus, (s.d), p1.

2 ـ **المجال العسكري:** كنتيجة لتفشي النزاعات بين الأطراف، ازداد دور مجلس الأمن لإقامة سلم جماعي، وفي أحيان كثيرة يترك الغرب النزاعات تأخذ مجراها إذا تبين له أن تكاليف التدخل لا يمكن تعويضها من خلال هذا التدخل.

3 ـ **المجال الاقتصادي:** بقاء الأطراف على حالها بسبب النزاعات الداخلية والجوارية، فمهما بلغت من ثروة فإنها لن تتحكم في أسباب القوة في الوقت الحلي.

4 ـ **المجال الاجتماعي:** يأخذ مفهوم الأمن الاجتماعي الموقع الأكبر في علاقة المركز بالأطراف أو في علاقات الفعل ورد الفعل، حيث يتعلق الأمر بهوية المجتمعات وثقافاتها وتصبح الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية أهم قضيتين في هذا المجال[1].

ب ـ دول ما بعد الحداثة:

وتتمثل هذه التغيرات فيما يلي:

1 ـ أصبحت دول ما بعد الحداثة تسيطر على العلاقات الدولية دون منازع في أغلب الأحيان لعدة أسباب أهماها:

* تحول السيادة الوطنية من عدم التدخل إلى التدخل القانوني في حالة الضرورة.

* تحول مفهوم الحرب، فلا حرب بين دول ما بعد الحداثة لكنها تبقى خياراً فعالاً لحل المشاكل مع باقي الدول.

* قدرتها على محاربة أخطار البيئة، الجريمة المنظمة، الإرهاب، وغيرها من المشاكل.

2 ـ هناك تحديات جديدة تواجه دول ما بعد الحداثة على المستويين الفعلي والفكري أهمها:

* أن الديمقراطية لم تعد مسألة وطنية فقط، بل يجب نشرها وتعميمها.

* الضغوط المستمرة من طرف البيئة المحلية حول القضايا الإنسانية.

* ضمان الأمن الوطني من خلال القضاء على كل أشكال التهديد.

3 ـ أن النظام اللبرالي في حد ذاته ليس نظام حكم، وبالتالي تتعدد المشاكل التي قد تواجهه والأدوار التي يمكنه أن يلعبها في العالم بحكم أنه مدعم من طرف دول ما بعد الحداثة وأهم هذه الأدوار ما يلي:

* دور القانون الدولي والمؤسسات الدولية في الحد من التطور المستمر للبرالية في بعض المناطق من العالم، واستغلال هذه الأدوار لكبح تطور دول الحداثة بصفة أخص.

* جعل العالم كله في خدم الديمقراطية وبناء أي حاجز يمكنه أن يحمي الحرية ولو على حساب الآخر.

1- محمد عابد الجابري، مرجع سابق ، ص 90.

* الدفاع عن قيمتي العدالة والحرية لأنهما مطلب كل الشعوب وصالحتان لكل مكان وزمان.

* إعطاء أكثر حرية قانونية للفواعل اللبراليين أهمها الشركات المتعددة الجنسيات وذلك بدفع دول بقية العالم إلى الحد أو التقليص من الأطر الجامدة لمفهوم السيادة[1].

حيث تمثل هذه المعطيات الواقع الدولي الراهن وما أصبحت عليه الدول بمختلف أصنافها سواءٌ من حيث الشكل القانوني أو الوظائف السياسية.

المبحث الثاني: تركيبة مجتمعات ما بعد الحداثة

يركز مفكرو ما بعد الحداثة في دراستهم لمجتمعات العالم على اختلاف أصولها وتوجهاتها على ثلاثة مصطلحات وهي: **الأمة، الهوية، الثقافة.**

هناك من يرى أن هذه المصطلحات، بتعريفاتها الثابتة، تعبر عن **النفي الذاتي** لمن بقي يتمسك بها لأنها جامدة ومنغلقة على ذاتها بما تحمله من صفات عرقية في الممارسة السياسية التي لا تزال محتكرة من طرف النخبة التي بدورها تعكس توجهاتها الثقافية على المجتمع[2]، إذ أدت سيطرت هذه النخبة على الإنتاج الثقافي والقيمي في المجتمعات الحداثية إلى قطيعة بين القيادة السياسية والجماهير، حيث بدأت غالبية المجتمعات في إعلان رفضها للقيادة النخبوية خاصة في مجال الحياة الاجتماعية والثقافية. وبالموازاة مع ذلك بدأ مفهوم **الثقافة الجماهيرية Mass culture** يزداد انتشاراً وبدأت مظاهر هذه الثقافة تسيطر على أكبر شريحة اجتماعية مشكلة للدولة وبالتالي انعكاس هذا التأثير على العلاقات السلطوية بين مجتمع الجماهير والنخبة الحاكمة التي تعاني من موت الفاعل الفردي فيها وانعدام القدرة على التفرُّد بإبداع أشياء جديدة للمجتمع تضمن الفعل التواصلي في العمليات السياسية التي تنظم أدوار المجتمع بصفة فعالة من أجل إبقائه تحت لواء السلطة الحاكمة. لكن الوضع ما بعد الحداثي الذي تعيشه كل المجتمعات يتطلب عكس هذا كله حيث أفرزت طرق التنظيم هذه مناطق صراع داخل المجتمع ذاته بين النخب التي تحاول الإبقاء على دورها القيادي، وبين الجماهير التي تفتحت على الثقافات الخارجية والتي تحاول تخليص نفسها من المنفى التقليدي الذي وضعتها فيه تلك النخب وينطبق هذا على مجتمعات ما قبل الحداثة وبصفة أكبر على مجتمعات الحداثة التي تشكل أغلب محيط ما بعد الحداثة.

2- Georg SØrensen, op.cit, p 4.

1- V.Y Mudinbe, **Nations, identities, cultures.** London, Duke University press, 1997, pp 1- 2.

إن الاختلاف الثقافي داخل المجتمع الواحد ليس حيادياً من حيث نتائجه الاجتماعية أو أن يكون ليس له أهداف، وهو في معظم الحالات يعبر عن مطالب بعرق أو قبيلة معينة، فادا كـــان توجه الدولة نحو العالمية فان توجه المجتمع داخل هذا المد العالمي يكون نحو التخصص[1]، فكل تجمع بشري يهدف إلى حماية نفسه من الانحلال الثقافي والغزو الرمزي للثقافات الأخـــرى أو من العنف العرقي أو الطائفي بسبب موقعه الجغرافي, حيث لا تمثل هذه الاختلافات مجرد تقابل لثقافات الجماعات البشرية بل تعبر عن التداخل المستمر للثقافات وصراعات الـــسيطرة ونفـــي الآخر أو احتوائه.

لهذا فان الاختلاف الثقافي داخل أي مجتمع بيت النخبة والجماهير يشكل أحد أهم أسباب الخلاف لان كل منهما يسوق رموزاً وأنظمة خاصة ترفض ثقافة التبعية والاســـتغلال وكـــذلك التمـــايز التفاضلي فيما بينهما، إذ أنها تشجع وتهدف إلى بلوغ مستوى عادلي من التماثل القيمي في ظل نسق اجتماعي متفتح بحري على الآخر، لأنه بخلاف هذا، فان الصراع الموجود يشعر بعـــض الجماعات الثقافية المُشكلة للمجتمع بالتهديد الجدي لوجودها كشخصية فردية وكجـــزء مُـــشكل لكامل المجموعة[2].

إن النظرة الخاصة لما بعد الحداثة في لوقتنا الحالي تختلـــف عـــن ســـابقاتها كـــالأنوار والحداثة، فهي تتطرق لمسالة المجتمع والثقافة والتقاليد على أنها مـــن مـــصادر أهـــم الطـــرق الجمالية التي عرفتها الشعوب، وكذلك على أنها أهم مسببات النزاعات السياسية. إن هذه النظرة الجمالية والسياسية تتأرجح بين ضغوط التقاليد ومتطلبات الإبداع بين التحفظين وبين المتفتحين، بين الثقافة الجماهيرية ورمزية الفن الراقي مما يتسبب في عدم الاستقرار الاجتماعي، لهذا يرى ما بعد الحداثيون ضرورة مزج كل هذه المتقابلات من تقاليد وبداع أو محافظة وتفتحن أو ثقافة جماهيرية ونخبوية لأن النظرية التقابلية أو الضدية للأشياء لم يعد لها الشيء الكبير لتقدمه[3].

ففي الوقت الذي مازالت فيه دول ما قبل الحداثة ودول الحداثة تعتمد على عناصر النخبة من اجل بلوغ درجات أعلى من التطور، انتقلت دول ما بعد الحداثة إلى طرق أخرى تتمثل في تشكيل جماعات بحثية في كل التخصصات، بحيث أن أي عمل إبداعي يقدم للجمهور يكون تحت

2 – Michel Wieviroka et autres, **Une société fragmentée .** Paris, la découverte, 1997, p 56.

1- Michel Wieviroka et autres, ibid, pp56- 57.

2- Charles Lemert and others, **Social theory: the multicultural classic readings.** U.S.A, westview press, 1993, pp505-506.

اسم مركز دراسات، أو هيئة علنية أو جمعية ثقافية وهي طريقة فعالة لتجاوز المركزية الفكرية في الإبداع وبالتالي جعل إمكانية خروج شخصية متفردة عن المجتمع يمكنها قيادة معارضة أو الخروج عن المجال الثقافي أمرا مستبعدا إلى أبع الحدود، كمثال على ذلك احـتلال الولايـات المتحدة الأمريكية للعراق دون بروز اسم أي جنرال في هذه الحرب وهو ما يفـسر الاسـتقرار الذي تعرفه دول ما بعد الحداثة لأنها تعتمد على الخلايا وليس على الأفراد.

هذا المنهج في إدارة المجتمع والدولة يطلق عليه ما بعد الحداثيون اسم الثقافة ما بعد الحداثيـة والتي برزت من وراء تيارات المقاومة الثقافية والفنية التي طبعت الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سادت قبل سقوط جدار برلين، والتي خلطت فيما بعد مواضيع الساسة والفن، والتاريخ والنص وكذلك المجتمع ومحيطه المحلي والعالمي[1].

حيث يركز ما بعد الحداثيون في دراستهم لمجتمعات ما بعد الحداثة على نقطتين أساسيتين هما: دور ثقافة الجماهير في هيكلة المجتمع، وثقافة الاستهلاك وانعكاسهما على الوضع العام للمجتمع وفيما يلي تفصيل لهاتين النقطتين:

1 ــ ثقافة الجماهير ودورها في هيكلة المجتمع:

يعتبر مفهوم ثقافة الجماهير **<< mass culture >>** من المفاهيم التي برزت في مرحلة ما بعد الحداثة من خلال كلمة جماهير **mass** يظهر أنها مرتبطـة بالـشعب بمختلـف طبقاتـه الاجتماعية، كما أن كلمة ثقافة **culture** يشار إليها في هذا المجال بمعنـى **التعلـيم** المعرفـي والفني اللذان كانا إلى وقت قريب حكراً على النخبة المسيطرة على الإنتاج.

ومن جهة أخرى لابد من التوضيح أن ثقافة الجماهير **mass culture** ليست هي ذاتها الثقافـة الشعبية **popular culture** حيث أن ثقافة الجماهير مرتبطة بالتطور التكنولـوجي لوسـائل الإنتاج والاتصال، وبالتالي فهي تساير تطورات العصر الذي خلقت فيه، لهذا وجب تحديد الفرق بين هذين المصطلحين.

أ ــ أهم الفروق بين ثقافة الجماهير والثقافة الشعبية:

1- ibid, p507.

1 ــ إذا كانت كلمة **شعبية** تستعمل بمعنى **مشهورة** أو **جاري العمل بها،** فان ما بعد الحداثيون يرون أن استعمال هذه الصفة له ما يبرره أما إذا كان معنى **شعبية** مرتبط بالشعب ذاتــه فهــذا غير مقبول الآن المسألة هنا تتعلق بنوع خاص من الثقافة تختلف في مــضمونها ورموزهــا، وكذلك في مدى تمثيلها للشعب ومن هم الأعضاء الفاعلين فيها.

2 ــ هناك من يتحدث عن ثقافة الجماهير على أنها تطور أو انزلاق للثقافة الشعبية، ومن أهــم هؤلاء**<< فرانسو غايلارد/François Gaillard >>** في كتابه **<< la culture populaire a l'age de loisir de mass >>** بينما يرى ما بعد الحداثيون أن هذا الفهم راجع إلى خلــط في المصطلحات سببه عدم الإحاطة التامة بمفهوم **الجماهير** الذي من أهم صــفاته انــه غيــر محصور في رقعة جغرافية معينة.

3 ــ إن الثقافة الشعبية تنحصر في الأجواء اليومي للعائلــة، النقابــة، الحركــات والجمعيــات الجوارية...إلخ مما يخلق خصوصية محلية تتميز في أغلبها في كونها فلكلوراً محليا لا يتجاوز رقعته الجغرافية ، ويتميز كذلك بقيمه الخاصة التي تكون اللغة أو اللهجة عاملا أساسياً لبقائها[1].

فمن خلال هذه النقاط الثلاث يمكننا أن نلاحظ انه يمكن لأي مــن هــاتين الثقــافتين أن تتقاطع مع الأخرى أو أن تحتويها، كما يمكننا أن نستنتج أن الثقافة الشعبية هي ثقافــة طبقــات وليست ثقافة عامة، حيث أصبحت النخب تنظر إلى الثقافة بصفة عامة والى الفن بصفة خاصة على انه إنتاج قابل للتسليع والوصول إلى أي منطقة في العالم دون أخذ العوامل المميــزة لكــل منطقة بعين الاعتبار مما خلق أزمة كبيرة في الثقافة العالمية خاصة في ســنوات الثمانينــات[2]، ومع بداية التسعينات اختفى الموضع العالمي للنقاش بين الشيوعية والرأسمالية واختفى معه الحد الفاصل بيت ثقافتين شعبيتين كانتا تصنعان يوميات الأفراد في كل أنحاء العالم.

ومنه نستنتج أن الثقافة الجماهيرية: هي حركة اجتماعية تهدف إلى تحقيق اكبر قدر ممكن مــن المعارف الفنية والعلمية وتتجه نحو جعل نفسها جزءاً مهما من النظام التربوي بحــث تــصبح طريقة أساسية للحياة والتفكير وإطاراً موحداً للتصرفات يتميز بتــشفير الــدلالات الاجتماعيــة الخاصة بمصدر هذه الثقافة وليس باتجاهها، كما أن ثقافة الجماهير تتميز ديمقراطية إلى ابعــد

1- Véronique Gampa, **Discussion autour de la notion de culture de mass.** Paris, institut national des langues et civilisation orientales (inaloc), 2003, p13.
Valable en linge a: www. Semiweb. msh-Paris.fr/ressources-enligne/enseigement/02-03-oipp/projets/ cultre-mass.pdf. 23/06/2007.

2- Andreas Huyssen, **After the great divide.** USA, Indiana university press, 1997, p149.

الحدود حيث أنها تقبل الأنواع الثقافية الموجودة من قبل والتي تظهر مشاركتها من خلال عدة وسائل منها: الفن، التكنولوجيا، الموضة، والفكر حيث أن كل هذه العناصر ستعطي المجال لتشكيل رموز مشتركة تربط مختلف الجماهير ببعضها البعض، ومن بهذا يمكن تحديد الصفات التي تقوم عليها الثقافة الجماهيرية فيما يلي:

1 ـــ أن المحتوى وطرق التعبير عنه قابلة لإعادة الإنتاج حسب الوضع الحالي للظاهرة.

2 ـــ الاعتماد على البث الإعلامي لنشر وتفسير رموز هذه الثقافة.

3 ـــ سعة الانتشار وتجاوز الحدود الوطنية والفواصل بين الطبقات الاجتماعية.

4 ـــ تنوع وسائل التعبير واتساعها.

5 ـــ كل رموز هذه الثقافة مرتبطة بالحاجات والمتطلبات الشخصية للفرد بما يحقق له المتعة الآنية والرضا الظرفي[1].

من خلال المعطيات يمكننا القول أن الثقافة الجماهيرية ليست موجودة فقط كمبادئ، لكنها نوع خاص من الثقافات لها أسسها ووسائل انتشارها المؤثرة في الجمهور بطريقة غير مباشرة تجعلها في متناول الجميع وهو ما يفسح المجال أمام الفاعلين المحليين والعالميين لتسويق إنتاجهم الثقافي الذي يعتبر مفتاح الاقتصاد والسياسة، أما من الناحية المعرفية فإننا بصدد إظهار أن العناصر المكونة لهذه الثقافة تبقى محصورة في عملية التأويل التي تمس أجزائها ومنه ترجمتها وطريقة فهمها لواقع العالم والتوجه الثقافي العام للمجتمعات وهي في هذا تعتمد على الإيحاءات الواقعية والخيالية للصورة التي تسوقها وسائل الإعلام ويستقبلها الفرد[2]. بما يوحي لهذا الأخير أنه تمكن من ولوج عالم اجتماعي مستقل نسبياً عن الأطر الأكاديمية النظرية.

ب ـــ ثقافة الجماهير ونهاية الطبقية الثقافية في المجتمع:

لقد أزالت الثقافة الجماهيرية الحد الفاصل بين الجمهور والنخبة وذلك بوضع كل مقومات الفعل الثقافي في متناول الجميع، وبهذا يصبح مفهوم عدم المساواة الاجتماعية من دون معنى في المجتمعات التي تم غزوها بممارسات الثقافة الشعبية، وهذا الواقع يبرز أن المجتمع لم يعد متماسكاً بفضل وعيه الاجتماعي بمصالحه وإنما بسبب نوعية مجال عيشه العام[3].

1- Véronique Compa, op.cit, p 14.
2- Eric Macé, **Sociologie et culture de mass: avatars du social et vertigo de la méthode.**
http://sociomedia.ibelgique.com/cis/htm. 09/07/2007.
3- Louis Chauvel, **La fin des classes sociales, et après?.** Paris, revue de l'observatoire français des conjonctures économiques, N° 79, septembre 2001.
www.louis.chauvel.free.fr/retourclasobrisbane.pdf.

إن النتيجة المباشرة لهذا النوع من الثقافات هي خلق تنظيمات اجتماعية غير مستقرة تزول بزوال السبب المادي أو المعنوي الذي أدى إلى تكوينها، فهي قابلة للتأثُر بالمعطيات الخارجية بشكل كبير مما يجلها ورقة ضغط فعالة في يد الفاعلين المسيطرين على صناعة الإعلام في المجتمع خاصة الإعلام الفني والسينمائي الذي أدى إلى تغيير مفاهيم الخير والشر من صفة الإطلاق إلى النسبية، فما هو خيرٌ عند مجموعة ما يعتبر شراً عند أخرى، وهذا هو السبب في عدم الاتفاق العالمي حول الكثير من القضايا كالإرهاب أو الجهاد مثلاً، مما حول المجتمع العالمي إلى ميدان للاستعراض society of spectacle، حيث يعد الاستعراض السمة الأساسية لتحول الثقافي الذي تعرفه المجتمعات بصفة عامة والغربية منها بصفة خاصة.
لكن هذه التغيرات المستمرة في طبيعة الثقافة الجماهيرية لا يجب أن تُفهم على أنها أحداث عرضية أو أنها نتيجة الفوضى التي يعشها العالم اليوم، بل أنها منظمة ومخططٌ لها بدقة بهدف جعل المجتمع يذوب في التيار الثقافي العالمي[1]، من خلال مجموعة من الوسائل والرموز التي لا تمثل أي مرجعية ثقافية بالنسبة للمجتمع، بل هي متروك لخيلا المبدع وكذلك لمغالطات المخترع الذين يعبرن عن معتقداتهم الشخصية من خلال ما يقدمونه للجمهور، كما نلاحظ وسائط الإعلام أصبحت تسوق الصورة في شكل التفسير النهائي للظواهر، أي جعل المعرفة الجماهيرية معرفةً سطحية وشاملة مما يدفع الفرد إلى الثقة فيما تقدمه هذه الوسائل.
هذا الواقع أزال الحدود الطبقية بمفهومها الحداثي، حيث يجري الحديث هن التمايز الاجتماعي القائم على أساس التوجهات الثقافية للأفراد المشكلين لأي جماعة مستقلة عن باقي جماعات المجتمع والتي تحاول التكيف مع وتيرة إنتاج الرموز المشتركة من طرف المتحكمين في عملية ترجمة الواقع إلى صور بما يحول الواقع إلى عالم افتراضي يُغيِّب الوضع الحقيقي للظواهر[2].

إذن فالأسس التي تم من خلالها هيكلة المجتمعات ما بعد الحداثية بصفة آلية تتمثل في مجموعة من الأعمال الفكرية والمنتجات المادية ذات الأبعاد الثقافية والتي تصنع في قلب المجتمعات الحضرية في ظل قوانين الصناعة التكنولوجية ثم تفرض على الإنسان كخيار امثل باعتباره سلعة يمكن أن تقايض في السوق الثقافية العالمية[3].
إن واقع الثقافة في مجتمعات اليوم يبرز سيطرت الفاعلين الثقافيين على الجماهير، وسبب هذه السيطرة لا يعود إلى سطحية الجماهير ولا إلى حتمية الواقع، بل يعود إلى حب التغيير والعيش

1- Andereas Huyssen, op.cit, pp 179- 181.
2- Louis Chauvel, op.cit, p 14.
3- Vieronique Campa, op.cit, p 16.

دون الوصاية التي كانت ممثلة في النخبة التي كانت تصنف نفسها على أنها ذات متعالية تمثل المجتمع من خلال أفكارها الراعية للجمهور والممثلة لمصالحه. هكذا ثمة ما يحمل على تجاوز ثنائية النخبة والجماهير في المجتمع، حيث لم تعد النخب تصنع الحدث وإنما تصنعه الشاشة وآليات الربح والخسارة، إذ ثمةَ واقعٌ جديد للعالم يتشكل على نحوٍ يخالف حسابات النخبة التي تصف نفسها على أنها مثقفة والتي لم تعد تقوم بأي دور في المجتمع سوى أن تُفاجئ بما يحدث أو البقاء في الماضي الذي لم يترك منه التطور ما بعد الحداثي إلاّ حكايات متفرقة يحاول هؤلاء النخبويين العيش على تكرارها وتخليدها[1].

ج ــ واقع النخبة في مجتمعات ما بعد الحداثة:

لم تعد النخبة هي القائد الأسمى للمجتمع، حيث أن هذا الأخير لم يعد مادة لعمل النخب أو آلة لتجسيد مشاريعها وأفكارها، فلم يعد بإمكانها أن تتصرف كمتعهد للحرية أو وكيل للثورة أو كحارسة للوحدة والهوية، وإنما تشكل جزءاً من سلطة المجتمع بقدر ما تتخلى عن نخبويتها تصبح أقدر على ممارسة دورها التأثيري في الأفراد، حيث تُحدد هذه المرحلة أزمة النخبة في نخبويتها بالذات، ونقد ما بعد الحداثة للمركزية النخبوية تعني إقامة علاقة جديدة مع الحقيقة والجماهير. فلا احد يفكر عن غيره، والحقيقة هي ما يصنعه الفرد لنفسه حسب إمكانياته ويراهن عليه لكي يحدث التغيير في المجتمع[2].

في هذا المجال كتب **<< جاك اتالي>>** أن شبكة محطات البث تمثل قارةً سابعة لا يجب التخلي عنها للأمريكان، فداخل هذه القرة الخلية من سكانٍ حقيقيين ستتطور تجارة بين الوكلاء الافتراضيين لاقتصاد سوقٍ صافٍ بدون دول ولا أعباء اجتماعية وبالتالي التخلص من نقابات، و الأحزاب السياسية التي لم تعد تمثل الجماهير، وبدون حد أدنى من الثقافة يجب ضمانه[3]، وهذا الفضاء يتشكل في النهاية من مساحات فردية خاصة وتلك هي المفارقة، فالنخبة لن تتحقق لها غايةٌ إلاّ إذا تخلت عن هيكلها الحداثي وذلك لأن الجماهير أصبحت ترى تحررها في التخلص من السيطرة النخبوية على حياتها، لهذا يؤكد ما بعد الحداثيون على أن سلطة المثقف لا تعدو أن تكون مهنة أو مصلحة شخصية، وهي ككل مهنة لها رأسمالها الخاص ومنتجاتها وأسواقها المميزة لها، فالثقافة في عصر الجماهير لم تعد رسالة مقدسة تتكفل بنشرها فئة معينة لصالح

1- على حرب، **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1996، ص 35.

2-نفس المرجع:، ص ص 36- 37.

3- جان بيير غاريني (عبد الجليل الازدي)، **عولمة الثقافة**. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2003، ص 140.

جميع أفراد المجتمع، بل أصبح المجتمع حقل صراعٍ على امتلاك السلع الرمزية واستخدامها في تحقيق المكاسب وتوسيع النفوذ. ومعنى ذلك أن العلاقات داخل الحقل الثقافي هي علاقات قـــوة، فالمثقف يدعي القيام بتنوير الناس وتحريرهم فيما العلاقة بين المثقفـــين ليـــست تنويريـــة ولا تحريرية بل هي علاقة سلطوية سعياً وراء النفوذ من خلال اتخاذ المجتمـــع كحقـــل لتجريـــب الأفكار وهذا ما يفسر لنا كيف أن معظم مشاريع التحرير آلت إلى نـــشوء أنظمـــة ذات طـــابع استبدادي لم تسلم الجماهير التي رفعته إلى السلطة من استبداده المادي والمعنوي الذي صـــدمها في معتقداتها[1].

إن المرحلة التي نعيشها حاليا هي مرحلة يتدهور فيها النظام الاجتماعي والطبقي والعرقي وحتى العائلي، حيث أن أخلاق الاكتفاء الفردي والنجاح الشخصي هي الأكثر حضوراً المجتمع المعاصر، إذ يمثل الإنسان الانتقائي والمتصرف الذي يطمح لأن يكون هـــو المبـــدع لحياتـــه الخاصة والخالق لهويته الفردية التي تعد الصفة المركزية لهذه المرحلة. إن التوجه نحو الفردية المطلقة يعد من أهم الأسباب التي تقف وراء التغيرات الحاصلة في المجتمع، إذ زادت في هـــذه النزعة الثقافة الاستهلاكية التي رسختها وسائل الإعلام في أذهان الجماهير، لذلك يجب على كل محاولة لإيجاد ائتلاف اجتماعي جديد أن تعي أن الفردية والتنوع العرقي ونزعة الشك تـــشكل الأسس الرئيسية للثقافة الغربية[2].

لهذه المعطيات يعتبر انتشار الثقافة الجماهيرية بالنسبة لدول ما قبل الحداثة والحداثـــة ذو أثـــرٍ سلبي على المجتمعات التي أصبحت تعني من الاستلاب الثقافي دون عمل ما هـــو ضـــروري لمسايرة وتيرة التطور المتسارع، ومفهوم الاستلاب هو مفهوم نفسي قد يشكل حافزاً، ولكنـــه لا يصلح كأداة معرفية لقراءة العالم، أي لا يفتح أفقاً للتفكير ولا يقدم إمكانيات للفعل المؤثر ذلك أن الحقيقة الاجتماعية ليست شيئا نفتقده أو غائبا ننتظره، وليست هوية نخشى عليها من الغيـــر أو نحفظها منهم، وإنما هي ما ينجزه المجتمع بكل فواعله لذاته، لهذا فهي لا تنفك عـــن حاضـــر نعيشه أو واقع نتعاطى معه، فهي ممارسات نبتكرها وألعاب نحسن إدارتها وعلاقات نُنشِئها مع العالم الخارجي في ظل التوطين العالمي للثقافة والتقاليد[3].

د ــ مفهوم الصناعة الثقافية ودوره في توجيه المجتمع:

1- على حرب، **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. مرجع سابق ، ص 40.
2- انطوني جيدنز، **عالم جامح**. بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 124- 125.
3- على حرب، **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. مرجع سابق ، ص 56.

يقصد بهذا المفهوم مجموعة الأنشطة والتقنيات التي تعيد إنتاج الأعمال الثقافية بطريقة مكثفة على أساس الواقعية، حيث أصبح إنتاج الثقافة يتّبع نفس طرق الإنتاج المادي وهدف ذلك هو جعل المستهلكين ينسجمون مع نمط واحد من الحياة بحيث تختفي الفروق الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية وذلك من خلال الدور الكبير الذي تقوم به البنوك في هذا المجال بما يعرف **بقروض الاستهلاك**، إذ يرى **<< ثيودور أندرو>>** أن ثقافة الجماهير لا تغذي المجتمع إلاّ بما يجعل أفراده على شكل نموذج مسبق الإعداد يمكن توقع تصرفاته وتوجهاته على المديين القصير والمتوسط.

وفي هذا الباب، تعتمد دول ما بعد الحداثة على عاملٍ مهم في نشر ثقافتها الجماهيرية وهو أن كل وسائل البث والنشر والتسويق التي تستعملها تساعدها على اختراق الحدود والاضطلاع على الثقافات المحلية، ومنه اخذ ما يمكن أن يساعد على نشر الثقافة الجماهيرية من الثقافات المحلية ذاتها[1]، وذلك لخلق القبول المسبق في المجتمعات المعنية بالفتح الثقافي في موجته القادمة بكل ما تحمله من تناقضات معاكسة لهذه المجتمعات في الأصل.

إن هذا الإنتاج المكثف للثقافة الجماهيرية لم يكن ليتسع بهذا الشكل لولا ترسيخ الثقافة الاستهلاكية في المجتمعات الرأسمالية التي المثال العالمي الذي يجب الاقتداء به في هذا المجال المحكوم باللذة وليس بالمنفعة، حيث أصبح العالم الأول للتسويق هو القدرة على الإقناع من خلال الوسائل الإعلامية المتعددة الوسائط والتي تغطي كل شرائح المجتمع أهمها السمعي البصري، إذ حظي مفهوم الاستهلاك بدراسات عديدة من طرف المفكرين ما بعد الحداثيين وغيرهم مثل **<< فريدريك جيمسون>>** و **<< دنيال بال>>** وهو ما سيتم التطرق إليه في النقطة الموالية.

1- Vironique Campa, op.cit, pp 17- 18.

2 ـ ثقافة الاستهلاك وآثارها على وحدة المجتمع:

كما سبق ذكره، فإن الثقافة هي مجموعة من القيم التي تُرسّخ في المجتمع أو تفرض عليه عن طريق جعلها الخيار الوحيد أمامه، ذلك أن الإنسان بطبيعته يصنع لنفسه صوراً لما يريد أن يكون عليه في الحاضر والمستقبل، واستغلالاً لهذه الطبيعة تقوم وسائل الإعــلام بإبعــاد هــذه الصورة الطبيعية عن الفرد بإعطائه عدداً غير متناهي من الصور التي تــشمل كــل مجــالات تفكيره، وبالتالي محاصرته بواقع افتراضي يكون همزة الوصل بينه وبــين المجتمــع ويــشكل المجال الخصب للنشاط الثقافي للشخصيات الاجتماعية بمختلف توجهاتها الفكرية.

لقد كان البحث حول الاستهلاك مركزاً لوقت طويل حول نشاط الفرد، أما اليوم فتتوجه البحوث إلى البيئة التي ينشط فيها الفرد، إذ أن الثقافة تلعب دوراً كبيراً في توجيه النشاط الاســتهلاكي، حيث أن المنتج لا يوفر أي إنتاج كان، ولا المستهلك يستهلك أي إنتاج، بل لابد من أن تكــون هناك دلالات لأي منتوج في نظام القيم الاجتماعية، كما أن نظام الاستهلاك يوضع على أساس **شيفرة code** من الإشارات التي تدل على التمايز[1]. ففي إطار متابعتهم للتطــور الثقــافي فــي المجتمعات العالمية، يأخذ الكتاب بعين الاعتبار أفكار ما بعد الحداثــة فيمــا يخــص التــسويق والاستهلاك، حيث يتم التركيز على التطور العميق في ثقافات الأفراد خاصة فــي المجتمعــات الغربية وما نتج عنه م تشتت الحياة الشخصية وإضفاء المزيد من الجماليات الآنية علــى كــل سلوكياته وهو ما أنتج ما يعرف **بجماعات المستهلكين** الذين لا تجمعهم صفات فيزيولوجيــة أو نفسية وإنما قيمٌ مرتبطة بنوع معين من المواد المستهلكة، لهذا وجب النظر إلى الاستهلاك على أنه نشاط اجتماعي له إطاره الخاص وأفراده المتميزين.

إن ما يميز المجتمع الاستهلاكي هو شمولية الواقع المشتت والمتفرقــات فــي الاتــصال الجماهيري، ففي الصورة ذاتها يجري تسويق كل الرموز الــسياسية والاجتماعيــة والثقافيــة، صورة الواقع المختلفة، العادية، والعجيبة في آن واحد. حيث أن ما يجري البحث عنه من طرف الإعلام اليوم هو **قلب الحدث** لجعل الفرد يعيشه مباشرةً دون أن يكون في مكان وقوعه[2].

1- Lionel Sity & Abdelmadjd Amine, **Consommation et groupes de consommateurs, de la tribu postmoderne aux consommateurs de marque: pour clarification de concepts.** Paris, institut de recherche en gestion, université Paris8, mars 2004.
En ligne: www.iae.unicaen.fr/recherche/doc/cd-journees_normondes_ conso/cd2_journees3/actes/202004/sity-amine.pdf

2- جان بودريار(خليل احمد خليل)، **المجتمع الاستهلاكي: دراسة أساطير النظام الاستهلاكي وتراكيبه.** بيروت، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، 1995، ص 22.

هذا الواقع الذي يتنقل عبر الصور لا يعبر عن الحقيقة الفعلية لما نشاهده، بل لما أُريد منـــا أن نشاهده، إنه العلامة الترميزية للانفعال والحدث والمنتوج، وأن هذه العلامة توحي بالطمأنينة أو الخوف وذلك على أساس الانتماء الثقافي.
ومن أجل إيضاح ما المقصود بثقافة الاستهلاك لابد من التطرق إلى بعض المفاهيم التي انتــشر استعمالها في مرحلة ما بعد الحداثة والتي من أهمها القبيلة الاستهلاكية، مجتمع العلامات...إلخ

أ ــ القبيلة الاستهلاكية:

يرتبط هذا المفهوم أصلاً بالثقافة الاستهلاكية التي تسود معظم المجتمعات، وهو يستعمل اليوم في مجال التسويق من أجل التماشي مع التطورات الثقافية المرتبطة بما بعد الحداثة، حيث يعبر هذا المصطلح مجموعات من الأفراد تميزها الحاجة إلى الرابط المعنوي والمرجعي أكثـــر منه إلى المنفعة الذاتية وذلك لتثبيت الذات في بيئة خاصة، وذلك في إطـــار إدمـــاج المقاربـــة التسويقية مع أفكار ما بعد الحداثة بهدف فهم أكبر عدد من تصرفات المستهلك من أجل توجيهه نحو مرجعية تتماشى مع توجهاته الذاتية[1].

ففي هذا المجال تمثل الجماعات المرجعية إحدى العوامل الهامة والمؤثرة على الـــسلوك الاستهلاكي للأفراد في كافة المجتمعات الإنسانية، ذلك أن الحصول على الحد الأدنى من الفهـــم والتنبؤ بما يريده الأفراد من الأمور التي يركز عليها صناع هذه السلع والخدمات لأجل ضـــمان تصنيفها ضمن السلع الجماهيرية[2]. وبما أن التسويق القَبَلي يهتم بالمرجعية الجماعية للفرد فإنـــه لا يعتمد على المقاربة المتعلق بطرق الحياة أو الأصناف المهنية أو الأبنية الاجتماعية الجزئيـــة المرتبطة بنوعية فريدة من الاستهلاك والتي غالبا ما تكون مؤقتة وهذه الرؤية تتطابق مع آراء كـــلٍ مـــن **<< فيـــرات/Firat>>** و **<< فـــان كـــاتش/Venkatesh>>**، كمـــا طـــرح **<<كوفا/Cova>>** مسألةً أخرى أكثر تجزئةً للمجتمع فيما يخص تصنيف أجزاء القبيلة ، حيث يرى انه لا يجب النظر إليها على أنها مجموعة جزئية من المجتمع، بل على أنها شـــبكة مـــن الجزئيات الاجتماعية، مرتبطة فيما بينها بدرجات متفاوتة والتي سماها **نجوم القبيلة الجديدة ــ Constellation neo-tribale**، فإذا كان هذا المفهوم للقبيلة يطرح مـــسألة بنـــاء الطبقـــات الاجتماعية على أساس اقتصادي ــ اجتماعي، فانه كذلك لا يسمح بتقسيم الـــسوق علـــى هـــذا

1- Lionel Sity & Abdelmadjd Amine, op.cit.

2- محمد عبيدان، **سلوك المستهلك**. عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995، ص 263.

الأساس لأنه بطبيعته ذو انتماءات متعددة ومقاصد متنوعة لان الأبنية الجزئية للمجتمع في حد ذاتها ليست منسجمة.

إن تحديد الانتماءات القبلية في المجتمعات الما بعد حداثية ليس الأمر الصعب على المستوى العلمي،إذ يكفي الشركات المسؤولة على إنتاج السلع الاستهلاكية، والشركات المسؤولة عن تسويقها إعلاميا أن تركز جهودها على فكرة واحدة لكي تقنع الجماهير على أن هذا الإنتاج يدخل ضمن الانفراد الشخصي والتمايز الذاتي عن الآخرين. من هذا المنطلق لا يعتمد القبلي على العادات، أو طرق العيش أو على أصناف أخرى تتميز بالعقلانية كما انه لا يهتم كثيرا بالتجمعات البشرية التي تحاول تمييز نفسها عن طريق الصفات الإنسجامية الخاصة بها لأنها حسب هذا المنطق إنسجامات اصطناعية ليس لها هدف سوى فرض السيطرة على المنتمين إليها وتوجيه حياتهم، بل بالعكس يحدد كل من **<< فيرونيك كوفا/Véronique Cova >>** و**<<برنار كوفا/Bernard Cova>>** أساس دراسة أساليب التسويق وتأثيرها على المستهلك وبالتالي على البنية الاجتماعية للمجتمع ككل، في الفرد كذات مختلفة، ومتميزة عن غيره تنتمي إلى شخصية اجتماعية محددة، وهذا ما يجعل من القبيلة كيانا ماديا أو معنويا منفتح على المجال الخارجي يمكن لأي كان أن ينخرط فيه أو يخرج منه.

إذن فعملية فهم النظام الاجتماعي القبلي المني على الاستهلاك لابد من إعادة توجيه نظام المعرفة في مجال البيع والتسويق والتخلي عن التفكير الآلي الذي تعتمد على عنصرين أساسيين في تحديد هوية التجمعات البشرية ونوعية استهلاكها وهما:

* تحديد الجماعة من خلال معرفة حدودها.

* تعريف الصفات الخاصة بهذه المجموعة.

وهذا العمل يبدو غير مجدي لان تجمعات القبائل الما بعد حداثية لا تتميز عن بعضها بالحدود الفاصلة أو الصفات الخاصة المحددة لها[1].

بناءا على ما سبق ذكره فان القبيلة الما بعد حداثية، بما أنها موصوفة بالجماعة الصغيرة، فإنها تتميز بخاصيتين أساسيتين حسب تصنيف**<< كوفا.ف/V.Cova>>** و**<<ب.كوفا/B.Cova >>** وهو أن هذه الجماعات هي:

أولا: ذات ثقافة ثانوية خاصة بها. **Sous – culture**

ثانيا:أنها جماعات ذات علامة. **Communauté de marque**

1- Véronique Cova, Bernard Cova, **Alternatives marketing.** Paris, Dunod, nouvelle présentation, 2003, pp 43- 44.

1 ـــ **الثقافة الثانوية للاستهلاك La sous culture de consommation**

وهي ثقافة خاصة تتكون داخل المجموعة القبلية على أساس استهلاك مشترك لمنتوج معين، حيث يعرفها **<< شوتون/Schouten >>** و**<<ماك الكسندر/MC Alexander>>** كما يلي: هي تمثيل لتجمع صغير بواسطة الاختيار الذاتي على أساس الانخراط المشترك في صنف معين من الحاجيات، علامة تجارية أو نشاط استهلاكي[1].

كما تتميز الثقافة الثانوية لأي جماعة داخل القبيلة الاستهلاكية بقيمها وقواعدها الخاصة التي تمثل نظام الثقافة الجزئية في المجتمع،حيث تقوم هذه المجموعات الصغيرة بتسيير القيم المضافة للثقافة العامة للمجتمع الاستهلاكي التي تتأثر به وتؤثر فيه وذلك لسهولة تغيير مبادئها وقيمها نتيجة المرونة الكبيرة التي تتمتع بها هذه المجموعات[2].

هذه الثقافة الجزئية الخاصة بكل مجموعة تعتبر ثانوية بالنظر للثقافة العامة.وباعتبار أن الفكر ما بعد الحداثي يعتمد أكثر على الأجزاء لتحليل الظواهر فان بعض المفكرين يلخصون خصائص القبيلة الاستهلاكية وأجزائها فيما يلي:

أ ـــ على مستوى المؤسسات:نجد المنخرطين جمعيات أو الأوفياء الطوائف

ب ـــ على مستوى التماثل : نجد المشاركين التظاهرات.

ج ـــ على مستوى التطبيق : نجد الممارسين.

حيث نلاحظ في هكذا تشكيلات أن الأوفياء والمشاركين يكونون دائما في الصورة، أو هم المرآة العاكسة لما ينتج من رموز ثقافية داخل المجموعة، في حين أن الممارسين والمتعاطفين يكونون دائما بعيدين عن الواجهة، وهم يمثلون الكيان الحقيقي للثقافة الثانوية لأي بنية جزئية داخل القبيلة،وبالتالي فأي عملية ترويجية لأي سلطة استهلاكية سواء كانت مادية أو معنوية نجدها دائما تستهدف الأوفياء والمشاركين لأنهم صورة هذه القبيلة أو تلك، وهو ما ينعكس مباشرة على الأجزاء الباقية بطريقة تخدم دائما مصدر الإنتاج الاستهلاكي.

لهذا فان القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الثقافة الاستهلاكية هي إنتاج سلع وقيم تدعم الروابط المعنوية بين أعضاء القبيلة أكثر مما تلبي الحاجات المادية لهم "Offrir du lien plus que du bien"[3] لان الحاجة المادية في نظر وسائل الإعلام لا تتحقق فائدتها إلا إذا

1- Lionel Sitz & Abdelmadjid Amine, op.cit.
2- ibidem.
3- Véronique Cova, Bernard Cova, op.cit, pp 48- 49.

كانت ذات اثر معنوي،وهذه القاعدة التي تجعل وتيرة الاستهلاك في تسارع مستمر، وانتشار منتوجات الموضة في المجتمع ككل في اقل مدة ممكنة مع التأكيد على قابلية المنتوج للشخصنة Personnalisation[1].

حيث تم ابتكار عملية الشخصنة هذه من اجل تدارك قصر دورة الحياة السلعية بفعل عمليات الإبداع الدائمة التي وفرتها التكنولوجيات المتطورة للإنتاج وذلك بإعادة المستهلك إلى بعض المنتوجات التي كانت متوفرة في الماضي وإعادة إنتاجها عن طريق التعديل أو التحسين وذلك لإضفاء الطابع الشخصي عليها الذي يميز كل مستهلك عن الآخر.[2]

وبهذا الشكل يصبح التأثير على الأوفياء والمشاركين في عمليات الاستهلاك التي تميز القبيلة أمرا سهلا لاستمالة كل قبيلة.

2 ـ الجماعات ذات العلامة Communautés de marque

ويقصد بها الجماعات المتخصصة، ليست محددة جغرافيا، والقائمة على أساس وحدة هيكلية من العلاقات بين محبي علامة معينة.

هذا التعريف يرتكز على التطورات الما بعد حداثية في مجال علم اجتماع الجماعات البشرية،حيث تتميز الجماعات المرتبطة بالعلامات الاستهلاكية بمداها العالمي بما أن أعضاءها يمكنهم الالتقاء بطريقة مباشرة أو افتراضية. وهذا التخصص الذي يميزها مصدره الإعجاب بالعلامة الناتج عن مدى قوة وسائل الإعلام المستخدمة في الترويج لها، حيث ترجم هذا الواقع إلى منتديات تضم هؤلاء المختصين سواء كانوا هواة أم محترفين.

ففي هذه الجماعات المرتبطة بالعلامات التجارية تصبح فكرة الوفاء على شكل شراكة بين العلامة ومستهلكيها وليست علاقة حركية وتغير،لهذا فان صناع المواد الاستهلاكية يركزون دائما على استمالة الأوفياء في القبائل الاستهلاكية ونجوم المجتمعات المتخصصة من اجل ضمان اكبر عدد ممكن من الإتباع المستهلكين للقيم والروابط التي يرمز إليها عناصر القيادة في القبيلة[3]. وهذا من منطلق أن المستهلك لا يرغب في المنتوجات التي لا تتماشى مع ضميره

1- جان بودريار (خليل احمد خليل)، مرجع سابق ، ص 102.
2- محمد عبيدان، مرجع سابق ، ص 10.
3- Lionel Sitz & Abdelmadjid Amine, op.cit.

المجتمعي، فهو بحاجة دائمة إلى مثال يقتدي به أو إلى مبرر لما يقوم باستهلاكه لأنه حــريص على عدم المساس بقيمه الرمزية دون مبرر لكنه أن وجد ذلك المبرر وخاصة إذا كانت شخصية اجتماعية معروفة فانه سيتخلى عن تلك القيم لصالح قيم أخرى يتبناها عن طريــق التبعيــة أو المشاركة في نشاطات القبيلة الاستهلاكية[1].

3ـ أهم الخصائص التي تميز الجماعات الما بعد حداثية :

لقد ميزت الدراسات ما بعد الحداثية لمجتمعات الاستهلاك صفتين أساسيتين وهما:

أ ـ الالتفاف حول هواية مشتركة:

حيث تركز البحوث الاستهلاكية على المستوى الجزئي للمجتمع، وهو مستوى للملاحظة يستعمل لدراسة التفاعلات بيت الفاعلين الأساسيين في الجماعات وبين الأفراد، إذ تتميــز هــذه الجماعات بالالتفاف الدقيق والموزع عبر أجزاء كثيرة من المجتمع الكلي، ومن خلال هذا يمكن لبعض الجماعات الما بعد حداثية أن تكون قد اجتمعت حول نشاط يومي بسيط في وجهة نظــر أعضائها، لكنه يعطي معنىً ودافعاً لحياتهم دون إدراكهم لذلك، فما يجمع الأفــراد لــيس فعــل الاستهلاك لذاته، بل ما ينتُج عنه من هواية مشتركة تلف حولها عالماً فريــداً مــن الاســتهلاك الخاص والمميز لأفراد هذه الجماعات[2]. هذا هو المعنى الذي يُقصد بمفهوم القبيلة الاستهلاكية، وكلمة هواية تدل على توجهات مستقرة نحو أشياء مفردة، حيث أن الانتماء لأي جماعة يكــون عن طريق التجربة المباشرة المربوطة بالواقع ويكون تكوين هذه الجماعات في غالب الأحيــان خارج المؤسسات الرسمية التي تدير المجتمع، ثم تصبح جزءاً مهماً منها لها نصيبها في صــنع السياسات العامة للمجتمع ككل.

ب ـ الارتباط المباشر بعملية التسويق:

حيث أن أهم صفات الجماعات الما بعد حداثية هي الطريقة الجديد للاجتماع عن طريــق الاستهلاك، فإذا كانت الحداثة تجمع الأشياء عن طريق تميزها عنهم بطريقة مستقلة، فإن ما بعد الحداثة تسمح بظهور مستهلك يعتبر الإنتاج المتوفر جزءاً من ذاته. وبهذا، إذا كــان المــستهلك

1- Jean-claude Boisdevéry, **Le marketing relationnel.** Paris, édition d'organisation, 2eme édition, 2001, p 110.

3- Aurélie Meler, **Apports du point de vue postmoderne à l'étude de comportement de consommation de groupe: un début de clarification.** Marseille, institut d'administration d'entreprises, janvier 2004, W.P N° 677.
En ligne : www.iae-aix.com/fileadmin/files/cerog/wp/677.pdf.

يحدد نوعية استهلاكه فإن المنتوجات بدورها تحدد نوعية مستهلكيها لتخيلهم أن لهم دورا في تحديد خصائص ذلك المنتوج.

يلعب التسويق إذا دورا متزايدا في حياة الجماعات البشرية مما أهله لكي يشكل ثقافة خاصة به في أوساط المنتجين لأن المظاهر السطحية أصبحت كافية لإقناع المستهلك بقيمة الإنتاج. فالجماعات البشرية المشكلة لقبائل المجتمع مرتبطة بطريقة آلية بطقوس مشتركة تصل حد التقديس والتي يمكن أن تكون تجارية أو ثقافية، حيث تتشكل حولها في كلتا الحالتين نشاطات استهلاكية متخصصة تضمن التميز لممارسيها[1].

4 ــ أبعاد عملية الاستهلاك داخل المجتمع:

في خلال الثلاثين سنة الماضية تغيرت علاقة الفرد بالاستهلاك الذي أصبح يستغل سياسياً في توجيه المجتمع وذلك من خلال المراحل التالية:

أ ــ الاستهلاك كطابع اجتماعي:

وشملت هذه الفترة مرحلة الدفاع عن القدرة الشرائية للأفراد من طرف المنظمات النقابية التي كانت الفاعل الشرعي الممثل للعمال، حيث كانت القدرة الشرائية المحدد الوحيد لدخول مجتمع الاستهلاك لأنها كانت تمنح من طرف الدولة خاصة في العالم الاشتراكي، كما كان التقسيم الطبقي للمجتمع هو الذي يحدد نوعية استهلاك أفراد الطبقة، فكانت العلامة هي الأساس في الطبقات الميسورة، بينما كان السعر هو المحددِ في الطبقات السفلى، حيث يرجع هذا إلى كون مصادر الشرعية محتكرة من طرف أقلية ولا مجال للوصول إليها من طرف الآخرين[2].

ب ــ الطابع الاقتصادي ونوعية الاستهلاك:

حيث اتسمت هذه المرحلة بتربية المستهلك عن طرق الإعلام والجمعيات الجوارية المختلفة، حيث بدأ العمل على ربط المستهلك بالعلامة التجارية وذلك لإظهار دور المواطن في تطوير اقتصاد بلده، فأصبح التعامل معه على انه عنصر مهم في الدورة الاقتصادية ويجب أن تؤخذ متطلباته بعين الاعتبار لأنه مصدر الثروة للكثير من المؤسسات الاقتصادية والخدماتية، وفي هذه المرحلة بدأ طرح المنتوجات على أساس العلاقة بين النوعية والسعر، وكانت هذه الطريقة إحدى وسائل الحرب الاقتصادية بين الدول، حيث تميزت هذه الفترة بتغير العلاقة بين مصادر القوة ومجالات هذه القوة.

1- Aurélie Meler, op.cit.
2-Jean-claude Boisdevéry, op.cit, p 119.

ج ــ الاستهلاك كأداة للمواطنة:

بما أن الفرد قوة عامة في علاقات الإنتاج والاستهلاك فإنه أصبح مسئولاً عــن تطــوير اقتصاد بلده وذلك باقتنائه المباشر لمنتجات بلده حيث أظهرت دراسة فرنسية أن ستة أشــخاص من بين عشرة يعتقدون أنمهم يؤدون دورهم كمواطنين على أحــسن وجــه لأنهــم يــستهلكون المنتجات الفرنسية مما يسمح بدوران عجلة الاقتصاد الوطني[1]. فالمطق الصحيح اليــوم هــو: ليست الحاجات هي ثمرة الإنتاج وإنما نظام الحاجات هو ثمرة النظام الإنتــاجي، وهــو أمــر مختلف تماما، إذ نقصد بنظام الحاجات أن هذه الأخيرة لا يجري إنتاجها حاجةً حاجة في علاقة متلازمة مع الطلب، بل يجري إنتاجها كقوة استهلاكي، وكاستعداد كلي في الإطار العام للقــوة المنتجة[2]، وهذا ما يخلق التزام نفسي لدى المستهلك بــضرورة المــساهمة فــي دوران عجلــة الاقتصاد فيصبح اختيار مؤسسة أو منتوج أو علامة تجارية ليس مجرد فعل لتلبية مادية فقــط لكنه فعلٌ يدل على الحس الوطني للأفراد الذين يقومون به[3].

د ــ الاستهلاك كعملية سياسية:

حيث يجري اليوم الانتقال إلى مرحلة إدراك المستهلكون لوزنهم الاقتصادي والاجتمــاعي وقدرتهم على التأثير على الأحداث السياسية لأن هذه العناصر الثلاث متداخلة بعضها الــبعض، إذ انتقل الفعل الاستهلاكي من التعبير عن الوجود إلى القدرة على التأثير، حيث ساعده على ذلك عدد معتبر من المتغيرات في إظهار القوة المضادة التي يتمتع بها، ونتج عن ذلك ما يلي:

ــ زوال دور المؤسسات الاجتماعية والسياسية في توجيه المجتمع وتنشئته ثقافياً وسياسيا.

ــ دكتاتورية الإعلام والمعلومة في إعادة تشكيل الرأي العام وتحديد توجهاته الكلية.

ــ عولمة الإنتاج والاستهلاك بما يوحي أن العالم كله يتجه نحو الفرد دون أن يقوم هذا الأخير بأي جهد مقبل ذلك ما عدا فعل الاستهلاك.

ــ تعطل أنظمة التمثيل التقليدية والتخلي عن القضايا السياسية العالمية من طرف الفرد.

ــ بروز أزمة وجود بالنسبة لكثيرٍ من التنظيمات الاجتماعية التي تجاوزها الزمن.

ــ المقاومة الفردية لكل أشكال السيطرة الرسمية من طرف مؤسسات الدولة[4].

يمكن استخلاص عدة ملاحظات من خلال هذه النقاط، لكن أهمها هي أنه ليس هناك تــصرفات ولا أفعال ولا ردود أفعال عشوائية مطلقا، فكل فعل مدروس في أدق تفاصيله سواء كان موجه

1- ibid, p 120.

2- جان بودريار (خليل احمد خليل)، مرجع سابق ، ص 85.

3- Jean-claude Boisdevéry, op.cit, p 121.

4- ibid, pp 121- 122.

للاقتصاد الاستهلاكي أو الاجتماعي أو السياسي، والمجال الأخير هو أهمها على الإطلاق لأنـــه هو الذي يحرك الأحداث حتى وإن كان يصنعها بنفسه.

5 ـــ الوظائف الرمزية لعملية الاستهلاك:

إن الدراسات الما بعد حداثية حول الجماعات البشرية وسلوكها تسمح بتحديـــد الوظـــائف الرمزية لسلوك الاستهلاك، ليس كنشاط توزيعي، ولكن كنـــشاط لإنتـــاج الـــصورة وترجمـــة الإيحاءات حيث يرى **<< فون كاش/Ven Katesh** >> انـــه إذا أُريـــد للـــشيء أن يـــصبح استهلاكيا، فلا بد له أن يحمـــل رمـــزا وهـــو نفـــس رأي **<< بوديـــار/Baudrillard >>**، فالاستهلاك يظم الوظائف التالية:

أ ـــ إثراء النظام القيمي للمجتمع:

تعكس النشاطات المرتبطة بالاستهلاك في الجماعات الما بعد حداثية مجموعة مـــن القـــيم الجزئية في الثقافة العامة للمجتمع، وهذا ناتج عن وجود رابط بين النظام القيمي المتجدد داخـــل الجماعات وأهداف الاستهلاك وكذلك نشاطات الاستهلاك وهي فكرة مخالفة للطرح الذي يقـــول بعالمية القيم الثقافية والأخلاقية والاجتماعية لأن الفرد هو الذي يخلق القيمة وليس العكس ،لهذا تبقى القيم دائما نسبية ولا يمكن لها أن تكون عالمية بطابع تجميعي أو توحيدي.

ب ـــ تحديد الانتماء: خصوصيات الأفراد والتمايز:

وهذا يكون حسب نشاطات المستهلك والعلامات التي يميل إليها، بما يجعله ينتمـــي إلـــى شريحة ثقافية آلياً ودون أن تحدد ذلك، لأن كل الممتلكات المادية للفرد لها رمزيـــة اجتماعيـــة خاصة مما يجعل الصنف الثقافي للفرد سهل التحديد حسب المقاربة الما بعد حداثية التي تبـــين بان النشاطات الاستهلاكية تعيد صياغة وظائف الاندماج والتصنيف داخل المجموعة القبلية التي تتشكل دائما خارج الطبقات الاجتماعية التقليدية[1]. وبهذه الطريقة يتمكن المـــستهلك مـــن دمـــج الأشياء الاستهلاكية في قلب هويته الشخصية، ويطلق علـــى هـــذه الظـــاهرة حـــسب تعبيـــر **<<بالك/Pelk>>** اسم **توسيع الذات** والتي تعد إحدى مميزات الجماعات الما بعد حداثية.

ج ـــ وسيلة النشاط الاجتماعي:

تمتلك المجتمعات الما بعد حداثية نظامها القيمي الخاص بها، بما يمكنهـــا مـــن اســـتعمال نشاطاتها الاستهلاكية كوسيلة للتعبير عن الذات، وهنا تبرز الصراعات الاجتماعية بين مختلف القبائل المُشكلة للمجتمع الواحد، ويقع تصادم بين مختلف القيم والقناعات وبين مختلف العلامات وأصحاب هذه العلامات مما يجعل كل جماعة تنغلق على نفسها وتحرص على أن لا تُختـــرق

1- Aurélie Mener, op.cit.

بشكل يؤدي إلى زوالها وهذه الظاهرة تجعل المجتمع يعيش في حالة معقدة من الحاجات المتبادلة وعدم الانسجام القيمي بين مختلف قبائله التي سوف تلجأ إلى إنشاء علاقات خارجية مع قبائل أخرى من مختلف أنحاء العالم[1].

لقد وصلنا إلى النقطة التي يحيط فيها الاستهلاك بكل شيء، بكل الحياة حيث تتسلسل كل النشاطات طبقا لنمط تركيبي واحد، وحيث تُرسم مسبقا لوحة الإشباعات، لحظة بلحظة، وحيث يكون المحيط شاملا والمكان الاستهلاكي لا متناهيا، مكيفا تماما، صالحا ومثقفا، ففي ظاهرة الاستهلاك يمثل هذا التكييف العام للحياة، للسلع، للأغراض، للمسالك والعلاقات الاجتماعية المرحلة الناجزة في تطور يمتد من الوفرة البحتة والكاملة، عبر شبكات الأغراض المترابطة، إلى التكييف الكلي للأعمال وللزمان وصولا إلى شبكة الجو المبرمجة في المدن القادمة[2].

أما فيما يخص الفرد كذات مستقلة، فان سلوكه الاستهلاكي يرتكز على المصالح الخاصة به فقط، ويرتكز على ذلك في أن كل فرد له الحق في استهلاك ما يشاء والانتماء إلى المجموعة التي يشاء دون أن يكون مجبرا على الانتماء معها، وهذا العامل يعتبر أساسي جدا في عدم وقوع صراعات مادية بين مختلف المجموعات المشكلة للمجتمع، حيث يعمل هؤلاء الأفراد الغير مندمجين في أي مجموعة على تقريب صورة الآخر وإظهار قيمته الغير عدائية نحو المحيط، فهذا النوع من الأفراد الغير محددين ثقافيا بهوية معينة يتعد وجودهم ضروريا في كل المجتمعات لأنهم يقومون بامتصاص الصدمات الخفيفة بين القبائل الاجتماعية.

لقد لخص هذا التوجه الجديد في العلاقات الفردية والجماعية في مجتمعات عالم ما بعد الحداثة احد المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي بقوله: إدا كنت أربعة أصدقاء جيدين وتحسب ما تقوم به، فلا يهم في أي مكان تعيش وهو يعبر هنا عن الفهم النيوليبرالي للجماعات البشرية ومداها الثقافي[3]. ويبقى في آخر هذه النقطة أن نذكر أن فكرة القبيلة الما بعد حداثية تستعمل في مجال الفكر ليس كمفهوم، ولكن كفكرة موجهة للتحليل العلمي للظواهر الاجتماعية، وهذا ما يراه **<<ب.كوفا B.Cova/** >> إذ يقول أن القبيلة الما بعد حداثية ليست مفهوم محدد،

1- ibid.

2- جان بودريار (خليل احمد خليل)، مرجع سابق ، ص 14.

3- Rediger John (gunilla zedigh), **Globalized culture, consumption and identity.** http://arterelated.net/rediger_john/globalized-culture.htlm. 14/07/2007.

ولكنها صورة مؤقتة لما توجد عليه حالة الجماعة البشرية وخاصة نوع الروابط الموجودة بين أفرادها، في فكرة مرنة ومتحركة ففي هذا الإطار تدل هذه الفكرة على بعض التصنيفات المميزة لمختلف الجماعات الثقافية كتجمعات العلامات التجارية، والثقافة الثانوية للمستهلكين.

إذن فالهيكل الجديد للمجتمعات الما بعد حداثية يتكون من مجموعة من الخلايا المتفرقة والتي تتميز عناصرها الثقافية عن بعضها البعض، وليست بناء هرمي تسلسلي مقسم إلى طبقات الاقتصادية بحيث يكون التفاعل بين قبائل المجتمع الما بعد حداثي بطريقة مباشرة بواسطة العناصر الغير منتمية لأي قبيلة والتي ليست لها هوية ثقافية محددة أو عن طريق أعيان هذه القبائل من رجال السياسة، نجوم التلفزيون، الفنانين...إلخ، وإما بطريقة غير مباشرة عن طريق محاولة كسب اكبر عدد من الأتباع بواسطة وسائل الإعلام التي تنشر الثقافة الثانوية والثقافة العامة للجماعات، بالإضافة لنشر الثقافة المضادة، بحيث تتحول اللعبة إلى لعبة سياسة بين من يملك وسائل الإعلام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبين من له سلطة على الرموز الإعلامية التي تتحكم في مصداقية الوسيلة الإعلامية[1]، وهكذا يصبح المجتمع منظم بصفة أُفقية لكون جميع أفراده يملكون نفس الحظوظ في صناعة قبيلة خاصة متميز عن الآخرين.

المبحث الثالث: مستقبل الدولة من خلال الوضع الما بعد حداثي:

إن القرن الواحد والعشرون هو قرن الثورة المعرفية بامتياز، لعل هذا هو العنوان الإجمالي لتلك الطفرة الحضارية التي ستنقل كوكبنا إلى قمة الانفجار المعلوماتي، غير أننا وفي

1- Lionel Sitz, Abdelmadjid Amine, op.cit.

ظل ما يحدث الآن نلاحظ كل أطياف المفارقة، فالمرحلة الراهنة تتسع لكل التناقضات، حيث تتعايش فيها المفارقات الكبرى، أنها مرحلة التواصل والانقطاع، التعددية والاندماج، الرفاهية والمجاعة، السلم والحرب، الايدولوجيا ونهايتها، العالمية والمحلية، التضامن الإقليمي والتجزئة القُطرية، إنه بأكثر دقة عصر تعايش الأطروحة ونقيضها[1].

لقد تغير الوضع الدولي بشكل جذري، حيث لم يعد هناك حلفاء دائمون ولا أعداء دائمون، لم يعد هناك عمل مستقر لكن فرص العمل موجودة ولم يعد هناك إنسان لكن البشر موجودون، هذا الواقع الجديد اثر على شكل المجتمع والدولة في كل جزئياتهما المادية والمعنوية، فالشركات العالمية تقوم بالاستثمار في مختلف أنحاء العالم والدولة تقوم بخوصصة ما تملكه من شركات وتتنازل عما تملكه من عقارات وأراضي، كما أن هناك حركة بشرية غير مسبوقة، تتجه أينما كان رأس المال، فلم تعد القوانين الداخلية قادرة على حماية نفسها ولا الأعراف الدولية قادرة على وضع حد لهذا التطور المتسارع. لقد أصبحت الدولة في موضع وسط بين ما يتطلبه المجتمع والوضع العالمي ككل وبين ما تتطلبه سيادتها واستقلالها، وهذا ما خلق جوا من التناقضات التي لا يفهمها غالبية أفراد المجتمع لأنهم ليسوا مختصين أو خبراء، وهذا الوضع يخلق بدوره أزمة اتصال بين الدولة والمجتمع الذي تنظمه وهذه الأزمة تنعكس على المستوى الأدائي لكل منهما، وتفتح المجال أما النزاعات القبلية والعرقية للظهور بصفة مغايرة عما كانت تظهر عليه في فترة ما قبل الحداثة والحداثة وذلك باتخاذها طابع ثقافي يصعب ضبط حدوده وأهدافه وتأثيراته العامة.

يصف ما بعد الحداثيون هذا الوضع على انه إعادة برمجة أجزاء النظام العالمي في مستواه الأعلى، وكذلك في مستواه الأسفل الذي يمثل تنوع الأجزاء، والتي ليست بالضرورة مختلفة[2]، حيث يمكن للإعلام أن يصنع الاختلاف أو التالف كما يمكن للمنتج أن يؤكد هذا الاختلاف أو ينفيه، والملاحظة الأساسية في هذا المجال هي أن الدولة تخلت عن هاتين الوظيفتين بالتحديد ــ الإنتاج والتسويق ــ وبالتالي فقدت جزءا كبيرا من السيطرة على مجتمعاتها حيث يقسم الما بعد الحداثيون الدول كما سبق ذكره إلى دول **فاعلة** ودول تقوم **برد الفعل** ويشمل هذا التقسيم كل المجالات الداخلية والخارجية للدولة مهما كانت درجة انغلاقها على ذاتها أو تمسكها بمقوماتها الثقافية المحلية. هذه المقومات غالباً ما تكون ذات طابع قَبَلي

1- إدريس هاني، **المفارقة والمعانقة.** الدار البيضاء، المركز العربي الثقافي، الطبعة الأولى، 2001، ص 17.
2- Barry Smart, **Postmodernity.** London, Routledge, first publication, 1993, p 16.

بالمعنيين الحداثي وما قبل الحداثي، فإذا تم اختراق هذه الثقافة ستتحول إلى مفهوم القبيلة الما بعد حداثية وغالباً ما يكون توجهها نحو المراكز الموجودة خارج حدود الدولة.

يصف **<< إ.هانرز/U.Hannerz>>** الوضع الحالي للدولة على أنه وضعٌ تتزايد فيه الاعتمادات المتبادلة بين الدول ذات التنوع المستمر، أكثر منه وضع يميل إلى الوحدة والانسجام حيث يُلاحظ في مرحلة ما بعد الحداثة العودة إلى **التاريخ العرقي** الذي كان أساسيا في تكوين القبائل والإمبراطوريات وصولا إلى الدولة التي نعرفها اليوم[1]. وهذه سببها أن المجتمعات ما بعد الحداثية تنقسم إلى قبائل استهلاكية وثقافية متنوعة، ومن بين أهم عوامل بقاء أفرادها مجتمعين هو العامل العرقي الذي يضمن الحد الأدنى من التمايز الثقافي والولاء لمختلف التجمعات المكونة للمجتمع الذي هو أساس وجود الدولة، كما نلاحظ أن هذا الوضع يتنافى مع الأفكار المتعالية التي سادت لوقت طويل حول دور الدولة التنظيمي الذي يحفظ للأفراد رصيدهم الثقافي، إذ يصف ما بعد الحداثيون هذه الأفكار على أنها حلمٌ جميل استطاع أن يجعل الناس يستمتعون بنومهم عن الحقائق التي تحكم وجودهم، لأن شكل الدولة الحداثي استهوى الكثيرين لكنهم لم يستطيعوا مقاومة إغراء السلطة والقوة وتحولوا من أشخاص متعالين مدركين للواقع إلى أفراد غرائزيين يبحثون عن ذاتهم وسط هذا المحيط المتنوع والمليء بالمتناقضات[2].

ويكن تلخيص أهم آثار مرحلة ما بعد الحداثة بكل ما تحمله من تناقضات على الدولة والمجتمع وشكل كلٍ منهما في العناصر التالية:

1 ـــ مصير القومية الوطنية وحدود السيادة.

2 ـــ تحول الدور الاجتماعي للدولة.

1 ـــ مصير القومية الوطنية وحدود السيادة:

1- ibid, pp 142- 143.
2- Max Silverman, **Facing Postmodernity.** London, Routledge, p 131.

لقد فرض الواقع الجديد على الدولة عدةَ قيودٍ تمس بسيادتها الذاتية التي كانت تتمتع بهـا خاصة في مرحلة الحداثة، إذ أصبح مبدأ السيادة لا يبرر عجز الدولة عن أداء مهامها المتعلقـة بحماية الأفراد وتحقيق الأمن والعدالة في الفرص، فالسيادة أصبحت مرتبطـة بعـدة معطيـات كالوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث أصبح تقدير الأوضاع الداخلية في الدولة مـن اختصاص فواعل خارجيين مستقلين عنها. كل هذه العوامل أدت إلى تغير الموازين بين الدولـة والمجتمع على أنها المصدر الوحيد للشرعية والسلطة، وهذا ما ينبئ بواقعٍ جديد مفاده أن الدولة لن تبقى أداةً لخدمة المجتمع المحلي أو العالمي، ولا المجتمع سيبقى في خدمة الدولة وذلـك لأن المقاربة السائدة اليوم حول مفهوم السيادة ليست ما كان يروج له في الحداثة على أن السيادة هي مسؤولية، بل أصبحت السيادة **مصلحة** يمكن التنازل عن أجزاء كبيرة منها إذا اقتضت المصلحة العليا ذلك، بحيث تبقى هذه المصلحة العليا نسبية حسب الظروف[1].

إن المستقبل في مرحلة ما بعد الحداثة ليس كما يضنه البعض أرضيةً مستباحة يكون فيها الفاعل حراً، بل أن كثيرا من القوى الفاعلة في دول ما قبل الحداثة والحداثـة سـتكون مقيـدة بتوازنات القوى في المستقبل خاصة وأن القوى الحاضرة ليست بالضرورة ذات القـوى التـي ستوجد في المستقبل. إن قرى الحاضر والمستقبل ستضل في حالة صراع مستمر يعتمد علـى توازن حركي دقيق بين أوضاع ظرفية متغيرة ومستقلة، وبين من يملكون مـصادر المعرفـة العلمية المُسيِّرة لتطور الدول والمتحكمة في كل ميادين نشاطاتها داخلياً وخارجياً[2].
لكن الملاحظة الأساسية التي لا يجب أن تُنسى هي أن ما بعد الحداثة تقسِّم الدول إلى دول **فاعلة** تصنع الأحدث والرموز، ودول تابعة تقوم **برد الفعل** لما يصلها من أحداث ورموز، وبالتالي فإن حدود السيادة ستختلف بالنسبة لكلى الصنفين، حيث يستفيد الصنف الأول مـن إيجابيـات هـذه المرحلة بينما يعاني الصنف الثاني من سلبياتها لأن كلٌ من هذه الدول تختلـف عـن الأخـرى حسب أهمية دورها في المجتمع الدولي، سواء كان دوراً قيادياً أو تابعاً، وكـل هـذا مـرتبط بالمصلحة الذاتية للأفراد النتمين للدولة والحائزين على مصادر السلطة وهذا ما يتطلب إعـادة النظر في بعض الأفكار التي مازالت دول رد الفعل تتمسك بها كالوطنية، القومية، أو الشخصية الكاريزمية، إذ أن الواقع يبين أن مثل هذه الأفكار التي تصنف ضمن الحكايات الكبرى ما هـي إلاّ وسيلة غير إنسانية للضغط على المجتمع واستغلال إمكانياته المادية والبشرية لصالح أعضاء المركز وليس المركز بالكامل.

1- **State sovereignty.** http://www.idrc.ca/en/ev-28492-201-1-do-topic.html.
2- محسن أحمد الخضيري، **العولمة.** القاهرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 141- 142.

لقد خضع مفهوم السيادة إلى تبدلٍ جذري بعد حرب الخليج، حيث أصاب هذا التبدل صميم مفهوم السيادة القومية وذلك لصالح فكرة العالمية التي تكمن وراء تطلعات المنادين بتعزيز المنضمات الدولية كمنطلق للحكومة العالمية[1] التي يرى فيها ما بعد الحداثيون الحل الأمثل للنزاعات الباقية بين دول ما بعد الحداثة فيما بينها، حيث أن المقصود بالعالم في هذا الباب هو دول ما بعد الحداثة، بينما تشكل باقي الدول محيط العالم الذي يتبع في سياسته الدول الفاعلة التي تمارس عليه وصايةً شاملة بطرق مباشرة أو غير مباشرة عبر الاقتصاد والثقافة لأنهما لا يلتزمان بأي حدود قانونية ولأنهما مطلب كل فرد وغاية لا يمكن الاستغناء عنها.

إن التحول القياسي ــ والمقصود الثورة المعلوماتية ــ هو الذي أدى إلى تغيير طبيعة الدولة القومية وحدود السيادة الوطنية،فما كان يعرف بالسيادة الوطنية سيتحول إلى مفهوم سيادة المواطن،أو سيادة الفاعل، وهناك نظام قيمي آخر سينشأ بدلا من القومية وهو النظام القبلي.لقد كان للدول خطوط حدودية متصلة،ولكن تلك الخطوط الواضحة تتحول الآن إلى خطوط متقطعة على شكل نقاط في أكثر تقدير[2]. وحين نتحدث عن ما بعد الحداثة فلابد أن نتحدث عن احد أهم أسسها وهي العولمة التي غيرت من أنماط ومن درجة وكثافة التفاعلات بين الدول والمجتمعات والشعوب والأفراد بطريقة جعلت من العزلة شبه مستحيلة، وبالطبع فان درجة تأثر الدول بهذه الظاهرة تختلف من حالة لأخرى وتتوقف على موقع هذه الدول في شبكة صنع الأحداث العالمية ومدى قربها أو بعدها من مركز هذه الشبكة. فلا جدال في أن هذا الواقع سيدخل تحولات عميقة على هيكل وموازين القوة في النظام العالمي بما يؤثر بشدة على موضوع استقلال وسيادة الدول، ومن بين أهم الآثار التي بدأت في الظهور نذكر ما يلي:

ــ إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام العالمي وتراجع القضايا التقليدية التي كانت تحتل مرتبة الصدارة في مرحلة الحداثة، وتقدم قضايا جديدة مثل البيئة، حقوق الإنسان، أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وهي كلها أسباب مادية للتدخل في سيادة الدول.

ــ ترجيح موازين القوى لصالح الدول الفاعلة بسبب التفوق الدائم في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي تعد عصب النشاط العالمي في المرحلة الراهنة[3].

1ـ فضيل أبو النصر، **جولة في القضايا الدولية المعاصرة.** بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995، ص 150.

2ـ مجموعة من المؤلفين، **هكذا يصنع المستقبل.** مرجع سابق ، ص 135.

1- http:// www.afkaronline.org/aradic/archives/mar-ave2003/nafiaa.html.13/06/2007.

ولهذه التحولات انعكاسات بعيدة المدى على مسالة سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة لأنها تثير تساؤلات وربما إشكاليات بالغة الأهمية تتعلق بمدى صلاحية الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي ومسايرتها لهذه المرحلة وطبيعة العلاقة بين الفواعل بصفة عامة. ففيما يتعلق بحدود العلاقة بين الشأن الداخلي والخارجي، أصبح من المسلم به، في ظل تنامي علاقة التأثير والاعتماد المتبادل بين الدول أن فكرة السيادة المطلقة أصبحت جزءا من الماضي، بل وأصبح تدخل المجتمع الدولي الفاعل في بعض الأمور التي كانت تعتبر في ما مضى من الشأن الداخلي ليس فقط أمرا مقبولا وإنما أصبح أمرا ضروريا وواجبا.

رؤية مستقبلية لمفهوم السيادة الوطنية:

طرح المفكرون والباحثون رؤى متعددة بشان مستقبل السيادة الوطنية في ضوء متغيرات مرحلة ما بعد الحداثة، والمد العالمي الذي يميزها. فقد وضع الباحثون سيناريوهات رئيسية لمستقبل السيادة الوطنية هي: اختفاء السيادة الوطنية، واستمرارية وجودها، وفيما يلي سنتطرق لهذين السيناريوهين المتقابلين في الطرح حول مستقبل الدولة.

1 ــ أُفول السيادة الوطنية:

حيث يرى أنصار هذا السيناريو أنه كما حلت الدولة محل الإقطاع تدريجياً، سوف تحل الشركات العالمية ومراكز القرار في الدول الفاعلة محل الدولة، حيث قفزت هذه الشركات على الحدود السياسية للدولة، ووفقا لهذا الطرح فإن الشركات الإنتاجية العالمية تسعى من خلال دورها الحيوي إلى تقليص تدريجي لسيادة الدولة بما يؤدي إلى اختفائها نهائياً ثم إلى اختفاء الدولة القومية ذاتها في مراحل لاحقة، حيث كتب **<< لستر براون>>** أنه خلال القرون الماضية كان العالم مقسماً إلى مجموعة من الدول القومية المستقلة ذات السيادة، وبانبثاق مئات من الشركات المتعددة الجنسيات نلحظ تقلصاً نسبية للسلطة التي اقتصرت فيما مضى على الدولة القومية التي كانت القوة العظمى الوحيدة على المستوى العالمي. فقد كبرت هذه التنظيمات إلى الحجم الذي اكسبها بعض مظاهر الدولة القومية مثل السلك الشبه دبلوماسي ووكالات الاستعلامات التابعة لها بصفة مباشرة[1].

والواقع أن فكرة تلاشي السيادة الوطنية، ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة ليست بالفكرة الجديدة، فقد طرحها كلٌ من **<< ماركس>>** والفوضويون في سياق معين لكنه لم يتحقق، أما أن تختفي السيادة أو تتقلص إلى أصغر الحدود فهو أمرٌ قابل للتحقيق في مرحلة ما بعد

2ـ ألفن توفلر (عصام الشيخ قاسم)، **حضارة الموجة الثالثة.** ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1990، ص 354.

الحداثة بالنظر إلى المعطيات الميدانية، وبعبارة أخرى فإن السيادة ستدخل مجال التبعية هي الأخرى مثل الاقتصاد، وإن لم تفد وجودها فإنها ستفقد قيمتها المعنوية عند شعوب دول ما قبل الحداثة ودول الحداثة.

2 ــ سيناريو استمرارية السيادة:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التطورات الطارئة على النظام الدولي لن تأتي على السيادة تماماً، فهي ستظل باقية ما بقية الدولة قائمة، وأن أقصى ما يمكن أن تفعله التطورات الراهنة هو أن تنال من طبيعة الوظائف والأدوار التي كانت حكراً على الدولة. ومن بين الأمثلة التي يوردها أنصار هذا الرأي للاستدلال هي تجربة الاتحاد الأوربي الذي رغم ما توصل إليه من انسجام فإن أعضاءه لم يتخلوا عن سيادتهم التي ما تزال قوية كما كانت عليه في السابق.

أما المثل الثاني الذي يشير إليه الدارسين هو انتفاضة الروح القومية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أو الاتحاد اليوغسلافي سابقا، حيث تحاول كل جماعة الانفصال عن الدولة الأم وتكوين دولتها المستقلة وهو دليل على بقاء الهوية القومية كأساس لتكوين الوحدات السياسية، وبالتالي السيادة على الذات حتى لو كان ذلك في مواجهة دولة قائمة. وطالما بقيت الدولة ستبقى رموزها الأساسية منها السيادة لكن بعد تطويعها بما يناسب الأوضاع الدولية الراهنة[1]، إذ أن هناك حقيقة أولية لابد من ذكرها وهي أن عملية تأثير العوامل الخارجية على الدولة عملية نسبية، بمعنى أن إثبات التأثيرات الدولية في الفضاء السياسي الداخلي لا يعني إطلاقا المعنى الميكانيكي للتأثير، حيث أنه ليس كل ما يريده الفاعل الدولي يتحقق، والحصول على هذا التأثير يتطلب في كل الأوقات والمراحل قدرة ذاتية على صناعة القوة واستغلال الفرص، لهذا فإن التفاعل الايجابي مع متغيرات الساحة الدولية يعد من الشروط الضرورية للحصول على موقع متميز في الخريطة الدولية، ومن ثم فإن التأثير لا يعني الخضوع القسري لمنطق القوة، وإنما يعني فهم آليات السيطرة وروحها الداخلية التي تجعل ميزان القوة يميل إلى تلك الدولة أو السياسة[2]، أي أن الدول التي تريد الحفاظ على سيادتها لابد لها من أن تكون احد العناصر الفاعلين والمؤثرين على المستوى العالمي أو الإقليمي على الأقل, وهي أفضل طريقة يراها أصحاب بهذا السيناريو لتجنب الدخول في حلقة مفرغة بين المصالح الذاتية والعامة للدولة وشعبها لأنه لامناص من تعايشهما وتفعلهما مع الوضع العالمي. وهو دليل آخر على أن ما بعد الحداثيون لم يخرجوا عن مبادئهم في تحليل الظواهر السياسية، فكلا السيناريوهين تظهر آثارهما على ارض الواقع

1- http:// www.afkaronline.org/aradic/archives/mar-ave2003/nafiaa.html.13/06/2007.

2- محمد محفوظ، **العولمة وتحولات العالم**. الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 40- 41.

بوضوح، فالدول الما قبل حداثية والحداثية هي المعنية بالسيناريو الأول، أما الدول المـــا بعـــد حداثية فهي المقصودة بالسيناريو الثاني، حيث أن الدول الفاعلة لهـــا كـــل الإرادة فـــي اتخـــاذ القرارات التي تراها مناسبة لمصالحها وغير متجاوزة لحدود سيادتها، بينما الدول الأخرى فهي مجبرة على رد الفعل بما يتماشى وما تقدمه دول ما بعد الحداثة حتى وإن كان هذا الرد تجاوزاً واضحاً لحدود سيادتها، ومن جهة أخرى فإن ما بعد الحداثيون لا يُنادون بزوال السيادة بـــصفة مطلقة لأن ذلك لا يتماشى مع تطلعات دولهم، وإنما يصنفون السيادة حسب طبيعة الدولة كمايلي:

طبيعة الدولة	ما قبل حداثية	حداثية	ما بعد حداثية
السيادة	مسلوبة السيادة.	سـيادة غيـر تامـة مرتبطة بالمركز.	سيادة مطلقة مبنية على المصلحة المشتركة.
الوظيفة	غير واضحة.	تحقيق النظام بواسطة المؤسسات.	تحقيـق الانسجام بواسطة التفاعل.

هنا يبرز **<< برتران بادي>>** كأحد أهم المشتغلين في هـــذا الحقـــل ضـــمن تخصـــصه السوسيولوجي، حيث يرى أننا نعيش الآن مرحلة أزمة الدولة القومية وهذا يحثنا بشكل جاد على إعادة النظر فيما كان يعد لفترة طويلة الوحدة الأساسية للنظام الدولي، فالدولـــة الآن لـــم تعـــد اللاعب الوحيد في مجال العلاقات الدولية لأنها فقدت مصداقيتها وقوتها وحتى هويتها[1]، فهـــي بحكم موقعها التاريخي ابعد من أن تتجاوز الزمن كما تزداد مظاهر إضعاف الدولة مع التبعيـــة المترابطة ضد الولاء لها، فإذا كانت الدولة تدعي تجسيد الهوية والحفاظ عليهـــا، فـــإن مفهـــوم الهوية نفسه قد تعرض للاهتزاز على اعتبار انه لا توجد هوية خالصة وإنما توجد استراتيجيات للهوية تتمظهر في الحقل السياسي. حيث دفع هذا الوضع بالكثير من المفكرين إلـــى القـــول أن المرحلة القادمة للدولة ستتميز بانحلال كل ما هو اجتماعي[2]، ومن بين هؤلاء المفكرين هنـــاك **<<بودريار>>** و **<< ليبوفتسكي >>** حيث يقول هذا الأخير في كتابه " **كائن الفراغ** " أن جميع الأذواق والتصرفات يمكن أن تتعايش دون أن ينفي بعضها البعض وذلك بوجود حد فاصل بين الخاص والعام بما يضمن التمايز والاستقلالية، وفي السياق ذاته يرى **<< برتران بـــادي>> أن**

1- رضوان جودت زيادة، مرجع سابق ، ص ص 156- 158.
2- الآن تورين (صياح الجهيم)، **نقد الحداثة: الحداثة المظفرة.** دمشق، منشورات وزارة الثقافة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1998، ص 230.

اللوحة التي رسمها للعالم ليست هدماً له كما يرى كتابٌ يحسبون على ما بعد الحداثة، بل يرى أن جميع أدوات تحليل الواقع الدولي قد تجاوزتها الأحداث ويجب استحداث أدوات تملك مصداقية اكبر في توصيف الواقع وتحليل معطياته التي تتبارى لجعل الدولة تنحصر في مجال ضيق للسيادة، وسيبدأ بالظهور نمط جديد من اللاعبين سماهم **<< جان فرانسوا بايار>>** بـ: **دول للبيع،** دول تستخدم كحاويات لكل شيء من الإرهاب إلى التجارب الطبية، حتى تصبح هذه الدول ساحة طيِّعة يمكن لدول ما بعد الحاثة استغلالها بحرية، فالاستعباد التدريجي لأي دولة يؤدي إلى الإقصاء المطلق من الساحة الدولية[1]، وبالتالي إلغاء الوجود المعنوي لهذه الدولة مثل أفغانستان، ويبقى الوجود المادي لها مرتبط بالأهداف المستقبلية للقوى المسيطرة. وهذا يعتبر يُعتبر تنبؤا من طرف ما بعد الحداثيين بسقوط الدولة ذات المؤسسات الجامدة لأنها ترتكز حسبهم على الاستعمال المشرع للعنف في سبيل فرض النظام حيث أن هذه الدول تحتكر وسائل التعبير الجماهيري وتمنع كل معارضة من طرف المجتمع، وهو أمرٌ تجاوزته دول ما بعد الحداثة التي تعمل على تحقيق الانسجام الإرادي بين الذوات البشرية من اجل فرض هيمنتها دون اللجوء إلى العنف، وحسب هذا المنطق فإن مستقبل الدول المركزية سيكون الدخول في حلقة مفرغة من الصراعات بينها وبين مجتمعاتها وذلك لكثرة المطالب وتنوعها من جهة وإصرار الدولة على رعاية شعبها من جهة أخرى، وهو أمر مستحيل بالنظر إلى التطور الذي يشهده العالم خاصة وسائل الإعلام والاتصال التي أدت حسب تعبير **<< اندريا هويسن>>** في كتابها " **بعد الانقسام الكبير**" إلى ظهور **ولادات جديدة داخل المجتمع بدون أمهات**[2]، وهو وصف دقيق لحالة التشتت التي تعيشها الدولة في علاقتها مع المجتمع.

إذن فالدولة قد استحدثت لإشباع رغبة رعاياها للأمن، والاستقرار، وضمان الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهؤلاء الأفراد المشكلين للمجتمع، وعلى ذلك فان الدولة ستتعرف بالضرورة وبطريقة مشروعة على المسرح الدولي، بحيث تضاعف إلى أقصى حد أمنها المنشود باعتبارها السمة الأولى للمصلحة القومية وهو حال دول ما بعد الحداثة، بينما نلاحظ العكس تماما في دول الحداثة وما قبل الحداثة وأحسن مثال على ذلك الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله، حيث تولى تنظيم جزئي في الدولة الدفاع عن الدولة بكاملها، وهو يملك كل المقومات التنظيمية والمادية بما جعله في نفس مستوى الدولة أن لم نقل أحسن منها بعد تكفله بإعادة أعمار الجنوب،بل يمكنها استخدام هذا الجدل لمطالبة رعاياها بمزيد من الالتزام

1- رضوان جودت زيادة، مرجع سابق ، ص ص 166- 167.

2- Andreas Huyssen, op.cit, p 70.

طبقا لنموذج الدولة المبتزة حسب تعبير **شارل تللي** ومن هنا يجد التفاعل بين الدولة والحــرب واحدا من أهم الأسس التي يستند إليها، وهذا بدوره يقلب ظاهرة النظام الدولي رأسا على عقب بما تنطوي عليه من نشر الوظائف السياسية وكذلك العنف والأعمال الأمنية ويعاد النظر كليا في فرضية بسيطة وهي النظام الدولي الذي يتألف من دول ذات سيادة[1].

إن مختلف الدراسات التي تناولت مستقبل الدولة في مرحلو ما بعد الحداثة لم تبتعد عــن مجالي العولمة والتكنولوجيا وآثارهما على السيادة، فالعولمة هي نتيجة للتطور الكبير في الحقل التكنولوجي، والتغيرات التي عرفتها الدولة سواء نحو الأفضل أو الأسوء هــي نتيجــة هــذين العنصرين، حيث لخص **<< ميشال ويلد>>،** في دراسة أعدها لصالح الهيئة البريطانية للتجارة والصناعة، واقع ومستقبل العالم في الشكل التالي:

مميزات العالم في الوقت الراهن.		المميزات المستقبلية للعالم.
العولمة		سيطرت الأسواق خاصة على العالم الثالث.
	درجة عالية من التعقيد والتمايز	مجتمع معلوماتي متعدد المستويات.
التكنولوجيا		أهمية وجود مؤسسات مرنة قادرة على التكيف.

الشكل1: توقعات مستقبل العالم وأهم العوامل المسيطرة على مصادر السلطة والنفوذ.[2]

ومن خلال هذا الشكل يتم دراسة الآثار المتوقعة على كل من الأصناف الثلاثة للدول الموجودة في العالم، حيث أن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها هي أن الوضع الحالي والمستقبلي المتوقع لحالة

1- رضوان جودت زيادة، مرجع سابق ، ص 157.

2- Michael Wild, **Globalization: trends and issues for government.** ICL & DIT, future unite, GSGR working paper, N° 54/00, May 2000.

العالم سوف لن يتغير منه الشيء الكثير، ذلك لأن عوامل التغيير تعمل على تثبيت الوضع كما هو إذ أن العولمة والتكنولوجيا توجدان في صالح دول ما بعد الحداثة وفي جميع المجالات، وبالتالي فإن الواقع ينبئ ببقاء الوضع على ما هو عليه على المديين القصير والمتوسط ويعطينا الاستنتاج التالي:

أن الدول في مرحلة ما بعد الحاثة تنقسم إلى ثلاث أصناف وهي:

1 ـ دول ما بعد الحداثة: وهي دول فائقة التطور تتمتع بالانسجام الاجتماعي وتملك كامل الإرادة في اتخاذ ما يناسبها من قرارات وهي **دول واقعية.**

2 ـ دول الحداثة: وهي دول تهدف إلى بلوغ درجة أعلى من التطور وتتميز بالعمل المؤسساتي المحض ولا تملك كامل الإرادة في اتخاذ قراراتها، وهي **دول مؤسساتية قانونية.**

3 ـ دول ما قبل الحداثة: وهي دول تعاني من التخلف في جميع المجالات، تتميز بسيطرة النِزاعات الداخلية على السلطة والخضوع المطلق للإرادة الأجنبية، وهي **دول غائبة.**

2 ـ التحول النسبي للدور الاجتماعي للدولة:

يحدد الفكر الما بعد حاثي جيداً ما الذي تعارضه الذات، حيث أن اللغة اللاشخصية للدوافع الفردية ولا سيما لما يكبته القانون لم تعد حبيسة الفرد، إنها الآن مرئية في كل المجتمعات الاستهلاكية حيث أن موضوع الحياة الاجتماعية، كتغيير دائم وكشبكة من الاستراتجيات، يولي السوق التي تؤَّمن الارتباط بيت المشروع وبين المستهلك أهمية مركزية[1]. هذا الانتقال من مجتمع النظام إلى مجتمع الحركة أدى إلى تفكك جميع البُنى الاجتماعية السابقة، حيث أصبح العامل المحدد لجودة علاقة الفرد بالدولة هو قدرة كل طرف على تلبية حاجات الآخر.

1- الآن تورين (صياح الجهيم)، **نقد الحداثة: ولادة الذات.** دمشق، منشورات وزارة الثقافة، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 1998، ص 78.

لقد أصبح التنظيم الاجتماعي للعالم أكثر تعقيداً، ومعنى الحدود الوطنية اختلف كثيرا عن السابق، كما أن التشكيلات لم تعد بحاجة إلى دولة بمفهومها التقليدي، فقد استطاع الفرد أن يخلق لنفسه محيطا خاصا به يضمن لع تحقيق مصالحه بعيدا عن الدولة، حيث أصبحت هناك عدة مقومات مثل العرقية والدين هي التي تشكل الارتباط المعنوي بالجماعة وليس قوانين الدولة التي لم تعد تستطيع مجاراة التغيير المتسارع في رغبات الأفراد ودرجة تمايزهم وكذلك مستوى تعقيد حياتهم الخاصة التي ساد فيها منطق السلطة الجماهيرية المدعومة بوسائل الإنتاج الاستهلاكي ووسائل الإعلام والاتصال بالإضافة إلى بروز المرجعيات المؤقتة المكونة لمختلف الجماعات بحيث يكون لهذه المرجعية والتي في غالب الأحيان شخصية واحدة، كبير الأثر على الرأي العام[1].

دفع الوضع الحلي بالكثير من المفكرين إلى اعتبار المرحلة القادمة مرحلة **المخاطرة**، ومن بين هؤلاء المفكرين هناك **<<أنطوني جيدنز >>** حيث يقول في هذا المجال إن المقايضة وتحميل المخاطر للآخر ليست خاصية سببية للاقتصاد الرأسمالي فحسب، بل لا يمكن في الحقيقة للرأسمالية أن تتجسد أو أن يمكن التفكير بها خارج هذه الحقيقة. لهذه الأسباب كانت المخاطرة متصلة دائما بالحداثة، بيد أنني أريد أن اقترح أن مخاطرة المرحلة الحالية تمتلك أهمية جديدة ومختلفة في آن واحد، إذ يتوقع من المخاطرة أن تكون وسيلة لتنظيم المستقبل وتطبيعه وجعله تحت سيطرتنا.وهنا يُشبِّه **<<جيدنز >>** دور الدولة في مراحلها السابقة بشركة التأمين الاجتماعي التي تفرض على مواطنيها مجموعة من القواعد والقوانين مقابل أن تضمن لهم جزءا كبيرا من ممتلكاتهم وحتى حياتهم، أي أن الهيئة الحاكمة في الدولة كانت تقايض خضوع الشعب بالأمن والحماية، أما في المرحلة الراهنة[2]، وقد تغير الوضع بدرجة كبيرة فقد أصبح الفرد هو المسئول الوحيد عن أمنه وسلامة ممتلكاته لان الدولة تخلت عن قطاعات كثيرة لصالح الأفراد بذاتهم بحكم أن العيش مرحلة ما بعد الحداثة المتميزة بالطابع العالمي، يعني التعايش مع خليط من مواقف المخاطرة، وهو الأمر الذي لا تستطيع الدولة التحكم فيه بصفة تامة، هذا ما دفع الكثير من المفكرين إلى تغليب النزعة الفردية في المجتمع والدعوة إلى إنهاء الدور الاجتماعي للدولة الذي أصبح يشكل عائقا أكثر منه حافزا في وجه تقدم الفرد ورقيه بذاته إلى ما هو أفضل، ولهذا يرى **<<برتران بادي >>** انه قد تنشا نتيجة ذلك ما يسميه بالالتفاف

2- Marthia Albert & others, **Identities, borders, orders: rethinking international relations theory.** London, university of Minnesota press, 2001, pp 161- 162.

1- أنطوني جيدنز، مرجع سابق ، ص 49.

حول الدولة، وان ما سيأتي بعد هذا الالتفاف لا يعكس تغيرا أو تبدلا في العلاقات بقدر ما يعني إظهارا، أو إعادة ترتيب جديد للمفاهيم والقيم الدولية والوطنية[1].

إن النزعة الفردية التي تسيطر على تصرفات الأفراد والشخصيات الاجتماعيـــة وعلـــى توجهاتهم، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي سيتيح لنا الفرصة لنلحظ مستقبلا قلة الاكتراث الذي ستواجهه شعوب الدول التي توجد خارج دائرة ما بعد الحداثة والتي ستجر رغم إرادتها إلى الدخول في متاهات سياسية واقتصادية معقدة لا تخدم طموحها التنموي، وخير مثال عن على ذلك تجنيد الغرب العالم كله لمحاربة الإرهاب بعد أحداث سبتمبر، وبذلك نكـــون قـــد دخلنا القرن الجديد بقيم لم تقترب من مغزى الإنسان ومعنى وجوده في الحياة، وإنما اقتربت من إعادة تشكيل عقله وتكوينه وفقا لمعايير سياسية يحددها اللاعب الرئيسي في المسرح الدولي[2].
فأكبر مخاطرة قامت بها الدولة، والتي عادت عليها بنتائج جد سلبية، هي التخلي عن المؤسسات التي كانت تمثل رموز المجتمع لصالح الأفراد المستقلين، حيث تميزت هذه العملية فـــي نظـــر أفراد المجتمع بأنها خوصصة للسيادة الوطنية وتجزئة لمصادر النفوذ والسلطة، وكانت نتيجـــة هذه المخاطرة انسحاب الدولة حسب تعبير **<< سوزان سترانج >>**، حيث أدى هـــذا الـــصعود المتسارع للفاعلين المستقلين إلى افتقاد النشاطات الدولية للمشروعية والفاعلية كما أدى إلى فراغ كبير في المسؤوليات اتجاه أفراد المجتمع، إذ أن التخلي عن المسؤوليات الاقتـــصادية لـــصالح السوق يؤدي بصفة آلية إلى عدم القدرة على مسايرة المسؤوليات الاجتماعية وبالتـــالي ســـتجد الدولة نفسها في وضع حرج جراء الالتزامات التي تفرضها على أفراد المجتمع[3]، والملاحظـــة الأساسية في هذا الباب هي أنه كما كان الحال بالنسبة للسيادة في النقطة السابقة، فـــإن الـــشيء نفسه ينطبق على الوضع الاقتصادي والدور الاجتماعي للدولة، فقبل أن نعطي الذي جاءت بـــه **<< سوزان سترانج >>** معناه المحدد، لابد أن نفكر بطريقة واقعية في مسألة انسحاب الدولة أو خوصصتها حيث أن هذا الانسحاب لا يعني دوراً سلبياً للدولة في مطلق الأحوال، حيث أن دول ما بعد الحداثة باتخاذها إجراءً كهذا، تفسح المجال أمام ظهور طرق جديدة للحكم ومصادر جديدة للسلطة وهو ما يساعدها على إيجاد أساليب أخرى للتمثيل السياسي والمتمثلة في صفة **الحاكمية** بين مختلف الفواعل الاجتماعيين والاقتصاديين، وهو ما الفرصة لدول ما بعد الحداثة لاستحداث استراتيجيات وطنية تتماشى مع الوضع الجديد الذي يتطلب من المجتمع تحمل جزء كبير مـــن

2- رضوان جودت زيادة، مرجع سابق ، ص 141.
3- نفس المرجع، ص 142.
1- Béatrice Hibou, **La privatisation des états.** Paris, Khartala, 1999, pp 11- 12.

المسؤوليات الاجتماعية، وبهذا الشكل يصبح بإمكان الدولة أن تلعب دور الحكـم فيمـا يـسمى **التكوين المتواصل للدولة** بحيث لا تصل الدولة أبدا إلى نهايتها لأنها تجدد أساليبها كلما حـدث تغير اقتصادي أو اجتماعي يمس بوجودها واستمراريتها، حيث تعتبر هذه الطريقة أفضل طريقة للإنتاج السياسي[1]، إذ أن الدولة لا تبذل طاقة كبيرة في إنتاج الأوضاع الاجتماعية بقدر ما تبذلها في تسيير هذه الأوضاع، وهنا تصبح الدولة المرجعية الأساسية في التسيير الاجتمـاعي ممـا يمنحها قوة معنوية اكبر من القوة المكتسبة عن طريق الهيمنة القانونية على مختلف الفواعل.

لقد لخص **<< هانتينغتون>>** الدور القيادي الذي ستقوم به دول ما بعد الحداثة في مقالتـه حول صدام الحضارات فيما يلي: " إن الغرب يسيطر على المؤسسات الدولية السياسية والأمنية، كما يسيطر اليابان على المؤسسات الاقتصادية. فالمسائل السياسية والأمنيـة علـى المـستوى العالمي تتم معالجتها في مجلس الأمن الذي يضم الو.م.أ وبريطانيـا وفرنـسا، أمـا المـسائل الاقتصادية فتتم معالجتها في مجلس يضم كل من الو.م.أ والمانيا واليابان، حيث تتمتع هذه الدول بعلاقات استثنائية فيما بينها، بينما يتم إقصاء الدول التي ليس لها أهمية ولا تنتمي إلى الغرب[2].
إن ملاحظة بسيطة لهذا التقديم تمكننا من الإدراك انه قد شكل الحكومة العالميـة التـي تـسيير العالم، كما تمكننا من التأكد مرة أخرى من واقعية الفكر السياسي لما بعد الحداثة حيث أن هـذه الحكومة تتشكل من دول المحور والحلفاء الذين قادوا الحرب العالمية الثانية، وهو تأكيد على أن المصلحة الذاتية هي المحرك الوحيد للتفاعلات الدولية والشخصية، وأن الأحداث التاريخيـة لا تتجاوز زمن حدوثها وأن التاريخ ذاته ليس إلاّ وسيلة لتسجيل الأحداث، وأن الحرب والسلم هما حدثان طبيعيان يمكن لأي منهما أن يسيطر على صيرورة العلاقات بين الدول، أو داخل الدولة نفسه، فالحرب ليست استثناء بل هي إحدى الوسائل لتسيير العلاقات الدولية بما تتطلبه المصلحة العليا للفاعل الأكثر قوة.

إن المرحلة الراهنة تتميز بطغيان ما هو خاص على ما هو عام حتى في المجالات التـي كانت حكراً على الدولة كالمجال الأمني مما أدى إلى ظهور **المجتمعات الخاصة** حسب تعبيـر **<< و. رينو/w.Reno>>** أو **مجتمعات المرتزقة** حسب تعبير**<< ج.هادرينغ/J.Hadring>>**

2- ibid, p13.
3- Carols Milani & autres, **Démocratie et gouvernance mondial: quelles régulation pour le 21eme siècle?.** Paris, édition Unisco-Kharthala, 2003, p 50.

حيث أصبح لهؤلاء الفاعلين دوراً هاما في تحديد السياسات الأمنية الداخلية والخارجية للـدول[1]. كما سيكون من المهم، إذا أردنا فهم العلاقة التي ستكون عليها الدولة بالمجتمع وبالدول الأخرى في المستقبل، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الأربع نقاط التالية في تحليلنا للظواهر المرتبطة بدور الدولة الاجتماعي وهي:

1 ـ يجب التفريق بين مفهومي الدولة والسلطة وكذلك الدولة والجماعـات التـي تـسكنها، وبتعبيرٍ آخر لابد من فهم العلاقة بين السلطة والجماعات المتحكمة في مصادرها.

2 ـ لابد من التمييز بين وظائف الدولة وخصائصها كالتمييز بين السلطة الوطنية والسيادة، أو وجود هذه السلطة وقدرتها على ممارسة سيادتها.

3 ـ إعادة النظر في مفهومي الخاص والعام مما يمكن من فهم منطق التوسع وطريقة التوزيع داخل المجتمع، وهو أمر يدفع إلى إعادة التفاوض حول القيم والقواعد التي تنظم علاقة الدولـة بالمجتمع المحلي والدولي.

4 ـ أن ظاهرة تخلي الدولة عن وظائفها هي وسيلة للإبقاء على التوازنات السياسية بالدرجة الأولى داخل المجتمع، إذ أن منطق الدولة يقوم على إعادة تشكيل أسـسها بمـا يتماشـى مـع التطورات العالمية[2].

نستنتج من ذلك أن الدولة وجدت لحاجة الإنسان إليها في فترة معينة حيث أوكلت لها مهام الوصاية على المجتمع، فهي شيء مصطنع، واصطناعها هذا ينفي عنها أبـديتها، إنهـا علـى العكس من ذلك، كيان مستمر يتطلب من الأفراد جهداً فكرياً ومادياً لبلورتها وتمايزها، ومن هنا نجد أن النظر إلى الدولة كتاريخ (زمن) هو النظر في التاريخ نفسه من حيث أنه كفيل باصطناع المفاهيم بحسب المتغيرات والمعطيات المتجددة التي تمر بها[3]، حيث يجب أن تجمع الدولة بـين الحيلة والمسؤولية في إدارة المجتمع.

أهم الخصائص التي تميز الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي للدولة:

إن الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي للدولة في مرحلة ما بعد الحداثة يدعو إلـى إعـادة النظر في العلاقات الزمنية بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي، وهي علاقة متغيرة حـسب الوظائف التي تؤديها الهيئات الاجتماعية إذ أن التحول السياسي في هذه المرحلة بالنسبة للدولـة

1- Béatrice Hibou, op.cit, pp 35- 36.
2- ibid, pp 37- 41.

1- رضوان جودت زيادة، مرجع سابق ، ص 156.

هو انتقالها من وضعية مؤسسة **الضمان الاجتماعي** إلى **مؤسسة اقتصادية**، وهذا ما غير كثيراً في خصائصها والتي نلخصها فيما يلي:

1 ــ عالمية العلاقات الاقتصادية والسياسية: حيث يكون الامتداد لجميع القضايا الخاصة بالدولة خارج الحدود، والتي تحكمها شبكات متعددة الأصول أين تكون القدرة والتخطيط التي تميز هذه الشبكات في أحيان كثيرة أكبر من قدرة الدولة وحدود نشاطها.

2 ــ التنوع والاندماج: إذ أن تنوع الطلبات وشخصنتها تدفع الدولة إلى إعادة النظر في جدلية الإدماج الاجتماعي حيث أصبحت ثنائية الوحدة والاندماج في مواجهة ثنائية التنوع والاختلاف داخل المجتمع.

3 ــ فقدان المعنى والمرجعية: حيث أن وصف المجتمع بالاستهلاك الواسع، المعلوماتية، النظام النيوليبرالي والمنافسة من جهة، وتنوع العمل من جهة أخرى أدى إلى ما يلي:

أ ــ زوال الاعتقاد بالهوية الاجتماعية الجماعية.

ب ــ نهاية الطبقية الاجتماعية، حيث أصبحت أسباب الوحدة والاجتماع بعيدة كل البعد عن الإيديولوجيات التفسيرية الشاملة.

ج ــ تقوية دور المبادرة الفردية في اختيار المرجعية الفردية والثقافة الذاتية.

د ــ تمييع الكثير من القيم والمعاني كالدين، الإيمان، العقلانية، والمصلحة العامة لصالح التوجه الفردي، حيث أن الثقافة التي تهيمن على الوضع كقيمة عملية هي ثقافة الاقتصاد والتسويق التساهمي الذي يعتمد على أسس الجودة وحسن الأداء بالإضافة إلى الانتماء القبلي[1].

4 ــ اندماج العام والخاص: والمقصود بذلك انه لم يعد هناك حد فاصل بين عمومية الشخصية وخصوصيتها، سواء كان ذلك في الحياة السياسية أو الاجتماعية وتبدأ هذه الوضعية من النواة الأولى للمجتمع، فكلما كان أفراد العائلة قريبين من التطورات التكنولوجية والثقافية للمجتمع، كلما أصبحوا داخل مجال الحياة العامة المرتبطة بالثقافة الجماهيرية، حيث تشكل الشخصية الفردية مرتبط أساسا بنتائج فقدان المعنى والمرجعية التي كانت تميز بين العام والخاص، فيصبح الفرد في حالة معقدة تجعله يشعر بالفراغ المطلق وبالقوة المطلقة في الوقت نفسه مما قابلاً للتغير تحت مختلف الظروف الخارجية مهما كان مصدرها وأهدافها[2].

1- Christian Plisson & Yves Chamussy, **Le social: enjeu de l'entreprise.** Paris, édition ESKA, 1997, pp 46- 48.

1- Michel Wieviorka, **Une société fragmentée?.** Paris, la découverte & Syros, 1997, pp 21- 23.

5 ـ اللبرالية الجديدة ومجتمع القبيلة: حيث أن كل من اللبرالية الجديـــدة كنظـــام اقتـــصادي والقبيلة كنظام اجتماعي هما إجابتان عن مشكلة الانقسام المتزايد للمجتمع في كـــل المجـــالات والتي تُظهِر نزعة تعارضية في كثير من الأحيان مما دفع بمفكري ما بعد الحداثة إلـــى إتبـــاع طريقتين أساسيتين لفهم أسباب هذا التعارض وهما:

أ ـ التحليل الواقعي للمنطق المادي للسوق، حيث أن الفاعل في هذا المجال يفضل الاســـتقلال الذاتي على التبعية لأي تنظيم اقتصادي أو مالي، وهذا ما يمكنه من دخول مختلـــف الأســـواق العالمية والحصول على مناطق نفوذ جديدة دون أن يضطر للتنازل عن جزء من أرباحه لصالح قوى الاحتكار المسيطرة على الحكم في كثير من الدول.

ب ـ الاعتماد على عناصر الهوية الوطنية، الدين، والعرقية بصفة أساسية لفهم أهداف الفاعل، حيث أن هذا الأخير لا يمكنه أن ينشط كذات منفردة، بل هو ذات تشكل جزءاً مـــن شخـــصية اجتماعية ذات أبعاد دقيقة تضمن لها التمايز والاستقلالية وهذه الشخصية هي القبيلة مـــا بعـــد الحداثية التي أصبحت الإطار الأساسي لتكوين الفرد وتوجيهه[1].

6 ـ تعدد المراكز وثبات المحيط: حيث أن عالم الدول يستند إلى تفـــرد انتمـــاءات المواطنـــة ويعتمد على قدرته على العمل بالاستخدام التام لعدد من الأفراد ـ الرعية، أما العـــالم المتعـــدد المراكز فيرتكز عكس ذلك، على شبكة انتماءات تكاد تكون غير مقننة، تعتمد طبيعتها وكثافتها على الإرادة الحرة للاعبين المعنيين، وهذا ما يضع الدولة في أزمة حقيقيـــة، حيـــث أصـــبحت تحارب في **المساحات الخاصـــة**، وهكذا فإن التدفقات العبر قومية سرعان ما تـــصبح مواضـــع للتجنب من طرف الدولة، ومواقع للمعارضة وطرق للالتفاف حول السلطة وتجاوز آلياتها[2].

7 ـ النمو التوسعي: والمقصود بهذا هي دول ما بعد الحداثة التي استهلك معظـــم مـــدّخراتها الطبيعية، وبالتالي ستلجأ إلى التوسع من أجل مواصلة النمو، وذلك بالبحث عن مجالات أخرى خارج حدودها، وهو ما ظهر فعلاً منذ حرب أفغانستان حيث أصبحت الحرب أســـرع وســـيلة لتحريك الاقتصاد وخلق الثروة في العالم، وذلك من خلال ما سمي بمشاريع **إعادة الإعمار** فـــي مختلف مناطق العالم.[3]

8 ـ العدمية في التعامل مع الآخر: يبين الواقع الدولي أن الفكر السياسي ما بعد الحداثي تُرجم فعلاً على أرض الواقع، وخير صورة لذلك هي التـــي رســـمها **<< ر.كـــوبر/R.Cooper>>**

2- ibid, p 48.

3- رضوان جودت زيادة، مرجع سابق ، ص 159.

1- Michel Beaud et autres, **Mondialisation: les mots et les choses.** Paris, Kharthala, 1999, pp 96- 97.

كخريطة جيوسياسية للعالم الجديد، حيث أصبحت دول ما بعد الحداثة تتعامل مع العالم الآخر بمنطق عدمي مطلق، إذ لا تولي أي اهتمام للوضع الاجتماعي الإنساني لهذا العالم الآخر.

تتميز نشاطات دول ما بعد الحداثة بكونها تهدف إلى خلق الأحداث من خلال التركيز على الهوية القَبَلية للجماعات بإعطاء فرص الظهور لأقليات لم تكن تذكر من قبل، حيث تعطيها معنى آخر للوجود بإحياء الخطاب الديني أو العرقي أو اللغوي لهذه الأقليات. كل هذا من أجل خدمة المصلحة الذاتية لهذه الدول في علاقاتها مع الفواعل المحليين والجهويين والمجاورين لها في مختلف المستويات[1]، حيث نلاحظ تجربة أفكار كل من **<< نيتشه>>** و **<< هيدغر>>** على كل المستويات، فقد نادى الأول بعدمية القيم وسقوطها، ونادى الثاني بعدمية الوجود وسقوطه[2]، والهدف من ذلك هو نفي الآخر من اجل فسح المجال للتوسع الذاتي أو لظهور ذوات جديدة تستطيع التكيف مع الوضع الراهن، وتكون قابلة لأن تلغي وجودها إراديا رأت ضرورة لذلك، وهذه الصورة المُرادة للعالم تحمل في إيحاءاتها طيفين مختلفين وهما:

أ ــ العدمية كتعبير عن القيمة المطلقة للذات وما تحمله من مرجعيات فريدة تمكنها من الإبداع الابتكار وتعطيها القدرة على الانسجام مع المحيط.

ب ــ العدمية كتعبير عن النهايات الحتمية للمجتمعات والدول التي لا تملك القدرة على المبادرة ولا تملك مساحات خاصة تستطيع الاحتماء بها والانطلاق منها إن اقتضى الأمر[3].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن عالم اليوم يقوم على فكرة واحدة وهي فكرة **العدو والصديق** مع النظر إليهما بنظرة واقعية محضة تعتبر العنف جزءاً من فطرة الإنسان وهو كغيره من أشكال السلوك ينشأ نتيجة العلاقات المتعددة والمتعدية لكل فاعل في الساحتين الدولية والوطنية، والعدوانية هي طريقة للدخول في علاقة مع الآخر، فتوكيد الذات يتم من خلال إنكار الآخر بواسطة العنف حسب تعبير **<< أينار/Aynar>>**[4]. يتضح مما سبق انه ليس ثمة مجال لتدخل المعايير الأخلاقية في تقرير علاقة الصداقة أو العداء السياسي، فكما أن لكل من فلسفة الأخلاق والجمال معاييرها الخاصة، والمتمثل في الخير والشر والقبح والجمال، فإن للسياسة معاييرها الخاصة لتحديد العدو والصديق، ومن ثم فالعدو السياسي لا يتعين أن يكون قبيحاً أو شريراً، وإنما هو **الآخر**، الذي لا توجد معه مصلحة مشتركة أو أن هذه المصلحة تقتضي العداء، فحيث

2- Pauline Marie Rosenau, **<u>Postmodernism and the social sciences</u>.** New Jersey, Princeton university press, 1992, p 147.

3- سامي أدهم، **<u>العدمية النهيلستية</u>.** بيروت، دار الأنوار للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 176.

4- نفس المرجع، ص 182.

1- رضوان جودت زيادة، مرجع سابق ، ص 190.

لا يوجد **الآخر** لن يكون هناك عداء ولا سياسة وهو ما يجعل دول ما بعد الحداثة تبحث دائما عن اللا استقرار في محيطها، ومعنى ذلك **أن الدولة هي ذلك الكيان السياسي الذي نجح في القضاء على العداء في داخله ناقلا إياه إلى الخارج ومتحكماً في معطياته الأساسية**، فإذا لم تنجح الدولة في ذلك فإن وجودها ليس له أي قيمة معنوية عند رعاياها[1].

وانطلاقا من كون العنف الداخلي أهم أسباب إضعاف الدولة وجعلها تابعة لدولة أخرى، فإن العداء السياسي الدولي يعد تعبيراً عن جوهر السياسة في الإنسان والمتمثل في تناقض الصديق والعدو وحب فرض السيطرة على الآخر وليس من المتصور اختفاء التمييز أو العداء في المستقبل، ومن ثم ستظل الجماعات الإنسانية منقسمة إلى مجتمعات سياسية متعادية، وهي الفكرة التي أعاد **<< هانتيغتون>>** إحيائها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بحثا عن أعداء جدد، ومن هنا يرى الكثير من مفكري ما بعد الحداثة أن السياسة الجديدة للعالم مرتبطة بوجود العدو بكل أشكاله وفي جميع المجالات، حيث يذكر في هذا المعنى **<< جوليان فراند/J.Frend>>** أن الملاحظة التاريخية تقطع بأن ليس ثمة سياسة فعلية إلاّ حيث يوجد عدو، كما يرى أيضا أن القول بأن شيئاً ما ذو طابع سياسي يعني وصفه **الطابع العدائي.*** إذن فالوضع الذي سيكون عليه العالم لوقت ليس بالقصير يقوم على ركيزتين أساسيتين وهما:

1 ـ الوفاق: ويكون داخل الوحدة السياسية المنفردة بما يحقق الانسجام داخلها.

2 ـ التحالف: ويكون بين الوحدات السياسية المتقاربة القوة والقادرة على تدمير بعضها البعض وهو يشكل قوة لا تقهر لأنه يظم القوى الكبرى في الساحة الدولية.

إن ما يمكن قوله في الأخير هو أن الوفاق الداخلي للدولة يُعد أساس بروزها على الساحة الدولية، وهذا الآخر لا يمكن تحقيقه عن طريق دولة القانون بمعناها الجامد، ذلك لأن المجتمعات المخترقة خارجياً لا يمكن أن تنسجم من خلال مشروع اجتماعي موحد، وإنما يجب أن يكون هذا المشروع متمتعا بمرونة وقابلية للتكيف عالية المستوى لكي يضمن الاندماج الإرادي لأعضائه بما يُشعِرهم باستحالة العيش خارج ذلك النسق لما يتوفر عليه من حرية وتنوع في كل المجالات بخلاف المجتمعات التي لا تزال تصر على الانغلاق السلبي على ذواتها[2].

2- ممدوح محمود مصطفى منصور، **سياسات التحالف الدولي.** الإسكندرية، مكتبة مدبولي، 1997، ص ص 34-35.

* Dans son livre:**L'essence du politique**, **J.Frend** a écrit:" Dire d'une chose qu'elle est politique, c'est-à-dire qu'elle est polémique."

1- Chantal Millon-Delsol, op.cit, p 228.

ومن خلال العرض السابق لطبيعة البيئة الدولية يمكننا أن نخلص إلى أن هذه البيئة تقوم في جوهرها على فكرة **التمييز**، فكما ثمة تمييز داخل المجتمع الواحد مرده العلاقات الجدلية بين الأمر والطاعة، والسيطرة والخضوع، وما ينشأ عنها من انقسام أعضاء المجتمع إلى حكام ومحكومين، ثمة كذلك تمييز آخر على المستوى الدولي مرده إلى العلاقة الجدلية بين الصديق والعدو، وبين الفاعل والتابع، وما ينشأ عنها من انقسام الجماعة الدولية إلى وحدات سياسية متعددة تحكمها علاقات المصلحة سواء كانت مشتركة أو متنافرة في ظل نظام دولي وصفه **<<جوليان فراند/J.Frend>>** انه نظامٌ غالباً ما يكون مفروضاً، وليس ثمة تنسيق دون تبعية[1].

كما يمكن تلخيص العلاقات الداخلية والخارجية للدول في عالم مليء بالمتغيرات فيما يلي:

إنه من طبيعة الجماعات السياسية، ليس فقط أن تحافظ على قوتها، ولكن أن تطورها، وفي كل الحالات فإن نفي إرادة القوة تعني الخروج من السياسة[2]. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن نفي إرادة المصلحة تعني الخروج من الاقتصاد، وأن نفي إرادة الهوية تعني الخروج من الساحة الثقافية العالمية ونفي الذات وتميُّع الشخصية المحلية وتبعيتها المَرَضية لمراكز القرار الخارجية، ونتيجة ذلك كله هي أن دول ما بعد الحداثة قد أغلقت حدود المنطقة الحضارية التي تنتمي إليها ولن تسمح بدخول أي عضو جديد إلى هذه المنطقة ما دامت تملك مصادر القوة.

2- ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق ، ص 21.

3- نفس المرجع، ص 38.

الخاتمة:

لقد تميزت دراسة موضوع ما بعد الحداثة بكثير من الصعوبة والتعقيد، ليس لأن الموضوع يعتبر جديدا عل الساحة الفكرية العالمية فقط، بل كذلك لأنه مرتبط مع الفكر الذي سادت نظرياته لمدة طويلة بما سمح له أن يتجذر في فكر الأفراد والمجتمعات وممارساتهم وهو فكر الحداثة.

تكمن خصوصية الفكر ما بعد الحداثي في أنه لا ينفي المرحلة الحداثية بصفة مطلقة، ولا يُبقي عليها كاملتاً، إذ في حديث مفكري ما بعد الحداثة عن المرحلة السابقة، يؤكدون أنها تميزت بفكر إقصائي يُلغي الآخر ويحاصر المعارض ويسيطر على الحريات والخصوصيات بصورة مباشرة ومفضوحة، وتم تلخيص هذه الصفات فيكون مرحلة الحداثة تتميز بوجود الكثير من مناطق الظل أو النقاط السوداء في مسيرتها الفكرية والممارساتية على أرض الواقع، والتي نتج عنها أنماط فكرية وسياسية واقتصادية وكذلك اجتماعية وثقافية آلية تميزت بالبرمجة المسبقة للنظام السياسي والاجتماعي على حد السواء من خلال الترويج المستمر لأساطير فكرية لا علاقة لها بالواقع، أو ما سماه **ليوتار** بالنظريات التفسيرية الشاملة التي شكلت لوقت طويل الإطار الفكري والمادي لمختلف الدول خاصة منها الغربية، إذ أنها عاشت مرحلة الحداثة بكل تفاصيلها الميدانية، وكذلك استخلصت النتائج الواقعية لمدى صحة وفعالية فكر الحداثة في تسيير وإدارة شؤون الدول الداخلية وكذلك الشؤون الدولية.

لقد كان الهدف من هذا البحث هو الإحاطة النظرية والتطبيقية بفكر يعد آخر ما توصل إليه المفكرون والباحثون على المستوى العالمي، وهو فكر ما بعد الحداثة باعتباره الأقرب لفهم الواقع، والأقرب إلى الحقيقة. وتجدر الإشارة إلى ابرز الملاحظات المستخلصة من هذا البحث والمتمثلة فيما يلي:

أن فكر ما بعد الحداثة لا يشكل قطيعة مطلقة مع فكر الحداثة، إذ يهدف إلى إلقاء الضوء على كل ما همشته الحداثة، وهو في غالب الأحيان ما كان يتعارض مع النظريات التفسيرية الشاملة التي اعتمدها مفكرو وسياسيو تلك المرحلة في السيطرة على السلطة والمجتمع. كما أن فكر ما بعد الحداثة هو فكر انفتاحي لا يقصي أي احدٍ من المشاركة الفعالة، ولا يمنح الأفضلية لأحد

على حساب الآخر، بل يقدم التحليل الواقعي للظواهر ويترك حرية الفعل لأصحاب القــرار، إذ أنه لا يُلزِم أحدا بإتباع أفكاره أو تركها. حيث لم يقم مفكرو ما بعد الحداثة بالدفاع عن أي فكرة وتأكيدها على أنها حقيقة مطلقة، ففي دراستهم للأنظمة السياسية والاقتصادية وجدوا أن كلٌ من الديمقراطية واللبرالية الجديدة هما أحسن نظامين يملكان وسائل البقاء والاستقرار في المــستقبل ولوقت ليس بالقصير.

كما يؤكد مفكرو ما بعد الحداثة على اختلاف المعنى بالنسبة للكثير من المفاهيم السائدة على الساحة العالمية بين ما هو موجود عند دول ما بعد الحداثة والعالم الآخــر كمفــاهيم الحــرب، الديمقراطية، وحقوق الإنسان، فاستبعاد دول ما بعد الحداثة للحرب كخيار استراتيجي فيما بينها لا يعني أنها لن تستعمله ضد باقي الدول، إذ يؤكد ما بعد الحداثيون أن القوة هي أهم عامل فــي تحديد العلاقات ووضع قواعد اللعبة السياسية العالمية، فبحكم تمركز عناصر القوة في العــالم الغربي، يتوقع ما بعد الحداثيون بقاء العلاقات الدولية عل ما هي عليه من حيــث المبــدأ، أي علاقات سيطرة وتبعية، مع اختلاف أشكال هذه السيطرة حسب الظروف الآنيــة التــي تحكــم الوضع العالمي. كما سيزداد إيقاع الإستيلاب الثقافي المتعلــق بالهويــة الوطنيــة للمجتمعــات والأفراد بفعل الاختراقات التكنولوجية مما يتسبب في فقدان الــدول القوميــة والــديمقراطيات النموذجية للكثير من دفاعاتها أمام هذه التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم والتي أدت إلــى ذوبان مكونات الدولة في اللا مكان الافتراضي الذي أصبح المحدد الرئيسي لنسبة تحرك الدولة.

إذن تشكل ما بعد الحداثة رد فعل مستمر على الفكرة القائلة بتقدم الإنسانية نحو الأفضل، حيث أن العالم لا يتجه بالضرورة نحو مجتمعات أكثر تقدماً، حيث يستعمل ما بعــد الحــداثيون كلمة تطور بدل كلمة تقدم لأنها توحي يالتغيُّر الذي يمكن أن يكون إيجابي كما يمكن أن يكــون سلبي، وقد عبر **<< ودي آلان/Woody Allen>>** عن نهاية الفكر الخطي للحداثــة بالجملــة التالية: " مات الإله، مات ماركس، وأنا لا أشعر أني بخير." والمقصود من هذه العبــارة هــو:

ــ الانفجار القيمي.

ــ الانقسام والتشتت الاجتماعي.

ــ موت الإيديولوجيات.

ــ الأهداف الجديدة للحياة الروحية والتوظيف الاستراتيجي للدين.

ــ نهاية السلطات المطلقة للتصرف في الأشياء حتى ولو كانت خاصة.

نستنتج أن الفكر الما بعد حداثي يتميز بكونه فكراً مباشراً، إذ يعتمد في تحليله للظـواهر علـى إظهار ما هو موجود وتحديد أسباب وجوده على الشكل الذي هو عليه مع تحديد علاقات القـوة التي تجمع بين مختلف مكونات المناخ العام للمجتمع والدولة. حيث أصبح الفرد يعـيش مجـال يتميز بفقدان الثقة في **الأخلاق، العلم، التقدم، والعقل** وهي الأسس والقيم التي اعتُبِرت الحارس الأبدي للحضارة العالمية والمؤطر السامي للأفراد والمجتمعات، وكل ما ارتبط بهام من أفكـار، حيث ترى ما بعد الحداثة أن العمل لا يساوي بالضرورة التقدم، وأن الدين لا يعنـي الأخـلاق السامية، كما أن الدولة لا تمثل العقل المطلق المدرك للصالح العام.

إن واقعية ما بعد الحداثة في كشف الظواهر بطريقة مختلفة عما ألفه الناس هو الذي جعلها تُتَّهم بالعدمية وعدم المنهجية والفوضى من طرف دول ما قبل الحداثة وخاصـة دول الحداثـة، وبأنها حركة مفرغة من محتواها فكرياً ومادياً. لكن الأحداث التي يعرفها العالم تثبت عكس هذا تماماً، وأكدت على أن فكر ما بعد الحداثة هو فكر واقعي وميداني إلى أقصى الحدود، ويناقض بطبيعته التشكيكية الفكر النخبوي الذي لم يعد له الدور الكبيـر فـي إدارة الأحـداث العالميـة والمحلية، حيث أصبح الفكر النخبوي ذا حساسية كبيرة اتجاه كل ما يزعزع سـلطته الفكريـة، وهذا هو حال الأغلبية من مفكري العالم الآخر من غير ما بعد الحداثيين.

كما يمكن أن نستنتج من هذه الدراسة أن الفكر والفعل في جميع المجالات قد انتقلا مـن النسبية العامة Relativité générale إلى النسبية الجزئيـة Relativité Quantique فـي التعامل مع مختلف الظواهر التي تواجه الفرد في مجتمعات ودول ما بعد الحداثة، حيث أبـرز المفكرون الما بعد حداثيون أن أي ظاهرة في المجتمع أو الدولـة لا تخـضع دائمـاً للـشروط النظامية للنظرية حيث أنه ليس هناك شيء متطابق مع آخر.

وبما أننا ندرس العلم الإنسانية فلا يمكن إيجاد أفراد أو جماعات يمكن أن تعمم عليهـا نتـائج الظواهر التي تتم دراستها في بيئات مختلفة، وإدراكاً من مفكري ما بعد الحداثة لهذا الوضع، فقد غيرت دول ما بعد الحداثة سياساتها في التعامل مع العالم الآخر من **الإجبار** على الإتباع بالقوة العسكرية أو الاقتصادية عن طريق أفعال مباشرة إلى **الإغراء والتوريط** بطرق غيـر مباشـرة كالمعرفة العلمية ــ التقنية، الإعلام، الموضة ... إلخ، بما يحقق القبول المسبق لوجـود هـذه الدول أو أجزاء منها داخل دول العالم الآخر لأنها رسّخت في أذهان الأفراد صوراً وأفكاراً عن

نوعية النشاطات التي ستقوم بها من تنمية ونشر للديمقراطية وتطوير لأساليب الحياة. بهذا فإن الرهان الذي يواجه دول العالم الآخر في الحفاظ على قوميتها وسيادتها تُعد رهاناً صعبة مقارنةً بالكم اللا متناهي للمعلومات والنظم والأنشطة التي تصلها من دول ما بعد الحداثة.

وباعتبار أننا نشكل جزءا من العالم الآخر، ونعاني من الآثار السلبية لما بعـــد الحداثـــة التي تزداد حدةً يوما بعد يوم، وبالنظر إلى وضعية المعرفة في مجتمعات ما بعد الحداثـــة ومـــا يقابلهما في مجتمعات العالم الآخر فإن الصراع القادم سيكون حول القوة المعرفية وكيفية جذبها أو استنزافها من هذا الطرف أو ذاك، والسؤال المطروح في نهاية هذه الدراسة هو: إلى متـــى تبقى المعرفة شيئا ثانويا في مجتمعاتنا؟ وإذا علمنا أن الغرب لن ينقل لنا ما ننتظره من معرفـــة علمية فما هي الإجراءات المتخذة للاعتماد على النفس في هذا؟ وما هو دور السلطة المعرفيـــة في مجتمعاتنا؟

قائمة المراجع

1 ـ المراجع باللغة العربية:

أ ـ الكتب:

1 ـ أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي.** مصر، جامعة الزقازيق، الطبعة الثانية، 1996.

2 ـ الأخضر ايدروج، **ذكاء الإعلام في عصر العولمة.** الرياض، مطبوعات الملك فهد الوطنية، 1999.

3 ـ إدريس هاني، **حوار الحضارات.** الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2002.

4 ـ إدريس هاني، **المفارقة والمعانقة.** الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2001.

5 ـ ألان بلانتي (نور الدين خندودي)، **السياسة بين الدول: مبادئ في الدبلوماسية.** الجزائر، دار هومه، الطبعة الأولى، 1998.

6 ـ ألان تورين (صياح الجهيم)، **نقد الحداثة: الحداثة المظفرة.** دمشق، منشورات وزارة الثقافة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1998.

7 ـ ألان تورين (صياح الجهيم)، **نقد الحداثة: ولادة الذات.** دمشق ، منشورات وزارة الثقافة، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 1998.

8 ـ السيد يسين، **الكونية والأصولية وما بعد الحداثة: أسئلة القرن الحادي والعشرين.** القاهرة، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1996.

9 ـ السيد يسين، **الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير.** القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الثانية، 1996.

10 ـ السيد ولد أباه، **اتجاهات العولمة: إشكاليات الألفية الجديدة.** الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2001.

11 ـ الفن توفلر (عصام الشيخ قاسم)، **حضارة الموجة الثالثة.** ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1990.

12 ـ انطوني جيدنز، **عالم جامح.** بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003.

13 ــ انمار لطيف جاسم، **العالمية الجديدة.** بيروت، دار الجيل والمكتبة الثقافية، الطبعة الأولى، 2002.

14 ــ بنجامان بابر (احمد محمود)، **عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة.** مصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1998.

15 ــ توم بوتومور (سعد هجرس)، **مدرسة فرانكفورث.** طرابلس، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998.

16 ــ جان بودريار (خليل احمد خليل)، **المجتمع الاستهلاكي: دراسة في أساطير النظام الاستهلاكي وتراكيبه.** بيروت، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، 1995.

17 ــ جان بيار غاريني (عبد الجليل الازدي)، **عولمة الثقافة.** القاهرة الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2003.

18 ــ جودت سعيد، عبد الواحد علواني، **الإسلام والغرب والديمقراطية.** دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1996.

19 ــ جلين تبندر (محمد مصطفى غنيم)، **الفكر السياسي: الأسئلة الأبدية.** القاهرة، الجمعية المصرية لنشر الثقافة والمعرفة العالمية، الطبعة الأولى، 1993.

20 ــ جميل مطر، **تأملات في السياسة الدولية.** القاهرة، دار المستقبل العربي، 1995.

21 ــ جياني فاتيمو (فاطمة الجيوشي)، **نهاية الحداثة.** دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998.

22 ــ جيف والشام (نور الدين شيخ عبيد)، **صنع عالم من التمايز.** المملكة العربية السعودية، مطبعة العبيكان، الطبعة الأولى، 2003.

23 ــ حسني عبد الرحمن الشيمي، **المعلومات والتفكير النقدي.** القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

24 ــ حميد محمد السعدون، **العولمة وقضايانا.** عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000.

25 ــ دانيال يانكلوفيتش (كمال عبد الرؤوف)، **الديمقراطية وقرار الجماهير.** القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1993.

26 ــ راجي عنايت، **المستقبل وأزمة الفكر العربي.** دبي، مطبعة دسمال ومكتبتها، الطبعة الأولى، 1993.

27 ــ رجب بودبوس، **العولمة بين الأنصار والخصوم.** بيروت، دار الانتشار العربي، الطبعة الأولى، 2002.

28 ــ رضوان جودت زيادة، **صدى الحداثة: ما بعد الحداثة في زمنها القادم.** الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003.

29 ــ روجي غارودي، **حفارو القبور.** بيروت، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1993.

30 ــ سامي أدهم، **العدمية النهليستية.** بيروت، دار الأنوار للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2003.

31 ــ ستيوارت ر. كليج (حمزة سر الختم حمزة)، **المنظمات الحديثة: دراسة في منظمات عالم ما بعد الحداثة.** المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة، 2004.

32 ــ سعاد محمد الصباح، **حقوق الإنسان في العالم المعاصر.** لبنان، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1996.

33 ــ سنغ كغالجيت (رياض حسن)، **عولمة المال.** الجزائر، ANEP، الطبعة الأولى، 2001.

34 ــ صابر عبد ربو، **موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد.** الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2001.

35 ــ صالح وهبي، **قضايا عالمية معاصرة.** دمشق، المطبعة العالمية، 2001.

36 ــ صلاح عثمان، **الداروينية والإنسان.** الإسكندرية، منشأة المعارف جلال حزي وشركاه، الطبعة الأولى، 2001.

37 ــ عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه بعد أحداث 11 سبتمبر.** مصر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.

38 ــ عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي.** مصر، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2003.

39 ــ عبد العزيز العيادي، **ميشال فوكو: المعرفة والسلطة.** بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994.

40 ــ عبد السلام بن عبد العالي، **الفكر في عصر التقنية.** الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2000.

41 ــ عثمان لخميسي، **عوامة التجريم والعقاب.** الجزائر، دار هومه، 2006.

42 ــ عزيز لزرق، **العولمة ونفي المدينة.** الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2002.

43 ــ علي حرب، **العالم ومأزقه**. الدار البيضاء، المركز الثقافي العربــي، الطبعــة الأولــى، 2002.

44 ــ على حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية**. الدار البيضاء، المركــز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2000.

45 ــ علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية**. الدار البيضاء، المركز الثقــافي العربــي، الطبعة الأولى، 2001.

46 ــ على فهمي خشيم، **الفلسفة والسلطة**. ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعــلان، الطبعة الأولى، 1999.

47 ــ على حسن شبكشي، **العولمة نظرية بلا منظر**. مصر، مطابع الشركة بمدينة السادس من أكتوبر، 2001.

48 ــ غسان منير حمزة سنو، على أجمد الطــراح، **العولمــة والدولــة الوطنيــة ــ الــوطن والمجتمع العالمي**. بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002.

49 ــ فريدريك جيمسن (محمد الجندي)، **التحول الثقافي: كتابات مختارة فيمــا بعــد الحداثــة 1983ــ1998**. القاهرة، أكاديمية الفنون، الطبعة الأولى، 1999.

50 ــ فريد ه.كيت (محمد محمود شهاب)، **الخصوصية في عصر المعلومات**. القاهرة، مركــز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1999.

51 ــ فضيل أبو النصر، **الإنسان العالمي**. بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعــة الأولى، 2001.

52 ــ لستر ثرو، **المتناطحون**. الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثانية، 1996.

53 ــ مايكل شومان (محمد نجاد)، **نحو قرية عالمية**. عمان، دار النــسر للنــشر والتوزيــع، 1999.

54 ــ محمد سبيلا، **الحداثة وما بعد الحداثة**. الدار البيضاء، دار طوبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2000.

55 ــ محمود نور الدين أفاية، **الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة**. الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1998.

56 ــ محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1997.

57 ــ محمد عبد المنعم، **الإسلام وحدائق الشيطان.** القاهرة، مكتبة الأسرة 2000، 2000.
58 ــ محمد عويدات، **سلوك المستهلك.** عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995.
59 ــ محمد محفوظ، **العولمة وتحولات العالم.** الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003.
60 ــ محسن أحمد الخضيري، **العولمة.** القاهرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2000.
61 ــ محي الدين محمد مسعد، **دور الدولة في ظل العولمة.** الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2004.
62 ــ مجذاب بدر عنان، محي الدين حسن، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاسها على اقتصاديات الشرق الأوسط.** طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998.
63 ــ مجموعة من المؤلفين، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
64 ــ مجموعة من المؤلفين، **الدولة الوطنية وتحديات العولمة.** القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2004.
65 ــ مجموعة من المؤلفين، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة.** عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.
66 ــ مجموعة من المؤلفين، **الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها.** بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 2000.
67 ــ مجموعة من المؤلفين، **هكذا يصنع المستقبل.** الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.
68 ــ معن النقري، **المعلوماتية والمجتمع.** الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، 2001.
69 ــ ممدوح محمود مصطفى منصور، **سياسات التحالف الدولي.** الإسكندرية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2004.
70 ــ مورتر سيلزر (صادق إبراهيم عودة)، **النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصاير الشعوب.** الأردن، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.

71 ــ مي العبد الله سنو، **الاتصال في عصر العولمة.** بيروت، دار النهضة العربيــة، الطبعــة الثانية، 2001.

72 ــ نصر محمد عارف، **التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمــة، مــا بعــد الحداثــة.** القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002.

73 ــ يحي اليحياوي، **العولمة، أية عولمة.** بيروت، أفريقيا الشرق، 1999.

ب ــ المجلات:

1 ــ بول شاوول، **نحن والحداثة والعولمة.** "مجلة المستقبل"، عدد 140، السنة 2003.

2 ــ سليمان الديراني، **ما بعد الحداثة... مجتمع جديد أم خطاب مستجد.** "مجلــة الدســتورية"، عدد 51، السنة 2000.

2 ــ المراجع باللغتين الإنجليزية والفرنسية:

أ ــ الكتب:

1- Amand.B, Henny.H, Peray.B.L, **Theory in subjection.** Stamford university press, 1997

2- Ammar B.H, Abdou B, Fatiha A, **L'Algérie, les ONG et les droits de l'homme.** Algérie, ANEP, 2002.

3- Andreas Huyssen, **After the great divided.** USA, Indiana university press, 1987.

4- Anthony Giddens, **Les conséquences de la modernité.** Paris, L'Harmattan, 1994.

5- Bary Smart, **Postmodernity.** London, Routledge, 1st publication, 1993.

6- Beatrice Hibou & others, **La privatization des états.** Paris, Karthala, 1999.

7- Best.S & Hellmer.D, **postmodern theory: critical interrogations.** New York, the Gill Ford press, 1991.

8- Carols Milani & autres, **Démocratie et gouvernance mondiale.** Paris, Unisco-Karthala, 2003.

9- Chantal Millon-delsol, **Les idées politique au 20eme siècle.** Paris, PUF, 1ere édition, 1991.

10- Charles Lenest & others, **Social theory: the multicultural & classic readings.** USA, Westview perss, 1993.
11- Christine Plisson & Yeve Chamussy, **Le sociale: enjeu de l'entreprise.** Paris, ESKA, 1997.
12- Cliare Pirotte & Bernard Husson, **Entre urgence et devlopement.** Paris, Karthala, 1997.
13- David Morly & Kuan Hsing-Chen, **Critical dialogues in cultural studies.** London & New York, 1992.
14- Ewa.M Thompson, **Ways out if the postmodern discourse.** England, intercollegiate studies instutut, 2003.
15- Frederico Mayas & Augusto Forti, **Science et pouvoire.** Paris, Maisonneuve & Larose, 1996.
16- George Sorenson, **The transformation of the state.** Denmark, university of Aurshus.
17- Gilbert Hottis, **De la renaissance à la postmodernité**. Bruxelles, Deboek université, 2eme édition, 1998.
18- Groupe d'auteurs, **Science et pouvoir: expertise et politique**. Paris, la découverte, 2000.
19- Groupe d'auteurs, **Les ONG: instrument de néo-libéralisme ou alternatives populaires.** Paris, L'harmattan, 1998.
20- Groupe d'auteurs, **Les groupes d'intérêt.** Paris, Seuil, 1996.
21- Groupe d'auteurs, **Population en danger.** Paris, la découverte, 1996.
22- Groupe d'auteurs, **ABC des nations unies.** New York, publication des nations unies, 1978.
23- Jahn Baylis, Steve Smith, **The globalization of world politics.** UK, Oxford unversity press, 1st publication, 2001.
24- Jeams briconant, **Postmodernism and its problems with science.** Belgium, Catholic university of Lauvain, 2002.
25- Jean François Lyotard, **La condition postmoderne: rapport sur la science.** Paris, Minuit, 1979.
26- Jean François Lyotard, **Le postmodernisme expliqué aux enfants.** Paris, Galilée, 1988.
27- Jean-claude Boisdevesy, **Le marketing relationnel.** Paris, édition d'organisation, 2001.
28- Juan Archibaldo Lanis, **Un monde sons rivages.** Paris, Economica, 1997.
29- Judith Batler, **The psychic of power, theory in subjection.** Stamford university press, 1997.
30- J.P Deler, Y.A Fauré et autres, **ONG et development.** Paris, Karthala, 1998.

31- Leslie J.Miller, **The poverty of truth seeking: postmodernism, discourse analysis and critical feminism.** Canada, Sage publication, 2000.
32- Louis Daminés, **La technocratie: carrefour de la subversion.** Paris, DMM, 3eme édition, 1988.
33- Martin Vancveled, **The rise and declaine of the state.** UK, Cambridge university press, 1st, publication, 1999.
34- Martins Albert, **Identities, borders, orders: rethinking international relation theory.** London, Minnesota university press, 2001.
35- Max Silverman, **Facing Postmodernity.** London, Routledge, 1999.
36- Michel Beaud & qutres, **Mondialisation: les mots et les choses**. Paris, Karthala, 1999.
37- Michael Belanger, **Institutions économiques international.** Paris, Economica, 6eme édition, 1997.
38- Michael Wieviorke et autres, **Une société fragmentée.** Paris, Découverte, 1997.
39- Pascal Chaboud, **Médias, pouvoir et société.** Paris, Ellipses, 2002.
40- Paulin Marie Rosenau, **Postmodernism and social sciences.** New Jersey, Princeton university press, 1992.
41- Philipe Brachet, **Science et société: concepts, thèmes, fondateurs.** Paris, Publisude, 1ere édition, 1993.
42- Philippe C.Schmitter, **How to democratize the European union…and why batter?.** Berlin, Rowman & Littelied, 2000.
43- Richard appigmanesi & Chris carratt, **Introducing postmodernism.** New York, Totem books, 1st publication, 1995.
44- Robert Naf, **L'état providence détruit la providence de l'état.** Lausanne, institut constant de Rebeque, 2005.
45- Robert cooper, **reordering the world: the long-term implication of September 11th.** UK, Blackwell, 2003.
46- Ruby Christine, **Le champ de bataille: postmoderne / néo-moderne.** Paris, L'harmattan, 1990.
47- Seyla benhabib, **Epistimology: a rejoin to jean François Lyotard.** Englande, Telors press, 1984.
48- Stuart Sim, **The Routledge companion to postmodernism.** London & New York, Routledge, 1st publication, 2001.
49- Véronique Campa, **Discutions autour de la notion de " culture de mass ".** Paris, INACOC, 2003.
50- Véronique Cova, Bernard Cova, **Alternative marketing.** Paris, Dunod, 2003.
51- V.Y Mudinde, **Nations, identities, cultures.** London, Duke university press, 1997.

52- Xavier Guilhou, Patrick Layadec, **La fin du risque zéro.** Paris, Eyralles, 3eme tirage, 2002.

ب ـ المجلات:

1- Alex Collincos (Jm. Gurelin), **Postmodernisme: un diagnostique critique.** Copenhagen, "Postmodern culture review", vol N° 6, Jun 2004.
2- Barbara Epstein, **Postmodernism end the left.** England, "New politics review", vol 6, N° 2, whol N° 22, winter 1997.
3- Jeams A. Berlin, **Post structuralism, cultural studies, and composition of class room: Postmodern theory in practice.** USA, "Laurence embolusm associates", vol N° 11, 1992.
4- Jean François coté, **La société de communication à la lumière de la sociologie de la culture.** Monterial, "revue sociologie et société", université du Quebeque, vol N° 30, N° 1, printemps 1998.
5- Gustavo Lins Ribeiro, **What is postmodernism.** London, "international encyclopedia of social and behavioral sciences", vol N° 4, 2001.
6- Ihab Hassan, **Beyond postmodernism: toward an aesthetic of trust.** New York, "journal of theorical humanities", Angelaki, vol N° 8, N° 1, April 2003.
7- Lee Spinks, **Genesis and structure and the object of postmodernism.** Copenhagen, "postmodern culture review", vol N°6, Jun 2004.
8- Louis Chauvel, **La fin des classes sociales et après?.** Paris, "revue de l'observateur français des conjectures économique", N° 79, Septembre 2001.
9- Michael Dear, **The postmodern challenge: reconstructing human geography.** England, "British geographer's institute", vol N° 13, 1988.
10- Nobutaka Miuh, **Le renouveau de la philosophie politique après le postmodernisme: la république contre l'empire de la démocratie.** France, "IEJT", 26 Février, 2004.
11- Robert J.Lieles & Ruth E.Weisberg, **Globalization, culture, and identities in crisis.** USA, "international journal of politics, culture and society", vol N° 2, Winter 2002.
12- Roland Engelhard, **Globalization and postmodern values.** USA, "center of strategic and international studies & the Masochists institute of technology", 1999.
13- Samuel Huntington, **The clash of civilizations.** USA, "Foreign affairs", vol N° 72, N° 3, summer 1993.

14- Samuel Huntington, **The west unique, not universal.** USA, "Foreign affairs", vol N° 75, November/December, 1996.
15- Samy Cohen, **Les états face aux nouveaux acteurs.** Paris, "La revue politique internationale", N° 107, 2005.
16- Ulrich Beck, Natan Sznider, **Unpacking cosmopolitanism for the social sciences: a research agenda.** London, "the British journal of sociology", vol N° 57, 2006.

ج ـ الدراسات:

1- Aurélie Meler, **Apport du point de vue postmoderne à l'étude des comportement de consommation de groupe: un début de clarification.** Marseille, "institut d'administration d'entreprise", WP N° 677, Janvier 2004.
2- Lionel Sitz & Adbelmadjd Amine, **Consommation et groupe de consommateurs, de la tribut postmoderne aux consommateurs de marque: pour une clarification des conceptes.** Paris, "institut de recherche en gestion Paris 8", Mars 2004.
3- Michael Wild, **Globalization: trends and issues for government.** London, "ICC & DTI", future unites, GSGR working paper, N° 54/00, May 2000.

3 ـ مواقع الانترنت:

1- James Heartfiled, **postmodernism and the death of subject.**

http://www.nizwa.com/volume281p.273-276.html

2 – Oliver Banger, **misere et grandeur du postmodernisme.**

http://www.odbasha.net/show.php?said.6221.

3 – Eric Mayer, **The postmodern world: the logic of late capitalism.**

http://www. Promesses.org/arts/141p5-11f.html

4 – Frederic Jeamson, **Postmodernisme et marche.**

http://www.mulititudes.somizdat.net/postmodernisme.et.marche.htlm

5 – Eric Mayer, **Postmodern societies.**

http://georgetown.edu/facukty/irvinent/techoculture/promo.html

6 - Jim Leffel, Dennis Mcallum, **Postmodern and you : religion.**

http://www.easst.net/review/sept1998/Rip

7 – **encyclopédie électronique mondiale**

http://en.wekipedia.org/wiki/postmodernism-fiminism.

الفهرس